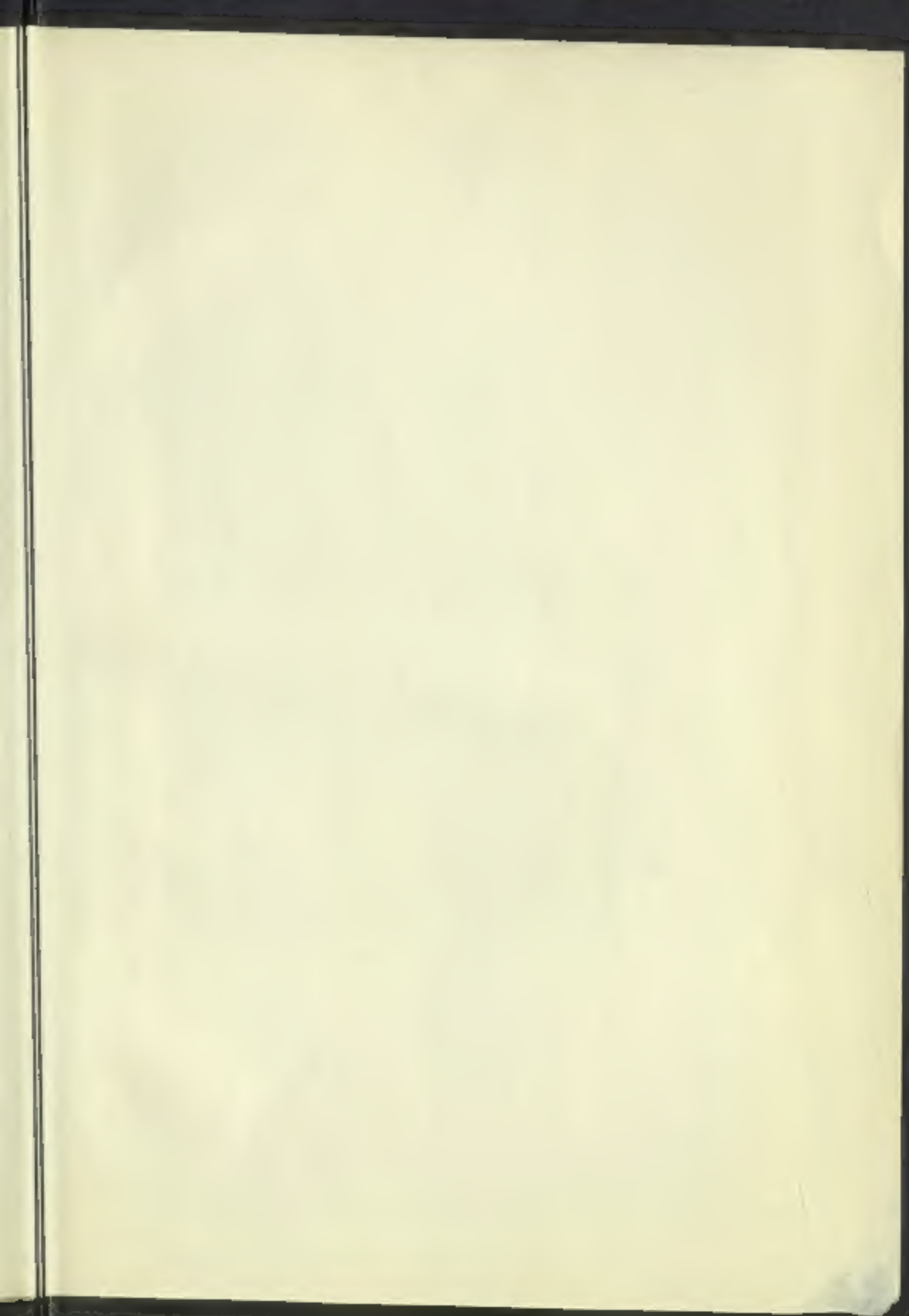
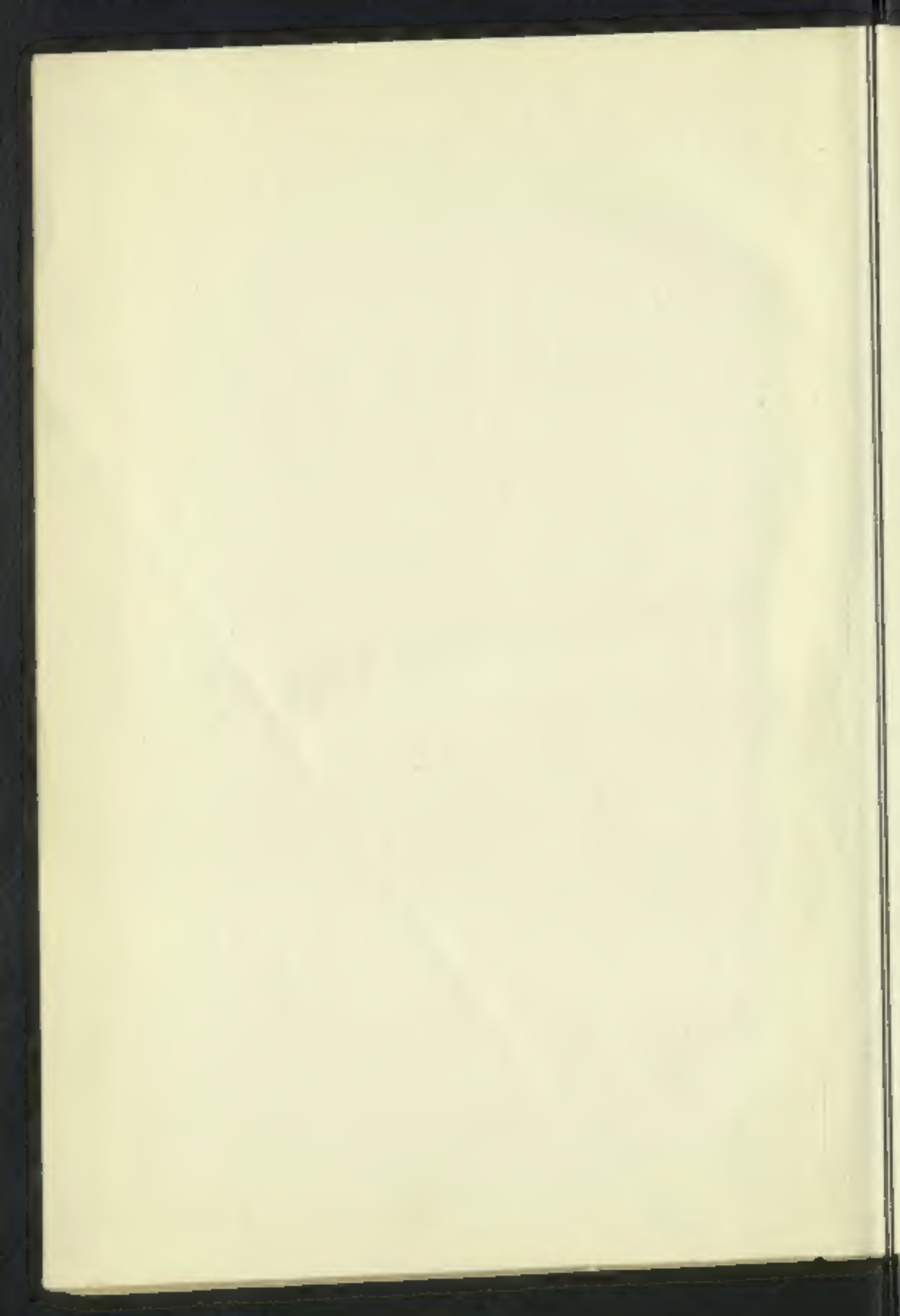
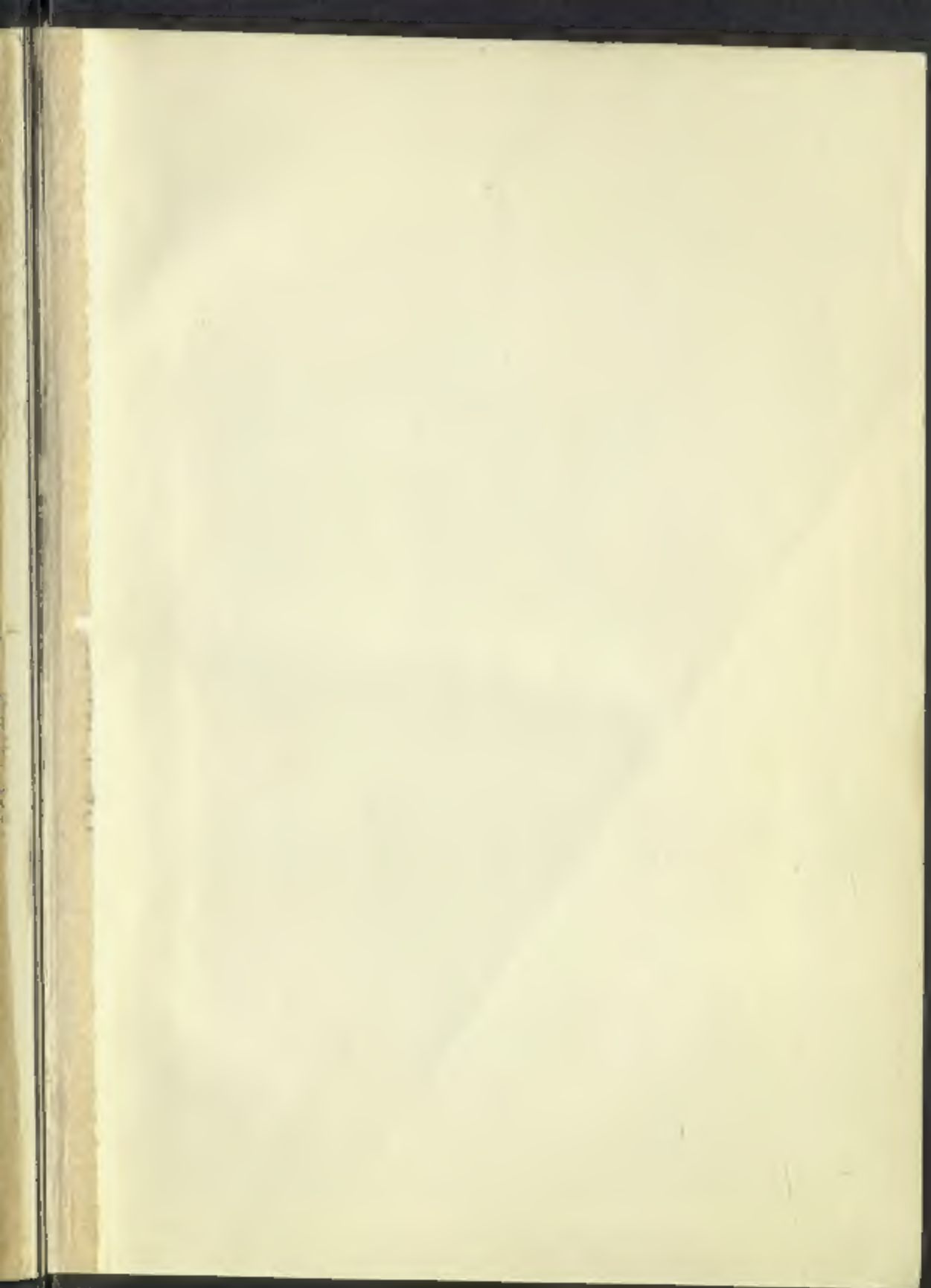


AMERICAN UNIVERSITY
LIBRARY
OF REJUT

N. MAKHOUL
BINDERY
7 APR 1973
TM. 260458







التمهيد

في الرد على الملحدة المعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة

تأليف

الإمام أبي بكر محمد بن الطيب بن الباقلاني

المتوفى عام ٤٠٣ هـ

ضبطه وقدم له وعلق عليه

محمد عبد الحادي بوريدة

مدرس الفلسفة بكلية الآداب
بجامعة نواكشوط الأولى

و
محمود محمد بن خضير

الدبر المساعد للبحوث والثقافة الإسلامية
بالأزهر الشريف

الناشر

دار الفكر العربي



77278

الطبعة

مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر

١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧ م

Stamps of 1850-51



الاشهاد

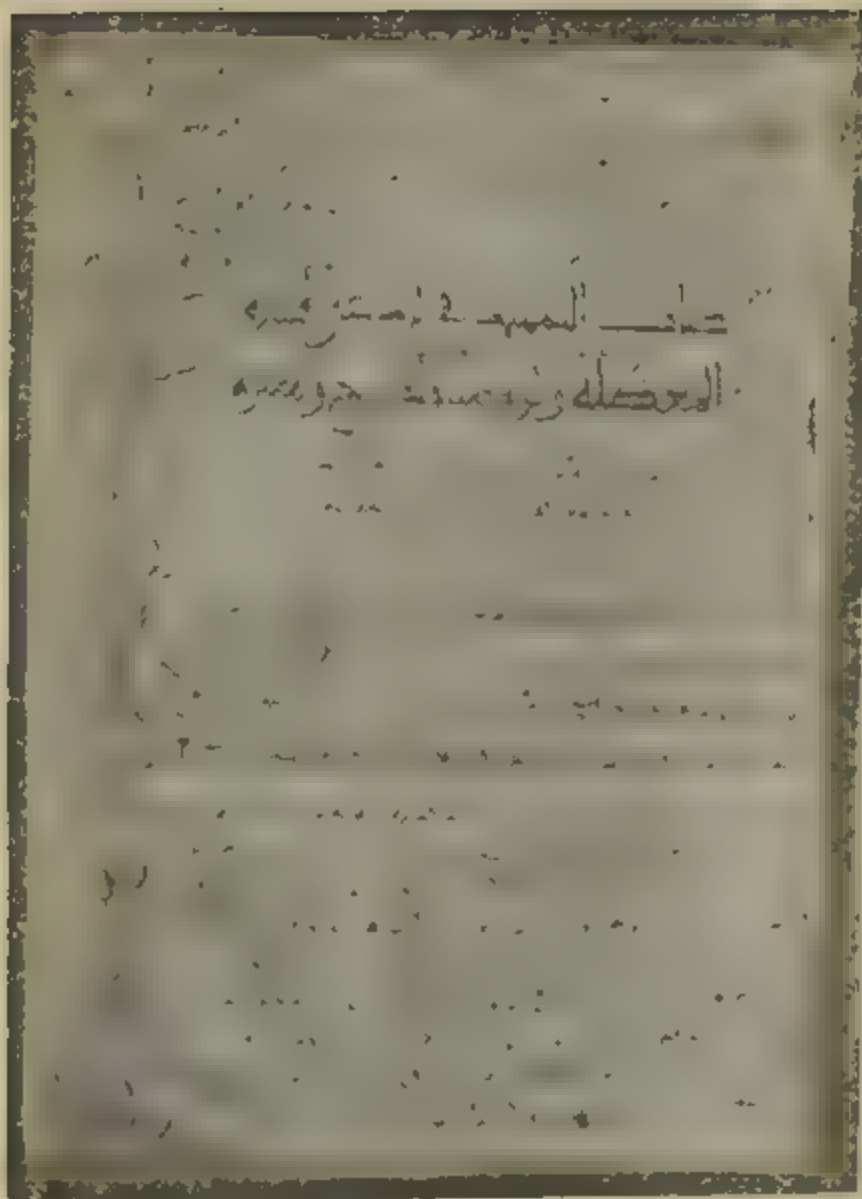
الى تلك الروح الراضية المرضية في دار البقاء ، والتي تحفظ أثرها الكريم
في قوسنا نورا ، وهدي ، ومحبة ، ومشو عاليا لموساة الآمنة ، التي يظهرها الله
للناس آية تشهد لكرامته الذي لا نهاية له ؛ الى ذكرى أستاذنا وشيخنا الأجل
الامام الحكيم الشيخ مصطفى عبد الرزاق غفره الله بفضله ورحمته .

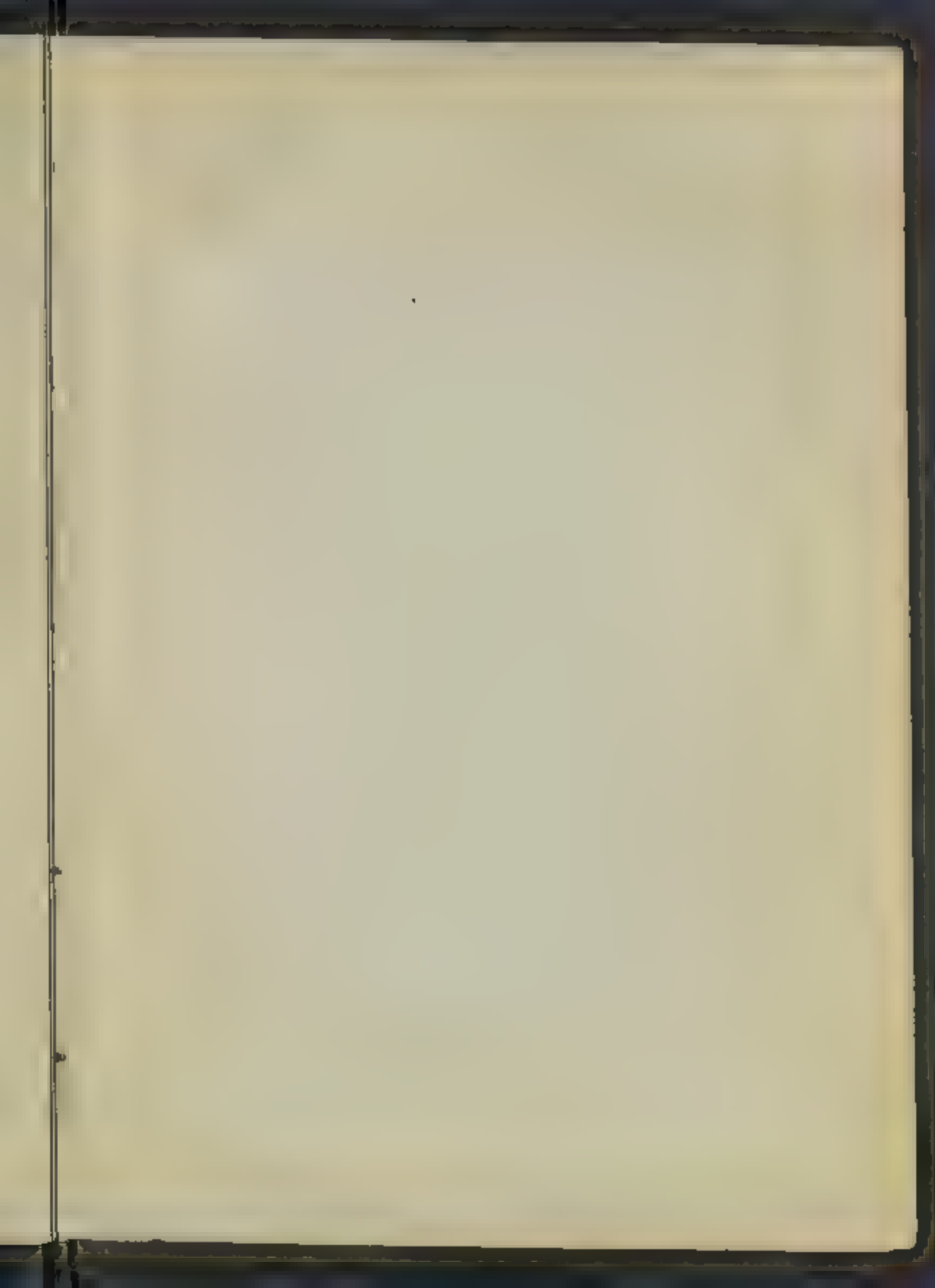
فانه بعدنا أنه قدم لك في مبانك نعمة محبة اليك من غرس بربك
الكريمين ، فلنقدمها اليوم لروحك الآمنة في جوار الله ، هدية من تلميذين
وفيين لذكراك القادرة .

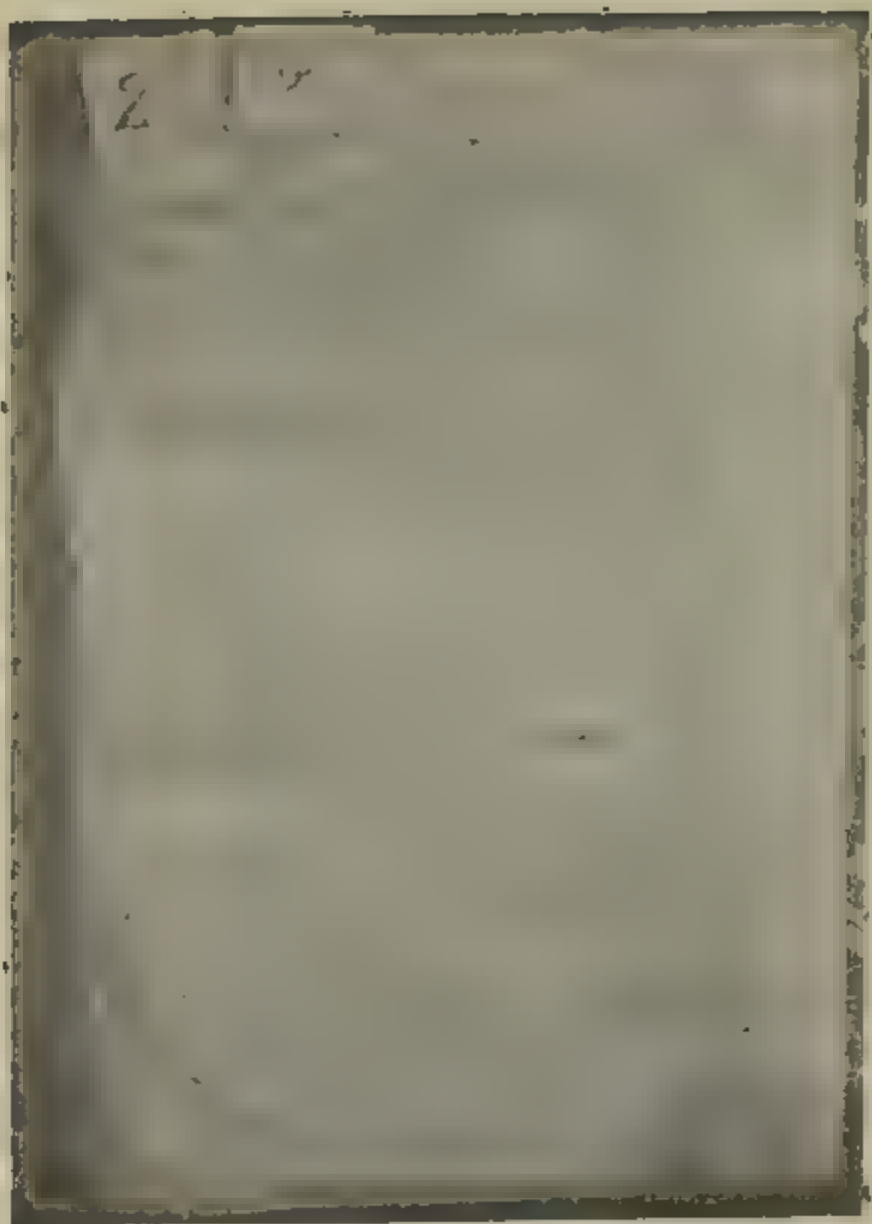
1870
The first of the year
was a very dry one
and the crops were
very poor.

The second of the year
was a very wet one
and the crops were
very good.

The third of the year
was a very dry one
and the crops were
very poor.







صورة لظهر ورقة التمس من المخطوط
ومب' أول كتابه



متكلمى الأشاعرة ، ومن رؤساء المذهب المالكي في الفقه

لا يذكر أحد من ترجم له منى ولد ولا أب ولد ؛ غير أن نسبته إلى البصرة عند الجميع ترجيح أنه بصري الولد والأسرة والثقة الأولى ؛ ولعله قد ولد في الربع الثاني من القرن الرابع الهجري ، كما يمكن أن يؤخذ من الحكايات التي سيأتي ذكرها عن علاقة الباقلائي بالسلطان عسك الدولة .

على أن الباقلائي رل سدد ؛ الخطيب البغدادي يحدث أنه سكن سدد ، وقد يكون ذلك في دور التحصيل أيضاً ، لأن الخطيب يذكر أنه سمع الحديث هناك ، بل هو يذكر أسماء الرجال الذين سمع عنهم ، كما أنه لا يفعل من حرج الباقلائي وحديث عنه من التفات ويظهر أيضاً أن الباقلائي أقام سدد سدد بصوحه ؛ فيذكر بهان الدين إبراهيم ابن علي بن محمد بن فرحون البصري المدني المالكي^(١) (المتوفى عام ٥٧٩٩ هـ) ، وكذلك ابن العماد^(٢) وغيرها ، معتمدين على مراجع قديمة من غير شك ، أنه كان الباقلائي يجمع بين سدد حلقه عظيمة ، ويريد ابن فرحون أنه كان يزل السكر ؛ مما يؤيد القول بأن الباقلائي قد استقر في سدد في الفترة السكرى من حياة النصوصج والاكتفاء بالجميع على أنه مات ببغداد ، وبها دفن .

وقد ورد القاصي بلاد فارس وأندلس على مجلس عسك الدولة^(٣) ؛ فيحكي الخطيب البغدادي أن عسك الدولة بعثه في رسالة إلى ملك الروم ؛ ويضيف ابن الأثير^(٤) على ذلك أن إرسال

(١) الديلم سدد في سمرقند عسك سدد سدد (ذلكه) ط الفاهمه ١٣٥١ هـ ج ؛ ص ١٧٧ .

(٢) شعرات الذهب - ٣ ص ١٦٩

(٣) هو أبو شعاع باخسروى ركن الدولة بن بويه ، أعلم أمراء بني بويه ، ومن أكثر حكام القرن الرابع الهجري ؛ ولد عام ٤٢١ هـ - ٤٩٤ هـ ، وولى إمارة فارس وهو ما رآه في وروج بلاداً كبيرة ؛ ودخل سدد عام ٤٦٢ هـ - ٩٧٥ م ، وكان لحقته نصيب قد فر منها ، فثار إلى عسك الدولة محاولاً كسر رقبته ، حتى عاد إلى سدد ، وحل على عسك الدولة لقب سدد عام ٤٦٧ هـ - ٩٧٥ م ، وبقي عسك الدولة سدد عام ٤٧٢ هـ - ٩٨٣ م ، رجع فيها يمشي شعاعه كعادته ، فصاره الإسديسمة تأسف آدم من ورجة محمد بن الهادي أبي ربيعة - ج ١ ص ٤٧ وما بعدها من نسخة لاور ، ١٩٢٠

(٤) يذكر ابن الأثير (ج ٩ ص ١١ - ١٢ ط - ليدن ١٨٩٣) وغيره أن سفارة الباقلائي إلى عسك الدولة بعثه ؛ وقد كان عام ٤٧١ هـ - ٩٨١ م . وكان ملك الروم في عسك سدد هو الأمير قاسم بن ملك بن عامر ٩٧٦ هـ - ٩٨٣ م .

عصد الدولة إياه كالم في جواب رساله وردت من ملك اروم ؛ ولا شك أن هذا لم تنفع
إلا بعد هاتين الحافلاتين إلى مدينة شيراز التي كانت مقر حكومة عصد الدولة في أول عهده ،
وذلك في مناسبة تحكيم القاضي عياض في المدارك ، وابن عبد كرى النيسابوري^(١) ، حيث
يذكر أن السلطان عصد الدولة كان محباً للعلم والمجاهدة ، يحسن كل جمعة مخاطباتهم ؛
فيحكي أنه في أحد محاسن هذه الفتوة عهد أهل السنة ، فقال كيف لا يوجد في المجلس
أحد منهم ، مع انتشار مذهبهم ؛ وكان القاضي انقضاء^(٢) عند عصد الدولة في ذلك الوقت
ممرّب ، فأنشأ الفرصة للشيخ على أهل السنة والقول بأنهم «عامة رعايا» ، أصحاب تقليد
وأحد ورهائيت ، يزوون الحق وصده ومتفردون حياءً ، وأحدهما ناسخ للثاني أو مسؤول ،
وأبه لا يعرف من أهل السنة من يستطيع نصرة مذهبهم ؛ ثم أخذ القاضي يمدح لمصرلة
وسكن السلطان يستفهم لوسع المقام لم تمنع أن مذهب أهل السنة يحكم من ناصر نصرته .
مع أنه طعن الأفاق نقاراً ، وأمر بالسحب عن ماسر عنه ، فيحصر المجلس ويدفع عن
مذهبهم ؛ فقال القاضي أخيراً إنه قد نفعه أن في نصرته رجلاً من أهل السنة أخذها شيخ ،
وهو أبو المجلس ساهلي^(٣) ، والذي شب . هو السقلافي ، فكاتب السلطان إلى عامله
باصفهان أن يحصرهم ، فلما ورد الكتاب امتنع الشيخ عن الانتقال إلى مجلس السلطان ،
حرّاً على عادة الأئمة الأباطوا ساط محابهم أو يحضرو محابهم ، أما الثالث الواقف
نفسه فقد اعترض على الشيخ ، وهو أستاذ ، كما سبى ، بأن هذا الامتناع يتوغل بالحصول
أن يرموا أهل السنة غلة الحق ، وأنه مذهب شبيه بما فعل ابن كلاب^(٤) والحاسبي^(٥)

(١) بد ك ج ٢ وره ١١٧ هـ ، و ١١٨ هـ من ١١٨ هـ

(٢) يذكر القاضي عياض أن عنه مرسول المجلس

(٣) في المدارك أنه ابن مجاهد بحسب بعض الروايات

(٤) هو عبد الله بن سعد النخعي ، أبو محمد معروف من كلاب ، توفي سنة ٢٢٤ هـ

رحمته يعني ، قهرست لاس القديم من ١٨ من نصرة لأورويه ، ونهرس كتاب مقالات الإسلاميين
للأشعري ، الذي وصفه . ويرى من ٣١

(٥) هو أبو عبد الله الخارث من أسد القلب الحاسبي ؛ ولد باصفهان عام ١٦٥ هـ ، وتوفي بصاد

عام ٢٢٢ هـ ، لم يبق له نصرة ، وعصر أدهم عظمى كان على يد مصرلة ونحوه له أولاد فيهم وبورهم ؛
كان الحاسبي مؤسساً على أخلاقهم وأخذ منهم من يقبل عد بغيرهم ، لكنه إزاء محدثي
لمصرلة وشده تأثيره من الدفاع عن مذهبهم ، ولم يزل يمدحهم في حديث في رد على محابهم ،
وهذه لإسم من حديث ٢ مرفوعة ؛ راجع في حيا الحاسبي وكه ومكانه كانه تكبير عند عدم
تكملة ١٤٥ هـ من ١٤٥ هـ

ومن كان في عصرهم ممن سبوا عن حصو مجلس ثمانون : حتى أدى ذلك إلى امتحان الإمام أحمد بن حنبل وصرته : وقال الثاقب بهم فامتدعهم عن المسطرة عن مذهبهم وبيان الحجة عليه أمام المتصم ، عند وفاة ثمانون ، ثم سبكي لإقبعه وإيقاف الحجة التي واصفها بعد أخيه كأنهم قد أسلموا أحمد ، وهل أخيراً إليه لا يريد أن يعرض عنه بل يعرض له أحمد ، وقرر الخروج من شوارع المحصر بحسن عقد بدوه ، فصار باب محراً ، فلو وصل لطر معتزلة وعسهم ، فذهب به السلطان ، ودفع إليه أسفه لعمه مذهب أهل السنة ، وأق لقلاني له كتاب التمهيد ، وهو هذا الكتاب الذي تقدمه اليوم للقراء

ويُقْتَلُ إلى متى عرس^(١) وصف دخول الأولى على عقد لدوره ما كان على قوة شخصية هذا العالم ، وعلى أنه لا عتازة بالمع لا تنفره ولا يروعه أنه مجلس الملوك ؛ فلما أقبل وحده المجلس حافلاً مملوءاً بالملك ، لم يزل حاس وبن سده امين منهم الصوف وعن يمينه وعن يساره عرائف ؛ وكان وصي امعة حسن عن سده ، أما كل اى عن عن السلطان وكان يتكلمه حالي ، لا مجلس فيه إلا ، بر أو أمر عسهم ، وكذا امره بمعز مله أن يحضر في آخر مجلس ، فدخل حتى انتهى إلى مكان لدى عن تهن السلطان وحسن فيه ، وأبكر السلطان ذلك في عسه ، وسكبه سرعان ما عرفت أنه ارحل الذي عث في طلبه ، فدارت مناقشه من السلطان إلى من ساقلاى ، وكان يتدخل ليحول دون معاملة لمعه ومزهم ؛ ولم يزل يحد له كلاماً قلائى ، حتى زحف عن سريره إلى أن صار بين يديه ، ومن بعد مسطرة نفسه « فصار لى فتنة قتله حبه حيث حاور معز أوى ، وقد الال قد علت له أحسن مكان ملى »

أما لمعه لى كاواى مجلس عقد بدوه ، و عسهم ساقلاى وصهر عسهم ، فكان مهم الأحدث ، نس معرفة عداد ، وأبو إسحاق النصيبى ، رئيس معتزلة البصرة ؛ كانت مدعة مع أوهم حول سكايب ولا طق ، ومع شى حول رغبة لله ، وبعد إلى شى عسهم هسهم فى ترجمه ، عسى عياض لساقلاى ، وهى مشورة برمتها فى آخر هذا الكتاب

ومم من سس سسده ، ولى بن عسده الدولة وبين ملك ابروم ، عسهم لا عرف

ولما وصل القلاى هو وأصحابه أرسل إليهم من استقبحهم ، فطلب منهم أن يرفعوا
عنهم وأحدتهم ؛ فامتنع القلاى ، وأصرَّ على أن يدخل ما هو عليه من أرى هو وأصحابه
وقال : « بين رصنم ، وإلا تخشوا الكنف ، فمروا بها ، وأمسوا بجواب ، وتعود بها » ،
فما عرف ملك ذلك أحب أن يفغ عن السب فقال القلاى : أنا رجل من عطاء
المسلمين ، وما تحبونه منافذ وصنم ، والله قد رغبنا للإسلام ، وأعزنا بسا محمد صلى الله
عليه وسلم ، وأصافين من شأن نبوتك رفع أقدا من يرسل إليهم ، سب إذا كل الرسول
من أهل العلم ؛ وأخيراً طالب القلاى أن له مل بالاحترام الذى عومل به سفير الروم عند
عصبة الدولة ؛ فما عرف الملك ذلك قبل وجهه علم السفير ورفع مكرته ؛ على أن القاصى
عيسى لا يبعد ذكر حيلة الملك لإدخال القلاى راكم^(١)

أما عن ساطرت^(٢) التى يذكرها القاصى فتارة يستعمل ذلك الروى عن اشتقاق القمر ،
وكيف لم يَرَ الناس كلهم ذلك ؛ ويقسمال متصفا هل بين العرب وبين القمر نسبة خاصة
حتى يزوه دون الروم ؟ فيجيب القلاى بأن ليس كلهم ، يزوه ، لأنهم لم يكونوا جميعاً
على أمه ووعده لرؤية الاشتقاق وحصوره ، هذا إلى أنه لا يتحتم أن يرى الاشتقاق جميع
الناس ، لأن الخوف مثلاً لا يراه إلا من كل معاداة ونهف لذلك ، وما أمر اشتقاق
القمر إلا كإسار المائدة عند المصريين ، وهى لا يعرفها إلا هم ، وخشيت التوارى كخفة اشتقاق
القمر ، والاعتراض على أحد الأمرين كالاعتراض على الآخر

وفى مجلس آخر يسأل ملك السفير عن أى المسلمين فى مسيح عليه السلام ، فيجيب
بأنه روح الله وكلته وعنده ونيته ، كما نفس على ذلك لقرآن ، وتستمر المناقشة حول نبوة
المسيح والخوارق التى ظهرت منه ، فقرر القلاى وجهة نظر المسلمين وهى أن المسيح نبي
مرسل ، وأن ما ظهر على يديه من الخوارق ، فهو فعل الله أحراه على يديه ، كما أخرى
الخوارق على يدي غيره من الرسل ، تصدق بآياته ، وليس فى ذلك ما يدعو إلى اعتقاد
بإلهية أو نبوة الله

وفى مجلس آخر يسأل السفير ملك الروم عن سب اتحاد الألاهوت ، ساوت فى شخص

المسيح عليه السلام ، فإذا أجابه الملك بأنه أراد نحية الدس من هلاك لاحظ القلاى أنه
إن كان فى ذلك لا يدرى أنه يقتل ويصلب ويقع له ما وقع ، نطل أن يكون بها أو لا ،
وإن كان يدرى ما سيفعل ، ودخل فى الأمر على نصيرة ، فليس يحكم ، لأن الحكمة تمنع من
التعرض للبلاء.

فإذا كان ما فى هذه المناقشات صحيحاً ، وهو ما يشك فيه ، ولو على الأقل فى صورته هذه
والطامة التى نحكى عنها ، فلا بد من مزيد بحث فى أسباب السعة وملاسها وتسخيها
ولكن مهما يكن من شئ . فإن مهارة القلاى وقوة شخصيته وشدة مراسه كانت
سماً فى احترام ملك الروم لمصد الدولة ، وفى إحصاء جواهره وملاطفته بالمهدايا ، كما يقول
القاصى عباس ، وفى التعميل بإخراج السفير من بلاد الروم خوفاً من الفتنة ، بل فى تسريح
بعض الأسارى المسلمين معه ؛ فوكل الملك به حيداً من عهده بحفظه حتى يسع مآسه

ويقص اس الأثير^(١) هذه القصة أيضاً على نحو يحمل لموصف مؤثراً لشخصية القلاى ،
فيذكر أنه لما بلغ مدينة ملك الروم قيل له : لا سبيل إلى الدخول على الملك إلا بعد تقبيل
الأرض بين يديه ، فلما أمر القلاى على الامتناع من ذلك ، احتل الملك سبل الباب
الصغير ووضع سريره حلقه ؛ وقاتل القاصى هذه الليلة بما فالها به ، ويصيف اس الأثير ، سد
ذكره قصة الساب ، أن ذلك عظم محله عند ملك الروم

ويدكر اس عاك^(٢) بما دار بين القلاى وبين الروم وملكهم ما يدل على ناحية
الدعابة فى أخلاق القلاى ؛ ذلك أنه دخل على الملك يوماً ، فرأى عنده بعض الرهبان^(٣) ،
فتوجه إليه سائلاً مداعباً : كيف أنت ، وكيف الأهل والأولاد ؟ فتعجب ملك الروم منه ،
وقال له : دكر من أرسلت فى كتب الرسالة أنك لسان الأمة ومتقدم على علماء الأمة : أما علمت
أما نيرة هؤلاء عن الأهل والأولاد ؟ فجاب القاصى القلاى : أنهم لا تترهبون الله سبحانه

(١) تاريخ اس الأثير ج ٩ ص ١١ - ١٢

(٢) أسبوع من ٢١٨ - ٢١٩ ؛ وقارون روساب احاب لقواسارى ج ٤ ص ١٧٧

(٣) وفى المذكر أن ما وقع فى مجلس حاكم ملك الروم ، وكان لكلام موحتهما لغيره

انظر ترجمة القلاى فى آخر الكتاب .

عن الأهل والأولاد ، وبهروهم ، فكان هؤلاء عندكم أقدس وأحل من الله تعالى !
« فوفت هيئته في عرس الرومي »

ولا يقتصر ابن عساكر على ذلك ، بل يحكي ^(١) ما بلغه من أن ملك الروم قال للساقلي
قاصداً ويصحه : « حربي عن قصة عاشه روح بيكم ، وما فعل فيها الفل له انقلان هما
ثنتان قبل فيهما قبل ، روح سب ، وسمم ست عروب ، واما روح سب فم بذا ، واما
سرم تحت وند بحله على كعبه ، وقد ترأف الله في رؤيت به » فسطع الملك ، وم
يخرج جواباً

ولا يعرف من حياة الساقلي أكثر مما تقدم وأكثري بقوله القاصي عيسى من أنه
ولى لقب « ثم وأه مد عرف عند لدوه من معه إلى أن قدم بغداد » وحصراً أن حياته
لم تكن حافلة بنفست كثيرة ، بل كان عام يعاد على حبه أسبوعاً ، ومتكلمين ذلك
الروم من المكوف على التيف والتدريس ولاشتم بالحدل وسطقة دعا عن الدين
ويظهر أنه بعد وفاة عمه لدوه عام ٣٧٢ هـ استقر بغداد ، وفيها تولى تسع نقيب من
شهر ذي القعدة عام ٤٠٣ هـ ^(٢) = ٦ يويه ١٠١٣ م

وقد صلي عنه أنه الحسن ، وذو في ذره ، ثم نقل بعد ذلك إلى لفترة ساب حرب ،
وقد رثاه بعضهم بقوله

انظر إلى جبل كشى ارحال به ا وانظر إلى القبر ما يحوى من الصاف ا

وانظر إلى صديم الإسلام مسمداً ا وانظر إلى ذرة الإسلام في النصف ا

ويحكي ابن عساكر ^(٣) أن أحد النصارى من أصحابه حصر يوم ولادة الغراء حبيب ، وأمر
بأن يُسدى بين يدي حذاره « هذا ناصر السنة والدين ، هذا إمام المسلمين ، هذا الذي
كان يذب عن الشرسة ألسنة الخلقين »

(١) نفس المصدر ص ٢١٩ .

(٢) على عهد تاريخ بعض معظم المؤرخين ، ويحدد ابن عساكر وابن حنبل (ج ٢ ص ٢٧٨)
أنه مات يوم السبت ودفن يوم الأحد ، ويذكر القاصي عيسى تاريخ أخرى حولها غير صحيحة ، وجمع
من ترجم الساقلي يذكر هذين اليقين الذين روى بها .

(٣) اليقين ص ٢٧١

وبذكر لمؤلف هذه^(١) أن الباقلائي نُقل من داره ، ودُفن في تربة على مقربة من الإمام أحمد بن حنبل ، ونُقل على عز عدد رأسه ٥٠ هـ قبة الإمام العبد ، خير الأمة ، ولسان الأمة ، وسيف السنة ، عماد الدين ، ناصر الإسلام أبو بكر محمد بن الطيب المصري قدس الله روحه ، وألقاه سنة محمد صلوات الله عليه وسلامه ، وكان قبر الباقلائي يُزار ويُنتقى به ويُتَرَك به

الاعتقاد

والاعتقاد في أشعري في مذهبه الاعتقادي ، وكل مؤرخين^(٢) في كونه ذلك ، كما يذكرون غزو كنه في علم الكلام والنظر ، فهو عند « أعرف ليس به » ، و « لا بد من » في مدانه و « إمام متكلم أهل الحق » ، يقول ابن عسك ، كما عكس عنه بن عسك^(٣) ، بن الباقلائي « فصل متكلمين من أشعري ، ليس فهم مشقة ولا عدد » ، و « لما لقب به أنه » شرح الله وسن الأمة « ، و « يد وقه » ، و « أوحد زمانه » ، بن أمثال هذه السميات ، وهو يعتبر محمد بن علي رأس الأمة ، راحة على الصحيح^(٤)

أما أساندة لدواعي فيصنأب بذكر منهم هب بن محمد صاحب أبي الحسن الأشعري ولهذه سائر ، وبسببه الخطيب العددي^(٥) ، أما عبد الله محمد بن أحمد بن محمد ابن يعقوب بن محمد المصري الصفي متكلم ، و يقول إنه مصري سكن بغداد وكانت له « كتب حسن في الأصول » ، وكان حسن السيرة واشتدق ، جميل لطيفة ؛ وكان معتز بعلم الكلام ، ومن قوله في فصل هذا العلم

أبها اعتقادي ليطلب علم كل علم عند علم الكلام
 يطلب الفقه كي تصحح حكما ثم أعمت منزل الأحكام

(١) نفس المصدر ص ٢٢٢
 (٢) راجع مثلاً ترجمته الباقلائي عند الخطيب ومن غير ذلك ، وفي الثغرات والذات بعدد في المواضع المذكورة
 (٣) شذرات الذهب ج ٣ ص ١٦٩
 (٤) حسن بن نصر ، و « يد وقه » ١١٧ هـ ، والمحدثون الذين سمو الباقلائي ٥٠ هـ من هذا المبر ، سائمي ، أبو الحسن لأشعري غير كتب شيخه ، من ٥١ هـ وما شابه
 (٥) تاريخ بغداد ج ١ ص ٣٤٣ وفازر شيخه من ١٧٧ هـ ، و « يد وقه » ١١٦ هـ

وعلى أن يحاهد هذا درس الدفلاي عم الكلام والنظر والأصول
على أن أسامك^(١) يذكر في ترجمته لأن الحسن الدفلاي درس عليه
مع الأستاذ أي إسحاق الإسفرائي متوفى عام ٤١٨ هـ والأستاذ ابن فورك المتوفى عام
٤٠٦ هـ^(٢)؛ وهم جميعاً أشاعرة كبار^(٣)

وصف ابن عساكر من حال الدفلاي هذا أنه «كان من شدة اشتغاله بالله مثل واليه
أو محبون» ، وأنه كان لا يعرف منع درس تلاميذه حتى يذكره بذلك : ومن عريش
ما يحكي عنه أنه كان يرحى بينه وبين الناس حياء ، حتى دون الحاربة التي كانت تحده ؛
فكان يدرس تلاميذه ، وفيهم الدفلاي ، مرة في الجمعة ، مرخبة بينه وبينهم حجاباً كي
لا يروه ؛ وكان يعتبر عن ذلك بأن تلاميذه يرون السوق وأهل اسفلة حيوسهم ، فكان
لا يحب أن تعطله هذه العيون ، ويحكي عن أي إسحاق الإسفرائي أنه كان يقول إنه في حسب
أستاذه الدفلاي كقطرة في حسب البحر ، وهذه عبارة مشهورة في كلام لأشاعرة عن أساندهم
وإذا عرفنا هذا من عراة أحوال أي الحسن الدفلاي لم نجد من امتدحه عن الذهاب
لحسن عصف الدولة شيراز ، حينما دعى لذلك



كان الدفلاي مشهوراً بامصاحه ، بل كان حنبل أفضح الناس^(٤) ؛ ويقول ابن
مروون^(٥) إنه «كان حسن الفقه عظيم الحديث» ، ويقول ابن عساكر عن أحد العلماء أنه
قال : «من سمع مناظرة القاضي أي بكر ، استدله من هذا سمع كلام أحد من المتكلمين
والفقه ، وتفرغين ولا الأتاني أبص ، من طيب كلامه وفصاحته ، وحسن بلامه وإشارته» ،
وبدكر من عساكر^(٦) نفسه أن الدفلاي «طير شدة أمانه لله من يحاهد إلى أن اعبر

(١) التبيين ص ١٢٨

(٢) يذكر سكر في الطبقات ج ٢ ص ٢٥٦ - ٢٥٧ أن سادته بعد علي بن محمّد وعلي
الاسفرائي ، لأنهم كان أحسن من يحاهد علي حين كان الإسفرائي وابن فورك حسن الدفلاي

(٣) قال الصاحب بن عباد في هؤلاء ثلاثة الأشاعرة المتأخرين : «الدفلاي بن مرق ،
وابن فورك بن مرق ، والإسفرائي بن مرق» ؛ راجع التبيين ص ٢٥٤

(٤) انظر مثلاً تاريخ بغداد ج ٢ ص ٢٨٠ وللنارذ ورقة ١١٦ و

(٥) الديباج للذهب ص ٢٦٨

(٦) التبيين ص ٢٢١

مود لصح ، وطهر كلامه بتقليد على أستاذة ، ولعل من حكايا كان يعصد شئ كهذا ،
حين يقول ^(١) بن الدقلاني كان مشهورا بحودة الاستبط وسرعة خواب ، وبه كان كثير
التفكير في لطافته مشهورا بذلك ؛ ويحكى من حكايا حكاية تدل على أن الدقلاني كان
أحيانا يستعمل مقدته على التفكير ؛ فذكر أنه حرت به وبين أحد المصنفين مسطرة ،
فكثر القاصي في الكلام ووسع الصورة ورد في الإسهاب ، ثم التفت إلى الخاضع
وقال : « شهدوا على أنه إن أعاد ما قلت لا غير » فصرخه فاجواب ، « أراد بذلك معبر
حصنه ، فكان لحسن أمرك منه ، لأنه قال : « شهدوا على أنه إن أعاد كلامه سدت
له ما قال » ^(٢)

ويقل الخطيب ^(٣) ما يدل على قوة دكرة الدقلاني وحضور معارفه في ذهنه ؛ قال
كان كل مصنف حداد ، إذا صغر ، فقام من تصريف الناس إلى كتبهم إلا الدقلاني ،
وكانت مسطرته حاضرة دائما لا تلبس عن عقله ، حتى كان بد صف في الخلاف لا يحتاج
إلى مطالعة كتب الحكماء ، وحتى كان يصنفه شكل ما احتلف فيه الناس مستمداً من
حفظه ، ويذكر من سمع علمه أنه كان بهمة من يختصر ما يصنفه ، فلا يقدر

وكان القاصي الماقلاني صار ما في الخذل قوى الخفة شديد الوطء على المخالفين ؛ فيحكى
الخطيب ^(٤) وغيره أن ابن سعد ^(٥) ، شيخ ، قصه ومشككها ، كان مع بعض أئمة في مجلس
من محاسن السطر ، إذ أقبل القاصي الدقلاني ، فالتفت ابن سعد لأئمة ، وقال : « قد جاءكم

(١) الروايات ج ٢ ص ٢٧٨

(٢) نفس المصدر

(٣) تاريخ سديد ج ٥ ص ٢٨٨ وندرك ورده ١١٧ و

(٤) تاريخ سديد ج ٥ ص ٢٧٩ وفي لندرك ، ورده ١١٧ ط ، أن قصه محب من الروايات

وفت بين الدقلاني وشيوخه المثرة في مجلس عبد الحوة

(٥) هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن إسماعيل معروف بعد الشيخ بـشيخ بعد
وعد عمر بن محمد أو بن عبد الله ولد عام ٢٢٦ هـ وبقي عام ٤١٣ هـ راجع مثلاً تاريخ سديد
ج ٣ ص ٢٢٩ وروايات كتاب ص ٢٤٠ ورد كان أهل له يعرفون في ركنهم قصه غفيرة
الدقلاني بن شيخه من حاشيته ماورد في بيان قدره شجهم راجع مجالس المؤرخين للقاصي وروايات
الستري ط ص ١٩٢ وما بعدها وهدية الأهل في ذكر المؤرخين بالكثير والألقاب والأسماء
تأليف عباس بن محمد رضا القمي ص ١٣٤٩ ص ١٢ - ١٣ ونحكى حكايا في
منازل الدقلاني في علمه وبحو كل منها رجلا صاحب بهمة ما يشهد به ، شد في ورده
١١٧ ط ، وأزهار الرياض ج ٣ ص ٧٨ ط ، القاهرة ١٩٤٢ .

الشيطان ؛ وقد سمع أقامى ، مع صده عن القوم ، كلامهم ؛ فلما جلس قال لأن انعم وأحمد .
 قال الله تعالى : ﴿ أَمْ تَرَى أَنَّ تَرْسِنَا الشَّيْطَانَ عَلَى الْكَافِرِينَ نُبِزُهُمْ أَرَاَءَ ﴾ (١) ،
 فقصده أنه كان شيطانا ، كايبرعمون ، فهو كافر ، وقد أنزل عليهم

وكان القليل من أهل التذير ونورع ، حكى ابن عباس كذا (٢) عن بعض شيوخه أنه
 « كان صلياً موعظاً ، عظم عظمه ، فط ولا است به عضة ، وكان صلاحه
 أكثر من عظمه ، وما بلغ الله هذه الذمة ، لكنه وشب بهم ، لا جلس معهم ، وشبه
 ذلك عند ربه » ، يقول آخر (٣) « إن الله كان مصواً لعدة ودية ومجدة » ، وفي
 صاكر (٤) أيضاً « كان سميره مدعى من نورع ودية ، فصدق ما كان صديقه ، فبين
 له أن ذلك ، فقال « يا أيها المصير ، عظم الله : واسمى ربه ، وقصه وانحصر ، فلا
 سميره ، وما الحق ، يدس ، فأنتم ما تسمونه » ، وفي رشت دم مع جلالة ، وفي عيه
 مدفوع ، ودية ودية ، ودية ، وعظم عظمه ، عيه لالام » ، ويدكر حبيب (٥)
 من صلاحه ، « ولاي أنه كان ورده في كل ليلة عشرين رويحة لا مركه في حصر ولا سفر
 وكان أهل فيه حباً ، بين الله مد موه في مياه بين يدى نبي عليه السلام ، من
 عيه لشرعة ، أورد الله على حال لحد ، في يد لأجرة ، ومن ثرقوه مفرح عيه برند
 أن حرف مصيره وحاله عند الله ، فبرقع مصحف على قعره ، ليكون أن ما ثرقوه دليل على
 ذلك ، فيجدة » ، « فقه » ، « رشتين » ، « كشت على نبي من رشتي ، وآباني رجة من
 عده ، فمشت عنكم ، نتركموه ، وأنتم ما كرهون » (٦) .

وذكر من طرق القليل في ، إليه أنه كان ، داصلي الله ، وقصى ورده وسع لدواة
 بين يديه ، وكتب حمداً وثلاثين ورقة نصفه من حفضه » ، « بادي صلي محرر دفع إلى

(١) سورة ١٩ ، مريم ، ٨٣

(٢) صحيح من ١٢

(٣) شيرازي ج ٢ ص ١٦٤

(٤) صحيح من ٢٣ ، ٢٢١

(٥) تصدق بصغر ثقله ، ودية ما كان يعنى قد لا صلي عن ثقه

(٦) تاريخ بغداد ج ٣ ص ٣٨ ، وندوة

(٧) نفس المصدر ، ودية كذا - ٣ ص ١٧ ، ط ١ ودية من ٢٢٢ ، تاريخ بغداد

ج ٥ ص ٢٨٣

(٨) سورة ١٩ ، هود ، الآية ٢٨

حيث يقول^(١) في بيان مكان الدقلاني في طور مذهب الأشاعرة : « وأخذ عنهم (تلاميذ الأشعري) القاصي أو نكر الدقلاني ، فتصدت للإمامة في طريقهم ، وهدتها ووضع المقدمات العقلية التي تتوقف عليها الأدلة والأنطر ، مثل إثبات لخواص الفرد ، وإخلاص ، وأن العرص لا يقوم بالعرص وأنه لا شيء رمايين ، وأمثال ذلك مما تتوقف عليه أدلتهم »

وبعد أن حددوا أن الدقلاني أطلق هذه القواعد ، من حيث وجوب اعتقدها ، بالمعاند الإيمانية ، وذلك لتوقف أدلة هذه المعاند عليها ، ولأن سلطان الدليل كان في رأي هذه المعاند ذلك العهد يؤذن سلطان مدبول ، وهي الطريقة التي حاصها من حروب

فهم يكن الدقلاني ، دنا مجرد فواصل لحل رث الأشعرية بتقديم عليه ، بل قد سمع على يده توضيح بعض النقط وتحديد بعض المهورات بما أدى إلى تعديل مذهب الأشعري من بعض الوجوه وإلى تقريبه من رأي المعتزلة . وهذا ما ينبغي بعض المعاند ، بتقديمه في ذلك ما يذكره النراقي^(٢) من أن الدقلاني حالف الأشعري في أمر صحة البقاء ، وقال إن البقاء ليس وصفاً لله تعالى بل ذات ، يرى له في هذا الخلاف من مجرد خلاف لفظي ؛ وكذلك يحكي الشهابي^(٣) أن الدقلاني حالف الأشعري في مسألة الحق ، فإن إلى اعتبار الصفة وإلى أن الخلاف سهو وبين في هاتين (متوفى ٣٢١ هـ - ٩٣٣ م) ، كما هو خلاف في البقاء ، وكذلك حالف الدقلاني الأشعري في أمر القدرة لحدوده ، وهذه هي سببه لتشكك التتبعين للقدرة لأبسه ، وذلك أنه جعل لها تأثير في وجود الفعل وكونه على هيئة مخصوصه ، أي في حدوث الحوادث وأحوال دون إحداثها وإيجادها^(٤) ؛ فإذا كانت الحركة مثلاً بحسب هذه الفكرة الإلهية ، أي لله ، فكانت حركة على هيئة مخصوصة كالشيء

(١) المقدمة ط. بيروت ١٨٨٦ ص ٦ : « بعض الخاص على الكلام »

(٢) قبيل التفرقة ص ٥٣ - ٥٤ ط. طهران ، وذكر في كتابه أن قوله « وأخذ عنهم » في الأشاعرة وعائده ، ط. حيدرآباد ص ٦٦ ، أن الدقلاني أخذ من هذه المذاهب إلى أنه كان ضاملاً لأربعة مذهب ، « حالف » ذلك مع مذهب الأشعري في ما كان له من بقاء ، وهو منه قدس ذاته بقاء ، « فصار » مذهباً من مذهب معتزلة ، « كما تقدم » ؛ وهو من « على مذهب معتزلة » ، « على » من حروب معتزلة من الأشاعرة أخذوا بذلك ، وليراجع القاري كتاب الروضة و ما فيه من بعد كان في الأشاعرة ومن مذهب الأول من خلاف

(٣) الملل ص ٦٧ ط. « أور » ، « على » ص ١٤٣ - ١٤٤

(٤) الملل ص ٦٩ - ٧٠ ، « على » ص ٧٠ - ٧١

والقيام والقعود هو من فعل القدرة الحادثة ، أى الإنسان : ومجد الخلاف بين الأشعري
وبلاميذه أوصح في الأحبال التالية . كما عُد الخويبي مثلاً ، وذلك بحكم التطور الطبيعي
وبحكم رداد أهل السنة من معرفة الفلسفة والقول لبعض ما تقرره^(١)

أما القيمة الكبرى لعمل الباقلائي فهي - بد اقتصرنا على ما يجده في كتب التمهيد ،
لأنه ليس في متناول أديبا غيره من كتبه ، فقد كانت في التمهيد وفي مذهب لأشاعرة
الكلامى والاعتقادي ، مطبوعاً لا من حيث الطريقة المنطقية الخدلية حسب ، بل من حيث
وصف المقدمات التي تبنى عليها الأداة ، ومن حيث ترتيب هذه المقدمات بعضها بعد بعض ،
على نحو يدل على امتلاك ناصية من الخدس وعلى طول اعتبار في أصول الاستدلال ، وعلى
مران في الاستنتاج الذي حتمت فيه صورة الاستدلال وطريقته احتجاً عاماً متيسراً يدل على الخطوة
الكبيرة التي خطتها الباقلائي ، وعلى كونه لسان كلامي يوازي ما نعرف في تاريخ الفلسفة
الأوروبية بالفلسفة مدرسية . ولا شك أن ابن حديد كان يعبر عن هذا كله حين قال في
وصفه لطريقة الباقلائي - وأمله يستند على كتبه مست في متناول يدنا - إنها جاءت من
« أحسن القنون النظرية والعلوم الدينية »^(٢)

ولكني شئني صدق ذلك بحسب أن حرص محبلاً لكتاب التمهيد خصوصاً على
الأول منه ، وبعد استكشافه ، وإن كانت الصفة الأولى له أنه رُدُّ على المخالفين ، وبالرغم من
أنه ، كما عود^(٣) مؤلفه نفسه ، « جامع مختصر » ، فهو يلمح قبل دخوله في محاجه المخالفين
وجهة نظره الأساسية ، منتاً حدوث الماد ووجود الصانع ، ما يلى على المقدمات العقلية التي
تشير إليها بن حديد

بدأ مؤلف مقدمة طريقة هي أشبه بالأحداث متعلقة بمقدومه في أيامه ، غير أنها
على طريقة متكلمي الإسلام . وهذا أول مقدمة وفيه مطبوعة معرفته من « عنها » لأن
كتابات المتقدمين من علماء الكلام في المعارف وفي أحوالهم وحكامهم - يصل إليها ، وليس

(١) جع رأي الخويبي في « عند شهرستان » وكتاب سلس من ٧ - ٧٦ ، ووصفه

بها من ٢٩

٢١ من ٣٣ ، ٢٢٦

(٢) مقدمة من ٤٠٦

عندما يسوى مقننات أو جعل فنية لا تقى في معرفة آرائهم كثيراً: وفي هذه المقدمة على استنساخها آراء تشبه آراء الفلاسفة بين قدماء ومحدثين .

يتكلم اساقفاني عن حقيقة العلم ومصادره ، فيعرفه الثمر بعد الحاضر^(١) وبين قسميه .
علم قديم ، هو الله ، وعلم محدث ، هو المخلوقات من الكائنات خريدة وإنسان وحتى الحيوان : ثم يذكر أقسام العلم المحدث : علم بدعي ، هو علم ضرورية أو اضطراري ، بله النفس دون أن يكسبه ، وعلم بصري ، هو نيرة الاستدلال وتشمل : ثم شكك عن كل مهيا .
فيرى أن علم ضروري من ستة طرق : خمسة منها هي الحواس الخمس ، والسادس هو استدلاله في « ضرورية » التي « تخرج في النفس ابتداء » ، مستغنى عن الحس أحياناً ، وذلك كعلم الإنسان ، أو اسكان الحى على اصول ، نعمه ونحوه . وقصده إلى فعله وإلى من مصادره ، وما يقصده فعله . كعلم الإنسان بالذات المتصلة بالواقع المتعاقبة على القصة العقلية إلى أمرين لا بد من صدور أحدهما ، وعلمه بالأحوال بعينه عند لا حرم من مشاهدة أماراتها ! والعلم بوجود الأنبياء ووقوع الحوادث من الأخبار المتواترة بها .

وإذا استغنى هذا العلم عن الحس أحداً ، لأن الله يستطيع أن يحقق العلم ابتداء على سبيل حرق المادة بغيره . وهذا يحس بحس العقل . كما أن منكم من أهل السنة ، أن يحتفظ به يكون محس بدليل بذات إدراكه . وهذا يثبت لا يحس من أن يستد إلى أساس فلسفي عميق يرجع بعضه إلى نقد لمعرفه الإنسان وكونها محدودة ، وبعضه إلى اعتبار أن فو بين الفلسفة يست في ذاتها قوايين مصغرة ، ثم تحده حتى في العلم أحدث

ثم يسأل : تؤيد نوع الاستدلال ، مضمناً عن ذكر بعض وجوهه ، غير أنه جمع فيما يذكره منها من الاستدلال على صحة أحد العددين فيما لا يدل على صدق ، والاستدلال على ثبوت صحة العاقل مع ثبوت صدق في علمه حكيم ، كالحكم أن كل جسم مؤلف من كل عناصره غير ، لأن الجسم جسم متغير ، والعلم غير ، لأن العلم غير ، والاستدلال بصدقه شيء .

(١) يدافع دكتور برون في معرفه اليوم على ما هو « » ، وهذا ما يتنازع علم على اصول في طوره ، وما يدعي من علم في غير ضرورية ولا استدلال به من غير محذوف الدار . نعم في هذه القسمات على أن حرم ، في بعضه ، حد على دونه . وهو « » أنهم يحال علم في بعضي ويعلم شجوب وشمس حد حد و حد « » ، بعض لا حرم « » من ١٣٦

(٣) وعرض موجود لأحد، ووجوده، ما ثبت أن الحس هو مؤلف، وبات أخوه
 الفرد، وتقرع لأعراض واستكلا في... وأنها لا تسمى رهاين
 على هذا الأساس تحت مؤلف حديث... بات حديث لأحد، على دعدة
 لا تخو عن الخوف والاستعيا، في ذلك حالة منه... وهذا لا يثبت لثبات وجود
 الصانع أولاً، على قاعدة أنه لا بد لمفعول من عمله، فلو كان جهة، ومضاه سبب
 تنحصر من وجود له وهو موصوفه، في هو سبب... من جهة أخرى، ثم لإثبات
 صحت... من... لأشبه أحداث... واحد... لأشبه... من الألف...
 حتى... من... يصير متشكك... بات... هذه... فثبت... من أن
 لقد... لا يجوز... ما يؤيد... من... وأما لم يصنع العالم عرض دعاه
 ولا... وحسب خلق ولا يجوز ذلك، لأن... لا... لا... من... بعد
 يشرع في... على... من... على... من... من... هذا... فصل
 إسكار... يكون... من... من... من... من... من...
 أحد... من... من... من... من... من... من...
 أسس أن... من... من... من... من... من... من...
 فيه... من... من... من... من... من... من...
 طبيعة... من... من... من... من... من... من...
 وذلك... من... من... من... من... من... من...
 يكون للأجسام... لأن الفصل لا يكون... لأن... من... من...

(١) على أنه قد جاء في مخطوط رقم ١٥٥٣ مكتبة...
 وسبب... من... من... من... من... من... من...
 أن... من... من... من... من... من... من...
 هذه... من... من... من... من... من... من...
 أن... من... من... من... من... من... من...
 الله... من... من... من... من... من... من...
 القائمين بأن الله معروف بضرورة النقل.

(٢) المقصود بأصناف الطائعات مفكرون...
 للأجسام... من... من... من... من... من... من...
 من... من... من... من... من... من...

بكات حقيقه لأفرد صعب على نحو صوري • و شمل هذا الباب إلى
جانب ما تقدم على إبطال تركيب الله من خدع لأربع ، لأنهم غير من حادثه تدعي على
الأقسام ، فلا تمكن أن من ساء • وكل هذا من ضمنهم وبين فصل لسوق للدقلا في
في مريده ، داء ، راء ، شكك ساء راء ، حوى و حوى من بعده • والى
أوضح وأكثر تدعي في هذا باب من عند الأشعي

مثل لدقلا في بعد ذلك إلى ادع على من سبهم سحجين ، وهم نصب ما واحد من
عرصة لأرثهم فلاسفة فكبرون من جهة ودفنوا شأنيه لأخبره معونه في حدث على
الأرض من جهة أخرى • فسطح فوجر بعده لأفلاش واحد • وقصه وورده • ومكر
الدقلا في أن يكون الأفلاش هي صاء • هذه ، لأن حادثه سب • لا تسبق حوار •
كما سكر من الأفلاش في على الأرض ، سكر لا يجد من مدحه • وهو يجد من يقول حيقه
أو قدريه أو حذر سكاواك ، أو كوي طلع حامد • كما تقول للفلاسفة ، هو غير لاسئل
إلى حله • وليس مع أحده سوى بدعوى مجردة لقي لا • هذا • وهو نحو • أصا
محرث القدر في غير جهة • وهذا كله سجده عند حوسبي وأما في كثيره فصلا • ويكر
لنوع أصا • إجراء حكم منته طبعه على أفلاش • كما أنه • فصل فقول فعل لأش •
لنصبيه رات • لأن ذلك علم رسة على وجهه • كما في دلالة أوسع السجده على حوادث
يستعمل • وفي هذا كله ما يدل على ما يقصده لدقلا في من علاقته سمية سحجين

سفن مؤلف بعد ذلك إلى الكلام على تصوف أهل تنس • ثم على شمس • بعد
عنده • فيه لمرة في رده على اثبوت • • حيث اندرب وبعض الأدلة • وبعد
حصوله • تيز أريه • ثم رد على مفسري راء • على معرفة • وقد يختلف
العرف وأدب • وبعد ما أصابته • بعد الحوى في كتاب • لإرشاد • وبعد امرى في
كتابه «الرد الجليل» • والدقلا في مريده من مسجيه • وكه • ويعبره • يعبر
خاصة • إلى ذلك • رد على • • في نسوب لهم حقه أو دلا • وهو • كما استوت
والقول بتحسين العقل وتقييده • وفي هذا الباب • على غيره • بين عنه • مؤلف شركا •
لله همه في قولهم • حدث • عرف • عقل • في غيرهم على عقل في مدقة • وأشر

على أن ابن حزم ينقل عن الباقلاني في آخر كتابه في مذهب القرامطة ، في باب
عنوانه « جل مقالات الدهرية والفلاسفة » : « نوبه من وقد ما يستحيل مقاوذه من أجناس
الحوادث ، وهي الأعراس ، وقد يجب عدمه في الثاني من حال حدوثه ، من غير مقدم
ولا شيء بعده » أما جوهره فهي معنى قطع لا يكون ^{١١}

واخمس حسم شايعة على الباقلاني . ح (١٤٨ ، ١٥١) وهو لا يعمل بشيء ،
لأن الفاعل لا بد أن يكون ح

أما في يتعلق بالفعل ، ليس فقد تقدم أن الباقلاني يحمل القدرة العادية على كون
أفعال الإنسان على نحو مخصوص ، ولما كانت أفعال الإنسان : أفعالاً على هيئة مخصوصة فإن
الباقلاني مضطر بحكم منطق مدغمه إلى أن حتم للقدرة العادية عملاً حقيقياً ؛ ولكن يصعب
التوفيق بين رأي الباقلاني هذا وبين بقية آرائه ، خصوصاً تعدده الأساسية التي سكر
الافتراض الضروري بين الأسباب والسيئات ^{١٢} ، وإذا كانت الباقلاني يقول : « مثلاً ، هو
الكسبي موجود » (ليس) ، « وله عليه قدرة محدثة » ، ووجدناه يقول في « وضع آخر إن
الحق لا يعمل عنه أو مثله ، وإلا يصح أن يعمل عنه » ، عرف أنه لا يرسخ توجهه إلى
نصوص أوفى لكي يعرف حقيقة مذهبه

والموجود عند الباقلاني هو الشيء ، الذي لا مكان له ، و « معدوم » شيء ، لأنه مُتَقَبِّهٌ ،
وسكبه معدوم ، يتعلق به العدم ويمكن معرفة أنه ^{١٣} ، « وبدن فقط معدوم » ، من حيث هو
اصطلاحاً ، أعني من لفظ الشيء ، أو موجود

ولكن ليس به في هذا المقادير هو معرفة الباقلاني بعدد من هو معرفة نفسه ردة
في جهلته ومعرفة طريقه فيه ومقدار بقاءه بعد ذلك التي يرد عليه

هذا الرد موجه ضد طوائف من المفكرين وأصحاب مذاهب فلسفية ونسبية لا يسهل
أحياناً تعيين أشخاصهم على وجه دقيق ، وإن أمكن تعيين مذهبهم بوجه عام ؛ ومنهم من

١١. الأكو - هي حركة وسكون والاضمح والزيادة ، راجع كتاب « برهان عدمه » تأليف
عبد الحادي أبي زيد من ١٣٥ وما بعدها ، ط . القاهرة ١٩٤٦
(٢) انظر من ٤٥ ، ٣٦ .
٣. انظر من ٣٤ ، ٣٥

غير شك طوائف ظهرت في الفكر الإسلامي تمثل دونه وجه تصورات ومبادئ
اقتضت ظروف الثقافة الإسلامية . ذلك كان في من كدح حدى بين مدح و مذم
والإقلاى لا يذكر أشخاصاً قط ، بل ممكن ذكر آراء . ان هذا هو بعض لصور
الكبرى بحسب تصويرها ؛ وقد تحتوي الطائفة واحدة على مفكرين متعددين ، ومن
مسير في بعض الأحيان أن يستطيع الإشارة إلى صاحب الرأي لا سيما في الأبواب الخاصة
بالطوائف الفلسفية

و إذا كنا نلاحظ في كتاب الإقلاى أنه قد اتبع دون شك ، طريقة الحديثة التي
أسسها لمصره في نهج الخلال الكلامى ، على يده خطوة أعمد ، وطريقة الإقلاى في
حجاج مخالفه ، حتى من حيث الصورة اللغوية والنقد اللاذع ، طريقة المتكلمين العامة
عده من استمر . التفسير الحاصر للشيء . ثم إثبات أحد الطرفين سطلان لآخر أو إبطاله
بإثبات الآخر ، ومن مقابلة الإشكال بالإشكال أو معارضة نظرية الحصر بنظرية أخرى
غير متناقضة في ذاتها ، أو ساع طريقه بحث في طريقة شئت بل طريقة خاص من الذى
ربطاً بين ضعف مدح الحصر من ما يشاع من صمويات ، وهو في كثير من الأحيان
يحاول أن يستخرج ما يلزم عن أى حصر من نتائج فاسدة ، وذلك من نفس عيبها ، أو هو
قد يحاول أن يعرف أساس أى الحصر وإعزله . هنا هم الضرورة لعقده أو الاستدلال ،
ليمكنه حصه والرد عليه

و إذا كان لا بد من مقارنة من هذا الوجه للإقلاى في دوده أهدأ من لمرالى مرحا
وأسلم وأدق . أم الخوى هو أعنى وأوسع ؛ وأما امرى فهو بحر هائج مضطرب متفجر
منه الأفكاك سيف ، ويخرج منه العذرات العبيدة لنفسه والتصويرات شطوطه مود كأم
تشتق عنها خد

أن أساليب الإقلاى فهو حرب رصين . قوى التمه متورن الأحرار ، يدور على تقدم
مدهش في استمر الثرى في الخلال الكلامى ، وهو يشتمل على مئة دعوات تدل على قوة
حتى في الاصطلاحات ، ويبل الأسلوب على تمكك في عمق التامة وعلى ملكة في لوصوح
شهد بها لعماء ، وهو في عرصه لدلالة نفع الطريقة الخديبة منظمه مد فيها من قبل وتوارن

في شر لعم وحلقة في ثمرات^(١)

أما مميزات الباقلاني الشخصية^(٢) فقد كان غفلاً ورحيلاً لا ترجح في شئ، حتى يخله
وحتى يري بعض قوى مدسه وحلقة، عند شبهة، مبيتاً يجرى على خبره لا يعتقد.
صفت لرس، قوى شخصية، وحقق من حواس لا يسلط. وكان مثلاً من مدرسين بهاره
وأكثره. وكان عالماً في حكمه مفسداً حتى صارت حكمه جميع الناس في مجلس بين
مستظرفين فلا يدر أن كنه حقه. ومن مدته، ولا شئت. وقد شهد إحدى هذه
كان في إحدى هذه المساءة، ثمرة لعم في على ما حسب من مدته وطول مدته من
ظاهر، ومصره. من سبب عند تدوير مدته من سبب سببها وأما في مدته

مروءات باقلاني

١. كنه من تجميع مدته كان كنه كل يوم حتى وتلاين مدته.
وحتى أقصم عدس. كنه جمع يوسف على مدته. شخص كان من مائة عشر
وكانت تلاين من مدته مدته. فلا في كان مدته. حتى بعد أحد
مدته من كنه من مدته مدته مدته مع مدته أخرى مدته لدى صيف
مدته مدته مدته على مدته.

على مدته مدته مدته مدته كنه كان مدته على تجميع مدته. ذلك
هو من خطب لعمدي. ثمرة مدته مدته في المدته من برفصة ومدته
وخمسة وخمسة وعشرة. من مدته مدته مدته مدته مدته مدته في مدته
على مدته مدته

١. مدته مدته مدته مدته

٢. مدته مدته مدته مدته مدته مدته مدته

٣. مدته مدته مدته مدته مدته مدته مدته مدته

(٤) مدته مدته مدته مدته مدته مدته مدته مدته

(٥) مدته مدته مدته مدته مدته مدته مدته مدته

٦. مدته مدته مدته مدته مدته مدته مدته مدته

٧. مدته مدته مدته مدته مدته مدته مدته مدته

أما أحمد هذه الكتب في ذكره . ثم حكى أحمد الدفلاوي سوى بعض عناصه .
وذلك هلا عن أحد سبوحه . غير أني قد أعرف من كتب الدفلاوي . وهو يتخذ في حصه
شعبه ١ . بكتفه من كم . في رحمه الدفلاوي . في هذه الكتب
بلى أن الدفلاوي كتبه . ما شيء في نه كتب . تمهد لي بعض كتبه ١ . وهو محل
الدرى . قسم في حصه من نه . وهو يدكر اسمه مع

- ١ - كتب لأستنبه في . د على أهل جحد و مدد
- ٢ - كتب صور الحقه ١٢
- ٣ - كتب ! كنه الشؤس ١٣
- ٤ - كتب صاف لآنه ١٤

أما محمد الذي من نه . فلا ريت أن . فلاو . زومه . لا بعد أن كان قد تصيح عنه .
واسمحكم في من جحد . وعرف أصور مداف الخمين . لأن هذا كله يتجلى في كتابه !
في ما يد ذلك أنه شيء من نه . بلى من كتبه لساقه . ويدل على عظم قدر هذا الكتاب
ما يحكيه أن عبد ك ١٥ من أن أهل السنة تعلقوا به تعلقاً شديداً . الحق أن هذا
الكتاب ينبر . بين أهل السنة ومن يحبه محمد . إسلاميين و غير إسلاميين . من
نقط الخلاف في المقائد والآراء . وسط معتزك . ت . مذهب في هذه الإسلاميه . كما
نه معنى فإنه الأداة حده اعنييه خاصه لإطال . اء . عمين . و على لأد ليد . في
منها من صعب أو ما في أصور من عدة . يعني . فهو لا . لك منه من . م . الدفلاوي عن
مذهب أهل اسمه . عن لإسلام من حيث نصه . ك .

لما في بعض نسخ هذه الكتاب فقد أش . لأستاده . في ١٦ بلى كتب الدفلاوي
سمى « غريد الدلائل » و بعض الأوائل . يوجد مخطوطاً باسمه بول في مكتبة أياصوفيا تحت
قم ٢٢٠١ . وهي نسخة يرجع تاريخها إلى ١٢٧٨ هـ . وفي مكتبة عاطف تحت رقم ٢٢٢٣ .

١١ - نظر من . محم بو

١٢ - نظر من ١٤٦

١٣ - حر من ١٨٦

١٤ - نسخ من ١٩

(١٥) أصل من ٢٢٩

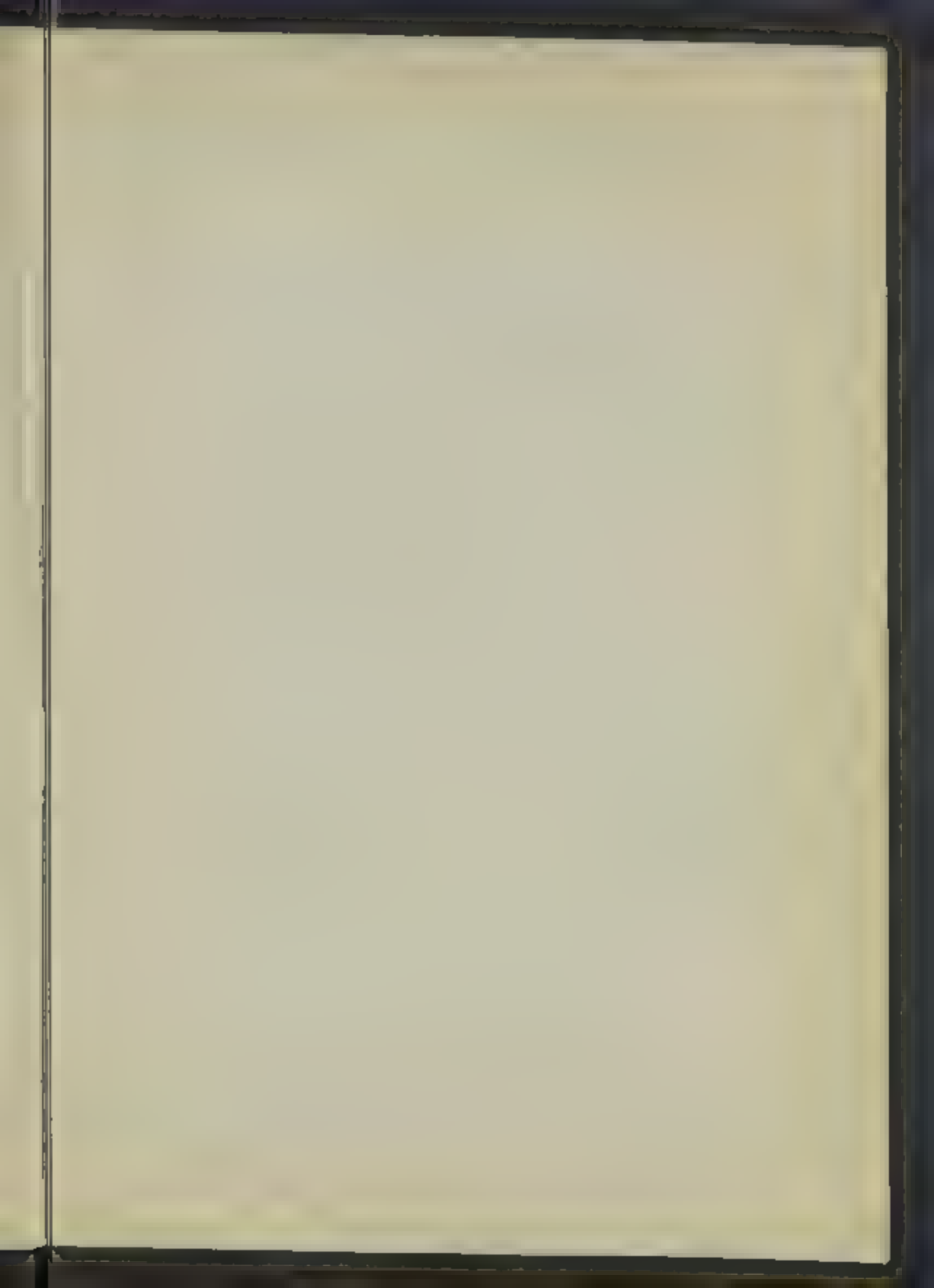
(١٦) H. Reiser. Der Islam Bd. 13 11 29 S. 41-42

وهي نسخة يرجع تاريخها إلى عام ٥٥٥ هـ. وقد ذكر بيتر ب. عن لأوب جى عويج
 هذه المخطوطات، ونسبها مع قديمها نسخة في بين أبيه. وقد كانت الكتب
 القليلة التي كتبها من أول الكتب على مذهب ما حدث في أول خطوط روم ٦٩
 ملكته لأهنة دريس، وقد اعتمد عليه وحده في هذه الفترة، ثم تصفوة حصول
 على غيره أيام بعد. كتب للبشر، وهي تصفوة لا تزال منه. لأن معظم كم
 المخطوطات يعرفه في ترك لا. من كتب عنه لاسير في صفوف المخطوطات في
 بحار لأصول.

أما نسخة من عهد سريش، فبها من طولي، بارة قصيرة، و
 تاريخها من عام ٢٧٢ هـ. وهي قديمة من سريش من عام ٩٨ هـ. من
 ٢٢ x ١٦ سنن، وفي كل صفحة ٢٣ سطراً مكتوبة للكتابة. وهي مبنية على
 الألفبائي لحسن شكل وحركات، ولا شك في صحة هذا. لأن نسخة
 يد على مكر في عملاقة، فهو خط من كتب كان لا بد من رجه
 انموذج للكتابة، بل هو أجدر خط من كتب على أكتاف من وجه، و
 كانت تحمل ذلك. وقد احتفظ به خط جيد، خزانة، اسمه، نصية للدر

و قد أتت في عن صفحة لمون نسخة بهذه حشرة ترجمة قصيدة للدور في خط معري
 بخط خط النسخة، وقد وجد، تراجم، هي مقفولة عن راجح مائة، خصوصاً عن
 توفيق، وأقصى ما كان من كتاب، وفيها في ألف لافلا في مع حسن ما يند، وتحوها
 وعلى هذه الصفحة كتب أسماء أخرى، وله أهمية بالنسبة للنسخة. من ذلك أمة أسطر
 بخط حامي، واية حديث في آخر الأصاحي من مسد أحمد من حسن

في ظهر، في الأولى فيس، تايكو، الكتب من أوب، ولكنه خط آخر.
 ولا يطق الكتب من حيث التفاصيل، بل منه. لأن الكتب منه، كرتحت كل
 باب مسائل كثيرة، وعقبات وأحوال، هذا إلى أن مؤلف شيء في نسخة الكتاب^(٢٧)



[خطة الكتاب]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الله المعبود

الحمد لله جامع الأنطيل ، ومنذ حص لأصالي ، وهادي من احتجته رحته إلى سوا
السنبل ، ومصل لك عن النهج مستقيم ، ولطيد عن وسحت الطبع وبيوت لراهمين ؛
أحمد حمد ممزق ثمة لا يشبه له سواه ولا صد يساعه وسواه ، وأنه مالك الحق
ومشييه ، ومعهده ومسيديه ، ومفقده ومفقهه ، وورحه ونسبه ، لا مالك فوقه رحره ولا فاهمه
سواه ونامه ، وإن خلق جمعا في قصته ، ومتقنون تشيته ، ومتصرفون بين حدوده
ومرسمه ، ولا معتب لحكمه ، ولا رنة لأمره ، إلا عرص غروب في قصته وقد ه ؛
وأعجب إليه في صلاة على حبره من حنقه ، عمد حاتم السنين وبها سنيين ، كما أوصاه
لسان وألسان ، وعلى حنونه من نرسين وأهل بيته الطاهرين وأحمده مستحيين^(١)
ومن بعده من حيين ، وأسنه لوفيق لأحمد ما ه أمره ، ولا نقد ، لا سيف لأصالي من
أمة بنت ، ومصرف عن نيل إلى الجهد عن ديس والحد عن على مشق

أما بعد ، فقد عرفنا به صيد ، لأمر ، أحال الله في دواء امر باده ، ودم بالتمت
استوى وزوده اقل بيه مثلي باده ، ومن بارشاده وقد ه ، رجعل له من وفر عمله وخزانه
واعصا ، ومن عبق هته وشؤوده راجر ورقتا ، ومن استكاته بته على وخروج طاعته
سامعا ومطيعا ، حتى أصبحته عقد فعل خير وبيانه أهل اسجاة واملامه ، ويسمعه بك
يسحه من ذلك وبه بقة لأقصى مسير أهل له وسكرمة ، عمل كتب جامع
مختصر مشتمل على ما يحتاج إليه في الكشف عن معنى علم وقصده وطرقه ومراسه
وصريوب معصمت وحناني موحود س ، وذكر لأداة على حدث لعم ، لا يسب بخاته ،
وأنه بحسب حنقه ، وعلى ما يجب كونه عليه من وحد بته وكونه حيا بعد قد في ربه .

وما جرى مجرى ذلك من صفات ذاته ، وأنه عدل حكيم في تشيئه من تختاره من غير حاجة منه إليها ، ولا مجرأ وداع وحطر وعس دعت إلى يحددها ، على عن ذلك ، وحوار
رسالة رسلا إلى خلقه وسفراءه من بين عبده ، وأنه قد صن ذلك ، وقنع امرأ في يحب
تصديقهم بما أسهم به من كآات ، ودل به على صدقهم من معجرات وحن من الكلام
على سائر أهل لبس الخمين لمة الإسلام من لهود ، والنصارى ، والمجوس ، وهن المنية
وأصحاب ٣٠ و الطماع ، والنخمين ؛ ويقت ذلك بذكر ثوب خلاف من أهل الحق ،
وأهل التحميم والنشبه ، وأهل القدر والاعتزال ، والرافضة والخلوارج ، وذكر نحن من
مناقب الصحابة وقصص الأئمة الأربعة ، وإثبات بفضيلتهم ، ووجه اتقاء من في شجر منهم ،
ووجوب موالاتهم ؛ ولن نوحده في نقل إليه سيدنا أمير ، حرس لله دينه ، وأعلى
كلمه ، من الاختصار وتحرير المعنى ولأدبه والأنصاط وسبك صرف العيون على مثل
ما أودعته هذا الكتاب وإزالة الشكوك فيه والارتباب ؛ وأنا بحول الله وقوته ، أسرع إلى
امثال ما سمع ، وأف عبده ، وإلى الله حل ذكره ، أرتب في حسن الموفق والإمداد
بالتأييد والتسديد .

باب الكلام في حقيقة العلم ومماه

فإن قال قائل : ما حيد العلم عندكم ؟ قلنا : حيد أنه معرفة المعلوم على ما هو به ، والدليل
على ذلك أن هذا الحيد يحصره على معناه ولا يدخل فيه ما ليس منه ولا يخرج منه شيئا هو
منه وحيد بإحاطة محدود على هذه سبيل وجب أن يكون حيداً شاملاً لجميعاً ، فكل
ما حيد به العلم وغيره ، وكانت حاله في حصر الحدود ، وتبيينه من غيره ، وإحاطته به حال
ما حيدنا به العلم ، وجب الاعتراف بصحته وقد ثبت أن كل علم يتعلق بمعلوم فإنه معرفة
له ؛ وكل معرفة لمعلوم فإنها علم به ؛ فوجب توثيق الحيد الذي حيدنا به لغير وجوده ، غير
لمعنى وحيد بأنه علم .

فإن قال قائل : فبم رستم عن لقول أنه معرفة الشيء على ما هو به إلى القول أنه معرفة
معلوم على ما هو به ؟ قيل : بل فم من ادعى على أن المعنى يكون شيئاً وما ليس بشيء ،
ولأن السدوم معناه وليس شيء ولا موحود ، فهو فمنا : حيد أنه معرفة الشيء على ما هو

به تخرج العلم من ليس شيء من المعلومات المندرجة عن أن يكون علم ؛ وذلك مُفسد له ،
فوجب صحة ما قلناه ، والله التوفيق .

باب انكلاء في قسم العلوم

باب قال ذات . فعلى كره وجه قسم لعمده ؟ قيل له : عني وجهين : قسم : قسم ، وهو
علم الله ، غير وحل ، ومن غير ضرورة ولا استدلال ؛ وعنه : حدث ، وهو كل ، يعني :
[٣٠] محوون من ملائكة واحد وواحد وغيرهم من الحيوان

باب في قسم العلم ، حدث

باب قال ذات . فعلى كره وجه قسم علوم : حدث ؟ قيل له : عني قسمين : قسم منها
غير ضروري ؛ ولثاني منها غير غير ، واستدل
وهذه ثلاثة علوم : التي وصفها غير محتده ، في أنه يكون شيء ، علم من كونه معرفة
للعموم على ما هو به ، وقد عده لهما في بحثه : حدث

باب العلم الضروري

باب قيل : فما معنى وصفك الضروري منها بأنه ضروري ، على ما وصفته شكلمان ؟ قيل
له : معنى ذلك أنه علم به من الحق لا يؤولاً لا يمكنه معه الظهور ؛ عنه ولا لا يمكنه منه ،
ولا شبهة له لثبوت في متعنه ولا الإيجاب به . وحقيقة وصفه بذلك في اللغة أنه بما ذكره
العلماء به على وجوده ، لأن لا يضطر في اسمه هو حتم ولا كراه ، وهو لإحدى ، وكل
هذه لأعطاء معنى واحد : فلا فرق عدم بين قول : اضطره لتسليم إلى تسليم ماله
وسم غنائه وبين قوله : أكرهه على ذلك وحمله عليه وأخذه إليه . فلو حبسنا وصفه وأن
يكون ما قلنا هو معنى وصف العلم وغيره بأنه ضروري .

وقد يوصف العلم وغيره من الأحاسيس بأنه ضروري على معنى أن لعمده به محتاج إليه ؛
لأن الضرورة في اللغة تكون بمعنى الحاجة : يدل على ذلك قولهم : فلان مُعْتَظَرٌ إلى كعب
اليس وسؤايم ، يعنون أنه محتاج إلى ذلك ، ومنه قوله تعالى : ﴿ قُلْ اضْطَرُّ عَيْنٌ رَجْعٌ ﴾

ولا عايد، وقوله^(١) ألا ما اضطررتم إليه ؛ وهو الذي يريد السمعون قولهم بن المصطر
إلى أكل ميتة قد أبيع له أكلمه ، يصون به احتاج إلى ذلك ؛ فكل محتاج إلى علم
أو غيره من الأحاس هو مصطر إلى ما احتاج إليه

باب العلم النظري

قال قيل ثم معنى سببكم للصرب ، آخر منها علم نظري استدلال ؛ قيل له : مرادنا
بذلك أنه علم مع يقين استدلال وعكس في حال منطوقه ، أنه كذا نظريه ، فكل ما احتاج
من العلوم إلى عدة الفكر وأرونة ، وتبين حاله ، فهو لنصوص قلوب ؛ وعلم نظري
وقد يُقصد بل مكان هذه الأبطال أن يقول العلم النظري هو ما بُني على علم الحس
والضرورة ، أو على ما بُني من صحة عينا ، ومعنى قولنا في هذا العلم أنه كذا ، أنه ما
وحدده ، وله عليه قدرة محدده ، وكذلك كل شيء ، ثم كذا في ذلك ، أعني سبب ، في
وجود قدره محدثه عليه ؛ فهو كسب من وجوده

باب الكلام في مدارك العلوم

قال بن دحل ثم إن وجه فتح من هذه الإدراك ضروري ؛ قيل له : من سنة
طرق ؛ فمنها الحواس الخمس وهي حاسة بصر وحاسة لسمع ، وحاسة لشم ، وحاسة
للمس ، وحاسة لالتصاق ، وكل حاسة من هذه الإدراك ، يوجد من لا لأحاسة
مؤتمنة على الصورة ؛ أي ما حصل عنها من الأحاسه سميه عياناً ، وثمة ، ورو ، وثمة ،
وذلك ، فكل علم حصل عند إدراك حاسة من هذه الحواس فهو علم ضروري ، علم
برو ، لا يمكن معه الشك في مدركه ولا لأبوابه ، وكل حاسة من هذه الحواس تختص
في وقت محدد ، على عادة حادثة ، يدرك حس أو أحاس ، حاسة لروية تدركها يوم
الآلوان والآكل ، والأحاسم ؛ وحاسة لسمع يدركها السكاسة والأصوات ؛ وحاسة
الشم تدركها الأريج ، وحاسة لذوق تدركها الطعوم ؛ وحاسة لمس تدركها عتصو
فيه حاسة تدركها الحرارة والبرودة واللين والخشونة والجودة والصلابة ، على قول من

دعم أن خشية وارجوة واللين والصلابة معاً ، مدة توجد ، حواجر كالحجارة والبرودة .
وانصرف اليه من مبررة تختار في نفس انتدء من غير أن يكون موحدة
نفس هذه الخواص كهم الإنسان بنفسه ، ويريد من الصحة والسلم ، واللبه والأم ،
وامم و امرح ، والقدرة و المعج ، والإرادة والسكره . ولا بد أن نفس ، وغير ذلك مما يحدث
في نفس بمباركة على يد واحد به ومنه أصلاً لم يبق قصد شكلي ما يقصد ومن
يقصده محطته دون غيره ، وأنه قصد في اكتساب ما يوجد به من ضرور مقدوراته من
الكلام وغيره [٤ ط] ومنه أصلاً لم يبق الأحكام مني كانت موحدة فلا بد من أن
تكون محتمة منته أنفاس أو مقترنة متبينة : وأن الخير عن وجود الشيء وأنه على نفس
الأوصاف لا بد أن يكون صدقاً أو كذباً . وأن الخير من مصدر محض لا يجوز أن يكون
حيماً صدقاً أو كذباً ، وما جرى مجرى ذلك من الأمور منقصة في العقل إلى أمرين
لا واسطة بينهما ومنه أصلاً لم يبق المحل الخجل ، ووجل الرجل . والعلم بالشفاعة والחס .
والبر والعقوق ، والتحية والاستهزاء ، والوقوع عند مشاهدة الأمارات . ومنه أصلاً العلم
مختار في نفس نسا وإراخه عن كونه واستقص عن وجوده ، بمحو العلم بواقع عند
إحبار المحررين عن لصيق وحرامين وفارس وكزيب . وعن ظهور موسى وعيسى ومحمد
صلى الله عليه وعلى جميع الأنبياء ، والخير عن لطفهم والعلم بذلك والدول ، وغير
ذلك من الأمور الحاصلة نظراً عنها من قوم قطع لغيرهم ووجب العلم عند حرام
فكل هذه العلوم الواقعة بما بالمعجمات التي وصفها نوح مختار في النفس ، وحدثت
هذه الخواص وما يوجد بها من الإدراك أو ، توجد ، سوى العلم بواقع عند الخير المتواتر ،
والعلم بمحل الخجل ووجل الرجل ، وقصد القاصد إلى من يقصده وما يقصده بكلامه ،
فإنه وما جرى مجراه في وقتها هذا مضمّن بوجود الإدراك للخير عن نطق بمشاهدة الأمارات
التي عند مشاهدتها يقع العلم بما ذكرناه .

وقد يصح أن يختار الله لم يبق وجود مختار عنه من غير ممانع خير عنه في الزمن الذي
يصح فيه حرق السموات . ويظهر المعجرات ، وسروج الأمور عما هي في اعادة عليه .
وتسميتهم الإدراك كانت الوجودية ، الخواص لا ودوة وثمة ، حوت عيبها على سبيل الخير

والاتساع ، ما يسهل من تحقق على طرفتيه في التحق بإجراء اسم الشيء على ما ذكره
وناسه وحقنه صريحا من تحقق ، ولا يترتب في الحقيقة شيء غير النفس وتصل سائر
الحواس بالحواس وأما كسها وعبره من صروب الاصل

باب الكلام في الاستدلال

فإن قال قائل : فليكن وجه يتقسم الاستدلال في قسمين : أحدهما على وجوده يكثر تعددها :
فهي : ١ - أن يسم الشيء في العقل على قسمين أو أقسام متجبل أن تحتج كلها
في الصحة والفساد ، فيسقط الدليل أحد القسمين ، فتبقى العقل على صحة حده ؛ وكذلك
إن أفسد الدليل سائر الأقسام صحح العقل في ما لا محالة ؛ نظير ذلك علمنا باستحالة
خروج الشيء عن القدم والتحدث ، فثبت ما يدل على حديثه بطل قدمه ، ويؤيد على قدمه
لأحد حذوّه

ومما أن يجب الحكم بوصف للشيء في الشاهد عنه ما يجب انقصه على أن من
وصف شيئاً لصفة في له ثبت حكمه في أنه متحقق ما ثبتت الصفة حكم مستحق في
الشاهد ، لأنه يستحيل قدم دليل على متحقق أنه وصف شيئاً لصفة مع عدم ما يوجب ؛
وهذا كما في الحكم بالحيثية ، وأن الحكم بالحيثية بغير ما كان عام بوجوده ، فوجب
انقصاها بغير كل من وصف بأنه عام ، ونقص كل من وصف بأنه حسي أو متجمل
لأن الحكم بالحيثية لا يتحقق مع عدمه ولا وجوده ، فثبت أنه لا
ذلك فخرج به عن أن يكون له حكم

ومن أمثلة ما يدل على صحة الشيء على حده منه ، وما هو في معده ، واستحالة على
استحالة منه وما كان معده ، كما تدل على ثبت قدرة قدمه ، مسجده ، على حق
جوهري ، ومن أمثلة ما يدل على صحة الشيء على حده ، وحيثية مستقلة من أمثلة أخرى ، وحقن الخبرة فيه مرة أخرى
بعد أن ثبته ، وعلى صحة حدة شيء من حسي ، وواجبات لا في مكان في رضى
كما استدل ذلك في حسيها بوجوه في وقت هذا

وقد استدلل ثوقف أهل لغة ل على أنه لا يترتب لا حارة ملتبه ، ولا إس

إلا ما كانت له هذه السببة على أن كل من حترأ من الصادق أنه رأى بارأ أو إسار ، وهو من أهل تعب ، يقصد إلى إيهام أنه ما شهد إلا مثل ما سمى محضت برأ أو إسار ، لا يحمل بعض ذلك على بعض ، لكن بموجب الاسم ، وموضوع اللغة ، ووجوب استعمال الكلام على ما استعملوه ، وقصده حيث وضعوه

وقد يستدل بالمعجزة على صدق من ظهرت على يده . لأنها تحرى بحرى الشهادة له ؛ ويستدل على صدق محزر لدى أخير عنه الذى ، صلى الله عليه ، أنه لا يكذب ، وكذلك يستدل بحزر من حتر عن صدقه صاحب المعجزة على صدق من أحزر عنه أنه لا يكذب . وقد نسب أحدنا على بعض القصص العفية وعلى الأحكام الشرعية بالكتاب ، والسنة وإجماع الأمة وافيس . ه ط [اشترعى شترع من الأصول المنطوق بها ، وما حرى بحرى القياس على العمل من صرنا الاحتياط الذى يسوع لحكم مثله من الشرع على مذهب القديسين . فكل هذه الأدلة السبعة حارية فى لكشف عن صحة القياس بحرى ما قدما ذكره من الأحكام أممية ، وبها كان قرعة لأدلة العقول وقصده . وبها وما . إليه من وجوه الاستدلال كدبه وتنبه على ما أصرت عن ذكره

باب آخر [فى معنى الدليل والاستدلال]

قال ابن رشد . فما معنى الدليل عندك ؟ قيل له . هو المرشد إلى معرفة الغائب عن الحواس وما لا تحرف بصره ، وهو الذى ينضج من الأمارات ، ويورد من الإيماء والإشارات مما يمكن التوصل به إلى معرفة ما غاب عن الضرورة والحس ؛ ومنه سمي دليل القوم دليلا ، ونسبت العرب أثر المصوم دليلا عليه ، إما أمكن معرفة مكانه من جهته ، ومنه سُميت الأميال بالعلامات المنصوفة والنجوم الهدية أدلة ، من أن يمكن أن يتعرف بها ما ينتمى عنه . وبها سُمي نصيب الآيات والأمارات التى يمكن التوصل بها إلى معرفة العلوم دليلا ، محاراً واتساعاً لما بينه وبين الدليل الذى هو الأمارات والآيات من التعلق ؛ وبها الدليل فى الحقيقة هو ما قلنا ذكره من الأسباب متوصل بها إلى معرفة الغائب عن الضرورة والحواس من الأمارات والعلامات والآيات التى يمكن بها معرفة مستقصات وهذا الدليل الذى وصفناه هو الدلالة ، وهو يستدل به ، وهو الحجة .

وأما الاستدلال والطر هو تقسيم السبيل وفكره في المُستدل عليه ومثله له ؛ وقد يُسمى ذلك أيضاً دليلاً ودلالة ، محراً واتساعاً لما بينهما من تعلق وقد تسمى العبارة المجموعة التي سبقت عن استدلال القلب وطره ومثله طراً واستدلالاً ، محراً واتساعاً بدلالاتها عليه وقد ذكر صورة الاستدلال بتعبير الأخفاء على إثبات صحتها ونفيتها طرّاً من الكلام في الأبواب التي قدمت ذكرها في كتاب « كيفية الاستشهاد في الرد على أهل الخنثى والعناد » مما نستفيق به عن الترداد .

باب الكلام في أقسام المعلومات

جميع المعلومات على ضربين : معدوم وموجود ؛ « الموجود هو الشيء » كانت الكائن ؛ [٦] « لأن معنى الشيء ، عصبه أنه موجود » يدل على ذلك قول أهل اللغة « شيء » إثبات ، وقولهم : « ليس شيء » نفي ؛ يبين ذلك أن القائل يقول : « أحدثت من ريد شيئاً » ، ولا سمعت منه شيئاً ، ولا رأيت شيئاً — نفي لعدم كونه ؛ وقولهم أحدثت شيئاً وسمعت شيئاً ورأيت شيئاً — إثبات لعدم كونه ورجوع إلى كائنه موجود فوجب أن يكون كل موجود شيئاً وكل شيء موجوداً

والمعدوم مُنتفٍ ليس شيء ، فله معلوم معدوم لم يوجد قط ، ولا يصح أن يوجد ، وهو الخلل لمنع الذي ليس شيء ، وهو القول شتاقص ، نحو اجتماع الصدين ، وكوب الحسم في مكائين ، وما جرى مجرى ذلك مما لم يوجد قط ولا يوجد أبداً ، ومعه معدوم لم يوجد قط ولا يوجد أبداً ، وهو مما يصح وتمكن أن يوجد ، نحو ما علم الله أنه لا يكون من مقدوره ، وأحر أنه لا يكون من محوره ^{دفع} أهل المعاد إلى الدنيا ، وحق مثل العلم ، وأمثال ذلك مما علم وأحر أنه لا يعلمه وإن كان مما يصح فعله له ؛ ومعلوم معدوم في وقتها هذا ، وسيوجد في بعد ، نحو الحشر والنشر ، والخراب والخراب ، وقيم البعة ، وأمثال ذلك مما أحر تعالى أنه سيعمله وعلم أنه سيوجد ؛ ومعلوم آخر هو معدوم في وقتها هذا ، وقد كان موجوداً قبل ذلك ، نحو ما كان وتقضى من أحوال وتصرفها ، من كلام وقيمتها وقعودها الذي كان في أمس يوم وتقضى ومعنى ، ومعلوم آخر معدوم هو مقدور ، ويمكن أن يكون وتمكن أن لا يكون ، ولا يدرى هل يكون أم لا يكون ، نحو ما قدر الله تعالى عليه مما لا يعلم

أفعله أم لا يفعله، نحو تحريك لساكن من الأحكام، ونسكين لمتحرك منها، وأمثل ذلك

باب الكلام في الموجودات

والموجودات كلها على مرتين : قديم لم يزل ، ونحدث فوجوده أول .

«قديم» هو متقدم في الوجود على غيره ، وقد يكون لم يزل ، وقد يكون مستفصح
لوجوده ، دليل ذلك قولهم : «سأ قديم» ، يسمون أنه لموجود قبل الحادث عنه . وقد يكون
المتقدم بوجوده على ما حدث عنه مُتَسَدِّدٌ إلى عاية ، وهو «حدث» متأقُّ بوجوده . وقد
يكون متقدماً إلى غير عاية ، وهو القديم ، جل ذكره ، وصفتُ دونه : لأنه لو كان متقدماً ،
إلى عاية يُؤَقَّتُ بها فيقال إنه قبل العالم بعام أو مائة ألف عام لأراد وقت وجوده أنه معدوم
قبل ذلك [٦ ط] وقت : والله تعالى عن ذلك

ونحدث هو موجود عن غيره : يدل على ذلك قولهم : حدث فلان حدث من مرض
أو صداع إذا وجدته بعد أن لم يكن ، وحدث به حدثاً لموت أو أحدث فلان في هذه
العرصة بناءً ، أي فعل ما لم يكن قبل

باب أقسام المحدثات

والمحدثات كلها تنقسم ثلاثة أقسام : خمسة مؤنث ، وحوهر مفرد ، وعرض موجد

بالأجسام والجواهر

«خمس» مؤنث : يدل على ذلك قولهم : رجل حسي ، ويد أخس من عمرو ، إذا
كثر دمه في الخبث ، وليس يسمون ذلك في قولهم «أحس» و«حسي» إلا كثرة
الأحراء لخصّة وثيف ؛ لأنهم لا يقولون : «أحس» فيمن كثرت عتومه وقدرته ، وسائر
بصريه وصفاته غير الاحتجاج ، حتى إذا كثر الاحتجاج فيه مراد آخراته قيل : أحس ورجل
حسي ؛ فدل ذلك على أن قولهم حسي ، مفيد للتأني

والحوهر هو الذي يقبل من كل حس من أجسام الأعراض عرضاً واحداً ؛ لأنه متى
كان كذلك كان حوهرًا ، ومتى خرج عن ذلك خرج عن أن يكون حوهرًا والله دليل

على إثباته عطفاً من القليل أكرم من البرهنة ، فـ كان لا عابه لمقادير القليل ولا لمقادير النبرة لم يكن أحدهما أكثر مقادير من الآخر ؛ وله كما ، كدبت ؛ لكن أحدهما أكرم من الآخر ، كما أنه ليس بأكثر مقادير منه .

باب الكلام في الأعراض

والأعراض هي التي لا يصح مدونها ؛ وهي التي خُص في الجواهر والأقسام ، وسطل في ثبوت حال وجوده . وللدليل على أن هذا فائدة وضعها فيها أعراض ، قوله تعالى : « تَرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ » (١) ، فتنى الأموال أعراضاً ، إذ كان آخرها من الرزق والسطل ؛ وقول أهل اللغة عَرَضَ فلان عارض من حتى أو حصور ، إذا لم يَدُم به ذلك ، ومنه أيضاً قول الله تعالى ، إِنْ خُلِفَ عَنْ السُّكَّرِ فِي اعْتِقَادِهِمْ فِي أَطْلَعَهُمْ مِنْ الْعَذَابِ أَنَّهُ عَارِضٌ لَهُمْ ، فاعتقدوا أنه من لا دوام له « فَأَمَّا هَذَا عَرِضٌ مُنْظَرٌ » (٢) .

باب الكلام في ثبوت الأعراض

والدليل على ثبوت الأعراض تحرك الجسم عند سكونه وسكونه عند حركته ؛ ولا بد ٧ وأ أن يكون ذلك كذلك معه أو لغيره ؛ فـ كان متحركاً معه ما حركه سكونه ، وفي صحة سكونه عند تحركه دليل على أنه متحرك لغيره هي الحركة .

وهذا يدل هو تدليل على إثبات الأمان والطعوم ولأرييح ، ولتأيف ، والحياة والنوب ، وحمل وحمل ، والفقره وحمل ، وغير ذلك من صروبها . ويدل على ذلك أن الجسم لا يتحرك من أن يكون متحركاً معه أو معي ؛ ويستحيل أن يكون متحركاً لنفسه ؛ لأن ذلك لو كان كذلك لوجب أن لا يوجد من حركته في ذلك ، فـ فت إلا ما كان متحركاً إلا ترى أن السواد إذا كان سواداً لنفسه ، يجر أن يوجد من حركته ما ليس سواداً ؟ وفي العلم بأنه قد يوجد من جنس الجواهر والأجسام المتحركة ما ليس متحركاً ؛ دليل على أن المتحرك فيه ليس متحركاً بنفسه وأنه للحركة كان متحركاً .

وما يدل على ذلك عطفاً بأن الإنسان مرة يقدر على التحرك ويبجز عنه أخرى ؛ وقد

ثبت أنه لا بد لقدرته من تحقق مقدور . وكذلك القديم تعالى قدره عند لموجوده وعد من
أنته من المتعديس الذين بالأمر من على تحريك الجسم . مرة وعلى نكته أخرى : فلا يخلو
أن يكون مقدور القدرة على تحريك جسم هو حدث جسم ، محادثة ، أو إحداه معني
فيه أو إعدامه ، أو إعدام معني منه ، أو لا يسه أو معني تحقق نفسه .

ويستحيل أن يكون القدرة على ذلك لا يتحقق ، تقدر كما يستحيل وجوده لا يتحقق
له بمعلوم ودكر لا يتحقق له عند كور . ويستحيل أن يكون مقدور القدرة هو إحد الجسم
وإحدته ؛ لأنه ، بما تحرك في التي من حال وجوده مع استحالة حدوثه وحدته في ذلك
الوقت ، ولأن ذلك إن كان كذلك فذلك صريح ، ثبت حدوث الجسم ، وهذا هو الذي يتبعه
بإثبات الأعراض

ويستحيل أن يكون مقدور القدرة ، عدم معني من جسم ؛ لأن ذلك المعني لا يخلو أن
يكون جسم أو عزم ، فإن كان جسم أقروا بغير عدم الجسم ، وصح بذلك حدوثه لاستحالة
عدم القديم عندما وعنده ؛ وذلك ما أوردناه . وإن كان عرضاً قد أقروا بوجود الأخر من
وعنده عند الوجود ، وهذا ما رأينا ، أنه ؛ ولأن عدم معني من الجسم من شيء ، يحدث
ولا يكتسب ؛ فمحال تحقق القدرة من شيء يحدث وكتسب ؛ فمحال هذا القول
ولأن الجسم لو تحرك في جهة تبعها ، وبى محادثة حسبها لعدم معني منه مع صحة تحركه مع
عدم ذلك المعني إلى غير تلك الجهة ومحددة . كل من تحركت إلى جهة وعنده التي تحركت
إليها أولى من تحركه إلى غيرها ؛ وفي الأمر يكون ط أولى ، تحرك إلى . تحرك إليه
وأحق به في ذلك الوقت دليل على تضلل هذا القول . ولأن الجسم أصلاً وتحوّل بعده معني
منه لم يكن هو بالتحرك أولى من غيره من لأجابه . لأن ذلك معني الذي عدمه من
هو فيه ولا في غيره ؛ فثبت ذلك تحرك كل ما من فيه ؛ ذلك معني ، وفي الأمر تضلل هذا
دليل على فساد هذا القول

ويستحيل أيضاً أن يكون مقدور القدرة على تحريك جسم ، ليس هو من الجسم
ولا معني سواء ؛ لأن ما ليس هو فيه ولا معني غيره من شيء ، يصح أن يكون حدث
أو مكسب ؛ فمحال أصلاً هذا الوجه وصح بذلك أن قدرة القدرة على تحريك الجسم قدرة
على فعل معني فيه أو اكتسبه ؛ وهذا هو معني قولنا إن شجرة كل متحركة ، معني .

ويدل على أن قدرة الإنسان على التحرك لا يجوز أن تكون قدرة على نفسه علماً وعملاً
بامتحة كون الإنسان معللاً بالأعضاء وأنه لو صح ذلك وأن يقدر على نفسه لصح أن يقدر
على مثله . ومما يدل أيضاً على أنه لا يجوز أن يكون متحرك متحركاً لا نفسه ولا لعله أن
ذلك . كل كذلك صار قوماً فيه به متحرك شيئاً لا هائلة تحته وحري بحري تسيب ريداً
ريداً . وذلك باطل . ولأن ذلك لو كان كذلك لم يكن هو متحرك أولى من غيره ، ولخرج
قوماً متحرش ، عن أن يكون له شدة ومجاعة . ومن كان بشدة وحداً ، لأنه غير راجع إلى
نفس الجسم ولا إلى معنى سواء : وذلك باطل . وهذا يحيل أن يكون شيء من
الأوصاف مستحقاً للنفس ولا غيره . وفي بعض ما أوردناه به دليل على إثبات الأعراض .

باب الكلام في إثبات حدوث العالم

جمع العالم البدوي والسعلى لا يخرج عن هذين الحسنيين . أعني الجوهر والأعراض ،
وهو يحدث بأسره ؛ والدليل على حدوثه ما قدمناه من إثبات الأعراض .
والأعراض حوادث ؛ والدليل على حدوثها بطلان الحركة عند محيى الكون ؛ لأنها
لو لم سطل عند محيى الكون لكما موجودين في الجسم معاً ، ولو حب لذلك أن يكون
متحركاً ساكناً معاً ؛ وذلك مما يعلم فساد ضرورة .

والدليل على حدوث الأقسام أنها لم تسبق الحوادث ولم توجد قبلها ؛ وما لم يسبق
أحدث يحدث كقولنا : إذ كان لا يجوز أن يكون موجوداً معه أو بعده ، وكلا الأمرين يوجب
حدوثه . والدليل على أن الجسم لا يجوز أن يسبق الحوادث أن هو باصطراً أنه متى [٨ و]
كان موجوداً فلا يجوز أن يكون متسبباً للأقسام محتتماً أو متبدياً مغترفاً ؛ لأنه ليس بين
أن تكون أجزاءه متباعدة أو متحدة مرة ثالثة ؛ فوجب ألا يصح أن يسبق الحوادث ،
وما لم يسبق الحوادث فوجب كونه متحدثاً ؛ إذ كان لا بد أن يكون إنمّا وجد مع وجودها
أو بعدها ؛ فبى الأمرين ثبت وجوبه اتقصه على حدوث الأقسام .

باب الكلام في إثبات العنصر

ولا بد لهذا العالم المتحدث متصور من تحدث متصور . وللدليل على ذلك أن الكتلة

لا بد لها من كاتب ، ولا بد للصورة من مصور ، والباء من من ، وأما لا شيء في جهل
من حترما نكتة حصلت لا من كاتب ، وصيغة لا من صانع ؛ فوجب أن تكون صور
العالم وحركاته من صنع صانع ، إذ كانت أطفأ وأعجب صانعاً من سائر
ما يتعدى وجوده لا من صانع من الحركات والتصويرات

ويدل على ذلك علمنا تقدم بعض الحوادث على بعض وأخر بعضها عن بعض مع العلم
بنداسها ، ولا يجوز أن يكون التقدم بها متقدماً لنفسه وحده ، لأنه لا تقدم معه لوح
تقدم كل ما هو من حبه ؛ وكذلك لا يجوز شأخراً بها لنفسه وحده لا يمكن التقدم بها
بالتقدم أولى منه بالتأخر وفي اسم من يتقدم من تتأخر لا يمكن بالتقدم أولى منه بالتأخر
دين " على أن له مقدماً قدّمه وجهه في الوجود مقصوراً على مشيئة .

ويس على ذلك أيضاً صحة قول كل جسم من أجسام العالم غير ما حصل عليه
من التركيب ، وصحة قول المخرج من مدور ، وكقول مدور مرصع ، وكقول ما هو بصورة
بعض الحيوان صورة غيره ، ونقل كل جسم عن شكله في غيره من الأشكال ، فلا يجوز
أن يكون ما حصل من شكل معين مخصوص به حصص به نفسه أو صحة قوته له لأن
ذلك لا كان كذلك ، حسب قوته شكل شكل صرح قوته في وقت واحد حتى جمع فيه
جميع الأشكال المتعددة ، وفي مسددات دين على إطلاق هذا قول ووجوبه من شأن
كل ذي شكل من ما حصل كذلك تنافى عنه ووجد قصد كنهه كذلك

باب [في أن الحدوث ليس فاعلاً لنفسه]

والدليل على أنه ليس بفعل نفسه أن منه ممت والاعراض التي لا يصح أن خي
والفعل لا يكون إلا حياً ودر : لأن حتى من كان موان في بدء أمره وحده لا نفسه
وكيفية ركبه من حوان صانع عسكات لا حتى معاً فاد : ويس حوان يكون
كل شيء [٨ ط منه فعل غيره ؛ لأن محوق لا عمل في غيره شيء ، وسبب ذلك في
بعد من شأنه ، ويصح فيه لو صح أن عمل الحدوث غيره وما هو مثل له صح أن عمل
نفسه ؛ إذ كانت بمعنى ما هو فعل له ومن حبه ، وبأن استحال ذلك ما قدمه ولا صح
أن لجميع العالم خالقاً غيره ليس منه .

باب في نه لا يجوز أن يكون صاع المحدثات مشبها لها [

ولا يجوز أن يكون صاع محدثات مشبها لها ؛ لأنه لو أشبهها لكان لا يخلو أن يشبه في أحسن أوصافه ؛ وإن أشبه في الجنس لكان نَحْدَه كهي ولكانت قدمة كما أنه قد مر ، لأن يشتمل صاع محدثات على صاع واحد ، وبذلك أن يكون الدين يشتمل على صاع واحد ، وكذلك صاع واحد يشتمل على صاع واحد ، وفي صورته في صورة وشبهه كان نَحْدَه واحد ، كما أنه مقصور جمع ، لأن صورته لا تقع إلا من مصوِّف قد مر من قبل ، وهو صاع أن يكون من حسن أحواله مبركة ، وأن يكون محدث كهي ، وذلك على

باب في نه لا يجوز أن يكون صاع المحدثات نَحْدَه

ولا يجوز أن يكون صاع المحدثات نَحْدَه ؛ لأن صاع أن يكون قد مر ، ولأنه على ذلك أنه كان نَحْدَه لا يحتاج إلى نَحْدَه ، لأن صاع واحد يحتاج إلى نَحْدَه من حيث كان نَحْدَه ، وكذلك يكون في نَحْدَه ، لأن كان نَحْدَه في وجوب حاجته إلى نَحْدَه نَحْر ، وذلك لأن ؛ لأنه كان يستحيل وجود شيء من أحد ذلك كان وجوده مشروط بوجود ما لا عنه من لحدوث شيء قبل شيء ، وهذا هو الذي على ، نظر قول من يعم من أهل الدهر أن حدوث لا قبل لا وجود

باب الكلام في أن صاع أمه واحد

ومن جوار أن يكون صاع أمه واحد ؛ ولا أكثر من ذلك ؛ لأنه من على ذلك أن لاثنين صاع أن نَحْدَه واحد ؛ أحدهما صاع ، وآخر واحد ؛ حتى وأرد أحدهما أحده جسم وأراد الآخر بماله لحدوث ؛ فيلحقها الآخر أو واحد منهما ؛ لأنه يجوز أن يتم مبرك من حيث لتصادم مراديهما ؛ فوجب أن لا يتم مراد أحدهما ؛ فيلحق من يتم مراده العجز أو لا يتم مرادهما فيلحقهما العجز ، والمعجز من تمت نَحْدَه ؛ وذلك لأنه لا يجوز أن يكون طائفاً .

باب [في أن صانع العالم حي]

فإن قال قائل : قد يدل على أن صانع الأشياء حي ؟ قيل له : الدليل على ذلك أنه
فاعل عالم فاعله ، والدفع العالم الفاعل لا يكون إلا حياً ، انتهى ذلك أنه له حذر أن [٩] و
تظهر الأفعال المحكمات مما ليس بحي ولا عا ولا فاعله ، بل هو من غير أن يصير من نفس من
الكتابة والصياغة وما شئت لتصرف يظهر منها وهو مولى محمد بن محمد ، به من غير أن ينشأ
من عن هذا السؤال ، لمطر له على تصحيح مدحه ، وبص قول ميت أو موت ؟ وهذا
تجاهل من رآه ، وحديثك من إلى إن شاء مصطفي ، فوجب أن يكون الصانع على
فاحراً حياً

باب [في أن الصانع عالم]

فإن قال قائل : وما الدليل على صحة ما ذهب إليه في أنه عالم ؟ قيل له : يدل على
ذلك وجود لأفعال عكست منه ؛ لأن لأفعال عكس لا يقع ما عني رب وضم
كأنه صانع وانتهى ، وكذا ما سجد ، لا من عا ، وأما الله الذي وأحكم ، فكأن
أولى بأن تدل على أنه حي عالم .

باب [في أن الصانع سميع بصير متكلم]

فإن قال قائل : ما الدليل على أنه سميع بصير متكلم ؟ قيل له : الدليل على ذلك أنه قد
ثبت أنه حي ، وصحة ، وعلى صحة أن يكون متكلماً سمياً بصيراً ؛ ومتى غرق من هذه
الأوصاف مع صحة وصفه ، فلا بد من أن يكون موصوفاً بتعدد من حرس واسكوت
واسمى وضم ؛ وكل هذه الأمور كانت قد غرق على أنها تدل على حدث الموصوف بها ؛
فمن يخر وصف القديم شيء منها ، فوجب أن يكون سمياً بصيراً متكلماً

باب [في أنه مرید]

فإن قال قائل : فما الدليل على أنه مرید ؟ قيل له : وجود الأفعال منه وتقدم بعضها على
بعض في الوجود ، وأخرها بعض عن بعض في الوجود ، وبذلك فوجد إلى إيجاد ما وجد منها

ما وجد ولا تقدم من ذلك ما تقدم ولا تأخر منه ما تأخر، مع صحة تقدمه بدلا من تأخره
وتأخره بدلا من تقدمه.

باب [في الرضا والمضب وأيهما من الإرادة]

فإن قال قائل: فهل نقول: به على عصا رضى، وبه موصوف بذلك؟ قيل له:
أجل! وعصاه على من عصب عليه ورصه عن رضى عنه، لأنه لا إرادة لمرضى عنه
وعقوبة مقصود عليه لا غير ذلك.

فإن قال قائل: فما الدليل على أن عصب امرئ حل وعمر ورصه ورجحه وسخطه
هو إرادته لإزالة مرضى عنه ومنعه من رضى عنه ونقض من عصب عليه وإزالة وعصره؟
قيل له: الدليل على ذلك أن العصب هو ما يمانى كونه ردة للنعى والعصاة تكون
العصب متى صعب وهو رضى، ورمى سكون بعد صعب طبع، ولا يجوز أن يكون امرئ
حل وعصاه طبع نفع ويعمر ويسكن ولا يمانى ردة من حيث ثبت قدمه وسه عن
اللدرة رطبة ومنع به شيء يعمره وسه لإزالة كذا يستهذه ذلك من حسه
وسنكهة ومصادرة له ومصادرة صفة من رضى عنه ولا يمانى رضى عنه ولا نوع ولا
شكل، ولا مدبر ولا ممانى، ولا مشفع ولا مستصر، فثبت ذلك أن رضى عنه وسخطه وسخطه
هو رضى عنه وقصده رضى عنه من رضى عنه أنه سخطه وعصره من سخطه وعصره
لا غير ذلك، وكذلك طبعه وسخطه، وهو رضى عنه ولا يمانى رضى عنه ولا يمانى رضى عنه.

مسألة رضى عنه لا يجوز عنه الشهوة.

فإن قال قائل: فهل يجوز عنه الشهوة؟ قيل له: لا، لأن رضى عنه الشهوة
إرادة لإزالة ذلك المرض، غير أنه قد أحبط وحالف لانه في وصفه تقدم الشهوة،
إذ لا يمكن ذلك من أوصافه وتحدثه، وإن أرد وصفه الشهوة فهو رضى عنه ومن القنع
إلى ما وقع ونفذ فثبت محل تمتع عبيد قد مر من قبل.

باب في رضى عنه حاله قدره جميعا بصيرا، كما مر.

فإن قال قائل: وما الدليل على ذلك؟ قيل له: إن رضى عنه قد سخطه بصيرا متكبرا مریدا،

كما أنه اليوم موصوف بذلك ؟ قيل له : لأنه لو كان ، فيما لم يرل ، غير حي ولا عالم ولا قادر ولا سميع ولا بصير ولا متكلم ولا مرید لكان لم يرل ميتاً عاجزاً أحرس ما كنا ؟ فتعالى عن ذلك . ولو كان لم يرل موصوفاً بالموت الذي يصاد الحياة والعلم والقدرة لكان يتما يوصف بذلك نفسه أو لغيره قديمة ؛ ولو كان لنفسه كذلك لاستحال أن يحيا ما دامت نفسه كائنة ؛ وكذلك لو كان ، على ما ذكر البائل ، لعنة قديمة لاستحال أن يحيا اليوم لاستحالة عدم مَوْتِهِ القديم ، لأن القديم لا يحور عَدَمُهُ . وإذا استحال ذلك استحال أن يفعل ويؤخذ منه ما يدل على أنه اليوم حي قادر ؛ وفي صحة ذلك منه ووجوده دليل على أنه لم يرل حياً ، وكذلك لو كان لم يرل حياً ، وهو غير متكلم ولا سميع ولا بصير ولا مرید ولا عالم ولا قادر ، لوجب أن يوصف بأصداق هذه الصفات في أرله من الحرّس والكوت والصم والعمى والاستكراه والسهو والحبل والمجر ؛ فتعالى عن ذلك أجمع . ولو كان لم يرل موصوفاً بهذه الأوصاف نفسه أو لغيره قديم لاستحال خروجها عنها ووصفها لاستحالة عدم القديم ، ولو حب أن يكون في وقتها هذا غير حي ولا عالم ولا قادر ولا سميع ولا بصير ؛ وذلك خلاف إجماع المسلمين .

باب [في أن القديم لا يحور عليه العدم]

باب فان قيل ولم قلتم (١٠) أن القديم لا يحور أن عَدَمُهُ ؟ قيل له : لأجل أنه لو عُدِمَ لصح وجوده بعد عدمه على سبيل الحدوث ، كما أنه قد صح له الوجود من قبل ؛ فهو حدث لكان يُحدث نفسه قديمة لنفسه ، إذ نفسه كان قديمة ، ونفسه قد وجدت ما حدثت ، وهي تلك النفس فيها ؛ ويحار أن يكون القديم قديم لنفسه يُحدثها لنفسه ، كما يستحيل أن يكون السواد سواداً لنفسه يياضاً لنفسه .

وسئل على ذلك أيضاً أنه لو حار عدم القديم بعد وجوده لوجب أن تكون دمه مما يصح عليه العدم مرة ولو حور أخرى ؛ وهو كات كذلك لحرت بحرى سائر الدورات محدثات التي حور عيب لعدم مرة ولو حور أخرى ؛ ولو كات كذلك لاحتحت إلى مُوجدٍ يحددها ، كما أن الحدوث التي هذه سببها لا تكون بالوجود وفيها بالعدم إلا بعد قصد قاصد وإرادة مرید تكون موجودة بارده ومتضمنة مشتهة فعلاً بحراً عبق قديم يُحدث لم يحز عليه العدم بعد وجوده .

صفة ما وجد وشاهد ، حتى يبقى وجود الزوم والصفالة وماء البحار والأحمر والأصفر من
السات ؛ فما لم ينجب ذلك أجمع ، وكان القضاء بذلك قضاء بالجهل ، نزل التعلق بمحرد
الشاهد والوجود ، وزال جميع ما يسألون عنه من هذا الجنس .

باب الكلام على لقائين بفعل الطباع

فإن قال قائل : لم أسكرتم أن يكون صانع العالم طسعة من الطباع وجب حدوث
العالم عن وجوده ؟ قيل له : أسكرنا ذلك لأن هذه الطبيعة لا تتحلل أن تكون معنى موحوداً
أو معدوماً بيس شيء . فإن كانت معدومة بيس شيء ، لم يجر أن تعمل شيئاً ، أو أن
يكون عنها شيء ، أو ينسب إليها شيء ؛ لأنه لم حال ذلك ، حاز وجود الحوادث من كل
معدوم وعن كل معدوم ؛ لأن ما يقع عليه هذا الاسم فليس بدات ولا يختص ببعض الأحكام
والصفات . فلو كان منه ما يحدّث الأفعال أو نجب عنه ، صنع ذلك من كل معدوم ؛ وذلك
باطل باتفاق .

وإن كانت الطبيعة التي نسبت إليها السائل حدوث العالم وعلقه بها معنى موحوداً ، لم
تتحل تلك الطبيعة الموحدة بعدم حدوث العالم من أن تكون قديمة أو محدثة . فإن كانت
قديمة ، وجب أن تكون الحوادث الكائنة عنها قديمة ؛ لأن الطبيعة لم تزل موجودة ،
ولا ماع من وجود الحوادث الموحدة عنها ، فيجب وجودها مع الطبيعة في القدم ، كما يجب
اعتداد المحرر مع وجود طنبه ، وحراق الدر ، والتحلال الطنح ، والإشكار مع وجود طبع
الدر ، والسموم ، والشراب ، دالم يجمع من ذلك ماع ؛ فكذلك يجب وجود العالم في
القدم ، وإن كان محدثاً مع وجود الطبع الكائن عنه عدم ، إذا لم يجمع من ذلك ماع .
وإن إبطال وإدخالهم على استحالة قدم الحوادث دليل على أنها لا يجوز أن تكون حديثة
عن طسعة قديمة .

[١١ ط] فإن قالوا : هداية مكم في قولكم إن صانع العالم لم يزل قادراً على إيجادها ؛

لأن قدرته على الإيجاد قديمة ، قل لا يجب ذلك من وجوبه ؛

أحدهما أسأل أن لا يرع أن القديم ، سبعة ، ودر عديدة في الأزل على أن تكون الأفعال

مع القدرة ، ويتم قول به قادر على أن يشاء الأفعال وعلى أن يحدّثها في زمن قد كانت

فله معدومة ؛ ومحال أن تكون قدرة على ما لم تكن معدومة قبل وجوده ، ثم يجب قدم
الأفعال لقدم القدرة عليها .

والأمر الآخر أن نحن لا نرى أن قدرة القديم سبحانه على الأفعال ، ولا موحدة لها ،
حسب ما قولوه أتم في يجب الطبع حدث ما يحدث عنه ، وكونه علة له ، ووجوب
كونه عنه . ولا يحيل أن توجد قدرة قديمة لأجل ، وهو غير معلوم ، وإن كانت على
صفة ما يصح أن يقع بها ، وكل هو ، معنى ، على صفة من يصح أن يفعل بها ، وكل
لمعدوم معدوم ، يصح أن يخرج إلى الوجود . ولا مانع من خروجه ؛ لأن قدرته ليست
معية ولا سبب بقدره ولا موحدة له ، وأما زعمون أن الطبع الكائن عنه المعدوم ، وكل
طبع كان منه أمر من الأمور ، موجب لما يحدث عنه ومقتضى له ، رد به من ذلك مانع ،
فيان الفرق بين قولنا وقولكم .

وكذلك ادعوا أن زعموا هذا ، في رد الله تعالى للأفعال ، وإن كانت قديمة
عنده ، لأنها على قولهم ، يكون الفعل على ترحي ، ولأنها ليست علة لوجود المراد .
فإن قالوا ، إن هذا الطبع القديم هو شيء ، حتى أنه قد يمس توجب الفعل ولا علة له ، بل
يفعل بالقدرة والاختيار ، أو زعموا هو صانع ما يدعى منته ، وإن جامعوه في سميته طبعاً ،
وكان هذا عندنا ، محطاً لما شرع لا يفعل .

وإن كان الصانع يحدث للمعدوم ، فلا يجد أن يكون حادثاً ، عن طبع أولاً عن طبع ؛
فإن كل حادث عن طبع ، وأخته ، وحسب يقين أن يكون من طبيعة كائنة حادثه عن
طبيعة أخرى أو حتمية ، وكذلك القول في طبع الطبع تدل على علة ، وهذا يحيل وجود
العالم ؛ لأنه متعلق بوجوده لا غاية له ؛ وقد ثبت استحالة خروج ما لا غاية له إلى الوجود ،
كما ثبت استحالة اختراع الحركة عن مكان والسكون في عقل ، حذمه . فكما يجب
استحالة وجود المعدوم وحدوثه ، لا علق باجتماع حركة عن مكان وسكون فيه يقيناً ،
فلذلك أيضاً يجب استحالة وجوده وحدوثه ، إذا علق وجود طبعه في حدوث لا علة
[١٢] ولها ؛ وفي صحة وجوده وحدوثه دليل على فساد هذا القول

وإن كانت الطبيعة موحدة لحدوث المعدوم حادثه لا عن طبيعة أخرى ، حاراً أيضاً

حدوث العلم لا عن طبيعة أوحته ، وحدوث الإسكار ، والإحراق ، والتعريد ، والتسحين ،
وسائر الحوادث لا عن طبيعة : كذا أنه وحده حدوث 'تحدث' واحد لا من 'تحدث' لآخر
حدوث سائر الحوادث لا من 'تحدث' ؛ وهذا يسلط قوهم : بأن طبيعة حدث العالم عنها .
وعلى أن هذه الطبيعة ، إن كانت 'تحدث' ، فلا يجوز أن يكون 'حدث' 'تحدث' أو لا ،
فإن كانت حادثاً من 'تحدث' ، فلا يجوز أن يكون 'حدث' 'تحدث' طبع أو غير طبع ؛ فإن
كان 'حدث' طبع وكان طبعه أيضاً 'تحدث' ، وجب أن يكون طبعه 'حدث' ، و'تحدث' طبع
'تحدث' به 'تحدث' أيضاً ، أي غير طبعه ؛ وذلك محال . وإن كان 'تحدث' الطبيعة 'حدث' غير
طبع ، حار حدوث العلم أيضاً من 'تحدث' من سبى طبع ؛ ومثل ذلك طبع . وإن
كان 'تحدث' لطيفة حتى حدث العلم عنها قديماً ، وكان طبعه قديماً ، وجب قدم الطبيعة
وقدم العلم السابق عنها على ما سلف من قبل هذا ؛ وهذا محال في أنه لا يجوز أن يكون
العالم حادثاً عن طبع من الطبايع .

وأما قول من قال : إن العالم بأمره مركب من الطبايع الأربع : الحرارة والبرودة
والرطوبة واليبوسة ، فبعض من وجوه 'أحداث' هذه الطبايع أعراض 'تحدث' متصلة
على 'الأحداث' ، لأنه محال اجتماع الحرارة مع البرودة في محل واحد ؛ فببب حدوث الحرارة
بعد عدال البرودة ، وكذلك : صفة بعد اليبوسة ؛ فهذه الطبايع حادثة بحركة الحركة
والسكون والسود والابيض وسائر الأعراض المتعددة ؛ فببب 'حدث' واستحداثها كغيرها
قديمة أو معدة سكتية حريرة وروية وجوية وسوسة قديمة ؛ به ؛ لأن 'تحدث' لا يجوز
أن يكون معدة ، فبببب . كما لا يجوز أن يكون 'تحدث' الحركة والسكون مفصلات عن
كليات قديمة ؛ فوجب نقضه على حدوث هذه صانع ومنها حادثه من غير صانع
فكذلك حار 'حدث' سائر هذه عن طبيعة

وعلى أن قد شئت هذه لأحد من أعراض ، وإن أن الأعراض لا يجوز أن يفعل
شيئاً ؛ لأن الفاعل لا يكون إلا حياً ، لا قد قد ، وإن كان فيه محكم ؛ فببب 'تحدث'
سكون هذه طبعه

وبه من على سببه قدم هذه صانع ؛ كذا قديمة ، وكان العلم حادثاً عنها ،

لو حب قدمه مع قدمها على ما يشاء من قبل ؛ إذ لا مانع يمنع من كونه معها . [١٢ ط]
 فإن قالوا : كذلك نقول ، قيل لهم : فإذا كل الطبع قديماً أربياً ، وكان الكائن عنه قديماً
 أربياً ، فمن كل أحدهما أن يكون موجباً للآخر وسبباً له أولى من أن يكون السبب سبباً
 وعلة ؟ فلا يحدون في ذلك شيئاً .

وإن قالوا : لماذا تحدث تركيب والتصوير عن اختراع هذه الطائعات واحتلاطها دون
 وجود دواتها ، قيل لهم : فختاروه عن احتلاط هذه الطائعات ومزاجها . أهو أم معنى
 سواها ؟ فإن قالوا : هو معنى ، قيل لهم : معنى قديمة الأعيان ؛ فيجب قدم تركيب العالم
 وتصويره لقدم الاحتلاط ؛ وإن دواتها معنى سواها ، قيل أقدم هو أم تحدث ؟ فإن قالوا :
 قدم ، قيل لهم : فيجب قدم التصوير وتركيب لقدم الاحتلاط لموجب لذلك ، وإن قالوا :
 تحدث ، قيل لهم : أفين طبع حدث أو من غير طبع ؟ فإن قالوا : من طبع غير الطائعات الأربع ،
 أفروا طبع خامس ، وركبوا قولهم ؛ وإن قالوا : غير طبع ، قيل لهم : فأسكرهم من جوار
 حدوث تركيب لهه وسائر الأشكال غير طبع ؟ فلا يحدون من ذلك محرماً .

ونقل لهم : كيف احتضنت هذه الطائعات الأربع وتركبت في الأحكام ، وهي لم تزل
 متدورة متداسة ، حرك كل واحد في القدم غير حرك صاحبه ، وطبع كل شيء من هذه
 عن صاحبه والنور عنه ؟ وهل يدور أن يجمع شيئاً . أحدهما ثقل بهوى وينزل بطبعه ،
 والآخر خفيف متصاعد بطبعه ، من غير حرك يجمع بينهما ويجمع بينهما على الاحتراع ، لأن
 ما هه سبيله متى هه يمر على الاحتراع . تراد من الاحتراع والتقارب إلا معداً ؟ فإن قالوا :
 هه صاحبه ، طبعه فمرت هذه صانع على الاحتلاط والاحتراع حد التدور والتداع
 والتدور ، ركبوا قولهم ، ونشرو صفاً حاك وصفاً غيرها ؛ وإن أحاد ذلك غير صانع ،
 ثم ما احتراع الخفيف والثقيل ، والتدور والتداع ، غير سبب ولا جامع ، بل بسببهما وسبب
 أنفسهما ، ولا فصل في ذلك

وأما اعتقادهم بأنهم : عدوا جسم يحوي من هذه الصانع الأربع ، فوجب أن يكون
 الأجسام مركبة من ، فبه وجب عساه أن يكون الأجسام مركبة من النور والظلام
 والآن والظلمة . ونحو واحد كائن وسكانه وترما لا تنفك منه الأجسام ؛ وفي بطلان
 ذلك دليل على بطلان ما دنا

وعما يدل أيضاً على فساد ما ينسبون إليه من إثبات فعل الطائغ أنه لو كان الإسكار والإحراق والتبريد والتسخين والشع والبرق وغير ذلك من الأمور الحديثة واقعة عن طبيعة من الطائغ ، لكان ذلك الطبع لا يجوز من أن يكون هو نفس الجسم المنطوق أو معنى سواء ، فإن كان هو نفس الجسم [١٣ و ١٤] وجب أن يكون تدوّل سائر الأقسام يوجب حدوث الإسكار والشع والبرق ، وبخاترة كل جسم يوجب التبريد والتسخين ، لقيام الدليل على أن الأقسام كلها من جنس واحد ؛ وقد علم أن الشيء إذا وجد أمراً ما وأثر شيئاً ما ، وجب أن يكون ما هو مثله وما حاشه موجباً لمثل حكمه ونزله ، كالسوادق الموجودين بالخل ، والمركبتين في الجهة الواحدة ، وما جرى مجراها من الأحاسيس ؛ وفي العلم باختلاف ما يحدث عند تدوّل هذه الأقسام دليل على أنه لا يجوز أن يكون موجباً لشيء منه بعض الأقسام انتهى هو محاسن لآثارها ، وأن الشع والبرق والإسكار تدوّل يوجب عن تدوّل الطعام والشراب لوجب حدوث ذلك عند تدوّل الحصى والزباد والخبث والعتل وأن يحدث البرق والإسكار عند شرب الخل والسمان وسائر ما يمتنع ويحدث أيضاً ، لأنها من جنس الصفاء والشراب

وإن كان ذلك الطبع انتهى يؤمنون إليه عرصاً من الأعراض قد يسهل عليه من وجوه أحدها أن الأعراض لا يجوز أن تكون مائعة ، كما لا يجوز أن تعمل الأفعال الأفعال والأركان وغيرهم من أحاسيس الأعراض ، وكما لا يجوز أن تنضم دونه في المحركات من الصبغة والسحابة والكسبة شيء من الأعراض ، ولا يثبت ولا الجذب وعلى أنه لو حار وقوع هذه لأفعال من الشع والبرق والإسكار والصحة والفساد من الأعراض ، حار وقوعها من اموات ؛ وبو حار ذلك ، حار أن تعمل بمن جميع ذلك ؛ لأن فادرون عالم منسوس ؛ فوقع هذه لأفعال من الحى العام اعدار أقرب في عقل كل عاقل من وقوعها من الأعراض واموات ؛ وفي معذر ذلك عيب دليل على أنه أشد معذرة على من قضا عن صفت ؛ ولأن هذه الأمور لو كانت حديثة عن طائغ ، هي أعراض موحودة بهذه الأقسام لمصوعة بخو النار والطعام والشراب ، لم تغض سبب الأعراض من أن يكون موحودة بالأقسام عن طبيعة أو غير طبيعة ، فإن كانت موحودة بها عن طبيعة أخرى وجب اتفاق ذلك بتداعية له ، كما يتبين من قبل ؛ وإن كانت موحودة عن غير طبيعة ، حار أن تحتل أيضاً بالأقسام

وجود الإسكار والشمع والري عن غير طبيعة توجب ذلك ؛ وهذا يظن إثبات الطمع
إطلاقاً ظاهراً .

ويقال لم أيضاً . خبرونا عن هذه الطامع من أى أحاسيس الأعراض هى ؟ ومن أى
قبيل هى ؟ فلا يجدون إلى ذكر شئ سبيلاً .

ويم بدل على فساد فعل الطمع أيضاً أنه لو حار وقوعه مع ١٣ ط [الحوادث من
الشمع والري ، والصحة ونتم . ولادة والألم ، من طمع ليس بحى ولا قادر ولا فاسد ،
لحد وقوع البردة والطر واستكته ودهنق الصبغة واسحرة من طمع وعن طمع ليس بحى
ولا قادر ولا عام . كما أنه لو حار استفسه مع الحوادث عن تحدث بها عن سائرهم عن ذلك ؛
فلما كان جهة تعلق البردة به عن حى قادر هى كونهها فعلاً حادثه دون كونهها بردة ، ثبت
أن سائر الحوادث مشاركة للإرادة فى وصف الحديث تحت حجة بل ما يخرج إليه الإرادة من
فعل حى فاد

ويم بدل على بعض قولهم مع الطامع غلبت بحوب وحوادث كل معان حلة ، كما
وحدثت وكنت ، وكما وجد منها ، وحوادث كثيرة نسبت عند كثرة أسبابها ، على قول
من أثبت السبب . مست . ألا ترى بل وحوادث كونها عاماً بالشئ . والمريد حريداً له
كل كبر له البردة ، حله وجد به أمثاله فى كل وقت وزمان ، وما عجز أن توجد به
علة الحكم فى بعض الأماكن والأشياء ولا عند الحكم ؟ وكذلك يجد له ثلث تولى الألم
عن الصرب وذهب الحبر عند لدغة أن كثيراً عند كثرة أسبابها ويشتد عند كثرة الصرب
والاعتماد والندع . وكذلك يجد . كل لإسكار والشمع والري وماه نزع حادث عن طمع
الشرب والعطش والسقي وتسميد ونحو الشمس ، وحب أن يردد هذه الأمور ما كانت
الأحسام محتلة لها عند وجودها من ما أوجب ذلك وسأله : فكيف يجد أن يردد الرزع
ويشرب ، وما يقع حداسه فى مستعدة ، يد تسميته وتكثير تسميده وبسائر
للشمس ، حتى يريد تدوسى ، وإن يوجب هذه الأمور الزيادة ، فى غير ذلك رزع
وحبه ، كما يوجب ذلك فى وقت عادة حروجه وفى عطش أن اسقى وتسميد عود شعبة ،
إذا بلغ معدراً ، وأنه لا يوجب فى ذلك غير حين مائه ، دليل على سقوط ما فيه . وكذلك
هو أن الإنسان أكل وشرب فوق شبعه . يحدث له أذى من الشمع والري ما يحدث عند

الحاجة إلى تناول الطعام والشراب ، بل يعتبر ذلك ضرراً والمآل إذا كان هذا هكذا وحب
بطلان ما قالوه ، وقد أن تكون الطائفة التي في هذه الأشياء رغبة موحدة لهذه الأمور ،
لا على حد يحتاج العلة للحكم ، ولا على سبيل ما يؤيد عن سبب وجبه ، على مذهب أصحاب
التولد . وقد ثبت أيضاً قد قدمناه أنه لا يجوز أن تكون الأعراض علة للأفعال ؛ فمثل
ما يشتبه من [١٢] هل الطائفة أو بعضها لهذه الحوادث .

فأما ما يهتدون به كثير من أنهم يسمون حب واضطراب أن الإحراق والإسكار
الحادثين واقعين عن حرارة النار وشدة الشراب ، فبه جهل عظيم . وذلك أن الذي يشهده
ويحس به هو تغير حال الجسم عند تناول الشراب وبخورة الدخان وكونه سكران وبخترق ومتعباً
عما كان عليه فقط ؛ فاما المبرهن هذه الحادثة المحددة من قتل من هي ، فإنه غير
مشاهد بل مُدْرَكٌ بدقيق الفحص والبحث فمن قتل به من قديم بمخترع دادر ، وهو
الحق الذي ذهب إليه ؛ ومن قتل يقول به من فصل الإنسان الذي حاور أسيراً وسأول
الشراب ومتوئد عن فعله لدى هو سبب الإحراق والإسكار ؛ ومن قتل يقول به فعل
الطبع في الجسم ، ولا أدري أهو نفس الجسم نطوع أم معنى فيه ؛ ومن قتل يقول إن
الطبع عرض من الأعراض ؛ فكيف يدرك حقيقته ما قد حُصِفَ به هذا الصفة من
الاختلاف ، بالمشاهدة ودراسة خواص ؟ وله حار لزم أن يزعم أنه يعلم صحة فعل الطبع في
الجسم بحدوث من هذه الأمور ، اضطراب ، حرق ، أن يدعى أن بعد كذب مدعى ذلك
اضطراباً ، وأنه هو مضطرب إلى ذلك ؛ وهذا لا حيلة له في الخلاص منه وقد ثبت أن
ما نعلمه ضرورة ودرث خواص لا يجوز أن يعتمد على خفيته وإنكاره فوهمتهم ثبت الحجة
وتقطع العذر ، كما لا يجوز مثل ذلك في حجب وجود ، الله ، فوق والأرض تحت ،
وسمع كلام السائل في هذا الباب ، وفي حجب أكثر العلم ولأنه فعل طبع والعلم
هذه الطائفة أصلاً دليل على جعل مدعى هذه الدعوى .

وعلى أن كثيراً من المتكلمين ينكر العلم بوجود حوادث هي حرق وإسكار من جهة
الاضطراب ؛ فكيف بعد حدوثها من تحت حجب حجبهم وعن شيء . حسه اضطراب ؟ وكثير من
الذين يجهلون وجود هذه لأمر من وأعيانهم ، فكيف اضطرابهم مع ذلك من أمر مدعىها ؟
وعلى أن سائر المتكلمين وأهل التحصيل قد طفقوا على أن حدوث الشيء وكونه من عدم

لا نعلم صطراً ، فكيف نعلم نحن حدث ؟ وعن أى شيء حدث اضطراباً ؟ والعمى يحدث
الشيء وما حدث عنه فرع العلم بأنه تحدث ؛ وهذا ما نعلمه تحدث ، اضطراباً ، ولم نشاهده
معدوماً قبل وجوده وموجوداً بعد عدمه ، فكيف يصطري إلى نعلم تحدثه ، لولا العملية
والذهاب [١٤ ظ] عن التحصيل ؟

ويقال لهم في هذا أيضاً : لو قال لكم قال من معتبره القائلين : نعلم أى أمر حدوث
الأمم وذهب السهم والمحرم متوحد عن ، أى واليدوع والاعتدال ، وكذلك لكسر وانقطع
وتأليف الأجسام عند حركات البنايين واعتددهم ؛ وبما أشهدته وحده ، اصفرراً ، هل
كان في دعواه ذلك إلا نتركتكم في ادعاء فعل الطباع ؟ لأنه يقول : تحدثت هذه الأمور
تحدثت عند لرمي والاعتدال والعرب والرحم والصكة وحسن ذلك ، فيشلق في ذلك مثل
ماه منقته ؛ فإن سوتعود ذلك ، صدروا إلى نلت التولد وركوا قول فعل الصاع ، وبما
امتنعوا منه لم يجدوا إلى الفصل سيلاً .

وعرض معتبره في القول ثبوت هذه الأمور عن الصكة والضرب والسنة قول
المشيع للصاع ، فلا يجدون في ذلك فصلاً

وإن قال أصحاب الطباع : قد وجد هذه حركات والاعتدال أحياناً غير متولدة ،
لما ادعته المعتزلة ؛ فبطل أن تكون متولدة في حال من الأحوال ، قبل هي وكذلك قد
يوجد تولد اشتراب ومحوه من جهة مع عدم لاج في ولاسكار ؛ فبطل أن يكون
الإحراق وحده عن فعل الصاع ؛ فإن ذلك لا يعمل طبعاً لأشياء والآدوية مع عدم
صاع هذا ، قيل . وكذلك قد تولد هذه لأسباب مع عدم نوع من مسلماتها ، ولا فصل
في ذلك .

فقد قول كثير من هؤلاء ، في الصفة طبيعة حاسة ليس بحركة ولا برودة ولا برودة
ولا بومة ، فيه أحسن قول ، بل لا حاجة إليه ، فيقول هي في قوله ذلك ، وما ذلك
عليه ؟ فإن ولو لا ، وحده نعت شجرة حركة دوية لا سمد ، ولا يصح أن شجرة
في حيات هذه الصفة ، ولا أن نعت ويسكن بدلا من حركة ، فوجب أن يكون له
طبيعة حاسة ، لأن بدال على طابع لأحد ، حركاتها في جهة ما هو سفل ، فيقول هم

لم قلتم هذا ؟ وما المحجة فيه ؟ وما يدريكم أن القلث لا يجوز أن يسكن يوما ما ، ولا أن يتحرك حركة مستقيمة في إحدى الجهات الست ، وإن كنتم لم تجدوا ذلك قط ؟ فإن قالوا : لأن ذلك لو جارح أن يتحرك الماء والأرض سَوَمَ أنفسهما إلى فوق ، وأن تتحرك النار سَوَمَ نفسها إلى أسفل ، قيل لم ما أنكرتم من حوار ذلك ، إن كان هاهنا متحرك يتحرك سَوَمَ نفسه بغير تحريك يحركه ؟ وما في وجودك سندر هذا اليوم^(١) ما يدل على استحالة .
[١٥٧] ثم يقال من ما الدليل أولا على أن هاهنا متحركا تحركه سَوَمَ نفسه بغير تحريك يحركه ويختزع فيه الحركة أو من غير أن يكون ودرا على تحريك نفسه ويختارا لذلك ؟ فلا يجدون إلى تصحيح ذلك شيلا .

ثم يقال لم : فيجب على اعتلالكم هذا استواء طبع الجو ، واسر واد ، والأرض ، لأن الله والهواء يتحركان أنه اضمد سَوَمَ أنفسهما ، ولا تتحركان في غير هذه الجهة ، فيجب استواء طبعهما لاستواء حركتهما ، إن كان اختلاف الحركات دأ على اختلاف الطبع ؛ وكذلك يجب اتفاق طبع الجو والأرض لاعتدال حركتهما في جهة أسفل ، وهذا ترك قولهم إن الجو رطب ، والأرض رطبة ، وهو رطب ، والنار يابسة . فإن قالوا : الأرض أقرب حركة من المركز من الجو ، فوجب اختلاف صفتهما ، قيل هو فوجب تحمة جميع الصفعة التي يحتمل عيها من الأرض طبع الصفعة التي على مركز ، لأن ذلك أقرب حركة إلى المركز ، وكذلك القول في تركيب الصفحت : وهذا ترك قولهم

وبين لم : يجب على اعتلالكم هذا أن نفسوا على اتفاق طبع كلية الماء والأرض والنار والهواء ؛ لأن من طبع كسدت هذه الأثمة . اهتوف في عالمه لدى هو موضع مركزها وأن لا تتحرك عنه ؛ فإن صارت في ذلك تركو قولهم ، وإن وافق اتفاق كلييات هذه الأشياء في السكون في مرا كثرها بمواضع كسبتها لا يدل على اتفاق صفعتها ، قيل هم : وكذلك اختلاف حركات حركتها بوجودة في عسا لا يدل على اختلاف طبعها ؛ ولا فصل في ذلك

وقال لم أصا : يجب على موضوعكم هذا أن يكون طبع حركتها هذه لأش . محلة

لكتباتها ، وأن يكون طابعها خلاف طابع كتباتها ؛ وذلك أن من شأن هذه الجريئات الموحدة في علما الحركة ومن شأن كتباتها السكون والوقوف ؛ فيجب لذلك اختلاف طابع الجريئات والكتبات ؛ فإن صدقنا على ذلك تركوا قولهم ؛ وإن أنزه قيل لهم : فما أسكرتم أيضاً من اتفاق طبع الفلك والسر وهواء والماء والأرض ، وإن اختلفت حركات هذه الأمور ؟ فلا يحدون إلى دفع ذلك سيلا .

باب الكلام على المنجمين

(١٥ ط) إن قال قائل : فما أسكرتم أن يكون صانع هذا العالم ومصوّره ومدبّرّه وخالقه وصارّبه ومستلب الأفلاك السبعة التي هي الطوائع : الشمس والقمر ورجل والريّح والمشتري والزهرة وعطارد ؟ قيل له : أسكره ذلك علما بمحدث هذه السموم ، وأنها حارية بحرى سائر أحياء العالم ؛ وذلك أنه قد حار عينا من الخدّ وانهاية وتكليف والحركة والسكون والانتقال من حال إلى حال ما يجوز . على سائر أحياء لعالم ؛ فوجبا أن يكون قديمة ، مع ما وصفا ، مدرّ قدم سائر الأحياء

والدليل على حدوث هذه الأفلاك علما بأن الشمس تكون في برج الحمل ، ثم تنتقل إلى برج ثور ، ثم إلى غيرها من الدواجر ؛ وقد علم أنها لا تتجور أن تكون كائنة في برج الحمل ومتحركة إليه لغيره . ومعها ؛ لأن ذلك لو كان كذلك ، لم تخلم عنها إلا وهي كائنة في برج الحمل ، ولو حب أن تكون لم تر أن كائنة فيه لغيره ، ولا تر أن كذلك وأن تستحيل حروجه عنه وانتقالها منه ، إذ كانت كائنة فيه لغيره ، كما أنها إذا كانت قديمة لغيره ، وجوهاً لغيره استحالة حروجه من القدم وجوهية ؛ وفي عدم لخروجها من كل برج إلى غيره وأن كونها فيه مصداً لكونها في غيره دين أنه لا يجوز أن يكون كونها في هذه الدواجر قديمة ؛ لأن ذلك لو كان كذلك ، لو حب أن تكون في برج الحمل في حال كونها في برج الثور ، ولم يكن من يكون في أحد مكانيّ ذوي من أن تكون في الآخر ، إذا كان كونها فيها قديمة لم تر أن موجوداً ولا يزال كذلك موجوداً ؛ وإذا لم يجر ذلك ثبت حدوث حركات هذه الأفلاك وأن كونها ، وثبت بذلك حدوثها ؛ لأنها عنده وعدمه لم

توجد قط مفككة من هذه الأكوام ؛ وما لم سبق الحوادث فواجب كونه متحداً . وقد
أقصد من قبل قوّة من زعم أن الحوادث لا أثر لها ما ينبغي عن رده ؛ فوجب القضاء
على حدوث هذه الأجسام ، وقد قام الدليل على أن الجسم يحدث لا يصح أن يفعل في
غيره ، وأنه لا توجد أصداً إلا في نفسه ؛ فزعم أن تكون هذه الأصداء الأرصية من فعل
الأفلاك ؛ إذ ليست هذه الأفعال موجودة بذواتها .

وعلى أن هذه الأفلاك ، إذ كانت حدثت بمرورها ، فلا يتخلو من أن يكون لها تحديث
مقدر ، أو لا يحدث لها ولا مدثر ، فإن كان لها تحديث ، حار وقوع تأثير لأرصية
ولعمرية وسائر الحوادث من غير تحديث هو كذا ؛ وبأن كان لها تحديث ، فلا يتخلو
أن يكون أحدثها بالطبع أو بقدرة ولا حذر ، فإن كان أحدثها بضع ، وجب أن يكون
قديمه أقدم البصر ليس يحدث عنه ، على ما ذهبه ، وحررت عن أن يكون ١٦٠ تحديثه ،
وقد يتناقض ذلك من قبل ، وحينئذ يكون سائر الحوادث والتأثيرات حادثة بطبع ذلك
الصانع الحديث هذه الأفلاك دون طبع هذه الكواكب ؛ فتكون كل الحوادث والأرصية
بطبع ذلك الفاعل ؛ وإن كان أحدثها بغيره ، ولاختيار ، فلا يتخلو أن يكون قادراً على
ألا يكون الحوادث التي يحدثها وجودها عند كون الشمس في برج الثور
ومقابلتها لما قالته ، أو غير قادر على ذلك ، فإن كان غير قادر عليه وجب مماتة هذه
الأفلاك له وعلتها إياه ؛ وذلك يقتضي نفسه وحدونه ؛ وبأن كان صاحبها قادراً على التمتع من
وجود هذه التأثيرات مع وجود الأفلاك ومقابلتها وزعمها وتدميرها وثبوت طبعها ، وينذر
على إيجاد غيرها من الحوادث ، بطل أن تكون لهذه الكواكب أفعال وتأثيرات وصنع توجب
حدوث ما يحدث في عالم ، وثبت أن ذلك أحسن من غير قدر محدث ، يحدثه به شاء ،
وبتركه ، وإن شاء ، وما ينبغي أن لا يتصور أن تكون هذه التأثيرات والحوادث لأرصية
والسوية من فعل هذه الكواكب ، كمنها لو كانت من فعلها ؛ فإن من أن يكون فعلت
هذه الأمور ، وهي ذاتية عيبها أو غير قدرة على ذلك ؛ فإن كانت غير قادرة على ذلك
ستحل وقوع الأفعال منها كما ستجيب وقوع القصد والاختيار وحل الإشكال وعمل
لحمسه ودونق الكثرة والساحة والربع ، وساحة عدم وعدم ، فمن أين تحدث ؛ وذلك
لأن الفعل يجب أن يكون من حيث كان فعلاً ، وبما حار وقوع بعض الأفعال

من غير قادر ، خرج جميعا عن الحاجة إلى التعلق بقادر ؛ وفي مطلق ذلك دليل على أنها لا تخور أن تكون غير قادرة . وبين كانت قادرة على ما كان منها ومخترة له فلا يجوز كل واحدة من ، قدمة كانت أو محدثة ، من أن تكون قادر على بحكمة الآخر من فعله والاستعداد بوجود مراده دون مراد مخالفه ، أو لا يكون في قدر على ذلك ، أو يكون بعضها قادراً على هذا وبعضها غير قادر عليه ؛ وفي معهم دليل التامع بينه ، فإنه منفسد لقولهم وموجب لحدوث سائر هذه الأفلاك ؛ وفيه ترك نذيرهم بغير

فمن من قبل من استحسن أن هذه الكواكب محدثة وأن حية قدرة قصدة بانه حوز تانها ولحوق المعر ، فانه لا سبيل لهم إلى العلم بكونها قدرة مخترة ؛ وما معهم فيه سوى الدعوى ؛ فيقال لهم : لم قسم إن هذه الأفلاك حية قدرة ؟ فإن قوا : ظهور ما ظهر من سيرها وقطعها البروج وكويها في عن ترتب وعدم وفي الأوقات المعبودة ، [١٦ ط] فين هم وما ندس على أن هذه الحركات من فعلها وأنها قدرة عنها ، مع علمنا وإياكم بأنه قد يتحرك الحى واليت والتقدر ومن ليس تقدر ، ما في ظهور الحركات منها ما يدل على أنها قدرة ؟ وما أنكرتم أن يكون صانعاً لغيره وقطع البروج فيها ؟ فإن قالوا : لدى به سم أن ما ظهر من حركات النجس وبصره فيهم فمن لم به سم أن سير هذه الكواكب وكويها في البروج فعل لها ؛ يقال لهم : لم قسم ذلك ؟ وما أنكرتم أن يكون عم الإنسان أن هذه فاعلة لبقية وقعوده وصروب بصره شفق قدره هو وجوده لعمه قدرة على ذلك ومخترة له ، وعلى خلاف صفته إذ دفع وسحب واضطر إلى حركة مثل حركة الحى والفالج ، وأن يكون عليه بأن غيره من النجس متعريفين في الصبغة والكتابة مخترون لذلك وقعودون إليه وقدرتون عليه ، مع اضطرارهم من وجه بده النجس أمر به ؛ لايت قد فخصر إلى عم كونه لمريد ما مريداً والقاصد قاصداً ، وأنه بالعمه التي يدا كما يحس عنها شئب قدرين ، عند أحوال تظهر منهم يست ناسب لكونهم قدرين ولا دالة على ذلك ، ولكن فخطر عند مذهبها واحدها إلى كونهم قاصدين وأنهم بصفة التقدرين على سبب وضع اعادة ومنفردا . كما فخطر إلى حيل لتحلل وتوجل الوجل وشجاعة الشجاعة فحس حيل ، عند أمور نظير منهم يست ناسب الشجاعة والجبن ولا دالة عليها ؛ ولكن هذه حاربه لمحصل عم الضرورى زحواله عند حصولها . وإذا كان ذلك

كذلك ، ولم تكن مصطرين إلى العلم بأن النجوم مختارة فادرة حية ولا عالمين بذلك من جهة الاستدلال ، لفقد الدليل عليه ، ثبت أنه لا مسيل لهم إلى العلم بأنها حية فادرة .

وعلى أنه لو فرض فائق : إن ما يظهر من حركات النجوم وسيرها ودورانها على سطح واحد وسحابة واحدة غير مختلفة يدل على أنها محمولة على ذلك ، ومصطرة إليه ، ومطوعة عليه ، على قول أصحاب الطاع ، لكان ذلك أقرب : لأن المطبوع انجذب على الفعل من شأنه أن يكون ما نُظِرَ إليه على سحابة واحدة ؛ وليس كذلك انصرف باختياره ؛ لأنه يعمل الشيء ، وحيداً وحلقة ؛ فتأثيرات هذه النجوم ما تؤثره على سائر واحد يجري مجرى تأثير النار والنجس للسحابة والتأثير على سحابة واحدة ، وتأثير الطعام والشراب وما جرى مجرى ذلك ؛ فما ظهر من حركاتها أقرب إلى أن يدل على قول أصحاب الطاع .

فأما استدلال من استدلَّ منهم على حية انكسار الأعظم وهذه الأفلاك التي دونه أعظم أحرام [١٧] وصيبتها وإشراقها وعتو شأنها ، فإنه من وساوس النفوس ؛ وذلك أن عظم الجسم وعتو مكانه وشدة إشراقه وصيغته لا يدل على كونه حياً ، وكذلك طلقة الجسم ، وطافته وصغر شأنه ، لا يدل على النقص من كونه حياً ، لأنه قد يكون مصفى العظم غير حي ، وأخصس النظر الأخص من الأحكام جبراً ، كما ، كاندراً واثقاً وما جرى مجرى ذلك ؛ فلا عائق في هذا .

وأما حشهم في ثبت تأثيرات هذه الكواكب بحيثى زمان عند قرب الشمس وتزده عند بعدها عن عالم وكوّن الاعتدال في زمن الخريف والربيع عند توسطها ، فإن ذلك أجمع لا يدل على أن ما يحدث في عالمنا من هذه الأمور من قبيلها ، كما لا يدل حدوث التبريد والتسخين في الأحكام عند محوورة النجس والنار على أن ذلك من قبيلها . وكل شيء يقصد به على الفاتنين بعض الطاع بهذا الاستدلال فهو منه ناقص متعلق بالمتحسين به .

ومما يدل على ذلك أيضاً أن هذه الحوادث الأرضية لا تحدث في مكان واحد من جهة عن دوات الأفلاك أو عن أركانها في هذه البروج ؛ فإن كانت كائنة موجبة عن ذواتها وجب أن تكون سائر أنحاء موجبة عن ما توجه هذه الأفلاك من هذه الآثار ، لعدم دليل على تجانس الأجسام وتماثل جرم شمسي وزحل والشمس والقمر ؛ فكان يجب أن يكون

ولم يقلوا : لا علة لتدبير لاصين وامترجيم ، وليس كما جحدتس ، ولا مدعى إلا وقته
امتراج ، ولا مبرح إلا وقته . من ادّعى ذلك لا علة ، فيلزم منه قبح على قولكم
هذا أن ثبت ما يمكن في ذلك ، لأن لا مبرح على قولكم هذا لا يؤيد له ولا شيء ، منه لا
وقد كان قبله منه وبينه بحججه على غيره

ثم قل لهم ومن قول مدعى من قول قولكم لا يؤيد للحدوث يقتضى عدم
وأما من سكن عن عدمه ، وقد حكم فيه ، بها حدوث بعض مدعى ، لأن قول « حدوث »
هو جمع حادث ، والحادث حقيقته أنه ما واحد عن عدمه ، لحقيقته لجمع مدعى يقع عنه عدم
أنه موجود عن عدمه ، ومن محال أن يدعى في جميع الحوادث ما لا يؤيد بحججه ، فيلزم
قولكم إن ما يقع عنه قولكم « حدوث » لا يؤيد له أو منه ما لا يؤيد له ، ولا جواب
لهم عن ذلك

مسألة

في الرد على الدبصاية

ويقال للدبصاية مهم : لم زعمتم أن الظلام موات فقل للشرط بطبعه دون [٢١ و]
المور ؟ فإن قواه ، لأنها ، لمسا كما جلافتس ، فليسها وكان المور حياً بذاته ، استحالة أن
تكون الظلام حياً بذاته ، فنلهم ما أنكرتم أن يكون الظلام محدثاً ؛ لأنه ما ثبت
من قولكم إن المور قديم لذاته ، استحالة أن يكون الظلام قديماً بذاته وبمنه ؛ ولا جواب
لهم عن ذلك

مسألة

[في الرد على جميع التنوية]

ويقال لجميعهم : إذا جاز أن يصير ما لم يرل شيئاً بمنزلة ، فلم لا يجوز أن يصير ما لم
يرل بوراً طلاماً وما لم يرل طلاماً بوراً ؟ فلا يجدون له مدعياً

كان منه العصيان شرّاً كالذي كان منه؟^(١) فبينا قلوبنا . نحن . قيل لهم . أليس قد حقق الله شرّاً أعصاه . ابتدئه . وكان عدوك ذلك حكيم ؟ فبما لا يجوز على هذا أن يتدبّر حقيقة الشيطان الذي كان منه الشرّ ويكون بذلك حيزاً حكيم ؟ فإن داموا فصلاً . محدوده . وإن مرثوا على ذلك تركوا قولهم . وقيل لهم . قد أنكرتم أن يحقق الله سائر الشرور ويكون ذلك حكيم ؟

مسألة أخرى

في نفس محسوس

وكذلك يستأنس فيقال لهم . حدوث عن الشيطان . يحدث هو عدوك أم قديم ؟ فإن قال قديم . فلو لم . وإن . حدث . قيل لهم . فمن يحدث حدث أم لا من يحدث ؟ فإن قال لا من يحدث . فلو لم . ثأ أنكرتم من وقوع الحوادث لا من يحدث ؟ وإن قال من يحدث . قيل لهم . من يحدث ؟ فإن قالوا الله سبحانه . ولا بد من ذلك . قيل لهم . فأنكرتم أن يحدث الله سبحانه سائر الشرور ويكون بذلك حكيم غير سفيه ؟ ولا فصل في هذا

وخاص من هذا . إن الشيطان حدث من شكك ٢٢ . شكك بعض أشخاص . فيقول من قال حدث عن الله . ومن قال من قال . فبما لا يجوز على هذا أن يتدبّر حقيقة الشيطان الذي كان منه الشرّ ويكون بذلك حكيم ؟ فبما لا يجوز على هذا أن يتدبّر حقيقة الشيطان الذي كان منه الشرّ ويكون بذلك حكيم ؟

في نفس محسوس

ويقال لهم . إذا جاز قدم الله . في هو الذي . فلو لم . ثأ أنكرتم من وقوع الحوادث لا من يحدث ؟ وإن قال من يحدث . قيل لهم . من يحدث ؟ فإن قالوا الله سبحانه . ولا بد من ذلك . قيل لهم . فأنكرتم أن يحدث الله سبحانه سائر الشرور ويكون بذلك حكيم غير سفيه ؟

جواهر وأعراسا؛ وقد اتفقا على أن القديم ليس حزين فوجب أن يكون جوهرا
أو قاله من على ثبوت واحد لأنه لا يخرج عن نفسه ما يتم بنفسه
أو قائم غيره؛ والقائم غيره هو العرض وبذلك عنه هو جوهرا وهو قديم من فوق
وقولكم أن يكون قد غيره وأن يكون عرضا تنبأ به وأنه قد غيره وأنه جوهرا من
جواهر أو قاله من على ثبوت واحد لأنه لا يخرج عن نفسه ما يتم بنفسه
صحيح منه لأنه لا يخرج عن نفسه ما يتم بنفسه وأنه قد غيره وأنه جوهرا من
أن القديم على وثبوت واحد لأنه لا يخرج عن نفسه ما يتم بنفسه وأنه قد غيره وأنه جوهرا من
وحد لأنه لا يخرج عن نفسه ما يتم بنفسه وأنه قد غيره وأنه جوهرا من
غيره وحده من ذاته بحد ذاته، وهو قد غيره وأنه قد غيره وأنه جوهرا من
لحده من ذاته بحد ذاته

ولا يخرج عن نفسه ما يتم بنفسه وأنه قد غيره وأنه جوهرا من
وحد لأنه لا يخرج عن نفسه ما يتم بنفسه وأنه قد غيره وأنه جوهرا من
وحد لأنه لا يخرج عن نفسه ما يتم بنفسه وأنه قد غيره وأنه جوهرا من
وحد لأنه لا يخرج عن نفسه ما يتم بنفسه وأنه قد غيره وأنه جوهرا من

ولا يخرج عن نفسه ما يتم بنفسه وأنه قد غيره وأنه جوهرا من
ولا يخرج عن نفسه ما يتم بنفسه وأنه قد غيره وأنه جوهرا من
ولا يخرج عن نفسه ما يتم بنفسه وأنه قد غيره وأنه جوهرا من
ولا يخرج عن نفسه ما يتم بنفسه وأنه قد غيره وأنه جوهرا من
ولا يخرج عن نفسه ما يتم بنفسه وأنه قد غيره وأنه جوهرا من
ولا يخرج عن نفسه ما يتم بنفسه وأنه قد غيره وأنه جوهرا من
ولا يخرج عن نفسه ما يتم بنفسه وأنه قد غيره وأنه جوهرا من
ولا يخرج عن نفسه ما يتم بنفسه وأنه قد غيره وأنه جوهرا من
ولا يخرج عن نفسه ما يتم بنفسه وأنه قد غيره وأنه جوهرا من
ولا يخرج عن نفسه ما يتم بنفسه وأنه قد غيره وأنه جوهرا من

وحيث قصدوا لجلل الذي بعد نضاله اضطراباً؛ فإن مروا على ذلك أجمع يخفوا أهل
الدهر وخيالاً، وإن استموا منه قصوا استدلالهم

ثم قال ثم أفليس قد اعتقد على أنه لا موجود معنوي في الشاهد ٢٣ ط. وسنقول
إلا نتحدث موجود من عدم؟ فإذا كان كذلك، قيل لهم فيجب أن يكون صانع العالم،
جل ذكره، موجوداً محدثاً قياساً على الشاهد. فإن مروا على ذلك تركوا مذهبهم؛ وإن
أبوهم بقدر دلتهم

ثم يقال لهم: فهل وجدتم جوهرأ في الشاهد إلا متحيزاً؟ فلا اعتراض من حسن
هذه الجواهر لمعقوبه؟ فإذا قالوا: بلى، قيل لهم فيجب عليكم، إذا كان المذهب تعالى
جوهراً، أن يكون كاحه من معنوي ومن جسمي ودلاً لا اعتراض كقولهم: فإن مروا على
ذلك تركوا مذهبهم، وإن أمروهم، قيل لهم قد أنكرتم أن يكون القديم سبحانه موجوداً
من جوهر، لا اعتراض ولا كالموجودات في الشاهد، كما أنه من كاحه من "ولا فقل
في ذلك أنه

ثم قال ثم سئل سائر مذهبهم في عدم تركه ما أنكرتم أن يكون القديم حاملاً
لأنه من يشك كل دليل ذكرته "وذلك أنه واحد، لأشبهه كما على مربيين فصرح
فقال شريف: ثم نفسه من بعض، وهو حامل لا اعتراض "وصرح آخر من ذلك
نفسه ولا فعل ولا لا شريك، وهو له من "قد ثبت أن القديم قد قدم نفسه شريف
من تحسب، ثبت أنه حامل لا اعتراض واحد وشعاع: فإن مروا على ذلك تركوا مذهبهم
وإن أوه نظره استدلالهم

ثم قال لهم: وكيف قد أحصاكم في قسمه ذاته، معقولة لا حجة، لأن مذهبنا نفس
الشريف القائم بنفسه الذي هو الجسم المؤلف، ومن شيء واحد، وهو شريف القام
بمنه الذي هو الجوهري الذي من مؤلف "فإن أنكرتم أن يكون الذي سبحانه حقين
في إثبات ذاته من حيث ذاته، مزعم معنوي "وهذه لأمو من صحت التحدث
والباري سبحانه لا يجوز عليه ذلك؛ فبطلان كون جسمي، فإن لم نجد أنكرتم
من استجابه كونه جوهراً "لأنه عقل جوهري لا شعاعاً متحيزاً ولا للحوادث من حسن
هذه الجواهر "وهذه لأمو دلتهم على حدث من حارث عنه، فلا يخبر أن يكون نقابهم

سبحانه محدثاً ، لم يجوز أن يكون جوهراً . فإن قالوا الجوهر صريان : شريف وحسب ؛ فالحسب هو القابل منها للأعراض الذي يتميز ويشتغل لمكان ؛ والشريف هو ما لا يجوز ذلك عليه ؛ فوجب أن يكون غير متميز ولا قابل للأعراض ، قيل لم : ما أسكرتم أيضاً أن تكون الأحكام على ضربين . جسم حسي وهو المنير لقب للصورة والتأليف والحوادث ؛ وصرب شريف لا يقبل شيئاً من ذلك ولا يجوز عليه ؛ والقديم سبحانه شريف ، [٢٤] فوجب أنه جسم ليس بشيء صورة ولا مكان ولا قابلاً للأعراض ؛ ولا جواب لم عن شيء من ذلك .

الكلام عليهم في الأقاليم

يقال لم لم . نعم أن الناري سبحانه ثلاثة أقاليم دون أن تقولوا إنه أربعة عشرة وأكثر من ذلك ؟ فإن قالوا . من قبل أنه قد ثبت أن الناري سبحانه موحود جوهر وثبت أنه حي وأنه عالم ؛ فوجب أنه جوهر واحد ثلاثة أقاليم منها الجوهر موحود ومنها العلم والحياة ؛ لأن الحى العالم لا يكون حياً علاناً حتى يكون ذا حياة وعلم ؛ فوجب أن الأقاليم ثلاثة ؛ فيقول لم ما أسكرتم من أن تكون الأقاليم أربعة ؟ لأننا نقول إن القديم موجود حى عالم قادر ، والقدر لا بد له من قدرة ؛ فوجب أن تكون الأقاليم أربعة . فإن قالوا القدرة هي الحياة ، فهم أقنوم واحد ؛ قيل لم قد أسكرتم أن يكون العلم هو الحياة ؟ فوجب أن يكون الناري سبحانه أقنومين ؛ فإن قالوا قد ينقص العلم ويرب ويؤخذ ويقدم ، والحياة نافية تحذف ؛ فوجب أن يكون العلم من معنى الحياة في شيء ؛ قيل لم فكذلك قد تنقص القدرة وترد وتؤخذ تحذف . ثم توجد والحياة يحذف ؛ فوجب أن تكون القدرة غير الحياة وتخلو معاً . فإن قالوا قد يبطل العلم جملة في حالة النوم ولغشي ، والإنسان حى ؛ قيل لم وكذلك قد يبطل القدرة جملة حتى لا يقدر الإنسان على تحريك يده أو لسانه أو إيد . نعم حواره ، وهو حى في تلك الحال ؛ فوجب أن تكون القدرة غير الحياة ، وأن الأقاليم أربعة . فإن قالوا دخول حرف لسة في صفة العالم في قول « عالم » وأعلم منه ، وامتنحة سالمة في صفة الحى والتفصيل بين الحيين دليل على أن العلم ليس من الحياة في شيء ، قيل لم فتصور لأجل هذا معية . إن القدرة غير الحياة ، لأننا قد بينا في صفة

القادر ونقول . قادر وأقدر منه ، ولا نقول . حي وأحي منه . فوجب أن تكون القدرة
غير الحياة

وكذلك يقال لهم ما أسكرم أن تكون الأديب منه وعشرة ؟ لأن قول إن
الباري موجد حي عاد قادر : ونقول إنه يريد وثيق وسميع وصير ومنكم : والبق
السميع الصير منكم لمريد لا يكون كذلك إلا له جود صمد وإرادة وسميع وصير وكلام
فإن قالوا : لقد هو هو ، قيل لهم : وسببه واحد هو هو ؟ فقولوا : إنه أقنوم واحد . فإن
قالوا : الكلام والإرادة فعل من أصل منكم لمريد ، قيل لهم : وكذلك العلم فعل من [٢٤ ط]
أصل العلم ، فقولوا : إنه أقنوم . فإن دبر قد نفم باسم من م يفعله ، قيل لهم : وقد
يريد بالإرادة وتكلم بالكلام من لا يفعله . وكذلك إن دلوا سمع الباري سبحانه ونصره
هو نفس علمه ، فوجب أن يكون أقنومين غير الله ، قيل لهم : وكذلك علم الباري سبحانه
هو عينه ، فوجب أن يكون أقنومين ؛ ولا جواب لهم عن شيء من ذلك

فإن قال منهم ذلك : الأقنومية ، قد ثبت للباري نفسه ترجع إلى نفسه ، لا تنطق لها
بغيره ، وهي كونه موجد وجوهر يرجع إلى نفسه ، وكونه حن يرجع إليه ، ولا تنطق له
بغيره ، وكونه عاقل نفسه صفة يرجع إلى نفسه ، ويثبت له أقنوم بكونه عاداً نفسه لا بغيره ،
فلهم . وكذلك هو قديم نفسه وليس كل موجد جوهر قد نشأ نفسه ؟ فوجب أن
يكون كونه قديماً أقنوم رابعاً ، وكذلك كونه عاقل صفة هو شيء موجد نفسه وجوهر
نفسه ، فيجب أن يكون كونه شيئاً موجد أقنوم ، وكونه جوهر أقنوم ، لأنه ليس كل
موجد جوهر يرجع إلى نفسه لا تنطق له بغيره ، وليس كل موجد باقياً ، فيجب أن يكون
كونه باقياً أقنوم خامساً ، ولا جواب لهم عن ذلك ، وفيه ترك اثبات

مسألة عليهم في الأفايم

يقال لهم . حثروني عن جوهر واحد لجميع الأديب الذي هذه الأفايم له أقنوم هو
عند الأديب أم غيره ؟ فإن قلت العقوبية والسطورية : ليس جوهر سبب الأديب ، قيل :
أفليس الجوهر غير مختلف من حيث كان جوهرًا ومن حيث لم يكن معدوداً ومن حيث

لم تكن له خواص متباينة بمعنى ؟ فإن ذلك ، أحل ، وهو قوهم ، قيل هم : أفلس الأقسام
مختلفة من حيث هي خواص متباينة بمعنى . ومن حيث هي معدودة . ومن حيث هي أقسام .
ومن حيث أن الأمر بها تدبر . واتحد محمد المسيح عليه السلام دون الروح ؟ فإن قالوا
نعم ، ولابد من ذلك ، قيل لهم فإذا كان الجوهر هو لأدبهم محتمة معدودة متباينة
في الاستعصاف ، ومبداً متحد ، وهي نفس الجوهر ، نفس الجوهر ، محتمة معدودة متباينة
متحدت بسوت المسيح ، عليه السلام ، فيجب أن يكون نفس الجوهر لدى نفس معدود
ولا مختلف ولا متحد ولا متساو بمعنى هو نفس مختلف العدد انتهى معنى الشك ، وهذا
جهل ممن صار إليه ، وليس ذلك من قوهم في الجوهر ؛ ولا خلاص لهم منه

فإن قالت ملكية منهم ، وهم روم . من الجوهر غير الأقسام ، قيل هم فإذا كان
الجوهر إلهاً ، والأدب الثلاثة آلهة وهي غيره ، هالمة^(١) إذا أربعة : جوهر وثلاثة أقسام
غيره ؛ وهذا يبطل قولكم بالتثليث . وإن قنونا ثلاثة ثلاثة أقسام . وأربع جوهر ليس
بالآله غير الثلاثة ، قيل لهم : فلا فرق بين قوت لأدب ثلاثة ولا جوهر هناك مجتمعا
وتكون له ، وبين قولنا : إن هناك ثلاثة أقسام وجوهرأ جامعا لها ؛ فيجب أن يكون وجود
الرابع كعدمه وإثباته كتنفيه ؛ وهذا جهل ممن صار إليه . ويقال لهم : إن جاز أن يكون
الرابع مع الثلاثة ثلاثة فقط ، قد سكرتم أن يكون روحا مع لإله . وجود واحد
فقط ، وأن يكون قوت واحد ، ولا يكون الثاني والثالث شئاً يزيد على الواحد . كما
يكن الرابع شئاً يزيد على الثالث . فيكون الثلاثة لأدبهم هي جوهر واحد ، كما كانت
لأربعة انتهى منها الجوهر الثلاثة . ولا حوت عن ذلك . وكذلك قدان لهم وللستورية
واعتونية في قولهم « إن الأب إله . وإن الابن إله . وإن الروح إله . وإن الآلهة مع ذلك
واحد » . لأنه قد كان كل واحد منهم إلهاً معه ثلاثة آلهة ، ولا معنى لقولهم إله واحد ،
وهم قد جعلوا الإلهية لكل واحد منهم

مسألة أخرى على الملكية

يقال لهم حذروا عن الجوهر لدى هو عدد كغير الأقسام فهو مع ذلك مختلف

(١) هالمة . في الأصل والآلهة ، وهو غير مستقر

أو موافق لها ؟ فإن قالوا : إنه موافق لها ، قبل لهم : فيجب أن يكون أقاليم مثلها ، وأن يكون الجوهر أيضاً من حيث وافق الال ، وأن يكون روحاً من حيث وافق الروح ، وأن يكون أقسوماً واحداً لجوهر آخر حامس كما أن الأقاليم حواص لجوهر ؛ ويجب أيضاً أن تكون هي متباينة المعنى مختلفة من حيث اشتملت أقاليم مختلفة المعاني ، وأن يكون الال نفسه وروح نفسه ؛ لأنه مثل اسمه وروحه ومعناها ؛ وهذا جهل عظيم وترك لقولهم إن صاروا إليه . وإن قالوا : ليس الجوهر موافقاً للأقاليم من كل جهة ، وإنما يوافقها بالجوهريّة ؛ لأن جوهرها من جوهره ، وإنما يختلف في القسومية ، قبل لهم : فالجهة التي وافقها هي وهي الجوهرية هي الجهة التي خالفها هي وهي القسومية ؛ فإن قالوا : نعم ، حصلوا معنى الجوهرية هو معنى القسومية ؛ وقبل لهم : فما أنكرتم أن يكون الجوهر أقسوماً لجوهر آخر ونفسه ؟ وذلك ترك قولهم فإن قالوا : جهة الاختلاف بينهما وهي القسومية غير جهة الاتفاق التي هي الجوهرية ، قبل لهم : فيجب أن يكون هناك خلاف ثبات بين الجوهر والأقاليم في القسومية ، وأن يكون ذلك الخلاف لا يقدو أن يكون جوهر أو غيراً ؛ ولا وجه أن يوفق نفسه في الجوهرية ويخالفها [٢٥ ط] بنفسه في القسومية ؛ وإن جار ذلك حذر أن يكون وافق الشين هو خالفها ، وأن تكون قدمه هو حدوده ، وأن يكون قديمه محدثاً لنفسه ؛ وفي فساد ذلك دليل على بطلان ما قدوه

فإن قال منهم دتل . أميس قد قلتم أنهم في صفات الذي سبحانه بها ليست موافقة له ولا جامعة له ؟ ثم أنكرتم أيضاً أن يكون الجوهر غير موافق للأقاليم ولا جامعة لها ؟ قبل لهم : نعم ، ثباتكم عن هذا لأجل قولكم : جوهر غير الأقاليم ؛ ونحن فلا نقول إن الله سبحانه غير صفاته . فلا يبرم ما قسم . وعن أبي لوقس : إن الله تعالى يخالف صفاته في معانيها بمعنى أنه يجوز عنه ما يستحيل عليها وأنه لا يحدّ مسدّها ولا يوبّ مسأهاً ؛ يدخل عليها مثل ما أنكم من كون شفق نفسه مختلفاً بنفسه وكون جهة الاتفاق هي جهة الاختلاف ؛ لأن لا زعم أن الله سبحانه موافق صفاته في جهة من الجهات ، وأنتم تزعمون أن الجوهر موافق للأقاليم بجوهريّة ، فإنه موافق لها بنفسه ويخالف لها أيضاً في قسومية بنفسه ؛ فثبت بين قول وقولكم . وإن قالوا : لا نقول إنه موافق لها ولا يخالف لها ، قبل لهم : فلا بد أن يحدّ مسدّها ويوافق أو لا يحدّ مسدّها فيحدّ ؛ وهذا المعنى نفسه هو الذي سميه بالاتفاق والاختلاف

فلا معنى لمراوعة وإن فاه أليس لا يقابل بين يدي من الإله من محامدة ولا موافقة له ، وكذلك الواحد من العشرة ، والبيت من القصيدة ، والآية من السورة ، فأسكرتم من مثل ذلك في الجوهر والأديم ؟ قيل لم : إنما لم يختر إصلاق الخلاف والوافق في ذكرهم ؛ لأن قولهم « إن » واقع على الحجة التي معها ، وكذلك العشرة ، الواحد منها ، والبيت من القصيدة والآية من السورة ؛ ومن المحال أن يكون انشئ مثل نفسه أو غيره أو خلاف نفسه وقولهم « جوهر » ليس واقع عندكم على الجوهر والأديم التي هي خواصه ولا من أمهات الجمل ؛ فقط ما سألتكم عنه .

ذكر اختلافهم في معنى الأقاليم

عم قوم منهم أن معنى الأقاليم التي هي الخواص لها صفات للجوهر ، فيقال لم : يد استحال أن تكون أقاليم وخواص لأعصابها ، وإنما تكون صفات وأقسام لشيء آخر هو غيرها ، ولا يقال إنه هي ، فهذا يوحي بئس أدلة معانيها جوهر وثلاث خواص له ؛ وهذا ترك الشيث ٢٦٦ وإين قلوا هي خواص لأعصابها وأقسام لأعصابها ، قيل لم فيجب أن تكون الأنس من نفسه وروح روحه ولصفة صفة نفسه ؛ وهذا جهل عظيم ، ويجب بطلان ما هي خواص له ، وبغية ، وألا يكون هناك مخصوص بهذه الخواص ؛ وهذا إبطال للجوهر .

ورغم قوم منهم أن معنى الأقاليم وخواصها أشخاص ، فيقال لم : أي أشخاص لأعصاب أم الجوهر جميعاً ؟ فإن قلوا لأعصابها ، تركوا قولهم ، وإن قلوا - الجوهر جامع لها ، أطلقوا التثنية .

وقول بعضهم : معنى الأقاليم أي خواص فقط ، فيقال لم : أي خواص لأعصابها أم الجوهر جامع لها هي خواصها ؛ وكنتمون في ذلك كلمة كلفتم من دعم أنها أشخاص وصدقت ، ولا جواب لم عن ذلك

مسألة أخرى عليهم في الأقاليم

ويقول لهم : كانت الأقاليم بجوهر واحد ، وكان الألف جوهره جوهر الأنس ،

وجوهر اروح من جوهرها ، فيم كان الال و اروح بان يكونا اسأ وروحاً حاصين للأنب
أولى من أن يكون كل واحد منهما أنا ؟ وأن يكون لأب حاصاً لهما ، إذا كان اروح والال
جوهرين لأنفسهما ، وكان جوهرهما من جوهر الأب ، وكان الأب جوهره لنفسه ، وكان
قديمه لنفسه ، وكان أيضاً قديعين لأنفسهما ، ولم يكن الأب قبل الأقسام والخواص ولا أمبق
في الوجود ولا الخواص أسبق منه ، فوالى جملة بان يكون أنا لهما أولى من أن يكون كل
واحد منهما أنا لما حضروه أنا له ، وأن يكون الأب حاصاً ، فلا يحدون إلى صحيح
تحكمهم سبيل

الكلام عليهم في معنى الاتحاد

وقد اختلفت عباراتهم عن معنى الاتحاد ؛ فقل كثير منهم معنى الاتحاد أن الكلمة
التي هي الال تحت حد مسيح ، عليه السلام ، وفلت طائفة أخرى ، وهم ايضا ، وكثير
منهم : إن الاتحاد هو اختلاط وامزاج ، ودرجت البيهقوية أن كلمة الله انقسمت لهما ودماً
بالايجاد ، ورغم كثير منهم ، أعى البيهقوية والنسبوية ، أن اتحاد الكلمة دسأسوت
اختلاط وامزاج كاختلاط الماء وامزاجه بالخمر والماء بد صفت فيهما ومزج بهما ، ورغم قوم
منهم أن معنى اتحاد الكلمة دسأسوت دسأى هو ايجاد هو تحده له هكلا [٢٦ ط]
وبحلاً وتديبرها الأشياء عليه وظهورها فيه دون غيره .

واحتسوا في معنى ظهور الكلمة في ليكل ونسأها له وظهر التديبر عليه ، فقال
كثيرهم معنى ذلك أنها حخته وما حخته واحتسبت به اختلاط الخمر والماء بالماء عند
امزاجهما ، وقال قوم منهم : إن ظهور الكلمة في حد واتحادها به ليس على معنى المزاج
والاختلاط ، ولكن على سبيل صهر صورة الإنسان في برأة والأحساء الصلبة السنية عند
مقالتها من غير حوى صورة الإنسان في برأة وكصير نقش خاتم وكل صاع في الشمع
واطين ، وكل دى لين قبل للقطع من الأحساء من غير حوى نقش الخاتم ورسوم في الشمع
واطين واتراب ، وقال بعضهم : قول بان لكلمة تحلب بمجد مسيح عليه السلام على معنى
أنها حخته من غير نمشة ولا مخرجه ولا بحصة كقول بان الله سبحانه حار في السماء وليس

بما هي لها ولا يحاط ، وكما أقول إن العقل جوهر حال في النفس ، وهو مع ذلك غير محاط
لنفس ولا بما هي لها .

ورعت الروم وهي لمكة أن معنى الاتحاد الكلمة بالحد أن الاثنين صاروا واحداً ،
وصارت الكلمة واحدة ، وصارت الكلمة وما اتحدت به واحداً ، وكان هذا الواحد بالاتحاد
أثنين قبل ذلك هذا حجة المشهور عنهم في معنى الاتحاد .

فأما من رعم منهم أن معنى الاتحاد هو ظهور الال في الحسد وأدراعه له على سبيل
ظهور الوجه في المرآة والنقش في الطوع من غير تحول الوجه في المرآة وانتقال النقش إلى
الشمع . فلا معنى له . لأن الوجه ليس يظهر في المرآة ، ولا صورة مثله ، ولا ينتقل إليها
ولا يوجد على صفحتها ولا يمارجها . وإنما يترك الإنسان وجهه عند مقابلة الأجسام
الصافية الصقيلة بإدراك يحدث له تحري الصادة عند مقابلة الأجسام بالانعكاس الشماع ، على
ما يذهب عنه إليه بعض متكلميهم ، فيظن عند إدراكه لنفسه ومقابلة الجسم الصقيل ، أن
في المرآة صورة هي وجهه أو مثل وجهه ، وليس كذلك ؛ وقد بينا هذا في غير موضع عما يغني
الطاري فيه . وراثة أنه لا شيء يظهر في مرآة ولا يختص به بطل . الاتحاد عنه

وأما تشبيههم ذلك بظهور نقش الطبع في الشمع والطين فإنه باطل وتخلط من قوله ؛
وذلك أن الظاهر في الشمع شيء مثل نقش الحشم ، وهو غيره ، لأن الحروف الموحدة بالشمع
هي بعض له وحره من آخره . وما في التصريح من الحروف [٢٧ و] هو بعض الطابع ومن
حمته . وهما غيران يصح وجود أحدهما مع عدم الآخر ، فظنهم أن نفس النقش الذي في
الشمع هو نفس الطابع حيل وتخييل فيجب على هذا ، أن لم تكن الكلمة هي نفسها
الظاهرة في حشد سبيح ، أن تكون تضافر فيه غيره ، وهو شيء مشبه ، وأن يكون لله سبحانه
شأن وكس ، أحدهم لا يحسن الأجسام ولا يتحد هيكلاً ومكاناً ، والآخرة حال في حشد
السبح ، وهذا قول بآخرة أقسم وترك القول ثابت

وأما من قال إن الاتحاد هو تحول الكلمة في متحد به واختلاطها به وبما رحتا له ،
فإنه بدله . إذ حار على الكلمة الحرف في الحد الخوف وبما حثت له واختلاطها به ،
وهي مع ذلك قديمة ، قد أكرتم من احتج بها مع جدد ومثله ؟ . وقد حار على القديم
سحبه بماسة والمخورة والمخطة بحدثة وبما رحت له ، فلم لا يجوز عليه مقدرة المحدث

ومحادثاته ؟ ولم لا يحور عبه الطهور والكور والحركة والكور والبعد والقرب وتشتغل
والتفرع والتصوير والتركيب ؟ فإن رامو في ذلك فصلاً لم يحدوه ، وإن مرأ على ذلك قيل
لم : فإذا حذر أن يكون ما هذه صفة قديمة وقد كان في القدم غير محس ولا مدارج ولا محاط ،
وأكترتم أن يكون سائر الأقسام الماسة المختلطة المتحركة الساكنة مذبذبة ؟ وما الذي
حصل السكينة التي هذه صفتها بالقدم أولى من بالحدث ؟ وما الذي حصل الأقسام بالحدث
أولى من السكينة ؟

ونقال للبغوية : إذا جبر أن يتقلب ما ليس ملحم ولا دم نفسه ، وما هو مخالف للدم
واللحم نفسه ، لمأودم بالانحداد ، فلم لا يحور أن يتقلب السكينة ، التي تحالف المحدثات
لنفسها ، وليست متحدة لنفسها ، محدثة بالانحداد ، فيصير القدم لنفسه بالانحداد محدثاً عند
انحداده كما صار الحأ ودماً عند انحداده ، ولم لا يصير المحدث لنفسه قبل انحداد القديم به ودماً
عند انحداد القدم به ، فيخرج عن أن يكون حماً ودماً عند انحداده في تشعبه به ، فتصير
الطبيعتان واحدة ويصير ما ليس ملحم ولا دم حماً ودماً وما هو ملحم ودم غير ملحم ولا دم ؟
فلا يجدون إلى دفع ذلك سبيلاً

وأما قول من قال إن الانحداد هو جعل السكينة في الناموس من غير مائة ، وأنه تحول
البارى سبحانه في السماء وتكونه على العرش من غير مائة لها ، فإنه باطل غير مقبول .
وذلك أن البارى سبحانه ليس في السماء ولا هو مستوي على عرشه بمعنى تحوله على العرش .
لأنه لو كان حالاً في أحدهم [٢٧ ط] ومستوياً على الآخر ، بمعنى التحول لوجب أن يكون
مماثل لها لا بمحالة

وأما قولهم إن العقل جوهر حال في النفس غير محس ف ، فإنه باطل ، لأن الجوهر
لا يحل في العرص ، ويحس يحل في الجسم على معنى اللمسة له والاعتداد عبه وانحداده مكاناً
يعتمده ويحيط به من جهاته كتحول الماء في الحب والذهن في القدرة وأذا لم يُنقل
الحلول إلا بمائة وملاصقه ، وكانت الحوارة والاختراع من صفات الأقسام وكانت كلمة الله
غير جسم ، لم يحس عليها الانحداد والحلول في الأماكن

وأما قول الزوء إن الانحداد هو أن يصير الكثير قليلاً والآن واحد ، فإنه موز
حقيقهم ، لأنهم كلهم يرمعون أن الانحداد أن يصير الكثير قليلاً والزوم وافق ابعادة

والسُّطورية في أن الاتحاد لا يكون إلا امتزاج واحتلاط ، فيقال هم إذا لم يحرُّ أن يحص
الاتحاد وأن يصير الإنسان واحداً ، لا بالاحتلاط والامتزاج ، وكذا قد يثبت أن ذلك ممسمة
وملاصقة ، وأنه عبرة الحركة والسكون والظهور والسكران ، وأن هذه الأمور أجمع تختص
بالأجسام ولا يجوز إلا عليها ، لما يصح الاتحاد على الكلمة القدسية ، ولا أن يصير الإنسان
واحداً نادياً ، لأنه معنيّ متحد لا يصح وهو ممسمة ما ليس بحسم ، وذلك ممنوع محال

ويقول للروم : إذا حار أب يتحد قديم محدث فيصيران واحد ، وقد كانا اثنين
قبل الاتحاد ، في أسكرتم أن يتحد محدث بمحدث ، إذا حاطه ومرح به ، فيصيران بذلك
واحداً ؟ وما أسكرتم أن يصير الزُّطالان قدحان اللذان أحدهم حر والآخر مد ، إذا
احتلف وامتزجا ، رجلاً واحداً وقدحاً واحداً ؟ وما أسكرتم أيضاً من أن يصير العرسان ،
إذا وحدا في محل واحد ، عرساً واحداً حسب واحد ، وإن كان أحدهم حركة والآخر سواداً ،
وما أسكرتم من أن تتكرر لفظة لتصير لطيفة^(١) أو وحدة والنشء الواحد ، الذي لا يفصل له
ولا نصف ولا نصف فيه ولا صورة له ، مائة ألف شيء ، ودأب وأعداد وأقطار وصور
متباينة وأشكال مختلفة ، ثم أحد ما يقوله بعض الفلاسفة ؟ فإن مرزوا على هذا أجمع تركوا قولهم
وتجاهلوا ، وإن أبوه لم يحدوا مفصلاً .

ويقول للروم أيضاً : إذا كان من ديسكم مخالفة السُّطورية والبدائية في فهمين أسكلمه
المحدث بإنسان واحد حرفي دون غيره ، وكنتم ترعمون أن الأس إذا اتحد بالإنسان الكلّي ،
وهو الجوهر الجامع لسائر أشخاص الناس ، لكن يخصص الجوهر الجامع لسائر الناس من
المعصية ، (٢٨ و) وهو إذا اتحد بالإنسان الكلّي صار معه واحداً ، فيجب أن يصير
الجوهر الكلّي حرفياً وأقنوماً واحداً ، لأن الأس أحد الأديم ، وليس هو كل الأقسام
والخواص ، هو من حيث القنومة شخص واحد حرفي ، قد صار عند الاتحاد بالإنسان
الكلّي الذي هو الجوهر الجامع لكل الناس شيئاً واحداً ، وجب أن يكون كلياً حرفياً ،
لأنه كلّي من حيث كان جوهرًا جامعاً لسائر الناس وحرفي من حيث كان خاصاً وقنوماً
للجوهر البدئي ؛ فيجب أن يكون كلياً حرفياً ؛ وهذا غاية الإحالة

(١) التصود بالطفية هنا ما يسميه الفلاسفة الميولي أو المائنة

فصل [في قول النصارى إن الاتحاد فعل]

وقد أطلعت النصارى على أن لاتحاد فعل من الأفعال صار به لتجديد متجداً والمسيح
مسيحاً ، فيقال لهم : حاروا عن الاتحاد بالإس لتجدة به الكلمة ، إذا كان فعلاً ، فهل
له عندكم فاعل أم لا ؟ فإن قاتوا : لا فاعل له ، قيل لهم : فما أسكرتم من أن يكون سائر
الأفعال والحوادث لا فاعل لها ؟ وليس ذلك من قولهم ، وإن قالوا : الاتحاد فعل لا فاعل فله
وكان به متجداً قيل لهم : من فاعله ؟ أهو الجوهر الجامع للأقاييم ، دون الأقاييم ، أم لأقاييم
الثلاثة دونه ، أم هو والثلاثة الأقاييم ، أم الداع له واحد من الأقاييم ؟ فإن قالوا : هو الجوهر
الجامع للأقاييم ، قيل : فيجب أن يكون الجوهر هو المتحد بالحدس والإنسان الكلي أو
الغربي على ما تختارونه : لأن متحداً عندكم هو من فعل الاتحاد دون من لم يعلمه ، ويجب أيضاً
أن يكون هو الإله المستحق للمدة ، لأنه هو الفاعل لها . وكذلك إن قالوا : الجوهر والأقاييم
صوا الاتحاد ، قيل لهم : فيجب أن يكون هو والثلاثة الأقاييم متحدين بالإنسان : ولا معنى
لقولكم إن الآس وحده هو المتحد دون الأب وروح دون الجوهر العام الجامع للأقاييم ،
وهذا معنى قولكم إن الاتحاد للآس فقط . وكذلك إن قاتوا : إن فعل الاتحاد الأقاييم
الثلاثة دون جوهر ، قيل لهم : فيجب أن يكون الروح أيضاً متجداً وآلاً يكون الآس
وحده من حوص جوهر متجداً . وإن قاتوا : فاعل الاتحاد إنما هو الآس وحده : ولا مراده
فعل الاتحاد كل متجداً دون الروح ، قيل لهم : فإدخال أن يعبرد الآس فعل حادث هو
الاتحاد دون روح ولأب ودون الجوهر لمدة ، فيم لا يجوز أن يعبرد الروح فعل حادث
وحوادث أخرى وأن يعبرد كل أقنوم من الأقنوم حوصاً وأفعلاً لا يفعلها الآخر ويعبرد الجوهر
جامع فعل غير متجداً ، ورد كان ٢٨ طاً ذلك كذلك ، حار أن تسمع وتختلف ويقال
لهم : إذا كانت الأقاييم معاً ، كما أن الجوهر جامع لها ، فيم صار من أن يكون جامعاً لها
وأن يكون حوصاً في أول من أن يكون هو حصاً لها وهي جامعة له فيكون أقنوماً من
أقاييمها ؟ فلا يجدون لذلك مدفعا .

مسألة في الاتحاد :

ويقول لهم : كيف تحدث لكلمة آسي هي الآس بحدس مسيح دون لأب والروح ،

مع قلوبكم بأنه غير مدين لها ولا مفصل عنها؟ وإن جاز ذلك، قد أسكرتم من أن تكون
النساء الممارج للحمر المختط به مشروباً دون الخمر أو الخمر مشروباً دون النساء، وإن كانا غير
مفصلين ولا متبايعين؟ وإذا استحال هذا عندكم، وجب أن يكون شرب الخمر الممتزج بالماء
شرباً للحمر ولماء؛ إذا كان غير مفصلين ولا متبايعين؛ قد أسكرتم من أن يحب، إذا كان
الإنسان متحداً، وهو غير مفصل من أرواح والآب ولا مابن لها، أن يكون الآب والأرواح
متحدين به كما أن الابن متحد به؟ فإن قالوا: إن الكلمة إنما احدثت بالإنسان الكلي في
الخرقة الذي ولدته مريم، عليها السلام، قيل لهم: يجب أيضاً أن يكون الآب والأرواح
متحدين بالكلي في الخرقة الذي ولدته مريم؛ لأننا لم نقيّد بهذا السؤال الكلام في
الإنسان الذي احدثت به الكلمة، وهل هو حرقي أو كلي، أو اتحاد الكلي في الخرقة
الذي ولدته مريم، وإنما الكلام في كيف يمكن أن يكون الابن متحداً بما اتحد به من كلي
أو حرقي دون الآب والأرواح، وهو غير مدين لها ولا مفصل عنها؛ فحيوا عن
هذا إن كنتم قادرين.

نعم يقال لهم: إن كانت الكلمة احدثت بالإنسان الكلي، فلا يجوز أن تكون
احدثت في مكان أو لا في مكان؛ فإن كانت احدثت في لا في مكان، فيسببها وبين
الجسد المولود للأخوذ من مريم إلا ما بينه وبين سائر أجسام الناس وسائر لأجساد؛ ولا مزية
مريم ولا لأحد من أجسادها. يدعي أن يكون اتحاداً ولا يشبهه. ويجب أن يكون اقتل
والصلى جارين على الجسد فقط لا على الابن ولا على المسيح؛ لأن الجسد الذي لا اتحاد
للإنسان من نسيجه، فكيف يكون نسيج مقولاً مصوراً، وإن كان اتحاد الابن والكلي
احدثت في مكان، فهو اتحاد اتحاد من مريم أو غيره من الأخصاء، فيجب أن يكون
الكلي محصور في ذلك مكان حتى وإن يكون حرقي حاراً محيطاً بالكلي [٢٩] و
ومكاناً له وإن كان جزءاً منه؛ وهذا عكس ما في عقل وقته؛ لأن ذلك، إذا جاز اشتراك
العدد القليل على العدد الكثير، وذهبه عنه، ونحن أن يكون أصغر من الأعداد محيطاً
بالعظيم وحاولاً له. وإذا علمنا أن أول حقود قد دبت على هذا متحالفة اتحاد الابن
بالكلي، إن كان هذا كلياً في مكان صغير حرقي.

مسألة على الملكية

يقال لهم . خبروا كيف وجدت سرُّ الار دون لأب وروح القدس ، وهو غير مبدى لها ولا منفصل عنها ، فيكون متحد بمحمد حملا في بطن مريم ، والأب والروح والحوهر الخامع بالأقنيم لا في بطن مريم . وهم مع ذلك غير متساينين ولا مفصيين ، هو حال في المحمد في بطن مريم . في لا انفصال ولا تميز من ذلك كيف يكون منه مولود ومنه غير مولود ، ومنه غير متحد ، لولا الجبل والصخر ؟

مسألة أخرى على الملكية

يقال لهم خبروا عن مريم . أهي إسان كلّي . أم إسان حرقى ؟ فإن قالوا : إسان كلّي ، نجاهوا ، وقيل لهم في تكريم أن يكون كدكر وأنى من إسان إسان كلّي ؟ فإن قالوا : هو كذلك ، تركوا قولهم ، وقيل لهم في هو الإسان الحرقى ، وكل حرقى تشيرون . إيه على قولكم هذا هو كلّي ؟ فلا يحدون إلى بيت الحرقى شيلا . وفي هذا عدم مدعهم . وإن قالوا : مريم ، عليها السلام ، إسان حرقى ، قيل لهم : إسان لدى ولده ، أليس هو الذي اتحد الار ولادته ؟ وإذا قالوا : هم ، قيل لهم : خبروا عن الإسان لدى ولده مريم . أكلّي هو أم حرقى ؟ فإن قالوا : حرقى ، تركوا قولهم أن الار متحد بالإسان الكلّي الذي أراد خلاصه . وصاروا إلى قول السطورية والبدعة . وإن قالوا : الإسان الأخود من مريم الذي أحدث به الكلمة إسان كلّي . قيل لهم : أليس هذا إسان اليهود من مريم هو من مريم ؟ وإذا قالوا : أجل ، قيل لهم : هو كلّي ومنه انتي هي مريم . إسان حرقى . فيجب على قولكم أن يكون الإسان الكلّي من الإسان حرقى . وهذا صريف حدأ . لأنما يفرص عدم مريم عدم الإسان كلّي . وفي فرص عدم الإسان الكلّي لم يكن مريم ولا غيرها من حريات الإسان . وكيف يكون الكلّي . ما لا يجب أن عدمه عدمه ورفع درجته ويكن الحرقى حقا . للكلّي ؟

[٢٩ ط] وقيل هم أنهم يقولون . في جوهر الكلّي وكل ما هو من به كلّي لا يصح ولادته ولا أن يحويه مكان دون مكان . والمولود من مريم كان في بطنها ، وكان مكانه مريم

حاويآ له ، فكيف يكون كلياً ؟ فإن حار أن يكون الكلئ ابن الحزنى ، فلم لا يجوز أن يكون صريم اسة عيسى المولود منها ، وأن يكون آدم وروح ابنى صريم التى هى اسة لها ؟ هذا تجاهل عظيم لا يملكه صاحب تحصيل .

مسألة على جميعهم

ويقال لهم : حبروا عن اتحاد الابن بالحسد أ كان باقياً موجوداً فى حال وقوع القتل والصلب به أم لا ؟ فإن قالوا : كان باقياً موجوداً ، قيل لهم : فإلى مات مسيح من طبيعتين لاهوت ، وهو الابن ، وباسوت ، وهو الحسد ؛ فيجب أن يكون ابن الله القديم قد مات كما قتل وصلب ؛ لأن جوار القتل والصلب عليه كجوار الموت . وإذا صار الابن عند القتل ميتاً ، لم حر أن يكون فى تلك الحال إلهاً ؛ لأن الإله لا يكون ميتاً ولا ناقصاً ولا غير مجبور عليه الموت ؛ ولم حار ذلك عليه لحار موت الأب والروح ؛ وهذا ترك قولهم . وإن قالوا : الاتحاد تطل عند القتل والصلب ، قيل لهم : فيجب انتقاض الاتحاد عند القتل والصلب ؛ وهذا ترك قولهم . ويجب أيضاً ألا يكون مقتول ميتاً ؛ لأن الجسد عند انتقاض الاتحاد ومعارقة الاتحاد به ليس بمسيح ؛ وهذا يكون الحسد وما اتخذ به مسيحاً مع ثبوت الاتحاد ووجوده ؛ فإذا تطل كان مقتول المصوب الواقع عليه الميت ؛ ولا معنى لقولكم إن المسيح قتل وصلب

مسألة أخرى على جميعهم فى الاتحاد

قال لهم : يا قهرا إن كنتم الله اتحدت محمد المسيح دون حشد موسى وإبراهيم وغيرهم من النبيين ؟ فإن قالوا : لأجل ما صير على يد عيسى من فعل الآيات وحرق سمعرت التى لا تقدر الشر على شبهه ، من يحوي حياة الله ، وإبراهيم الأكنة والأرض ، وحفل القبل كثيراً ، وقب د خمر ، ومشى على د ، وصعد الس ، وإبراهيم الأبن ، وقمة المستعد ، وغير ذلك من عجب الآيات ، فوجب أن يكون إلهاً وأن الكلمة متحدة به ، يقال لهم : ثم عظم أن عيسى دعل د وصفت من الآيات وحرق لها ؟ وما سكرتم أن يكون غير قادر على فعل من ذلك ولا كثير ، وأن يكون الله تعالى هو الذى فعل جميع ما ظهر على يده من

ذلك ، وسكون حانه فيه حار ٣٠ و - سائر الأسماء في طهر عليهم من الآلات ؟ ثم قال
هم - ما أنكرتم أن يكون موسى ، عنه السلام ، إلهاً : وإن يكون الكلمة متحدة به لما
صله من آيات السبعة نحو قلب العصا حية دت في وعين وحرق ، ولم يكن من قبل حية
ولا فيها رسم عيسى ولا في ، ونحو فوق البحر ، وإخراج يده بيضاء ، وغير ذلك ، وما أتى به
من الخرافة والفتل والصدع والبدع ، وسبح ذلك عما لا يقدر عليه البشر ؟ فإن قالوا : موسى لم
يكن مخترعاً شئ من ذلك ، وما كان يدعو ويرغب إلى الله تعالى أن يظهر على يده
ذلك ، فقال لهم : ما أنكرتم أن يكون هذه حل عيسى وأنه كان يرغب إلى حقيقته وربه
وماله في أن يظهر آيات على يده ؟ وقد حقق لإبراهيم ذلك - لأن في الإبراهيم أن عيسى
عليه السلام ، لكي قال : « رب ! إن كان في شيءك أن تصرف هذه الكائنات عن أحد
فاصرفه عني » ، وأنه أراد أن ينجي كمالاً فقال : « يا بني ! دعوك كما كنت أدعوك
فتستجيب لي ، وإنما أدعوك من حل هؤلاء ، يخلصوا » ، وقال : « يا أي ! أنا أحذك » ،
وهو - هو على أحسنه وقت الصلب رحمه - « إلهي إلهي ! لم تركني ؟ » ، وهذا
قوي دعاء موسى وصراخه ونهايه : فوجب أنه عند مرده ومحدث بحقوق كموسى وغيره
من الرسل ، سلمه لسلامة و - عيسى كان يدعو ويرغب بهذا الدعاء على سبيل التعليم
الأسع وتلاميذ : ولا فقد كان مخترعاً لآيات اختراعاً وبما أن يكون فكون ، قبل لهم
في أنكرتم من أن يكون دعاء موسى ورغبته به دفع على سبيل التعليم ، وإلا فقد كان
مخترع من البحر ، وإخراج اليد بيضاء ، وقلب العصا ثعباناً وتحويلهم بالهام ، واختراع المن
والسوى ، وإنما أن يكون ذلك فيكون - فلا يجدون إلى ذلك مدفعا . فإن قالوا : قولنا
« مسيح » من مصيبي لاهوت ، هو بلاه ، وسبوت ، هو - من حقوق ، فكل من نصرع
ودعاء ، فيما وقع من الإله في هو سبوت - وما كان من أحداثه ويظهر معجزة
هو واقع من الإله دون الإنسان ، يقال لهم : ما أنكرتم من أن يكون موسى أيضاً اسماً
لمصيب بلاه و - في كان من دعاء ورغبته فيه واقع من سبوت ، وما كان من اختراع
ية أو بداع معجزة فيه من اللاهوت دون السبوت : ولا فصل في ذلك . فإن قالوا : كل
واحد من هؤلاء الأنبياء قد أقر بلسانه بأنه بحق وعبد مربية ماله مرسل من عند الله ،
عروحن ، ومسيح ، غير بذلك ، قيل لهم : وكذلك مسيح قد ٣٠ ط عتروا بأنه مبي

مرسل وعند محرق : لأن الإنجيل يطلق بأنه قال : « إني عبد الله وأزنت ممتة » . وقال :
 « فكما ينبغي أني فكذلك أنتمكم : عمدوا الناس وعبدوا باسم الأب والابن والروح
 القدس » ، وقال في الإنجيل : « أخرجوا سامن هذه المدينة : فإن النبي لا تكرم في
 مدينته » ، في نظره هذه الإقرارات عنه كثيرة بأنه « عند مرسل وماتة مدتر » : فوجب
 أنه ليس بالإله . فإن قضا هذه الإقرارات وقعة من رسوم سيج دون لاهوته ، قبل لهم
 ما أكرتم أن يكون كل إقرار نفع من سبي بأنه حقيق وعند سبي فيه إقرار بأسونه دون
 لاهوته ، بل تدور في ذلك فصلا . وإن قلة يتاقت إن المسيح إله ، لأن الله قد في
 الكتب به إله وصماه بذلك فقال : « المزماء التبول عيل وده » يدعى أو سبي الإله ،
 فقال هم فقد قال الله لموسى : « إني قد جعلتك إله » هرون وجعلت إله فرعون » ،
 على معنى أنك مدبر له وأمر له ووحى عليه صاعته ، فقد كانت هذه لغة نتم قبل لم
 لم يغير الله تعالى بأنه هو سماه أو يسبه إله ، وإني قد « يدعى سبه إله » ، فيمكن
 أن يكون أراد أن قوما يسمون في عطية ويدعونه بذلك ، وشعروا به الخد ، ويكدر
 في ذلك ويعتدون ، فإن أبس لك أن ما سمي به من ذلك واجب صحيح ، فلا يحذرون بل ذلك
 سبيلا وإن هم قالوا : « يتاقت إن عيسى إله وإن الكلمة أحدث به » لأنه وليد لأم
 غل ، وليس كذلك من ذكرتموه من سبي ، فيدلهم فوجب أن يكون آدم ، عبه
 السلام ، إله ؛ لأنه وجد لأم ذكر ولا أنثى ، هو بعد عن صفة المحدث ، لأنه لم يخل
 بطن مريم ولا غيرها ولا كان من معدن وليد ولا موضع حمل ، وكذلك يجب أن يكون حواء
 « لأنها حلفت من صبي آدم من غير ذكر ولا أنثى ، فهو أحد » وكذلك بعد عنهم
 في وجوب كون ملائكة آفة ، لأنها لأم ذكر ولا أنثى ولا على وجه نسبي بين قوس .
 إنما وجب القضاء على « بينه » لأنه قد في الإنجيل ، وهو الصادق المصدوق في قوله : « أنا
 ونبي واحد » ، ومن رأى ضد أي نبي ، قال هم ما أكرتم أن يكون معنى ذلك أن من
 طاعني فقد طاع أي نبي مرسل ومعنى الحكمة : ومن عصي فقد عصاه ؛ فيكون معنى أي
 أي به معنى ومرسل : وقوله « من رأى فقد رآه » معناه فكانه قد رآه وسمع كلامه وأمره
 وسبه ، ولأن من هذا التوزيع ، لأنه « كان هو وأمه » وبعد بوجوب أن يكون الولادة
 والخل وعت ولصلب ٣١ و « لا أكل ولشرب والحركة » - الخرى عنه - كل

ذلك حاربه على الأب ؛ وإذا كان هو المتحد بالحسد أن يكون الأب متحدا به ، فهذا كله ترك لقولهم إن ركوه ، فوجب أن يكون تأويل القول على ما ذكرناه . فإن قالوا : إنما وحيث إلهية المسيح ، لأنه قال ، وهو الصادق في قوله : « أما قبل ابراهيم » وهو إنسان من ولد ابراهيم ، فلهذا ذلك أنه قبل ابراهيم بلاهوته وأنه ساسوته . ويقال لهم : فإنا أسكرتم أن يكون المراد قوله : « أما قبل ابراهيم » أن كثيراً من ديني وشرعي كل متعدياً به مشروعة قبل ابراهيم على سان معص الرسل ؛ أو ما أسكرتم أن يكون أراد قوله : « أما قبل ابراهيم » أي مكتوب عند الله ، وأما معروف قبل ابراهيم عند قوم من الملائكة ، أو أما مبعوث إلى المحشر قبل ابراهيم ؛ إذ لا يجوز إثبات الرؤية بمحمد أكل الطعام ومشى في الأسواق .

والقول بأن اللاهوت اتحد به قول سبيل لا يحتمل التأويل ؛ وقد قال سليمان عليه السلام ، في كتابه : « أما قبل الدنيا ؛ وكنت مع الله سبحانه حيث مد الأرض ؛ وكنت صديقاً أحب بين يدي الله تعالى » ؛ ولم يجب أن يكون سبيل قبل الدنيا ، أو مع الله سبحانه ، حيث مد الأرض ، بلاهوته ، وأن يكون الله لدأود ساسوته ؛ فإن قالوا : أراد إن اسمي عند الله قبل خلق الدنيا ، وفي علمه ، وعنده حيث مد الأرض ، والعلم بإرساله وتنبؤي أو غير ذلك من التنبؤات ، قبل لم مثله في احتجوا به ؛ ولا جواب عنه

باب الكلام على البراهمة

وقد افتقرت البراهمة على قولين :

فهم من حشد رسل ، ورعيته لا يجوز في حكمة الله سبحانه وصعته أن يبعث رسولا إلى خلقه ، وأنه لا وجه من حاجته صحح تلقى الرسالة عن الخلق سبحانه وفن لتريق لآخر . والله على ما أرسل رسولا سوى آدم عليه السلام ، وكذبوا كل مدع للنبوة سواء .

وفن قوة منهم : بل ما مث الله تعالى غير ابراهيم وحده ؛ وأكروا سؤدهم سيوه . وهذا جملة قولهم

فيقال لمن أحال من الله سبحانه ، مدد منه إلى خلقه . فنت ذلك ، وما ديت عليه ؟

فإن قال : لعله سبحانه أن الرسول من جنس المرسل إليه ، وأن جوهرهما واحد ، وأن
تفصيل أحد المتساويين على مثله ونوعه ومن هو بصفته خفيف ومخافة وميل وحروج
عن الحكمة ، وذلك غير حائر على الحكم ، يقال لهم : لم قلتم [ط ٣١] إن معصية الله سبحانه
معص الحس على بعض ورفع مصهم ، إذ كان مخافة المتفضل عليه ، وحب أن يكون ظلما
وحروجا عن الحكمة ؟ وما أنكرتم أن يكون لله سبحانه أن يختص بمصله من يشاء من
خفيه ، وله التوبة بين سائرهم ، فإن ذلك أجمع عدل منه وصواب من نديره ؟ فإن قالوا
لأن معصية أحد المتحابين على الآخر في الشاهد سنة ما ، فوجب لقصد بذلك على القديم
تعالى ، قيل لهم : وه قستم : إن ذلك منه ، وما أنكرتم من أنه حائر ما وصواب في حكمتنا
أن تحنو بعض عبيده وأصدقائه والمتصرفين معا كتصرف غيره ، أكثر مما يحويه غيره ،
ونقصه سطاء وتشریف لا يستحقه أكثر مما يحويه غيره ، فوَقَّعْتُمْ بِهَذَا سَعَةً وَفَيْحٌ مِنْ مِمَّا ؟
ويقول لهم : نحن نسلم أشد السمع من أن يكون في عقل مجردة طريق لتفحيز فعل
أولحسه أو خطيره أو باحته أو يحميه ؛ ونقول : إن هذه الأحكام بأسرها لا تلت إلا بأفعال
إلا بأشروع دون فصلة العقل ؛ ومتكلم على هذا الباب وما يتصل به في باب التمددين
والنحوير من كتاب هذا ، إن شاء الله . فإن قوا : لو حَسَرَ من الله ما قلتم لحسن من الله
أن يشكر ونفى عن مَنْ لم يمس شئاً أو مَنْ قَرَّ بفعلٍ أبرمه ، أكثر مما يشكر ونفى
على العمل به عند غيبه ، قيل لهم : إن قلتم ذلك ؟ نعم قال لهم : ما أنكرتم أن يكون الفرق
بينهما أن الشكر والثناء على بره بما في يديه كدته ، وأنكرت مستحيل على الله
تعالى ، إذ كان الصديق من صدق منه ، وغير ذلك ، كما يستحيل عليه الجهل والعجز ؟
والمتن على من : بعض أو على من عمل أقل من عمل غيره ، بأكثر من التفضل على
العامس بهنم وحب . ومن ذلك نفيح ، ولا من الكذب ببيل ؛ فَبَطَّلَ مَا قَلَّمْ . ثم
يقال لهم : ما أنكرتم على من قال من مشي سودة رسول الله تعالى ليس معص أحد
الشخصين على الآخر حسه ، ولا لذل حسه ، وسكن لأجل أنه مستحق للتفصيل
مارصاه وبهده منه ولا لذل حسه ، كما أن الله تعالى بعض سبب وهو أن الخبيث
العقبة عندك على من يفهمها ، لا حسه ، ولا لشدته سبب . ولا غير غيره ، وسكن لأنه

مستحق للتعظيم والشكر والثناء عندكم ، ثم كان من بره وطاعته ، فيكون النصيب بارادة ،
إذا أراد الله سبحانه إرسال بعض عباده إلى دقيبه ، مُتَخَذَةً لآله افضلهم وأكثرهم عملاً ؟
فلا يجدون لذلك مدفعاً .

[٣٢ و] ويقال لهم أيضاً ما أنكرتم من أنه لا يجوز في عدل انذار ، سبحانه ،
وحكمته ، على موضوع دينكم ، أن يخلق في بعض عباده الخلل ، وفي بعضهم العيب ، وفي بعضهم
العمى والخرس والرجل ، وفي بعضهم القوة والبر والبر ، وفي بعضهم القوة والبر والبر ، وفي بعضهم
القوة والبر والبر ، لأن ذلك تعصيف لبعض الخلق على بعض ؟ فإن ذلك تعصيف لبعض الخلق على بعض ، وكل
الخلق والخلق لبعضهم ، ومنهم من هو متصفاً بخلق الله ، ومنهم من هو متصفاً بخلق الله ، ومنهم من هو متصفاً بخلق الله ،
سبحانه أعلم به ، قال لهم قد أنكرتم أن يكون ربنا بعض الحق وحده راضياً وحده
بغيرهم راضياً متصفاً بخلق الله ، ونزاعاً بالرسول والمرسل إليه ، فأنكرتم في الحق في جميع
القول التي أمرهم بالرجوع إليها والعمل على موجبها ؟

ويقال لهم إن ستم الأمر على قبح ذلك في الشهد برحمه ، فوجب أن نقصوا على
أن الدليل نعم لا نعمه ، لا لاحتلاف منعة أو دفع مصرة ودفع دعه ، إلى العمل ومنه عليه ؛
وأما تعالى حسب مؤلف دواخير ، وقول الأعرص ، وفي مكان دون مكان ، لأنكم مقتدا
فاعلى الشاهد إلا كذلك ، فإن مروا على هذا ، أقصوا الحدوث والحديث ، وسبقت عليهم
مطالبات الدهرية ؛ وإن أؤوه ، نقصوا استدلالهم بمجرد الشهد والوجود

علة أخرى لهم

فإن قالوا الدليل على أنه لا يجوز أن يُرْسِلَ الله تعالى رسولا إلى خلقه أما وجدنا
الرسول في الشاهد والمقول من حسن الرئيل ؛ فلما لم يجوز أن يكون القديم من حسن
الخلقات بذاته ، ثبت أنه لا يجوز أن يرسل رسولا إلى خلقه ؛ فيدل لهم فيجب على
اعتلالكم هذا ألا يكون الله سبحانه مُتَخَذَةً على الخلق عقولهم ، ولا أمراً لهم بما وصحه فيها
عندكم من وجوب فعل الخس ، وترك القبيح واستعمال الطير وعمل التوحيد لله والمعرفة به
والشكر لعمه ؛ لأن المُتَخَذَ الأمر في الشاهد من حسن الأمور المُتَخَذَ عليه ؛ فإن مروا
على ذلك ، تركوا التوحيد وحقوا بأهل التعطيل ، وإن أؤوه وراموا فصلا نقصوا استدلالهم .

ولا تَرْتَحَنَانِ يَعْلَمُ أَنَّ خَالِقَ الْعَالَمِ هُوَ الَّذِي نَحْطِبُهُ مِنْ أُرْسَةِ أَوْسِهِ :

أحدهما أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ الَّذِي نَحْطِبُ بِهِ مِنْ يَشَاءُ مِنْ حَقِيقَةٍ لَيْسَ مِنْ جِسْسِ كَلَامِ
الْأَدَمِيِّينَ وَلَا مِثْلٍ لِكَلَامِ الْمُخَوِّقِينَ ؛ بَلْ هُوَ مُخَالَفٌ لِسَائِرِ الْأَحْسَاسِ وَالْأَصْوَاتِ وَأَنْفِيقَةِ
اللُّغَاتِ ، وَبِذَلِكَ كَانَ مَسْمُوعًا بِحَسَّةِ السَّمْعِ ؛ [٣٣ و] مَا قَامَ عِدَّةً مِنْ الْأَدِلِّ عَلَى قِدَمِهِ وَاسْتِحَالَةِ
حَقِيقَتِهِ ، وَأَمَّا صِفَةُ مَنْ صَدَّتْ ذَاتُ التَّنْكِيمِ بِهِ ، وَتَبَوَّصُوحُ ذَلِكَ بِمُتَوَصِّحٍ الْخَقِّ فِي بَابِ
الْقَوْلِ فِي الصَّدَقَاتِ ، بِنِشَاءِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، عَمَّ مِنْ تَوَلَّى اللَّهُ حَقِيقَتَهُ أَنَّ
التَّنْكِيمَ لَهُ عَمَّا سَمِعَهُ هُوَ الْقَدِيمُ الَّذِي لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ، وَأَمَّا الَّذِي سَفَى أَنْ يَكُونَ مَا سَمِعَهُ كَلَامًا
لَهُ دُونَ سَائِرِ الْخَلْقِ .

وَالْوَحْيُ الْآخَرُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ مَا سَمِعَهُ الرَّسُولُ أَوْ ذَلِكَ مِنْ جِسْسِ كَلَامِ الْأَدَمِيِّينَ ، لَكَانَ
اللَّهُ سُبْحَانَهُ قَادِرًا عَلَى أَنْ يَصْطَرِّحَ إِلَى لَعْنَةِ مَنْ هُوَ الْمَكْمُورُ لَهُ ، وَأَنَّ السَّكَلَامَ الَّذِي سَمِعَهُ
كَلَامُهُ ، مَنْ يَصْطَرِّحُ أَوَّلًا إِلَى لَعْنَةِ بَدَائِهِ وَوُجُودِهِ ، ثُمَّ يَصْطَرِّحُ إِلَى لَعْنَةِ السَّكَلَامِ كَلَامُهُ
وَأَنْ مَرَادَهُ بِهِ ، بِنِشَاءِ اللَّهِ تَعَالَى مَا يَحْتَمِلُ وَجُوهًا مِنَ السَّكَلَامِ ، كَذَا وَكَذَا ؛ وَيَسْتَفْتِ عَنْ
الرَّسُولِ سَكَلِيمٌ مَعْرِفَتَهُ وَفَرَضُ الْعَمَلِ بِوُجُودِهِ ، وَإِذَا كَانَ قَدْ اصْطَرَّحَ إِلَى الْعَمَلِ بِهِ ، وَكَلَّمَ
تَحْتَمِلُ الرِّسَالَةَ وَأَدَامَهُ ، إِلَى مَنْ شَاءَ مِنْ حَقِيقَةٍ ؛ وَاعْمَلْ فِي مَلَائِكَتِهِ مِنْ هَذِهِ سَبِيلَ عَمَلِهِ بِهِ
وَسَكَلَامَهُ وَمَرَادَهُ لَهُ ، بِنِشَاءِ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ ذَلِكَ سَمْعٌ أَوْ تَوْقِيفٌ — وَلَا تَنْفَعُ مَعْرِفَتُهُ فِي ذَلِكَ بِمَنْعِ
مِنْهُ — وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، تَطَلَّعْ سَوَالِكُمْ أَنَّهُ لَا سَبِيلَ لِلرَّسُولِ إِلَى الْعَمَلِ بِتَقْبُلِ الرِّسَالَةِ
عَنِ الْخَلْقِ .

وَمَا أَسْكَرَمَ أَحَدًا مِنْ أَنْ يَصْطَرِّحَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ تَعَالَى سُبْحَانَهُ هُوَ الَّذِي تَتَوَلَّى سَكَلَامَهُ
مَعَ تَعَالَى الْمُخْتَبَةِ عَلَيْهِ وَبِإِذْنِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ بِهِ مَعْرِفَتِهِ مِنْ وَجْهِهِ . أَحَدُهُمْ أَنْ يَحْتَمِلَ الْخَطَابَ لَهُ
حَدَّثَ عَنْ عِبِّ اسْتِشْرَافِ مُوسَى ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَغَثَفَهُ فِي مَعْنَاهُ وَمُطَابَقَتِهِ عَمَّا أَحَدًا مِنْ
الْحَقِيقِ وَغَيْرِهِ عَمَّا أَحَدَهُ قَبْلَهُ وَاطْبَوَى عَلَيْهِ صَمِيمَهُ أَحَدًا مُتَعَلِّقًا بِمَخْرَجِ كَثْرَتِهَا عَنْ حَدِّ
مَا يَتَكَلَّمُ بِهِ لَطْفًا وَتَحَقُّقًا فِيهِ ، لَأَنْ مَعْرُوفَهُ مُسْتَقَرٌّ لِعَادَةِ أَنَّ الْحَادِثَ يَصْبِغُ فِي الْخَبَرِ
وَالْآثِنِ وَشَلَاةٍ وَلَا يَصْبِغُ فِي الْمَائَةِ وَاللَّائِثِينَ وَالْعَمَلِ وَالْأَعْيُنِ حَتَّى لَا يَبْقَى فِي وَحْدَتِهَا ؛
وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، كَانَ اللَّهُ حَتَّى — مَتَى رَأَى بَعْدَ ذَلِكَ مَنْ يَتَوَلَّى حَقِيقَتَهُ أَنَّهُ تَتَوَلَّى
سَكَلَامَهُ صَمِيمًا حَقِيقَةً الْإِحْدَارَ عَنْ مَذْهَبِ وَمَا مُسْتَرْتَفِعًا سَمْعُوسَ ، فَيَعْمَلُ مُخَصَّصًا عَمَّا ذَلِكَ

أَنْ لَتَقُولَ لِكَلَامِهِ هُوَ عَلَامُ الْقُبُوبِ لَتَقْدِمَ عَلَيْهِ بَأْسُ الْإِحْزَانِ عَنْ ذَلِكَ وَالْإِصَابَةِ لَهُ فِي جَمِيعِهِ مُتَقَدِّرٌ عَلَى الْخَوَافِقِينَ وَأَنْ الْمَعْرُودَ هَذَا هُوَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ، وَهَذَا طَرِيقٌ لِلْعَمْرِ بِصَحَّةِ الرِّسَالَةِ عَنْ اللَّهِ وَاضِحٌ لَا إِشْكَالَ فِيهِ .

وَقَدْ يُمْكِنُ أَنْ يُعْلِمَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ الرُّسُولَ ٣٣ ط أَنْهُ اشْتَوَى حَطَاةً مِنْ قَوْلِ أَنَا اللَّهُ الَّتِي لَا يَلِيهَا إِلَّا اللَّهُ (١) وَأَيُّ ذَلِكَ أَيْ قُبْحُ الْحَدِّ حِسْوَانًا ، وَخُرُوجُكَ مِنْكَ مَصْدَرًا ، وَأَقْبَقُ الْحَجَرِ ، وَأَحْرَجُ الْحَبَابَ مِنَ الصَّخَرِ ، فَمَنْ سَوَّى أَنْ شَوَى حَصَّةً هُوَ يُخْبِرُ الْآتِ وَمَدْعٍ مَعْدَاتٍ تَقْدِمُ عَلَيْهِ مَنْ يَخْلُقُ لَا قُدْرَةَ لَهُ عَلَى ذَلِكَ .

وَيَسَّرُ عَمَلُ مَنْ يُحْسِنُ قَوْلَهُ رَسْمًا ، وَمَعَ ذَلِكَ مَنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ عَلَيْهِ بِأَنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ لَا يَسْتَنْصِحُ لِإِحْزَانٍ عَنْ أَمِيَّةٍ ، وَإِصَابَةٍ فِيهَا ، وَلَا يَقْدِرُ عَلَى إِبْدَاعِ الْأَجْسامِ وَإِحْيَاءِ مَوَاتٍ وَحَرْفِ الْعَادَةِ ، بَلْ لَا يَرَى إِلَّا كَمَنْ يَخْلُقُ عَمَلَهُ وَمَعْرِفَتَهُ ، وَبَلْ كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، سَقَطَ مَا تَرَاهُمْ .

وَكَمَلَتْ أَصَابَةُ يَدَيْهِ الرُّسُولِ مِنْ لَشَرِ مَنْ تَشَرَّفَ عَلَيْهِ بِأَسَاسَةِ مَدْعٍ مِنْ عَدُوِّهِ بَأْسُ الْإِحْزَانِ الَّتِي دَاهَتْهُ مُتَصَدِّقًا لِإِحْدَاهِ عَنْ أَمِيَّةٍ أَوْ بَأْسُ الظُّهْرِ مَعَهُ مِنْ كَلَامَاتٍ مِثْلَ الَّتِي طَهَرَ عَلَى أَيْدِي الرُّسُولِ عَنِ الْأَذَى إِلَى أَشْطَلِهِمْ مِنْ وَلَدِ آدَمَ ، فَيَعْرِى عَنِ ذَلِكَ أَنْ مَنْ طَهَرَ هَذِهِ الْأُمُورَ عَلَى يَدَيْهِ فَيَسَّرُ سَحَرًا وَلَا شَيْطَانًا وَلَا مُتَشَكِّيًا مِنَ الْأَرْوَاحِ ؛ وَكُلُّ هَذَا يَطْلُغُ مَا تَوَهَّمُوهُ . فَمَا لِكَلَامِ السَّاقِطِ عَلَى يَدِ الرُّسُولِ ، فَلَا يَدَّ مَنْ أَنْ يَكُونَ مَعَهُ آيَةٌ تَطْهَرُ عَلَى يَدَيْهِ سِوَاهُ بُوْدِيهِ ، أَوْ بَأْسُ يُنْبِطِقُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَيُنْجِيهِ حَتَّى يُوْدَى مِنْ عَمَلِهِ وَيَحْرَقُ مُتَصَدِّقًا وَيَحْرَقُ الْعَادَةَ مَا يَطْهَرُ مِنْهُ ؛ فَلَا خَلْقَ لَهُ فِي ذَلِكَ .

دليل آخر

[للمفكرى الرسالة]

وَاسْتَدْعَا عَلَى إِطْلَاقِ الرِّسَالَةِ بَأْسُ مَوَاتٍ وَحَدٍّ ، مَدْعِينَ لِلرِّسَالَةِ بِرَعْوَى أَنَّهُ لَا طَرِيقَ إِلَى الْعَمْرِ بِصَدَقَتِهِ إِلَّا وَاحِدٌ بِحَالَاتٍ تَشْتَعِلُ فِي الْقَلْبِ وَحُودُهَا مِنْ مَحْوَقَاتِ الْحَجَرِ ، وَخَلْقِ نَاقَةٍ مِنْ صَحْرَةٍ ، وَقَسَمِ الْمَصْحُوحَةِ ، وَحَيْثُ الْوَقْفِ ، وَبَرَرِ الْأَكْثَرِ وَالْأَرْصَ ، وَالشَّيْءَ عَلَى الْمَدْعِ ،

وغير ذلك مما يجري مجراه : والحكيم لا يجوز أن يُبيح ما يحظره القول ، ولا أن يحث
 من يتكلم عنه في إطلاق ذلك وبإحاطته ؛ فدل ما وصفناه على أنهم ليسوا من عبد الله
 سبحانه ؛ فيقال لهم : أو ما في هذا أن الذي ذكرتموه إنما فيه أن يكون مُسبِّحُ هذه الأمور
 ومُدْعَى الإباحة على الله سبحانه كاذبا في ادعاء الرسالة ، وأن الله تعالى لا يجوز أن يرسله ،
 وليس فيه ما يدل على أنه لا يجوز أن يرسل غير من ذكرتم ولا من يُبيحُ محظورا في العقل
 ولا يحظرُ مباحا فيه ؛ فليس الكلام معكم في سبوت قوم بأعيانهم ؛ فإن الكلام في ذلك
 حارٍ بين أهل الملل ويُجَوِّزُ لإرسال الله تعالى المرسل ، وأنتم تُحِبُّونَ أن يرسل الله رسولا
 أصلا ؛ فلا معنى للكلام في تعيين رسالة فلا دون فلا ؛ بل به خروج عن الكلام وعقْرُ
 وانتقال من باب إلى باب ؛ ثم قال لهم : ما أكرمتم أن يكون جميع ما (٣٤ ط) ادعيتُم
 حظه في العقل غيرَ محظور فيه ولا مباح أصلا ؛ وأن الخطر والإباحة إنما هما ورود القول المبين
 عن مالك لأعيان بابحة ما أحاطه وحظر ما حظره ، فم فتم ين في العقل إباحة وخطر ٩١

سبحانه ، وإن كان مثله طعماً وحوراً ما إذا كلفنا تركه هو أمرنا من هو أملاك بالحيوان
مننا نترك إيلامه

فإن قالوا أو قال إخوانهم من العقلة . ما أنكرتم أن يكون لله سبحانه ترك لتفصل
من اللذة فعل الموت الذي يلازم واللذات ، وليس له ذلك فعل الأم ؟ قيل لم (١) أنكرنا
ذلك لأجل ما اعتد عليه من أنه متعصن بفعل اللذة في الجسم مع وجود الحياة ، لا مع عدمه ،
فيجب أن يكون له ترك فعل اللذة على الوجه الذي كان له فعله ، وإنه مع وجود الحياة ، فيجب
أن يكون له تركها مع الحياة ، وإن يترك مدة مع وجود الحياة ، لا مع لأم ؟ وإذا كان
ذلك كذلك ، سقط ما سألتم عنه ، وعن ما نعتق به ، وثبت أن لما لك لأعين أن يبيح
حقيقه ما يشاء من خلاف بعض الحيوان والإلامه ، وأنه لا عذر من عيوب في حكمه
ويقول لم . نوسم لكم أن دفع الحيوان والإلامه محظور في الفعل ما لا مع ذلك فيها
مالكم [٣٥] ، ثم يجب لأجل هذا أن يكون دفعها محظوراً مع خلاف ذلك . فإن قالوا .
المحظور في العقل محظور أمد ، وكيف نصرّف به الحال . قيل لم : لم قلتم ذلك ؟ ثم يقال
لم : ما أنكرتم من أن ذلك كان محظوراً بشرطه عدم إذن مالكه فيه ؛ وإطلاقه وحظره
في العقل بهذا الشرط لا يقتضي أمد ؟ ثم يقال لم . أسس الأكل والشرب والاصطلاح
بالأمر والقرّذ فالتجّ مع الشبع والرّضى لتأمين اللذات بحرف الضرر في يقتضون بعدها ،
وكذلك الاصطلاح بالأمر مع الحصى والقرّذ فالتجّ مع شدة التّردّد محظور مع لأم عنه ؟ فإذا
قالوا : أحل ، ولا ندفع من ذلك ، قيل لم : فيجب أن يكون ذلك أتم محظوراً مع حصول
الحاجة إليه ، وشدة طلب الخوع والطمان والخمر والقرّ ، وحرف الضرر بتركه ؛ فإن مرّوا على
ذلك ، تركوا دينهم ، وإن أتوه وأباحوا هذه الأمور وأحبوها أيضاً عند الحاجة إليها ، قيل
لم : فقد صار المحظور في العقل مباحاً ، وأغلقت قصايا المقبول ؛ وهذا ما تكرر هو . وإن
قالوا . كل شيء مما سألتم عنه مباح بشرط الحاجة إليه ، ومحظور بشرط المني فيه وحرف
الضرر بتناوله ومنه ، قيل لم مثل ذلك في إيلام الحيوان .

وكذلك يُستأن من هذه الحدود ما يقتضي أن لا يُجحد ربه وبشأنه ونسب الأشياء

عنه وحاف برول القتل به إن لم تقتل كلمة الكفر وشتم رب العالمين ، ورجا القاء والحياة ،
 إن فعله ، ما الذي يحب عليه ؟ فإن قالوا : يحب عنه فقل شتم رب العالمين وسوء التماس
 عنه ، يقال لهم : فقد صار المحذور في العقل مساحا وكذلك إن قالوا : يذمه ألا ينكفروا وإن
 أدى ذلك إلى تلف عنه ، قيل لهم : قد صار قتل نفسه وإيقادها في التهلكة من حاح
 أن كان محظورا ؛ وهذا ما كرهتم لخصه به . وقال لهم ، إن قلتم فعل كلمة الكفر أولى
 مما أنكرتم أن يكون الكفر عن ذلك مع القتل أولى ، لأنه يكفى عن شتمه ، وليس
 هو القاتل لنفسه ؟ فإن قالوا : فكيف عما قلتم ، قيل لهم : ما أنكرتم أن يكون بطهر
 كلمة الكفر أولى ، إذا ما شراح بالكفر صدق ، أحبط عنه ، وعنه شتمه سبحانه
 عام باعتقاده ، وأنه يخص في وحدانيته ، وأنه لا يستحب ، سبحانه ، باسم ما عبده ، وأنه
 هو يستصير بتركه بغيره ، ويغترق في قتل نفسه وعدوى حق في إبلا فنت ربه
 وفعل المحذور عليه فإنه ، ولا جواب لهم عن ذلك . فإن هم قالوا : قد القى النفس في التهلكة
 محصور في العقل إذا ما قوت إلى الكفر بعد ما ر ٣٥ ط . ويحدد عنه : إلى أدى إلى ذلك
 كان مساحا . أو قالوا : إن الكفر بالمصاح محصور في العقل ، إذا ما قوت إلى تلف النفس ،
 فإن أدى إليه كان مساحا من غير أن يفتل المصاح في العقل محظورا ، قيل لهم : وكذلك
 إبلا ف حيوان ويلا ف محصور في العقل ، إن لم يسخنه ماله ، فإن أراحه لم يكن محظورا
 في العقل من غير إبلا ف نفسه بقضية العقول ، أو كان مشروطا بما كان شرطه له

دليل آخر

فإن قالوا : الدليل على أنه لا يجوز في حكمة الله سبحانه إرسال الرسل أن يرسله الرسل
 إلى من يعلم أنه يكفر به وشتمه ويرد قوله ويستوجب بذلك العقاب الأليم سقاة وحلاف
 الصواب ؟ قلنا : يخر الله سبحانه على الله سبحانه . يخر أن يرسل الرسل إلى من حاله ما وصفا
 فيقال لهم : أول ما في هذا أنه يجب حوار إرسال الله تعالى الرسل إلى من علم قوله مهم
 واتماعة بهم ، لأن هذه العلة عنهم . ثمة ثم قل لهم : فيجب على عقلاكم ألا يفتق الله
 سبحانه من يعلم أنه يكفر به ، ويحدد عنه ، ويحدد في صفاته ، ولا ينتفع بوجوده ،
 وألا يفتق بالعقول وما وصفا من الأدلة فيها على أحد ، غير أنه يحدد ، ولا يستعملها

صورها ، وقتحتها ، وذهب بهحب ، وشوّه حلقها ؛ فإن ذنوبا ؛ إذا كان في ذلك مصدحة
الحقوق ، حار تغير حلقه ، وقتبُ مفعته . ونحو محاسنه ، قد لهم . وكذلك إذا كان صوم
التهر ، وقبام الليل . وتبيل الحجر ، والصف والسمي ، ورعى الخمار ، يعود صلاح
المكثف ، حتى تكليفه ، وكان ذلك أحسن في العقل ، إن كان فيه حسن ، من يلاف
من المكثف ، وإن كان حبيته ، وهذه صورته ، ونحو محاسنه وإطال عقله وحواسه ؛
ولا جواب لهم عن ذلك

علة أخرى لهم

وهي قالوا : لدليل على منع رسل الرسل والمعنى عنهم أن الله سبحانه أكل العقول ،
وحسن فيها الحسن وقتبها فيها ، وحملها دلالة على ترائيد خلق ومصالحهم ، ومع
من لفظها وحملها دلالة ودلالة على عدم كل ما يحتاج إليه . وليس يجوز أن تأتي الرسل
غير ما وضع في العقل ؛ فدل ذلك على المعنى عنهم وعدم حاجة خلق إليهم . فيقول لهم
ما أسكرتم من أنه لا سئل من ربه عقل إلى ثوب شيء . ولا إلى حظه . ولا إلى إباحته ؛
وأن ذلك لا شئت في الحكمة لأشياء ، إلا من جهة السمع ، وإن الله من الثواب لا يقع
بالأفلس . معه مع فقد السمع ، ولا لا تأمن مع فقد سمعه لله سبحانه ولا غيره إليه
ولا إثبات صاحبها ؛ وإن كان ذلك كذلك ، فلا بد من سمع في عقله . يقولون
وإن سمع واحد من خلقه ، فليس هو . وحسنه . ثوب . ولا يجهل من ثواب علة
فقد من قولهم جمع ما جمع به . ٣٦ . من يرضه ويحب به . ثم من
رأوه حقول أو غيره . ٣٧ . من يرضه . ثوب . من يرضه . ثوب . وحسنه شيء
سما . ووجه من ثوب . ٣٨ .

وقد ذكرنا في جوابهم من هذا . من يرضه . ثوب . من يرضه . ثوب . من يرضه . ثوب .
حسبهم . ٣٩ . من يرضه . ثوب . من يرضه . ثوب . من يرضه . ثوب .
الاستدلال . ٤٠ . من يرضه . ثوب . من يرضه . ثوب . من يرضه . ثوب .
٤١ . من يرضه . ثوب . من يرضه . ثوب . من يرضه . ثوب .
٤٢ . من يرضه . ثوب . من يرضه . ثوب . من يرضه . ثوب .

جميع العاقبين ، ولم يسع حَخذُهُ من قومهم ثَمَنُ الحجة وَصَطَرُ إلى صدق نقليهم فيما أخبروا به عن مشاهدة واضطرار .

وفي علما بخلاف ذلك من أئمتنا ، وعلمنا أن كثيراً من الدهرية وأهل البطلان سكر حُسن النظر بجملة ، وقول كثير من الشيعة إنه دليل وإيه سعة وشرة ، وبه من تدبير اصطلاح ، لأنه يورث مداوة والأحقاف ويخرج إلى المخرج والمضاد واستحلال الله والأموال ، دليل على أن المذبح هو حو به أعد من أن يكون صطراً . وكف حجة وحو به اضطراباً من لا يعلم حسنه صطراً أو يعتقد وجوب تركه وفنجه ؟ عند علة التماس من صدر إيه من انه اهية واهية

ويقال لهم في قلوبهم إياه وجوب شكر الله والكبرية صطراً ما يعرف بينكم وبين من قال إنكم تعلمون بطلان ذلك صطراً ؟ فلا يجدون ذلك ما فعل . وكذلك يقال لهم : لو علمتم حُسن إتيان غيركم في الكبرية أقصد بكم وقبح إنلامه لكم ، بقصد الإضرار بكم ، لوحت أن يهر من حسن ذلك أو قبحه ما علمتم ، من غير صريح وتوقيف على حسن ذلك وقبحه ، اللهم إلا أن يقولوا نحن ندين الطبع إلى فعل للبدن ونفوسها عن فعل الآلاء : فهذا المعنى معلوم جف ، ولكن ليس منيب الصانع إلى الشيء يقتضي شكر فاعله ولا نفوسها عنه يقتضي قبحه ودمه على سبيل ما بدعوه : فبطل ما يعتقده

وإن قالوا : لو كان لهم وجوب هذه الأمور وقبح تقبيح الذي ذكره منها وخسب الخسب لا تخلم إلا من طريق السمع ، لم يعرف قبح ذلك ولا حسنه إلا من علم النفع وعمره ؛ فلما كما علم ذلك وسمع كثير من أهل الملل قبل العلم بصحة السمع وبوعه إياه ، ثبت أن العلم بما وصف ليس بموقوف على ورود السمع : بقول [٣٧] ولم : ما أسكرتمهم ألا يعلم ذلك إلا من علم السمع وعرف وحو به ، وأن يكون من اعتقد قبح القبح وحسن الحسن من غير علم بماله كان حسناً وقبيحاً ، إياه معتقد للشيء على ما هو به ، وإن لم يكن اعتقاده ذلك علماً ، بل هو ظن وقيد وعلى صيب لثمة لأهل الشريعة : كما أن مقتضى الشيء على ما هو به من غير حجة الاضطراب والاستدلال غير عام به ، وإن كان مقتضى له على ما هو به ؛ وكما أن مقتضى يكون بوصف واحكم ثبت للشيء ، مع احتمال ملكه اتى كان لها ، غير عالم به في الحقيقة ؛ وهذا يبطل تلقينهم .

فإن قال من الفريقين قائل ، أعمى البرهنة والعترة : لو كان قبح هذه الأمور وحسها غير معلوم بالعقل ، بل بالسمع ، لوجب أن يكون العلم بقدم القديم وحدث الحديث ، وحقيقة الجوهر والفرص ، والعلم بكل معلوم ، غير مُدْرَك من ناحية العقل ، بل بحجة السمع ، فلم يجر ذلك ، بطل ما قسم ، قيل لهم : لم قلتم هذا ؟ فلا يجذون في ذلك سوى الدعوى ثم يقدّم لهم ؟ ما نعص بكم وبين من . عم أنه لو حار أو وحب أن يُفتم بعض المعلومات اضطراراً ، لا استدلالاً ، لا استدلالاً ، لا استدلالات ، وكذلك لو حار أن يُفتم بعض المعلومات بطراً واستدلالات ، لا صطراراً ، لوجب أن يُفتم سائر المعلومات بطراً واستدلالات ، وكان يجب أن يكون العلم سائر الشهادات والمحسوسات عما واقف عن بطر واستدلال ، وهذا جهل من رآه

وكذلك يقال لهم لو حار أو وحب لعلم بعض هذه الأمور من ناحية الخبر كالعلم بالعمين وحراسا والسيرة ، ولك ، لحر أن يكون سائر الأمور معلومة خبراً ، وإذا حار أو وحب أن يُفتم بعض الأمور غير خبر ، ستعبد بعد شيء من جهة الخبر أصلاً ، فإن لم يجب هذا أجمع ، لم يجب ، إذا عيّم بعض الأمور عقلاً ، أن نعم سائرهما من هذه الجهة ، ولا إذا علم بعض الأمور اضطراراً ، وحب العلم سائرهما من هذه الصرفة

ويُحتمل خشواً وحب هذه الثقة من أنواع الخوس والبرهنة ، وهم ائمة ، إن استدلو بهذه الدلائل ، بل يقال لهم : لو كان ما قدموه صحيحاً ، لوجب ، إذا كان لهم وجوب بعض الواجبات وحسن بعض المحسنات وقبح بعض المنقذات لا بُدْرَك وينال إلا سمها ، فهو وجوب لصلاة وتقديرها ، وركوت وقيامها ، وخس وبجب تدبيرة على الله قلبه ، وتقبل حمد والسعي بين الصدا والبروة ، وقبح شرب الخمر ، ووطء بغير عقد ولا ملك عيّن ، وقبح ترك صلوات ، وما جرى مجرى ذلك ٣٧ ط ٢١٢ لا سبيل إلى غير وجوبه وقبحه وحسنه من ناحية العمل ، أن يكون العلم وجوب استعبد الخاسر ووجوب معرفة وخس العمل والإحسان وقبح عدم العمل ووجوب شكر الله وترك الكفر به مُدْرَك كما علم سائرهم من جهة سمع دون العمل ، فإن ما على ذلك ، تركوا فوفهم ، وبأنه

أنصو استدلالهم

وإن قال الفريقان ومن تابعهم ، انقلب على أن قصد العقول تحسن وتصحح عينا
 من أمكنه التوصل إلى عرصه بالصدق والكذب وحسب عنه أن يتوصل إليه بالصدق
 دون الكذب ، وأنه لا يقع منه إلا ذلك ؛ وسنذكر التوصل إلى الغرض في هذه الأمور
 بالكذب إلى الصدق إلا بحسب الصدق وقبح الكذب ، فوجب قصد العقل على حسن
 التحسين وقبح القبح ، فيقول لهم ما شكتم من أنه ، إن كان له صدق إلى التوصل إلى
 عرصه من لا يعتمد على صدق الصدق على الكذب ، ولا هو بين قوم يعتمدون ذلك ،
 ولا يرون في الكذب عاراً ، ولا في صدق مدحاً ، ولا عاراً ، ولا يفرقون في مقدين
 بين الكذب والصدق ، ولا يمدحون به ، ولا ينجرون في التوصل إلى عرصه من الصدق
 والكذب ؛ كما أن مقتضى التوصل إلى عرصه بكل واحد من به من يدين معه على
 وجه واحد ، وسكاته والسكوت على وجه واحد ، لا يوجب له وجهاً واحداً والدفع بهما
 من غير سببه فحصل في دفع بهما ، فخرج من بين أي يدعين ، وبين السكوت
 والكلام ، ونجرت بهما ، وبين وبين ، بالسكوت هذه حال عدة في ذلك واعتدلت في
 نفسه ؛ وبما كان ذلك كذلك ، فقد ساء به بين أولئك بعد هذا ؛ بحسب على هذا
 الإنسان أن يجر الصدق على كذب حسبه ، قبل فهم ذلك جهل من كلامه وعدول
 عن النظر ؛ وذلك أنهم حصوا وجوب التوصل إلى العرص بفعل الصدق دون الكذب
 دلالة على حسن الصدق ، فلما أظلم ذلك عليهم ، رجعوا يجمعون للدلالة على وجوب فعل
 الصدق دون الكذب حسبه ، وهذا يؤدي إلى أن لا يثبت حسن الصدق ولا وجوب
 فعله ؛ وذلك أما إذا لم يجر وجوب فعل الصدق إلا إذا علم حسبه ، ولم يعلم حسبه إلا إذا
 علمنا وجوبه ، لم يكن لنا طريق إلى العلم بوجوبه ولا بحسبه ؛ كما أن قتالا لو قال : إني
 لا أعلم أن ريداً في الدار حتى أعلم أن غمراً فيها ولا أعلم أن غمراً فيها حتى أعلم أن ريداً فيها ،
 لم يجر أن يتعلم أن ريداً في الدار ولا غمراً ، لأنه قد حصل شرط علمه بالشئ شرط لما هو
 شرط له [٣٨ و] ؛ وذلك ما ينجيل وقوع كل واحد من المشروطين وإذا كان ذلك
 كذلك ، ثبت هذه الخلة أن العلم بوجوب الأفعال وحظرها وبإباحتها غير مدرك نقاباً
 العقول ؛ وثبت أنه لا بد من سماع بكشف عما يقال به الثواب والعقاب ، ويحظر الله تعالى
 به الخلق بوجوبه ونزاهته لظفر فيه يؤدي إلى معرفته على من كلفه ذلك من خلقه ؛ وهذا

اعظم الأمور وأحسها خطراً ؛ وهذا غير مُدْرِك علمه من جهة العقول ، فمثل قول الله
 إن عقل يُسْقَى به في ذوات جميع مرشد وإصلاح .

ثم يقول لهم : حيروا من أين عرفت العقلاء الأعذية من الأدوية والسموم القاتلة
 الوحشية منها وغير الحية ؟ ولهم عجموا على هذه المسئلة ، ومن في دلائل عقولهم ما يعرفون
 به لأعذية والأدوية والسموم القاتلة ، ولا في مثله منهم ، ولا في حوسبهم ما يدل على ذلك
 أو يحس به ، ولا ما ينجح به من هذه المسئلة ، ولا هو مما عرف به ، بل دله على
 أدرك الناس ذلك قديماً وعمره بالامتثال والتجربة على أحسامهم ، وحسب ما دفعه من سبل
 دمه ، عليه السلام ، بل هم بهذا يخرج بقدمه من حكمة ، لأنه قد كان وراء
 عذركم ، بل إنهم سمعوا منكم ، ولهم على ذلك ما فيه صلاح لأحسامهم ، ولهم في
 التي عندكم ، وفي أول أسرارهم ، مستفهم ، فيصعب ذلك عن بعض أنفسهم ، والمنظوم
 وأحب كنههم بالامتثال وحسن التجربة ، ومن حكيم عندكم من قدس ، بل
 أولاده ، وسقته ، ومن يحب منسجته ، على حسب ما فيه عذركم ، بل ما فيه سلامته ، وقد
 منكم ، بل هو على ، وأحس على التجربة والامتثال ، بل في نفسه بعض منهم ، وهو :
 وهذا ما لا حيلة لهم فيه ، بل دله ، بل في ذلك بالامتثال على أحسامهم ، بل
 من الحيوان نحو الدواب والحشرات ، وأحس على ، بل هو من حيوان ، بل هم :
 بحال ؛ لأن ، بل جميع الحيوان عندكم فيجب ، بل أحكم الله ، بل بعضه بالتجربة
 والحجة ، وهو قادر على توفيقكم على ما هي عن ، بل جميع الحيوان ، وقد رتب في أوصاعكم ،
 وخرج عن الحكمة ؛ ولا فرق بين الناس في ذلك وبين كل حيوان ، بل دله .

وقد لهم . ما أسكرتم من أن لا يحتفل أيضاً لدى آدم علم ما يحتاجون إليه في هذا
 الباب بالتجربة على أحسام الحيوان سوى الإنسان ؟ وذلك أن الحيوان مختلف الطباع
 والأعذية [٣٨ ط] والأدوية ، وأن منه ما يحتاج مرصه بماله عولج به الإنسان ، بل
 ومنه ما يعتدى ما لو اعتدى به الإنسان أو أكل يسيره تلف ، كالوعول لدى يأكل الحيات ،
 والظلي الذي يرعى الحظائر ، والوحش الذي لا يحمل في جسده شيء من حشيش الأرض ،
 وكائنات التي تقتات أنس والفقت ، والسمك التي ترعى الطين وغيره ؛ ولو أكل الإنسان
 حص هذه الأشياء ، لأدى إلى تله ؛ فمن أين لآدم بالحيوان لدى طعمه في التقوية مثل

طبعه ، وعداؤه مثل عدائه ، ودواؤه مثل دوائه ، مع اختلاف طبعه وتبين تركيبه وشهوته ومورده ؟ فلا يجدون إلى دفع ذلك سبيلا ثم يقال لهم : أليس قد تجرَّب الحبيشة على جسم بعض الحيوان فتولد حمى في كبده ، أو ورمًا في طحالِه ، أو تقطُع في أوعانه ، وغير ذلك من الأدواء التي تنقطع شفاها ، وبحسب التلف بها ، فلا يُعْم ما وَلَدَتْ تلك الحبيشة والثرثرة ؛ لأنه ليس ما طلق يدكر ما يحده وبحر يسه ؟ فـ يُؤْمَسُ أن يقدول من ذلك شيئا فيقول : مرممٌ مثل الذي وَلَدَ في جسم الحيوان ؟ فلا يقدرون على دفع ذلك بحجة . وكذلك يقال لهم : أليس من السُّوم ما يفتن لوقتِه وساعته ، ومه ليومه ، ومه ما يمتل بعد شهر وخول ؟ فإن قالوا : بـ ، قيل لهم : في الذي يُؤْمَسُ من أن يكون تلف ذلك الحيوان بعد يوم أو شهر أو سنة من تأثير تلك الثمرة وعمل تلك الحبيشة ، وبـ لا يضمن أن يكون ما حرساه عليه فـ لا بعد سنة ، في الأمان لنا عند أكله من الاستمرار واشتد سده بوقت أو أوقات ؟ فلا يجدون سبيلا إلى خلاص من ذلك

وهذا يدلُّ على عدلان ما تصنفوا به ، فوجب أن يكون العلم بهذا الشر الحسيم والخطب العظيم غير مُسَالٍ ولا مُذْرِكٍ من حجة العقل ، وأن الناس محتاجون في عم ذلك إلى سمع وتوقيف ؛ وأن الواجب على أصولهم أن تكون العلم بأصل الخطب فوقد عليه وما حودوا من حجة الرسل ، عليهم السلام ، وبـ فس على ذلك وحيدى عبه : وعلى هذا أكثر الأئمة وكثير من حالفهم من أهل الملل .

ومما يدل على صحة إرسال الله تعالى الرسل وحواءه هو أنه يدرك في إرسالهم إفساد التكليف ، ولا إبطال المحبة ، ولا يوجب قسب بعض الأدلة ، ولا يجرأ القديم عن قدمه ، ولا قلب لبعض الحقائق ، ولا إلحاق صفة لنقص بالرسول ، حل ذكره ، وكان في إرساله نمر من حنفي من المكلفين شواهد حريص ومنع عظم ، صح ذلك في حكيمته [٣٩ و] ، وكان عدلا من فعله سبحانه

ومما يدل على حور بـ من الله برس ، وأنه قد فعل ذلك عفوًا من اليهود والنصارى والمسلمين قد أظفوا على نبيهم نفعًا من موسى وعيسى ومحمد ، صلى الله عليه وسلم ، وأن الكذب مستحيل حواره على مشهده من حجة الرسل وحساب الوصاة على ذلك ،

لأن تمام ذلك وانظمته من مثلهم بحال مُتَقَدِّر في لعدة ؛ وبحال أيضاً حواره على ميثيهم بأن
يجمعوا حياً في شئنا واحدة من حيث يشاهد مصهبة معاً ويتواضعا على الكذب وفيه
وذاغته ؛ لأن جميع منهم في قصة واحدة متعدي مُتَقَدِّر لعدة ؛ ولو أمكن أحداً احتجهم
لستدري في مُتَقَدِّر لعدة ؛ فلو لم على الكذب وفيه واستنار ذلك منهم وانكناهم عليهم ؛
لأن العادة موضوعه على خلاف ذلك . ويستحيل أيضاً وقوع الكذب من جماعة من
ذكر من غلة أعلام الرسل باتفاق وقوعه ؛ لأن العادة لا تخفى ما يقع وقوع الكذب في مائة
ألف إنسان عن تخير واحد لداع واحد ودواع متفرقة ، وإن كان ذلك من الواحد والاثنين
والأمر اليسير ؛ وليس يمكن وقوع الكذب من هذه الجماعات إلا على هذه الوجوه ؛ فإما
امتنعت فساد حوا الكذب عنهم ؛ وفي فساد ذلك بحال صدقهم في بقوه وصحة ما إليه
ذهبن . ولو أمكن وقوع الكذب من جميع من ذكره من هذه أعلام من على بعض
هذه الوجوه وغيرها تدعى واحد أو دواع متفرقة ، لأنهم وقوعه من سيرة الأمصار والمدائن
وبذلك واستير ، وبذلك لا تسكون في العالم بلدة تدعى خراسان والتهران والهند ،
وإما أحمد ما رأى وفرت ما من سيرة ؛ وفي مطلق ذلك دليل على صحة إثبات سوء
الدين . وسبق في الكلام في الأحبار وقسمهم ونسبهم والاحاد
وما غير ذلك من سيرة وما لم يسطر وستدلان وأحوال من عده عند استنار
في الكلام في إلهامه ويرد على اليهود ، قولاً عاماً ، من شاء الله تعالى . ومن ثبوت صحة
عده أعلام . من من سيرة وغيرهم من أهل مثل ، غير ذلك ثبوت مومنه ؛ لأن الله
سبحه لا يخطئ في محركات وكذا في حديثي الذي يدعى اليهود ، مع العلم بعوامه عنه ،
إلا الدلالة على صدقهم واستنارهم ثبوت مومنه

وما يشاؤون من إلهامه سورة آية ، محدثون من هذه من . من ، ومشتوب ، ٣٩ ط
سورة إبراهيم محدثون من هذه من . من ، فقد أوردوا حوا ، إرسال برسل وأنه قد وجد
وعلى ، وإن حوا في سوء قوم ، عيبهم ، ومن ذلك من قول محيل : سيرة الخلفاء في شيء ،
فيقولهم ما تدبیر على ثبوت سيرة آية . ويرحم ، عيب السيرة ، فإن دلوا : ظهور
لأعلام على سيرة ، فإن لم . وبذلك على صحة هذه لأعلام ، ونحن . شاهد ولا
عاصر ، أعقاب ؛ فإن قالوا : نقل من يستحيل عنه الكذب ، عووضوا عن ذلك في عل

أعلام موسى وعيسى ومحمد ، عليهم السلام ، والكلام مع هؤلاء كالكلام مع اليهود :
وسنذكر منه ما يُنبئ عن الحق إن شاء الله تعالى .

باب الكلام على اليهود في إثبات سوة محمد صلى الله عليه

وردد على من أسكره وطنه وبها من الخوس والصانة والمصا

فإن قال قائل : قد ذكرتم على حور رب الله رسول ، عليهم السلام ، قد لا دليل على
إثبات سوة بكم مع خلاف من يحكمكم وبها من لمصري ويهود وغيرهم من أهل الأرض ؟
قيل له : دليل على ذلك . ظهر على سمع ، صلى الله عليه ، من آيات اسمه ومعجرات
لقامته والخصيص لثبته الخيرة لله دة وسخرجة صاعقه لعدوه . وكيف لعمسة والله
سبحانه لا يظهر معجرات ولا تمس انماذات إلا بالآية على صدق صاحب وكشف ودعه
وإيجاب الإقرار بنبوته والخضوع طاعته والاقبال لأوامره ووعده

وبن قائل : وم هذه المعجرات لينة على صدقه ؟ قيل : أمور كثيرة . منها : أن في أسوم
في مصحف بني قريظة وحدي العزات بالآيات منه . ومنها : حين خذع ، وكلام
الأنب ، وحين قيل القدام كثيرا ، واشتمت القم ، وسبح خصي في يده ، وكلام
الدرع به في غير هذه الآيات مما يجري مجراها . وقد غدر أن محي مثلها من الحسن ثمس
منعدر وأنه من مقدرات حدي سبحانه

فإن قالوا : وم الطريق إلى العلم بصحة هذه آيات وصحتها على سوية ، قيل لهم

السل إلى ذلك من طريقين : أحدهما الاضطراب والاضطراب والامتداد

فإن العلم بظهور العرب على يده وبحينه من جهة وأنه تحدى العرب أن في منه لوقع
ما ولكل من حاد باضطراب من حيث لا يمكن خذعه ولا لارتياح به ، كما أن هم
بصور ٥٠ ولى ، صلى الله عليه ، تكلمة ولدية ودعوه إلى منه واقع من جهة
الاضطراب : لأن ملين ويهود ومصري والمخوس والصانة والشوية وبره دقة وكل
مخوف عن ذلك محرو من القرآن لينة في محمدا لرسوله في مصحف من قيل النبي ،
صلى الله عليه ، بجم ومن جهة غير من غير اختلاف بينهم في ذلك . فله من حمل معه

على ذلك خمد الضرورة وسقطت مطامه ، كما و دعي مدع أن الثورة والإحليل ليس
 هما من جهة ما ظهر من قس موسى وعيسى ، عليهم السلام ، سلكا معينا واحدا
 للضرورة ، بل و خمدوا حاد ما دون هذه ، وعمران « قد أدت » حسب من شعر مري
 القيس ، و « و راع هزيمة » كك من كان في من ظهر لأعشى ، و « ر » في حمد
 خطب خضاح و « ر » و « ر » ، و « ر » كك سنو ، و « ر » خت عده
 وسقط كلامه ، وقد علم أن « ر » « ر » من جهة « ر » ، صلى الله عليه ، « ر »
 و « ر » أشهر ، و « ر » « ر » « ر » « ر » « ر » « ر » « ر » « ر » « ر »
 لا تكن حده ، ولا اثبت فيه ، ولا خذ في ثمة ، في شعر « ر » و « ر » في لده
 و « ر » « ر » « ر » « ر » « ر » « ر » « ر » « ر » « ر » « ر » « ر »
 وأشد ذلك من علامة ، عليه السلام ، فيه « ر » « ر » « ر » « ر » « ر »
 وما الدليل على صحة ظهور هذه الأمور على « ر » « ر » « ر » « ر » « ر » « ر »
 « ر » « ر » « ر » « ر » « ر » « ر » « ر » « ر » « ر » « ر » « ر »
 أهل الآن وقته لأحد ، و « ر » « ر » « ر » « ر » « ر » « ر » « ر » « ر »
 في جمع « ر » « ر » « ر » « ر » « ر » « ر » « ر » « ر » « ر » « ر » « ر »
 وما جرى بعده ، « ر » « ر » « ر » « ر » « ر » « ر » « ر » « ر » « ر » « ر »
 شاهد أعي ، صلى الله عليه ، و « ر » « ر » « ر » « ر » « ر » « ر » « ر » « ر »
 لتواتر وكما « ر » « ر » « ر » « ر » « ر » « ر » « ر » « ر » « ر » « ر »
 الأعلام ، إلى مشهد مشهود ، و « ر » « ر » « ر » « ر » « ر » « ر » « ر » « ر »
 بخبره قد شهد ، و « ر » « ر » « ر » « ر » « ر » « ر » « ر » « ر » « ر » « ر »
 وكذا « ر » « ر » « ر » « ر » « ر » « ر » « ر » « ر » « ر » « ر » « ر »
 كثير « ر » « ر » « ر » « ر » « ر » « ر » « ر » « ر » « ر » « ر » « ر »
 ذلك إلى مشهد قد حضره السامعون ، و « ر » « ر » « ر » « ر » « ر » « ر » « ر »
 عليه ، ولا « ر » « ر » « ر » « ر » « ر » « ر » « ر » « ر » « ر » « ر » « ر »
 لأمرهم ولا بعد ذلك

وقد غم مستقر له « ر » « ر » « ر » « ر » « ر » « ر » « ر » « ر » « ر » « ر » « ر »

[illegible]

هدى سطر ووضعه ويده من خير الآيات وتبين لدلالاته أن المنكر من مع ذلك بكل
 لطيفه في سير الوقت من - حر الصادق منه مع هذا - والله سبحانه لا يظهر الآيات إلا لما
 ذكرنا من القصد إلى الدلالة على صدق الرسل ، عليهم السلام

ملحة في الرد على منكري إيجاز القرآن

٥٣ - وفيه ثبات لليهود والنصارى ما نكرنهم أن يكون ما أتى به النبي ، صلى
 الله عليه ، من حسن كلامهم ، غير أنه كان فصيحاً وأوحداً وحسن مطبوعاً ، وأن يكون ذلك بما
 أتى به يتقدمه في البلاغة عنده وحسن فصاحته وسببه ، ويرغمهم بذلك ، ودفعه على
 جميعهم " فيلزم من قدر ما يقتضيه التقدم والحدق في الصداقة قدر معروف لا يحرق بصادقه
 منه ولا يعجز أهل الصداقة ويتقدمون فيه عنه مع التحدي والتفريق بالبحر والقصور ،
 لأن العادة حادثة على الدعوى والهم على نوع مرة الحدق يتقدم في الصداقة ، وما أتى
 به النبي ، صلى الله عليه ، من القرآن قد خرج عن حد ما اكتسب بالحدق ، ويحجز الله عن
 معارضته ومقابلته مع ربه بذلك واحتج جميعهم به ودفعوا عنهم عيبه وعلمهم بحججه وجعله
 له ودلالة على صدقه ، فخرج بذلك عن مظهر ما سألتم عنه ، وعلى أن الآية في قرآن أنه مبين
 لسان العرب وكلامهم ومنظوم على وزن هاروق سائر أوزان كلامهم ، ولو كان من بعض
 النظم التي يعرفونها ، لعلوا أنه شعر أو حطابة أو زج أو طول أو مردوخ ، غير أن
 ما طبعه قد خرج وتقدم فيه ؛ وليس يخرج الحدق في الصفاة إلى أن يؤتى مير حجبها وما من
 منها في شيء وما لا يعرف أهلها ؛ وإذا كان ذلك كذلك ، وكما سمع أن قرآنهم فصيح العرب
 وأعرابها باللسان وأقصدوا على سائر أوزان الكلام وأنهم قد ذهبت وطاشت عقولها فما أتى
 به فقدت مرة به سحر ، وهلت تارة به « متصير نحوس »^(١) ، وهلت أخرى
 « متصير الأولين »^(٢) ، وهلت تارة أخرى « سعي » ، وهلت تارة « سعي »^(٣)
 ينقته ويحيي زنه « حتى قال عبي »^(٤) « ليس تبي سجدون »^(٥) « أغضى »^(٦) « هذا »^(٧)
 عرق من »^(٨) ، نحو ذلك أن ما أتى به ليس من حسن الحدق والتقدم في الصداقة في شيء .

وعلى أن الله سبحانه لا يأتى به صدق وحقق وحققه في نفسه وصدق عليه وهنقه على
تخصه وعبر مع ذلك أنه سبحانه آية به وحققه على صدقه ، جمع هم من تحداه على فعل
مشد ولا أتاحة لم ولا مكنهم منه ، صار ذلك آية من معه وحدة العدة ويجرى مجرى سائر
كآيت وصدق الله سبحانه أنه كآيت فيما يدعيه ، لو فر الدواعي والهم وجمعها على معارضة
وحتى الظائف في موصل بها إلى نوع مبرنة لكي يبطر حخته ويرى شهنه ، ومضى
يعمل ذلك ، كان ناقصاً للعادة بصرف الهم عن فعل ذلك وجمع الدواعي عليه ومنع الظائف
ولأنه بمكة ٣ ط منه ، والله على لا بعض العادت لا للدلالة على الصدق

مسألة في التحدي

بين قال فأن ، وكذلك بقوى ، إن صاحب كتاب إقليدس والجنيطي والقاتل
« قد ثبت » لا تحدى مثل ما أنه وحده دلاء على صدقه وأهم من الله سبحانه هم
به رضوا ، وحب أن يكون ذلك به هم ، قيل له أجل ، لأن الله سبحانه يدعى أن لدعى
لذلك كاذب ، فلا بد أن يجمع هم ويقر بدواعي على معارضة ما تحدى القوى به ،
فلا عشون عند حثه به أن أيهم الداس بأشأله وما هو أنس منه في معه لكي ينقص
كل من دعوى معج

مسألة في المعصية

بين قال ما أنك محال أن يكون حرب قد عاصته أن تكون حارب نفسك تمنع
من معصية الله فليس هو ، كان الأمر على ما عتقود ، عاصيه ، كره وكره
من معصية الله ، ومعصية الله ، من معصية الله ، على ما كان به حتى يكون
هم ، كما هو معصية الله ، ومن معصية الله ، من المعصية والتبيين من كل
وحد ، لا أن كان لا بد من أي معصية ، جمع وحده ، من معصية الله ، وحده
عصا من معصية الله ، كما يجب أن بعد لأصا من معصية الله ، وكاذب ، فاقتر
من معصية الله ، في مثل على ذلك مع حارب منه ، وكما يجب في مستند العدة تحدى
من جنوب مستند به وحده ، ومعصية الله ، فحتى من معصية الله ، فحتى ذلك على ظاهره ،

[illegible]

وَقَالَ نَارُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِشَامٍ : قَالَ مَا قَسَمُوا خَلْقَهُ ، حَتَّى يَجْعَلَ
أَنْ يَدْعَى نَارُ مُوسَى وَعِيسَى ، عَلَيْهِمَا السَّلَامُ ، فَمِنْ عَوَاصِفِ قَلْبِ الْعَصَا حَيْثُ وَفَّقَ أَمْرَهُ
وَجَعَلَ بَيْتَهُ إِسْمَ الْأُمَّةِ وَالْأَرْضِ ، وَنَافِثُ خَوْفٍ مِنْ شَيْءٍ كَمَا يَجْعَلُ مِنْ قَلْبِ ذَلِكَ ،
وَنَافِثُ خَوْفٍ مِنْ شَيْءٍ كَمَا يَجْعَلُ مِنْ قَلْبِ الْآنَ ؛ لِأَنَّ مُكَذِّبَ مُوسَى وَعِيسَى عِنْدَ
مُسْلِمِينَ : هُوَ مُكَذِّبُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ؛ فَإِنْ لَمْ يَجِبْ هَذَا ، لَمْ يَجِبْ مَا قُلْنَا .

مسألة [في حفظ الممارسة

[illegible]

مسألة [في المعارضة والإعجاز]

في قال فأن ما تكلموا به من قومهم تركوا معارضة القرآن لإعجازهم عن
الطريق أن مدعته شبه موحد تكذب من أي شيء قيل من قديم لا طرفه ولا مثله
لأنه لا شبهة على أحد من علمه في أن من وراءه وثق من قومه من قديم على القدماء
كاذب إذا قام وقدر على نفسه ولا طعن من تصور معقول هذا فصلا عن قرين في وفاة
عقوله وجوده قرينهم ويكرههم ويحبه آتاهم ما وصفيوه لله حتى به من أنهم قوم حسمون
والمدحهم من رسول صلى الله عليه وآله حتى أتى بها حتى قال تعالى « وما تمسك
أن ترين يا لآت بل أن كنت بها ذؤوان »^(١) يعني ثلثي ساعدها ومع قومه « بل
ثم من لك حتى فخرنا من لأ من شدة »^(٢) « ولكنك من حنة من نعيم وعقب
فتفخر الأنبياء حننا فخير »^(٣) « أو سخطت »^(٤) « عنت عنتكم أو ثقت بالله
ولمبيكه قسلا »^(٥) « وقوله »^(٦) « أو يكون لك من حروف أو ترقى في الترتيب
وس تلمن برقيت حتى »^(٧) « عنت كفتة نعروا »^(٨) « ومع ما ذكره عن اليهود في قوله
سنتت « فن لكتت »^(٩) « نزل غيبهم كبر »^(١٠) « قد نزل موسى »^(١١) « ط
كثير من ذلك فقد »^(١٢) « نزل الله خبره »^(١٣) « مع ما عساه أن يجدوا تعظيلا من الاحتجاج
والصداد فكيف جهل هؤلاء أجمع ولم يمتنع معصية الله لا خجل لئلا عن هذا
وغيره للسائل عن هذا من اليهود والنصارى في شكرهم ألا يكون إضرابا لشدة
والأطباء عن معارضة موسى وعيسى في آياتهم لعجزهم عن ذلك ، وقد صدقوا عنه مدعاهم
في الطريق أن معارضتهم تؤدي إلى تكذيبهم^(١٤) ولا جواب عن ذلك بدأ

مسألة [في المعارضة والسيف]

في قال فأن ما تكلموا به من قومهم تركوا معارضة عقدهم في سيف
أنتج في أسره وأحضر مدة سنته لا يخرج عن ذلك قيل من كان في مدة لقوم
الكلمة مثل القرآن لأنواعه مع عنت حرب^(١٥) كما أنهم كانوا يقولون مع ذلك شعره و... آخر

والخطبة وبمثل وكل ما هو من طبعه : وفي ترك ذلك دليل على بطلان ما قلتم .

مسألة [في المعارضة والشبهة]

فإن قالوا : ما أنكرتم أن يكون المانع لم من معارضة هو خوفهم من دخول الشبهة على أودنه وقوته لم : به ليس مقروصا لما أنشأه ؟ قيل لم : هذا باطل : لأن اللسان بهم ، واللغة عنهم وهي طبع لهم ، ولا شبهة عليهم في معرفة ما هو قول كلامهم ، ولا محال ولا منسرح للشك في هذا الباب . ثم يقال : فإزاء الخوف من ذلك الرجاء توصح بطلان ما أنشأه لم ووقوفه عنه ، فكيف به بغيرهم هذا على معارضة ؟ وقال لم في هذه المسألة ولي فيها ما أنكرتم أن يكون هذا هو الصارف لقوم موسى وعيسى عن معارضة ما ادعوه به فبذلك كل شيء . الحاء : هو جواب

مسألة في صحة الإيجاز في القرآن

فإن قيل : قد قد هذا عندكم على من سلكه واستعمله في الحرف والحرفين فأنكرتم أن يبرزوا على من جمعه وألا يكون في ذلك إيجاز . يقال به : وجب . قلنا : وجب ، إذ قد مر من على من سلكه عنه ، أن يكون كلامه شعرا ، وحضاء ونحو ذلك . وسئل أحد سببه على سلكه : لا يشك ، وهذا حمل على ما به ، وليس يجب إذ قد مر على الإنسان عدم سلكه أن تعد عنه غير سببه : كما لا يجب إذا تعدر عليه شيء . و قد لا يشك أن تعدر عنه ثوب خريفة واحد عيسى ، وقد تعدر عليه المعمور إلى سببه وحمل حمل . تعدر عليه قطع مدح في فوق والد اعين ونحن نطعن ورطس . وقد كان حمل حمل وصمود في السببه به من صهر على يده ، وجب أن يكون ٥٥ . ثم إنهم أنشأوا في ما بين . لكن طر ما دون سورة منه به لأخذ .

مسألة في كيفية الإيجاز في القرآن

فإن قيل : كيف يكون ذلك معجرا وهو غير حرج على حروف معجم إلى يتكلم بها الخلق من أجل عتساجه . هي : تسكبه . فليس شيء . ليس لإيجاز في من الحروف وإنما

مسألة [في معارضة مسيعة للقرآن]

فإن قال قائل : ما أنكرتم أن يكون مسيعة قد عارض القرآن وقوله :
 « صِدْقُ بَيْتِ صِدْقٍ ، بَيْتُكُمْ بَيْتَيْنِ » ، لا والله ، يُعِيرُونَ ولا الشارب تَشْعِبُونَ » ،
 وقوله : « وَزَيْتُونًا زَرْعًا » ، فَالْحَصِيدَاتِ خَضَدًا ، وَالطَّائِحَاتِ طَحًا » ، وأمثال ذلك
 من الكلام إريكك السحيف ؟ قبله : هذا الكلام من على حين مَرِدِّهِ وصحف عقله
 ورأيه وما يوجبُ السخرية منه وغيره ، وبس هو مع ذلك حرج عن ورب ريكك
 السجع وسحبته ، وما ادعى ذلك فلا حرج لي ورب الشعر كقول ٢٦٧ و :
 في شعره :

وفرا ملنا ليصدق قلبي والموى يصدق الفؤاد السقي
 أرايت الذي يكذب بالدين فذاك الذي سجع السبي

وعلى أن هذا الكلام وإن كان معجزاً شغفت العرب وأهل أدبه ، وعرف أوسع
 النسي ، صلى الله عليه ، أنه غرروسه ، ووقع لهم لُبٌّ بَيِّنٌ أنه قد فهم : وفي عدم
 ذلك رابح على حين مدعى ذلك ، وعلى أن مسيعة يدع هذا الكلام معجز ولا تحدى
 معرب مثله فمحرو عنه ، بل كان في منه ومن كل سجع أحب وأسحب ، أن من
 أن شغف به ، وذلك لا عده به ، ولا أحد من العرب يعو به

مسألة في المعية ، تحدى

بل قال وتل من أهل بل وعيه من أن شعره ليس ، صلى الله عليه ، تحدى
 به ، أن يشبهه وحدايه ، فكيف قبلهم غير ذلك صطبر من دسه وقوه كما نقه
 وجوده وصوره ، وكان شعر وجود امرئ به صطبر هذا على أنه في بعض استلواه ، نحو
 قوله : « وَأَسْبِرْهُ مِنْ شَيْبَةٍ » ، « وَفِي يَمِينِ حَسْبَبٍ لِّأَمْنٍ وَجْهٌ عَلَى أَنْ تَوَاقَشِي هَذَا
 الْقَرْنُ لَا يَأْتِي مِنْ جَنْبِهِ » ، وهذا عليه لتحدى وشعره : « وَفِي يَمِينِ حَسْبَبٍ لِّأَمْنٍ وَجْهٌ عَلَى أَنْ تَوَاقَشِي هَذَا
 الْقَرْنُ لَا يَأْتِي مِنْ جَنْبِهِ » ، « وَأَدْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ » : « وَلَا تَتَّبِعُوا أَحَدًا فِي هَذَا سَبْ .

وَيَقْلِبُ السُّؤَالَ عَلَى مَنْ سَأَلَ عَنْهُ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالْمُجُوسِ الْمُدَّعِينَ لِسُوءِ
رِزْقِ أَذْشَتْ ، يَقُولُ لَهُ : مَنْ أَيْنَ عَظَمُ أَنْ مُوسَى وَعِيسَى وَرَزَّادَشْتْ نَحْمَدُوا قَوْمَهُمْ بِمِثْلِ شَيْءٍ
بِمَا أَتَوَاهُ ؟ وَمَا أَكْرَمْتُمْ أَنْ كَوْنُ ذَلِكَ قَدْ ظَهَرَ مِنْ غَيْرِ احْتِجَاحٍ مَعَهُمْ وَلَا تَحْدِي إِلَى مِثْلِهِ ؟
فَكُلُّ شَيْءٍ تَقْلِقُوا بِهِ فَهُوَ جَوَابُنَا عَمَّا سَأَلُوا عَنْهُ

مسألة [في إبطال دعوى المعارضة]

بَلْ هَذَا ، كَيْفَ سَطَحَ حُجَّةً مِنْ أُنْفِ كَلَامِهِمْ مَخْطُومٍ وَرِعْرَعَةٍ مِنْ أُنْفِ الْقُرْآنِ وَتَعَرُّوْصُهُ ؟
قَبْلَ أَنْ نَقْلِبَ أَمْرَهُ عَلَى مَنْ سَأَلَ عَنْهُ وَلَا مِنْ حَسَنِ نَصِيحَةٍ : بَلْ قَدْ رَأَى عَلَى ذَلِكَ قَدْرٌ مِنْ قِيَمَتِهِ بِهِ
لِغَيْرِيهِ تَبَيَّنَ خِلَافُهُ : وَبِمِثْلِ ذَلِكَ يَحْتَرِ الْعَرَبُ أَيْضًا عَنْ مَعَارِضَةِ الْقُرْآنِ مَعَ الْعِلْمِ بِسُوءِ أَصْحَابِ
الْمَقْصِدِ ، وَأَيْضًا بِسُوءِ وَأَشْعَرُ وَأَخْبَثُ مِنْ عَنِ وَجْهِ الْأَرْضِ مِنْ تَكْلُمِ بِلْسَانِهِمْ بِمِثْلِهِمْ ؟
فَعَمَّ ذَلِكَ عَدْرًا مَعْرِضَةً عَلَى مَنْ تَعَدَّى وَلَمْ يَحْذَرْ عَنْهُ ، وَلَمْ يَحْذَرْ عَنْهُ مَنْ بَزَعَهُ أَنَّ اللَّهَ سَيُعَاقِبُهُ
بِمَا تَعَدَّى ، أَيْضًا عَنْ مَعْرِضَةٍ وَقَدْ تَعَدَّى بِالْإِثْمِ مِثْلَهُ لَكِنْ يَخْتَلِفُ ذَلِكَ الْعَادَةُ
صَاحِبِهِ وَمَنْ عَلَى صَدَقَةٍ ، وَقَدْ يَخْتَلِفُ مَنْ يُقْبِرُهُمْ عَدَمُ مَوْتِ النَّبِيِّ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، عَلَى مِثْلِهِ
وَمِنْهُمْ أَصْحَابُ مَنْ يَقُولُ : قَدْ كَانَتْ الْعَرَبُ دَوْرَةً قَبْلَ التَّحْدِي عَلَى الْإِثْمِ مِثْلَهُ ، وَبِمِثْلِ
أَعْمَرَهُمُ اللَّهُ سَعَادَةً عَنْ ذَلِكَ وَقَدْ تَعَدَّى رَسُولُ [٤٦ ط] ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، وَبِمِثْلِ
عَادَتِهِمْ يَنْبَغِي عَلَى صَدَقَةٍ ، وَلَمْ تَعْرِى بِهَا ذَلِكَ ، لَوْ كَانَ كَذَلِكَ ، لَكَانَ بَيِّنَةً عَظِيمَةً وَحَرَةً
لِلْعَادَةِ ، كَمَا أَنَّ بَيِّنَةً تَعَدَّى قَوْمَهُ تَعَدَّى أُنْدِيَهُمْ وَالْمَخْرُوجَ عَنْ أَمَا كَسَهُمْ إِلَى أَوْرَبِ الْمَوْصِعِ
بِهِمْ ، فَمِمَّنْ قُوَّةُ الْقُدْرَةِ عَلَى ذَلِكَ ، وَقَدْ اعْتَدُوا الْاِقْتِدَارَ عَلَيْهِ ، ثُمَّ قَدَّرُوا عَلَيْهِ تَبَيَّنَ مَقْصُودُ
تَعْدِيهِ ، لَكِنْ خَرَقَ الْعَادَةَ بِإِعْجَابِ الْقُدْرَةِ عَلَى ذَلِكَ وَإِعْدَامِهَا عَلَى خِلَافِ مِمَّا لَمْ يَكُنْ لَوْ أَنَّ
عَظِيمَةً وَحُجَّةً بَيِّنَةً ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، سَقَطَ مَا سَأَلُوا عَنْهُ .

مسألة [في وجوه الإعجاز]

بَلْ قَالَ قَائِلٌ : هَلْ فِي الْقُرْآنِ وَجْهٌ مِنْ وَجُوهِ الْإِعْجَابِ غَيْرَ مَا ذَكَرْتُمُوهُ مِنْ بَدِيعِ نَفْثِهِ
وَعَجِيبِ رُضِيهِ وَأَتَمِّهِ ؟ قَبْلَ أَنْ نَقْلِبَ لَهُ أَهْلًا ، فِيهِ وَجْهٌ آخَرَانِ مِنْ وَجُوهِ الْإِعْجَابِ
أَحَدُهُمَا : أَطْوَى عَلَيْهِ مِنْ أَحَادِثِ الْغَيْبِ ، أَيْ يَحْمِلُ كُلَّ عَاقِلٍ عَجْزًا تَخَلُّقَ عَنْ مَعْرِفَةِ

والتوصل إلى إدراكها بحرف قوله : « لَتَذُحْنَ نَجْدَةٌ آخِرَةٌ بِإِشَاءِ اللَّهِ » آمينين مُحْتَفِينَ
رُؤُوسَكُمْ وَتُصَرِّسَ لَا تَحْفَوتَ »^(١) ؛ فدعوه كما وعدم وأحمره ، ومن ذلك قوله تعالى :
« سَيُهْرُؤُا لُحْنُهُ وَبُزُؤُا لُذُنُهُ »^(٢) ؛ فكان ذلك كما أحمر ، وقوله : « يُطْهَرُ تَلِيَّ الدِّينِ
كُنْهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ »^(٣) ، وقد أظهره الله وأعلى دَعْوَتَهُ وَأَذَلَّ لُحْنَهُ لِحَوْلِهِ لِإِعْلَالِهِ الَّتِي
كَانَتْ حَوْلَ صَاحِبِ الدَّعْوَةِ إِلَيْهِ ، وقوله تعالى : « وَعَدَ اللَّهُ تَبَسُّمًا مِّمَّا يَنْتَكِبُونَ »^(٤) ؛ وكان من ذلك
الْتَبَسَتْ بِسَبْطِهَا فِي الْأَرْضِ كَمَا سَبَطَتْ أَيْدِي مَنْ قَبْلِهِمْ »^(٥) ؛ وكان من ذلك
ما وعدم الله تعالى ، واستحلف الأربعة الأئمة (ع) ؛ وقوله لليهود : « قُلْ إِنْ
كَانَتْ لَكُمْ دَارُ الْآخِرَةِ عِنْدَ اللَّهِ حَاجَةً مِنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمْنُوا فُتُوتَ إِنْ كُنْتُمْ
صَادِقِينَ » وَلَنْ يَسْتَوْفُوا دِيَارَهُمْ قَدِمَتْ بَيْنَهُمُ الْغَيْبَةُ »^(٦) ؛ فحذرهم إِنْ تَمْنُوا فُتُوتَ مَا تَوَاوَأَتْهُمْ
لَنْ يَسْتَوْفُوا ؛ فَلَمْ يَسْتَوْفُوا عَلَى مَا أَحْبَبَهُ عَنْهُمْ بِصَدَقَتِهِمْ وَلَمْ يَسْتَوْفُوا لَوْ تَمْنُوا فُتُوتَ مَا تَوَاوَأَتْهُمْ

وكذلك امتنع البصري عن مباحته عند دعائه لهم إليها ومطابقتها في قوله تعالى :
« قُلْ لِمَنْ لَوْ لَا تَدْعُوا نِسَاءَكُمْ وَنِسَاءَكُمْ رِجَالٌ وَأَنْتُمْ أَنْفُسُكُمْ أَنْتُمْ لَمْ تَخْلُقْهُمْ فَهُمْ لَكُمْ عِلٌّ »^(٧) ؛ فاستمعوا من المذاهب هذه من الشك واليه العقاب
وَأَنْ يَرْجُلَ بِهِمْ مَا تَوَعَّدَهُمْ بِهِ ؛ وَلَيْسَ ذَلِكَ إِلَّا لِمَلِكِهِمْ بِصَدَقَتِهِ وَتَوَاتُوهُ وَمِنْ أَحْصَارِ
النِّيَابِ قَوْلُهُ تَعَالَى : « أَلَمْ • غَلَبَتْ أَرْوَاهُ • فِي ذُنُوبِ الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ تَهْدِيتِهِمْ عَنِهَا »^(٨) ؛ فاستمعوا من
تتمه . وَاتَّقِ أَصْوَابَ فِي هَذَا أَجْمَعَ عَلَى سَبِيلِ التَّحْدِيدِ وَالْجَمْعِ ٤٧ . وَتَمْتَعِ مُتَعَدِّ ؛
فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ مِنْ أَحْصَارِ عِلَامِ أَصْوَابِ مَسْجِدِهِ

ولوجه الآخر ما انطوى عليه العرب من قصص الأرواح وسير مصيرها وحادث
المتقدمين . وكر ما شَجَرَ بِهِمْ وَكَانَ فِي أَصْغَارِهِمْ ، لَا يَحْجُورُ حُصُولُ عَمَلِهِ إِلَّا لِمَنْ كَثُرَ تَقْوَاهُ
لِأَهْلِ الشَّيْرِ وَنَاسِهِ لَهَا وَعَدِيَّتُهُ بِهَا وَمَحَاسِنُهُ لَهَا وَكَانَ مِمَّنْ تَبَوَّأَ الْكُتُبَ وَيَسْتَحْرِحُهَا ، مَعَ

(١) ٢٧ ، ٤٨ (٢) ٥٤ ، ٥٤ (٣) ٣٣ ، ٤ (٤) ٢٤ ، ٢٤ (٥) ٥٥

(٦) ٩٤ : ٩٤ - ٩٤ : ٩٤ (٧) ٦١ : ٣ (٨) ١ ، ٣٠ - ٣

العلم بأن النبي ، صلى الله عليه ، لم يكن تنوكت ولا يحطه بسببه ، وأنه لم يكن من يتصرف
بدراسة الكتب ومحالة أهل البير والأخذ عنهم ، ولا اتقى إلا من لقوه ولا عرف إلا من
عرفوه ، وأهمهم يعرفون دونه ودنده ومثله وصرفه في حل بتمته منهم وطعمه عنهم ؛ فدل
ذلك على أن الخبر له عن هذه الأمور هو الله سبحانه علام القيوب . فهذا وجه الإخبار
في القرآن

باب الكلام على اليهود في الأخبار

وقد افترقت اليهود في الأصل على وقين : فرعت اشعبيه منهم من سح اشرايع
ورسان بن عبد موسى ، عليه السلام ، فسح شريعته حائر من طريق العقل ، وأنهم إنما
محموا سح شريعتهم على يد بن عبد منهم من جهة توفيق الله ، حل اسمه ، في التوراه وعلى
لسان موسى ، عليه السلام ، أنه لا يسجد ولا يمشي بنى بقدرتها ، فادط سدكر معها
ورعت العبادية منهم أن سح اشرايع محل من جهة جعل وأن السبع بقاء قد وردت كد
ما في الحق من ذلك . وأجمعوا لا فرقاً منهم على أن سح شئ . قبل امتثاله ووقت فعله
بذلك ودلالة على جعل لا فريده منهم ؛ بل هو سح العادة ما هو أنشط منها وأشق على
مسئل العقوبة لمسكت . وقت السارية منهم سيرة موسى وهرون وبشرع بن رن
وأكرت سيرة عنهم من أرسل الدين عدم كسيت . وحرقيل وأمسع وغيرهم . وقال
لنفوس منهم سيرة كل من صهرت لأعلام على يد عبد موسى وأن محمد وعيسى ، عليهم
السلام ، ليس سبين وأن الله صهره . ما أن يكون لأصل له أو يكون من الخيل
والحريق وأن عيسى لدى هو سح سبي أحروا سيرة ما يب بعدونه سباني وأنه بنى
صادق . ورعت امسوية منهم ، سح سبي عيسى الأنصاري أن محمد [٤٧ ط] وعيسى ،
عليهم السلام ، سب صادق وأنها أرسل إلى قومهم ولم يرسل بتدليل شريعة موسى
فيقال لم حجة . ما الدليل على إثبات سيرة موسى ، عليه السلام ؟ بن دوى . ما ظهر
على يده من الأعلام المعجزة كقلق البحر وجراح اليد بضاء وغير ذلك من أعلامه ، قيل
لهم : وما لدليل على صحة هذه الأعلام وثبوتها مع علمكم بخلاف من يخالف في من سيرة
والخوس وسحدين وأهل التبجيم وغيرهم من الخاضين ؟ بن دوى . الدليل على ذلك نقل

اليهود حلفاً عن صلف ، وهم قوم هم قوم الخفة لما هم عليه من كثرة العبد وتفرق الدواعي
والهم وسائر الأوطار وساعد اندبار واختلاف مذاهب ، والكذب تمتع على مثلهم ، أن
موسى عليه السلام ، أتى بهذه الأعلام التي ذكرها ، فوجب العلم بصحتها ، قال لم
أليس قد أكره جميع من قدموا ذكره من المحوس والبرهنة ويبرهن صحة ما نقله أسلافكم
وأحلافكم ، فكيف يكون من موحداً مع سائر من أكره وطعن من طعن فيه ؟
فإن قالوا : إذا استوى أول الحق وطرده من آخره وبوسطه وثبت صحته ووجب العلم صدق
نقله ، وإن حالف في ذلك المخالفون ، يدبر ما ينكرهم أن يكون محمد ، صلى الله عليه ،
نبيا وأن يكون ما أثبتته للمسلمون من أعلامه صحيحاً نقل من نقل ذلك من أسلافهم ؛ وذلك
أن أسلافهم في وقت قد أقام بعضهم في سوريا وشبهة حجة ، وقد نقلوا عنه عن سلف
مع كثرة عددهم وبدرط عليهم ونسب أمرهم ودواعيهم ، حتى آتاهم ومذاهبهم وعرق
أوطانهم ومذاهبهم ، الكذب عن مذهب محمد ، صلى الله عليه ، في الأعلام ، مرة
وإنه من الأعلام ، فما قد أصابوا حجة ، وإن طعن من طعن في صحة ما نقله كاهن ،
ومما ما أحرقت حجة من المسلمين أنها أخذته عن حجة ، والحجة عن مثله حتى يشي
ذلك إلى قوة مائة محضرة جامعة لصحة وأدوية إلى مشاهدتهم وسألو عنه فبهم ، دعى
عليهم ، ووجدوا ، بصفته كبرى نقل من أعلام موسى وأدعى فيه مشاهدة من صلف عن
عاصره : فوجب نقضه ، بسوء محمد ، صلى الله عليه

وإن هو سلف لم يصب بين أحد نقل عنهم كاذباً وعرفوا عن مثلهم
الكذب ، وإن كان جنهم يوم بخلاف هذه الصفة ، فذلك لم يجب لهم صدقهم ، قيل
لم قد أكرهتم أن يكون أسلافهم نقل في لأصل أعلام موسى ، عليه السلام ، قلنا
قد يجوز على مثله الكذب ، فذلك يجب ، ٤٨٠ ونسبها وعمل البراهمة والمحوس
صحتها ؟ بل قالوا : قد أحرقت اليهود ، وهم اليوم حجة ، أنهم أخذوا هذا النقل عن قوم
هم حجة كنهة ونسب نقل محضرة [الحجة] وأدعى حضورهم لإخراج اليد بضاء ومشاهدتهم
لذلك ، فأمكروا عن إكراهه ، قيل لم . فكذلك للمسلمون ، وهم اليوم حجة ، بل بعضهم ،
يخبرون أنهم أخذوا عنهم عن حجة كنهة ونسب نقل محضرة الحجة فم ينسب ما نقله مع
ادعائه حضورهم ، فإن قالوا : لو كان ذلك كما يدعون لنسب صدقهم في نقله ضرورة ، قيل

لهم : أوّل ما في هذا تخویركم ككذب على عدد المسلمين اليوم في قولهم إننا أخذوا ذلك عن
 حجة ، وإن حار الكذب عليهم في هذه لدعوى حار عنهم في جميع ما يدعونه ويتقونه ،
 وجاز أيضاً على أمثالهم من اليهود والنصارى و الخووس وثقّة الثلثين ، وفي ذلك التمثيل
 للأخبار والعلم بشيء من جهتها أصلاً وتجويز أن تكون اليهود اليوم كاذبة في قولها إن
 النفل أحده عن حجة كهي ، وذلك ما لا خلاص منه

ويقال لهم لو كان ما عندهم ليهود اليوم وتبعيه صحبة ومحدود عن مشايخ من سلفهم
 حجة تقيم للمحدود والبراهمة ومن التمسع و الخووس وأصحاب الطبائع والفلاسفة والمنجمين
 حجة منهم اضطروا ، فمن كذب ذلك ، وكان سائر من ذكرهم يتخذ منهم ، يتقلد
 أن يكون صحبة

فإن دواهم علمون ذلك ضرورة وكسبهم يحدون ما يسمون ، قيل لهم وكذلك
 أمم وسائر النصارى علمون صحة من سبب لأعلام بينهم غير أنهم يحدون ذلك على
 غير مسك بصحته ، فإن ذلك يحد نفسه بخلاف ما دعوا ، قيل لهم وكذلك نزع
 البراهمة و الخووس والفلاسفة وأهل لإعداد أنهم يحدون أنفسهم غير علمين صحة عدكم ، فلم
 يحجب صدقكم ، ولا جواب لهم عن ذلك ، وإن هم قالوا : من صدق السلف الذين نقلوا
 أعلام موسى صغروا ، وإذ سمع ذلك من أمرهم استدلالا سكوت من سكنت عن إنكار
 ما نقله مع ادعاء حضورهم ومثلهم ؛ ومن صدق عن اضطري ذلك ، تجهل الحق ، في
 نقلوه ، قيل لهم مثل ذلك في العلم صحة كثير من أعلام النبي ، صلى الله عليه ، وثمها معلومة
 مثل هذا الاستدلال وثمهم ، إنهم تركوه اضطري في يدل على صحته

فإن قالوا : وما وجب صحة نقل أعلام موسى ولا نقية له لإطري فإن الأدان اختصه
 عنه كاليهود والنصارى والمسلمين ؛ وهذه العلة مقبولة من حركهم ، قيل لهم : إنهم ط
 وحت ذلك دور أن يجب اعتدائه وكذبته لاجتماع أهل الأدان الحجة على كذبته
 وردّه كالبراهمة و الخووس والفلاسفة وحسروا بدهرية الذين يحدون الخشنيين في دلائلهم
 على تكذيب مخبر لا يدل على كذبهم ، فما أنكرتم أن يكون بطريق الخشنيين في دلائلهم
 على تصديق المخبرين لا يدل على صدقهم ؟

نم يقل لهم : ثم أنكرتم من وحيوت ثبوت حبر مسمين وصديقهم لإطاعتهم وإطابق
المسيوية معكم على تصديقهم ، ومما هن دس في تحييلهم ومثني متبشرين ؟ فإن قالوا :
المسيوية إنما أخذوا نقل أعلام محمد ، صلى الله عليه ، وسلم ، وأمر في الأصل فرقة واحدة ،
قيل لهم وكذلك لمعون والنصاري إنما أخذوا نقل أعلام موسى ، عليه السلام ، عن
أسلافكم وعكم ، وأنتم في الأصل فرقة واحدة ، ولا تحب الحق بكم . ثم يقال لهم :
فيجب على موضوع اعتلالكم تصحيح آيات سبيح ، عليه السلام ، لإشادتها والنصاري
والمسيوية على محبتها ، فإن أحاداً إلى ذلك تركوا دينهم ؛ وإن أوه ، تركوا اعتلالهم

فإن قالوا : قد ثبتت النصارى إلى فقههم أعلام المسيح ما تحيله العقول من التثنية ،
قيل لهم : إن النصارى من نحل التثنية قد صدقوا ، وبما يؤمنه واستندت عليه عند أممها
وصربت للحوار والاتحاد والأخاء والمؤمنين لأمثال وعظمت وأعطت في احتبائها وأولياها ،
وذلك لا يوجب عطفها في فقهها أن المسيح أنزل لكمة والأرض ومنى على ماء وبحو ذلك ،
فقط ما قلتم

وبقال لهم : فيجب تصحيح أعلام المسيح ، صلى الله عليه ، وسلم ، بنقل المسيوية
ونقل الموحدة من النصارى من رؤوس الأروسية الذين يقولون إن عيسى ابن الله على حجة
الاحتصاص والإكرام ، ولا يعدون لذلك مدفعاً

ثم يقال لهم : ويجب أيضاً أن يكون نقل اليهود لأنهم موسى كدنا باطلا ؛ لأنهم قد
صنوا إلى نقل ذلك ما تحيله العقول من قوهم بالشبه ونحسم وأن الله تعالى جسم ذو صورة
ومناه محدود أبين أركان واللحية وأنه مهموم محزون ، عليه السلام من العظم والفساد في
الأرض ، وأنه ، تعالى عن قولهم ، كية على نظرون وعرف العالم وفن : لن أعود إلى
إعراف الأرض أبداً ونحطى في الحبل إلى حد لن سنفه لنصارى في التثنية والاتحاد

وإن قالوا : يس كل اليهود يقول ذلك ، فإن لهم ولا كل نصارى يقولون التثنية
وإثبات النبوة على حد ما تذهب إليه مسكية ويعرفه والسطورية ؛ ونحن إنما نحتاج بقول
الموحدة منهم . فإن قالوا ليس في النصارى إلا ذلك ، ٤٩ و التثنية التي تحيله العقول ،
قيل لهم : ولأن اليهود إلا قائل ، تثنية التي تحيله العقول ؛ ولا جواب عن ذلك .

ثم يقول لهم : حاربوا عن قسك أعلام موسى ، عليه السلام ، هل كانت الحجة قائمة به قتل وجود النصارى والمسلمين و طاعتهم معكم على القتل مع خلاف البراهمة لكم وسائر من ذكرناه ؟ فإن قالوا : لا ، تركوا دينهم وأرجعوا سقوط فرض شريعة موسى عن كل ترابيي ويحوي ومنجدي ومسي وأمه لاجل عيب قتل المسلمين والنصارى لأعلام موسى ؛ وليس ذلك من قولهم ؛ وإن قالوا : قد كانت الحجة لارمة بقتل اليهود وحدمهم مع خلاف من خالفهم مع كثرة عددهم واختلاف ديانتهم ، قيل لهم : فما أسكرتم من قيام الحجة بقتل المسلمين لأعلام دينهم ، صلى الله عليه ، مع خلاف من حاربهم من أهل المل ؟ فلا يجدون بدا من ترك ما تلقوا به .

ثم يقال لهم : هل يجوز قتل المسلمين والنصارى لأعلام موسى ، عليه السلام ، من أن يكون من حور في الأصل عسك أو عن عسي ومحمد المدين لم يأحدا عسك وإنما أحدا عن الله تعالى ؟ فإن كانوا بما أحذوا ذلك عسك وأنتم في الأصل طينة واحدة ، والحجة بقول الطائفة الواحدة غير نامة ؛ وإن كانوا أحذوا ذلك عن عسي ومحمد المدين لم يأحدا عسك ، فقد أحذا عن الله سبحانه ، وهذا بقرار مسك بينكما فإن قالوا : إنما يجب صحة قتل لليهود ، لأنهم في دار دية ومن تؤخذ منهم الجزية ؛ وليس كذلك المسمون ، لأنهم ليسوا في دار دية ولا ممن يؤدى الجزية ؛ فيقال لهم : فلا يجب على قولكم إثبات صحة حرقلة المذاهب والسير ؛ لأنه ليس يوارد عن أهل دية ومن يؤدى الجزية ؛ ويجب لهذه العلة صحة قتل النصارى لأعلام عيسى ، عليه السلام ، لأنهم في دار دية ومن يؤدى الجزية ؛ فلا يجدون من ذلك بدا ، أو تركوا اعتلاهم ، ويقال لهم فيجب سقوط فرض اعتقاد سوة موسى ، عليه السلام ، وصحة ما جاء به قبل أن يخلصوا في دار دية وتؤخذ منهم الجزية ؛ فإن مروا على ذلك ، تركوا دينهم وإن أوه ، أطلقوا هذا الشرط في صحة الأخبار .

وقيل لهم : فيجب صحة أعلام المسيح لإطاعتهم والعسوية ونحن معهم على قتلها ؛ لأن مرتين يؤدون جزية ، هي في دار دية وكذا يجب صحة قتل المسلمين لأعلام محمد ، عليه السلام ، لإحدا في عسوية على قتلها ، وهم أهل دية ، ومن يؤدى الجزية ؛ فإن قالوا عسك أحدا ، أحدا قتل وأنتم في الأصل وفة واحدة ، قيل لهم : وكذا يجب المسمون والنصارى

ومحمد وعيسى ، عليهما السلام ، ٩٩ : قل : إنما أخذوا القتل لأعلام موسى عنكم ، وأنتم في الأصل ملقة واحدة ؛ وتقل الفرقة عندكم لا تقوم به الحجة ؛ فتظل تفلسم
فإن قالوا : قد شهدتم وشهدت النصارى بصحة أعلام موسى ، وذلك كالسنة على
دعوانا ، ولم تشهد لكم بصحة أعلام سيكم ، قيل لهم : وشهادتنا وشهادة النصارى هي
شهادة على شهدائكم ، وأنتم في الأصل فرقة واحدة ، وكثرة الشهادات على شهادة واحدة
من واحد أو فرقة واحدة ليست بحجة ولا ثبوت . ثم يقال لهم : وكذلك قد شهدنا نحن
والسوية بصحة أعلام عيسى ، عليه السلام ، فيجب إثباتها عندكم ، فإن قالوا : شهدناكم
على ذلك شهادة على شهدائهم ، وهي شهادة واحدة في الأصل ، قيل لهم يشترط ذلك فيما
تصلقوا به

فإن قالوا : إنا وحسب القول شوت أعلام موسى ، عليه السلام ، لأن الناقلة لما لم يخلوا
على مقامه بالسيف ، وثبته أعلام محمد ، عليه السلام ، محمول على القتل بالسيف ، قل لهم
ولم رعنم أن محمول على القتل للأعلام بالسيف ، وما دليلكم على ذلك ، وما أسكرتم أن
تكون هذه لدعوى كذب ؟ لأننا لم نحمل أحداً اسم وأقر بالشهادتين على نقل أعلام منّا ،
عليه السلام ؟ ولو اعترض متعترض من جمهور الأمة لم نجد عنده من نقل هذه الأعلام شيئاً
ولا مبرره بكثير منها ؛ وإنا نطالبهم بالدحول في الدين بعد قيام الحجة فقط

ثم يقال لهم : أليس موسى ، عليه السلام ، كالسنة في ديه وشريعته أن يقتل من ارتد
من ديه وفارق بيته بعد الدحول فيها ؟ فإن قالوا : نعم ، قيل لهم : فما أسكرتم أن تكونوا
محمولين على نقل أعلام موسى ، عليه السلام ، بالسيف ، وأن يكون أسلافكم الذين كانت
منهم سنة وإرثاسة ، إنما دخلوا في دين موسى رغبة وحسب لأسباب الدين وأثر من فيها ،
وضمين لهم ذلك ، فلم يدخلوا في الدين لم تنكسهم الخروح منه خوفاً من القتل . فصدروا محمولين
على القتل ؟ فإن قالوا : لم يكن أسلافهم محمولين على الدحول في الدين ، وإن حملهم
على المقام عليه بعد الدحول فيه ؛ لم يكونوا كذلك محمولين ، قيل لهم : وكذلك يجوز لا يقتل
من دخل في دينه إذا لم يشن أعلامه ؛ ولا يقتل أيضاً من أدى الحرية وأود على ديه
ولا دخل في دينه إذا لم ينقل أعلامه ؛ أو كان من أهل التمهيد والشأن ، لم يجر أن

يكونوا محمولين على نقل أعلام يسا ، عليه السلام ، ويقال لهم أيتا فيجب صحة نقل
أعلام محمد بن عبد الله الميسوية ، وم أمة عظيمة : لأنها لا تحتمل على ذلك باليسف ، وكذلك
يجب صحة نقل أعلام المسيح ، عليه السلام ، [٥٠ و] انقلهم ونقل الميسوية له ، وم غير
محمولين على النقل باليسف ، بل قالوا : انصارى محمولة على النقل باليسف ، قبل لهم
وكذلك أنهم محمولون : وقيل لهم : لا ميسوية غير محمولة على نقل أعلام المسيح ، فيجب
إثبات أعلامه سقلهم

ويقال للمصري ، إن ذوات أنهم محمولون على سلكهم باليسف ، ما أنكرهم أن
تكونوا أيتا [محمولين] على سلكهم باليسف ؟ بل قالوا : المصري معتقون في الملاد
والهامة ويطون الأودية ورؤوس الحن والصوامع وأطراف السند واحد : فكيف تكون
محمولين على النقل باليسف ولا أخذ في هذه الشق بحسبهم ؟ قيل لهم وللهم : وكذلك
المسلمون منتشرون في الترابي وتفر والحد وأطراف سلا في دار ملككنكم
وتحت عسكرهم بفسطاطيه وشوربة ومسة في دلائلهم ومساميركم ، وفي أشهركم منهم
خلق عظيم لا يخفى عذمتهم لا الله تعالى ، كلهم بعض أعلام سوي ، صلى الله عليه ،
وتدبرون بسهم ، فكيف يكون من ذكرهم محمولا على مصدي محمد ، صلى الله عليه ،
ونقل أعلامه ؟ بل وما جميع من ذكرهم يتأخذوا الحن في لأصل عن قوم محمولين
عليه ، قيل لهم : وكذلك جميع من ذكرهم من المصري والسود في سائر الأقطار ، يتأخذوا
النقل عن قوم محمولين عليه في لأصل وعن محمول عليه وأخى به باليسف ، ولا حوب
لهم عن ذلك

ثم يرد لهم : جرونا عن حملهم على النقل ، أنهم حاملون لأعلامهم أم غيرهم
من بين منسبهم ، وكذلك انسبهم جميعهم على نقل أعلامهم باليسف ؟ بل قالوا : يرد عليهم جميعهم مع
تكذيبهم لانسبهم . بحسبهم وركو قويم وما وجهه فقيبه لعل ومعدة : بل قالوا : هم
الحاملون لأعلامهم على نقل أعلامهم ، قيل لهم : فكيف يحمل حملهم على نقل
إلا من حيث لم آتوا ترك النقل لصا و به ووقع منهم : فهذا يسود إلى أنهم قالوا ذلك
مختارين للنقل ، بل قالوا : انصاروا محمولين على النقل بل تحمل مصبهم معاً ، قيل لهم
فلا بد أن تكون فيهم وقفة غير محمولة هي الحاملة لهم : بل قالوا : هو كذلك ، قيل لهم

فأسكرتم أن تكون أعلاء محمد ، صلى الله عليه ، صحيحة نسة نقل تلك الصفة اني هي
غير محمولة أصلاً ؟ وهذا يبطل تصديقهم بالمثل

وإن قالوا : هذه الفرقة التي ليست بمحمولة يقصر عددها عن عِدَّةٍ من رجب حبره
العلم ، قيل لهم : وكذلك الأصل في الذين معه أعلام موسى وأخذتم النقل عنهم فرقة
[٥٠ ط] يقصر عددها عن عِدَّةٍ من رجب حبره العلم

بأن دو . قد أحرقت اليهود اليوم ، وهم أهل نوتر ، أن سلفهم كحلقهم ، فوجب صدقهم
في ذلك ، قيل لهم : فإن الرحمة والحموس وأهل الإلحاد والتنجيم والفلاسفة لا يعلمون ذلك
ويحدونه ويسكروه ؟ بل قالوا : هم يعلمون ذلك ولكنهم يكادون ، قيل لهم : فكذلك
المسلمون قد أحرقوا اليوم ، وهم أهل نوتر ، أنهم أخذوا النقل عن سلف كحلقهم ومن آحاد
علموا محصرة من هو كحلقهم وادعوا حصورهم وسفروهم ، فوجب صدقهم : وأنتم وكل
واحد تعلمون ذلك ، وسكنكم تحمدون وتعدون ، ولا جواب عن ذلك

بأن قالوا . نس سكر الرحمة والحموس والفلاسفة وبلحده ظهور هذه الأمور على يد
موسى : وإنما يدعون أنها حبل ومخاريق ، قيل لهم ليس كذلك كما يقولون ، لأنهم
حيما يسكرون فوق البحر وغروب اليد بياض وسبع ماء من الصحرة حمله ، وإنما يستقيمون
محص من يسفون له ذلك جدلاً ، طمعا في اشتهار فرسته وإظهار عجزه من كل وجه ؛ وقيل
لهم وكذلك أنتم لا تسكرون ، إذا حلونم بأفكم أن يكون محمد ، صلى الله عليه ، أنى
هذه السمحات الحارقة للمادة ؛ وإنما يظنون أنها حبل ومخاريق . فإن قالوا : لسا قول
ذلك . قيل لهم . وكذلك الرحمة والحموس وأهل الإلحاد لا يقرؤون بوجود شيء مما تدعون
لنوس ، عليه السلام ؛ ولا جواب عن ذلك .

وقد رجم كثير من اليهود أن من شرط الخير التوجه للعلم القاطع للمدبر أن يكون
الناقلة لا يقصرهم عِدَّة ولا ينجمهم كذا ولا يجوز على مثلهم الشكك وأن تتباير
أروم وتختلف أسهم وتختلف دواعيهم وهممهم وأغراضهم وأن تختلف رعايتهم وديانتهم
وأن يجمعوا على ما به سيف ولا يفسدوا في حدهم ما يجيبه عقول وأن يكونوا في درلة
وعن تؤخذ منهم الجزية ، فبما وكل هذه الشرائط موحدة في نقل اليهود دون المسلمين

ولصارى والمخوس ، لأن المسلمين يحملون على قتلهم السيف ، والمخوس يقولون مقدم اثنين وعادة النور ، وهو شخص محدود ، والصارى يقولون الثبوت ؛ وكل هذا حجة العقول ، وبذمته ، فوجب القضاء بصحة كلام موسى ، عليه السلام ، دون أعلام محمد وعيسى ورزادست ، وقد تكلمنا عنهم في العقل على نقل الأعلام ، بمعنى عن رآه ؛ وكذلك قد قدمنا القول في اشتراطهم كون الفقه في دولة وعن تؤخذ منهم الجزية وفي ضم ما تحيله [٥١] والعقول ، إلى العقل في نفس الخبر بإطلاق أهل البيت الحنفية عنه ، ويثبت أنه لا تحقق لهم في شيء ، كما ذكره

فما تدبر الآراء واختلاف ذات وماعد الأوطان وليس ، فإنه لا معنى له ولا لاشتراطه ؛ لأنه لا نقل إلا خبر عن متهمة أهل بلدة واحدة وثواب واحد وأهل نسب واحد ، وأهل دين واحد ، وهم أهل نادر ، ولوجب العلم بصدقهم وصحة عقولهم ، وكذلك لو كانت حركتهم واحدة

وأما اشتراطهم ألا يصبوا إلى حريم ما تحيله العقول ، فإنه باطل ؛ لأن أهل الثوار لا يجوز وقوع السكوت منهم ، ونقل ما تحيله العقول كذب لا حجة ؛ ولو جار عليهم ذلك ، لتطال العلم بحريم ، والصارى لم تنقش التثبيت ولكن أدلت على ما يراه من قبل

من قالوا قد قتلنا وقتت الصاري أن المسيح قتل وضابط ، فيجب القطع بصحة خبره ، قبل لهم ، قد قال بعض الأمة وأكثر الناس إن الحق مأخوذ عن أربعة من الحوار بين نوح ومنى ومرفئ وبوحنا ؛ والأربعة يجوز عليهم السكوت ؛ وقال بعضهم : إنكم صدقتم وصدق أنلافكم في أن شخصا قتل وضابط ، ولكمكم توهم أنه المسيح ؛ لأن القتل يحمل عن صفته ، هذا وقع شبهة في أمره ؛ وطرح لا يكون موحد للعلم حتى يكون السادة قد صطرت إلى ما أحدث عنه ورلت شبهة فيه ؛ وإذا كان ذلك كذلك هل ما سأنتم عنه

وكذلك حوت عن مصافة بصحة أعلام رزادست ، بما أن قول بهم في الأصل مأخوذة عن أحمد ؛ لأن لهم صدقهم غير وقع أو قول به أي صادق حيرت عن بدء الأعلام وعابى سورة روح وراهم ؛ وربما كذبت مخوس عنه في مصافة ما أضافه

إليه من القول بالثنية وقدم النور والظلام وحدث الشيعى من فكرة وشككها بعض
أشخاص السور ؛ وهو عملة كذب المصارى على المسيح ، عليه السلام ، من دعائه إلى
اعتقاد التثليث والاتحاد والاحتلاط وأن مريم ولدت مسيحاً ملاهوتة دون ناسوته وغير ذلك
من جهالاتهم ؛ ولا سؤال لم علينا في شيء من ذلك

وسفر في عصيل الأحبار ، وذكر التور فيها ، وصعد إليه وما يحب كرههم عليه ،
وحال أحبار الأحبار ، وما يستدل به على صحة الصحيح منها وطلال الساطل ، والوقوف فيها
عمرى من الدليل ، وغير ذلك من أحكام الأحبار في باب القول في الإمامة ، إن شاء
الله تعالى .

باب الكلام على منكر نسخ شريعة موسى .

[٥١ ط] عبه السلام ، من جهة السمع دون العقل

يقال لمن زعم ذلك منهم : ما انظروا الموجب لمنع نسخ شريعة موسى ، عليه السلام ؟
فإن قولوا : هو ما أشهد اليهود حديثاً عن صف عمر بن عبد موسى ، عليه السلام ،
مهم أنه قال : هذه الشريعة مؤتمدة عليكم ولا معاكم ما دامت السماوات لا تسقط لها
ولا تدل ؛ وهو هذا من بطلان ؛ وأنه أمر شكك كل من دعى إلى نسخ شريعته وسد لها
فوجب منع النسخ بما ذكرناه من جهة ؛ فإن لم يأنكر ما أنكره أن يكون هذا القول
الذي يفتخرون به عن موسى ، عليه السلام ، صحيحاً ؛ وانكر ما زعموا أن مراده به تنقي السمع
على كل حال وإلزام العمل بشريعته ، وإن ظهرت لأعلام على يد من يدعو إلى نسخها
وسد لها ؟ وما أسكرتم أن يكون ، ما أراد بقوله إن شريعته لأمة لكم ما دامت السماوات
والأرض ما لم يظهر المعجرات على يد داع يدعو إلى حلالها وسد بابها ؟ لأنه قد قيّد في النقل
وحوت تصديق من ظهرت الأعلام على يده وتصير ، إن حكم قوله وسقوط العمل بما أخبر
بفساده وإلغائه ؛ كما أنه قد قيّد في عقوبت وحوت سقوط فرض العمل بالشريعة مع ما دامت
والعدم والعجز عنكم ؟ فوجب أن يكون معنى قوله : « الشريعة لأمة لكم ما دامت
السماوات والأرض » وما كنتم أحياء موجودين وما لم تموتوا أو تموتوا أو تنحزروا ، وإن ،

يكن ذلك في سياق اللفظ لأجل أنه مُقَيَّد في العقل ؟ وكذلك ما أسكرتم أن يكون المراد قوله « إنها مؤيدة لأزمة لكم » . لما سمع الله بب نظير الأعلام على يده يدعو إلى تسخنها وبسببها ؟ فإن قالوا : لولا أن اليهود قد غلب ، وهي اليوم أهل وائر ، عن مثلهم عن شاهد موسى ، عليه السلام ، أنه أكد هذا معنى للسمع ، وقركته مع بدل على أنه أراد عموم الأيمان على جميع الأحوال إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها ، وأزال مما كان من توقيفه على ذلك . وكثيره ومهور الأساليب التي اضطررنا عدها إلى أنه أراد أن الله على لا سمع أنه سبب ، لأختره من المثل من مقتضاه وسبب عنه ؛ ولكن الضرورة التي غلبت إيا أهل الحق منتهى ذكرناوه ، فوجب نقل حجة على عموم ، نقلهم هذه الدعوى كذب ، لأنه لو كان سبب أحركه عن هذه الضرورة بوقفة مقيد موسى عن سببكم أهل وائر ، وكذلك من فقهه بن عموم بين شاهد موسى ، وهم أهل وائر ، قد اضطرروا إلى ما اختره عنه ، بحيث سبب الضرورة من موسى ، صلى الله عليه ، قد وقت من ذلك ٥٢ و . وأرداه ، وثبت أنه من دمه ، لأنه قد سمع الحق كما سمعهم وعرفناه كما عرفهم ؛ فلو كان من توقيف و . كيد ما وصيهم ، وقد نقض أهل الحق ، على ذلك ضرورة كما علم وجود موسى ، عنه سلام ، ضرورة لتأهل وجوده ومشاهدته قومهم خجعة إلى مشاهدته إلى من سمعوه . وكذلك سبيل وجوب العلم بكل أمر ، وراحت عنه وسوى به حرد النظر ووسطه ؛ وفي رجوعنا إلى أنفسنا ووجودنا إياها غير عالة لك في حجة ولا في فصل ، فضلا عن أن يكون مضطرة ، دين على كنهم في هذه الدعوى

هنا قالوا . لو لم تكن هذه الضرورة صحيحة ثالثة لسكانت اليهود اليوم كاذبة في قولهم . هم مضطرون إلى العلم بصحة هذه الضرورة التي أحدهم محصول سببهم ؛ وكذلك أيضا سببهم قد كذب ، وسبب سببهم في دعوى العلم بهذه الضرورة ، وكذبوا في نقبها وفي الإخبار عنها ؛ ولو جاز ذلك عليهم ، لحر أن يكون كل ما نقوه كذبا ، وخار مثل ذلك على سائر الأمم وعلى تقيّة الندان والأمصار ؛ وهذا يُنْطِلُ التواتر رأسا ؛ يقال لهم : لو كانت هذه الضرورة التي تدعونها صحيحة ثالثة وقد سمع الملوك نقلها كما سمعتم ، لو حسب أن تكونوا

مضطرب إلى العدم بصحتها ، وأن تكون حرم في المم ملك كحلم ؛ ولو كان ذلك كذلك ،
لوجب أن يكون مسلمون ، مع كثرة عددهم ومتبع القرائل واقفاً غير عليهم ، قد كذبوا في
قولهم ؛ إن غير عيسى ملك ولا مضطرب إليه ؛ لأنها عندكم مضطرون إليه . ولو حر عليهم
الكذب على أنفسهم في حشد ما هم إلى العدم مضطرون ، لجر عليهم الكذب على
غيرهم ، وخبر أن يكونوا كذبة في سائر ما تقوه ، والخبر مشن الحائر عليهم على سائر الأمم
من أهل الدنيا ونقله لثبات ؛ وهذا ينطلي التواتر حجة ؛ فإن مروا على ذلك ، تركوا
دينهم ؛ وإن أبوه ، أبطوا دعواهم

وتم بدل على كذب هذه الدعوى أن لا يبر ضرورة أن موسى قال هذا القول حجة ،
أعنى ما ادعوه عليه من قوله ؛ « هذه الشريعة لكم لامة ما دامت السموات والأرض » ،
فصلا عن أن يعلم مراده به ؛ لأن الممر مراده بالقول هو فرع العلم بوجود القول ؛ ونحن فلا
علم أنه في هذا القول حجة ؛ فكيف يدعى عيب البطل بمرده ضرورة ؟

ويقال لهم ؛ قد زعم أكثر اليهود ومن يفتند عليه في سيطرة والدقة أن لدى
قل عن موسى ، عليه السلام ، في هذا الباب هو أنه قال ؛ « إن أعطيتوني في أمرتكم به
وهيتمكم عنه ثنت منكم كما ثنت السموات والأرض » ؛ وما ذكره الشيخ ، ولا أن
الشريعة [٥٢ ط] لا تفتح ، ولأنه لا يبي بعده ينسخها ، ولأنها مؤبدة عليكم ولا مة
لكم ما دامت السموات ، ولا تبي من هذه لأقط وكل ما يدعوه من هذا أبطل
ومقد ثلاث للصوري والسمين واستعارة لكلامهم والدعوى وليس في قوله ؛ « إن أعطيتوني
فيا أمرتكم به وهيتمكم [عنه] دليل على أن الشريعة تبي أمرت طاعته في العمل بها لا تفتح ،
لأن الإنسان قد يقول مثل هذا ثم نسخ العمل وبديهم ما صيحه على طاعة فيه قتل
سحه ؛ لأن القتل إذا قال إن أعطيت في أمرت ودعوتك إليه ثنت منكم عدى ،
ودامت كرتك لدى ، وقربت مكات من مكاني ، حذر أن تفتح لأمر بعد قتله ،
ووجب أن يديهم مدسخه ما صيحه وإي لم يفتت منكم بني إسرائيل ؛ لأنهم عصوه في
أيام حياته وبعد وفاته ، وخرقوا وعبروا وبدلوا ، فرب عند ذلك منكم وصرت عليهم
الذمة ، كما قال الله تعالى ، فكان فيهم المشيع فاعذوا في استيغ غير ذلك من ضروب عصيانهم

له ؛ فلا معنى لدعوى هذه الأعط التي لا أصل لها على موسى ، عليه السلام .
وعبدال أصح على تحريضهم في هذه الأعط على موسى ، عليه السلام ، بعد أنه عتري
اللسان وأن ما نقوه عنه مَعْدُودَةٌ ما يُؤَرِّدونه عينا من قولهم : إن الشريعة مؤبدة ، وبها
لا يسح ها ، وبها العمل بها واجب مدامت السموات والأرض ، وأمثال ذلك ، وإعما
ينفون كلام موسى ويترجمونه وينفون من علة بل لغة ويعسروه ، وانسط وانحريف
يدخل في لسان كثير ، فلم تحب الصلوة بصحة ما منه وفسروه . ومن ادعى ذلك ،
طويت أن يذكر لفظ موسى بالاعترية وخروفاً عطية لتفريضة على أهل بيته ، فذلك محدد
فيه من اختلاف بينهم أسراً عصب

وبما هو قسود هذا ودالوا ، ما الذي يدل عندكم على معي هذا سيكم ، عليه السلام ؟
قبل هم الخبر لوارده ، صلى الله عليه ، وهو ما يقصده ^(١) كافة الأمة من قوله : لا ينبغي
تقدي ؛ وقد نقوه ذلك عن سيهم ، واختلف عن سلك ، حتى تحصل ذلك من شاهد لبي ،
صلى الله عليه ، أنه أكد هذا القول وعزاه عن كل قرية توجب تحصيله ، وقرنه بكل
ما أوجب العلم عموم مراده للمعنى لأبناء هذه عن مفسر شريعته وعن لا يسحها
من العرب وغيره ، وفي عصره وبعد وفاته ، وبلى أن يرث الله لأرض ومن عينا

بأن دالوا . فمن هذه الدعوى عصبها حكيم لكم عن موسى ، عليه السلام ، فلم
تقتلوا . فإل كان ما قسوه من هذا خجعة لكم ، فهو أصح حجة لنا ، فيدل لهم : افرق
بين [٥٣ و] حجة وحركة لدى ذعيتهم على موسى ثلاثة أمور :

أحدها أن ما يقصده لكم هو لفظ الرسول ، صلى الله عليه ، غير مفسر ولا منقول
تفسير وقيل يُمكن دخول السط وانحريف في مثله ؛ وبس كذلك سبيل حرك ؛ لأنه
منقول من لغة بل لغة

والوجه الآخر أن لبي ، صلى الله عليه ، لم دل . « لا ينبغي سدي » ، تلا قوله صلى .
« وأحشتم السببين » ^(٢) ، وعزاه ، يوجب تصديق في حده وأمر شككيب كل مدع لسوة
معه وبعد موته ، وأكد ذلك وقرنه بما يقع الصلوة عنده بل مراده ، وموسى ، عليه

السلام ، قرآن حقه لدى مدعوه عبه بالأمر لكم تصديق الرسل هذه ؛ وقد صدقتم نوحاً
وحزقياً وليدع ودود وملهم ، وصدقتم العيسوية مسك نفوة أبى عسى الأصهبانى ،
وأنتم سطور منسوح إلى أبوه وخطرون رسلاناً بكم إلى وقتنا هذا ؛ وبسبب ، صلى الله عليه ،
مع من ذلك وثق عبه ، وكذبه ، قال الفرق بين الأمرين

والأمر انما أن الله تعالى عندما وعدكم لا أنقل لحجج مصب بعض ولا يقلت
الأمم ولا سير حقيق لأمر ، فعاد كل موسى قد وقستم على مع سج شربته توفيقاً
اصطركم به إلى مراده وبى وجوه من الاحتمال عبه ، لكان لا يخبر تلك إلا عن الله
سماعه ، له أمره الله ، لك ووقته عليه والزمه توقيف خلقه عليه وإعائهم إياه ، لم يجز
أن الأمر لله رب من يدعى مدعو بى سحبه وعندها ، وفى ثوب نقل المسلمين للقرآن
وبيره من الأعلام ، أى انما هو عبه عن شبه لأداة اتى عبه وسئل الذى يخضع
مشبه من كذب مدعى توفيق موسى ، عبه السلام ، من ما قمت به هذه فروق بين
للمدعويين توضح صحة ما قسمه وخطاب مدعيتهم

قال : منهم قال : قد كذب المصور فى نقل الأعلام محمد ، عبه السلام ، ومن لم
قد كذب اليهود وعصا رى أنه فى من أعلام موسى ، وكذب نقه لأمره وكل
طرى ما تولى به أعلام موسى فيه وثب هو أقوى منه نسب أعلام محمد ، صلى الله عليه ،
وقد بينا ذلك فيما سلف عما يُعنى عن رده

قال : منهم فقل : سبب ضرورة ولا عبرة سرور بى أن عبداً ، صلى الله عليه ،
قال : إلى خاتم النبيين ، قيل لهم : هذا الآن مسك تهت : لأنكم تقولون بالقرآن وأنه من
قبله ظهر ! وفى من التلاوة قوله تعالى : « وخاتم النبيين » ؛ وقد نقل كافة الأمة هذا
الأية كلها القول ، أعنى قوله « لا إله إلا الله » نقلاً متواتراً لا يمكن دمه ، وثبت من
دسه وحوب قتل كل مدعى [ط ٥٣] إرسالة نقده حتى لو شئ سائر أهل السبل والإلحاد
عن ذلك لمرموه ، فلا معنى للتهتية ؛ وبالله التوفيق

باب الكلام على محمل النسخ منهم من جهة العقل

فقال لمن قال ذلك منهم : ما قمت هذا ، وما دليلكم عبه ؟ فإن قنونا : لأن أمره

بالشيء يقتضى كونه مصلحة ، ولتفى عنه يقتضى كونه مفسدة ؛ فإن سبها عن أمرها ،
 وحب أن تكون سبباً ، إما في أمره بالناسد أو في سببه عن الصلاح ؛ لأن ما سبى عنه بعد
 أمره لا بد أن يكون صلاحاً أو فساداً ؛ فما لم يكن أن يكون الذي سبحانه سببها غير
 حكيم ، لم يجزئ فيه عما كان أمره ، يقال لهم . ما أسكرتم ، إن كان ما قتلتموه من
 ذلك صحيحاً على تسميم ما يفتشونه . وإن كان لا نقول به ، أن يكون ذلك إنما يقتضى أن
 يكون النهى عن نفس الأمور به قتل أمثله على وجه ما أمر به يوجب ما قتلتم وأن يكون
 نهياً عن فعل المصلحة ، وألا يوجب إحالة سببه عن نفس ما أمر به إحالة سببه عن مثله
 مدفعه ، لأن مثله الذي من سببه أن يقع منه هو غيره ؛ ولتفى عن غير التي في غير
 وقته لا يكون سبباً عنه في وقته ؛ ولا جواب لهم عن ذلك وهذا الجواب هو جوابهم على
 اختلافهم في هذا الباب أن الأمر بالشيء يقتضى كونه طاعة ، والنهى عنه يقتضى كونه إذا
 فعل معصية ؛ والطاعة لا يجوز أن تكون بمعصية . لأن مثل الشيء إذا سبى عنه مدفعه
 نفس تنفى عنه ، فلم يضر طاعة معصية ؛ وهو يعبه الجواب عن اختلافهم بأن نسخ
 الشريعة بعد الأمر بها يوجب كون التحسين قبيحاً وحكمة سبها ، لأن الأمر بالشيء
 يقتضى كونه حكمة حسنة صواباً ، والنهى عنه يقتضى كونه قبيحاً عتياً ، ولا يجوز أن يكون
 التحسن قبيحاً ؛ لأن النهى عن مثل التحسن الأمور به سبباً عن غيره ؛ وليس يتمتع أن يكون
 من نسخ في وقت فساد في وقت آخر ، ومثل الطاعة في وقت معصية في وقت آخر
 ومثل التحسن في وقت قبيحاً في غيره ألا ترى أن الأكل والشرب والتعاطع بالسكر طاعة
 حسن صوت مصلحة عند العطش والجوع وحديث الأمر من التفتتبه للملاح ؛ وفعل ذلك
 أجمع عند الشتم والركن والصحة والنهي عن التداوى قبيح وسفه ومعصية لله عز وجل ؛
 فلا يمنع عند جمع العقلاء أن تكون هذه العادات السبعة نحو الصوم والصلاة
 والتوجه إلى بيت المقدس [٥٤] و ترك العمل في السبت مفصلة في وقت ، مفصلة في
 وقت ، طاعة وصواب في وقت ، ومثله معصية وسفه في وقت آخر ؛ وإذا كان ذلك كذلك
 فنحن نجمع ما تنفقون به من هذه الأمور

وإن هو ١٠٥ الدليل على منع المسح من جهة عقل أن لأمر بالشيء يدل على أنه

مراد للأمر ! والحقى عنه بدل على كراهته ، وبحال أن يكون المراد كونه لله سبحانه مكرها
مع كونه له مراداً ، أحيثوا مثل ما عديم : لأن المراد في وقت هو غير مثله الذي يُكره في
وقت آخر ، كما أن المراد من الأكل مع حب جوع غير مكرهه مع البطية والامتلاء
والشبع التام ؛ ولا جواب عن ذلك

وإن قلوا : الدليل على صحة المسح من حبة لعل أنه يوجب النداء ؛ لأن الأمر
بالشيء يقتضى كونه مصححة ، واستفاد الأمر به كونه كدس ، وتغنى عنه بعد الأمر به بدل
على أنه قد تذيلاً لمصر واستكشف أنه ما كان أمر به معصية ليس بمصححة على ما توهمه ؛
وذلك مستفاد عن الله حل ذكره ، كان الجواب عنه أيضاً ما تقدم ، وذلك أن الله تعالى إنما
يهيئ لنا نسخ شريعة موسى ، عن مثلي ما كان أمر به وإن انفصل ذلك في وقت غير
وقت ذلك المفعول الأول ؛ وأما عن مثلي شيء في غير وقته ليس معنى عنه ، كما أن
النهي عن العمل في السبت ليس ينهى عن العمل في الجمعة والأحد ؛ والأمر بالعمل في الجمعة
ليس بأمر بالعمل في السبت ؛ وأيضاً فإما نحن نختار نسخ الشيء قبل وقت عمله وقبل امتثاله ؛
ولا يوجب ذلك النداء إذا علم الأمر به أن تنفيه الأمر بتسنة داعية إلى ترك المكلف كل
الواجبات ، وأن تنفذ إباحته به وهي عنه تنصحة وحب في فعل مكلف به في
الأمر به ؛ فيكون الأمر به مصححة وبرائته قبل امتثاله مصححة ؛ غير أن انتهى عنه يسدوله
على غير نوحه لدى يسدوله لأمر ؛ لأن الأمر بالعمل كان أمراً أن يفعل به يبقى الأمر به ؛
واللهي عنه ترد مع ، وإن الأمر به ؛ ومن ذلك معنى مع بقاء الأمر به ؛ والأمر بعمله
كان أمراً به مع بقاءه دون إرادته ؛ وقد شرحت هذا كلاماً في أصول الفقه بما في سطر
فيه ، إن شاء الله .

وقال لهم في اعتلالهم في النداء ما أسكرتم أن يكون الله سبحانه ، إذا أمات الجسم
بعد حياته ، ونفخة بعد صحته ، وآله بعد بدنه ، وبغيره من حاله ، فقد بدله وعلم أن
ما كان فعله معصية ليس بمصححة ؛ فإن قالوا : الآلاء والنعائم إنما توقع بهم بعد انفصل
بالدب على سبيل الحراء والاتقاء ؛ وكان ذلك هو الصلاح [هـ ظ] لهم ؛ لأنه أراد لهم عن
المعصية وأدعى إلى الطاعة ، قبل لهم ؛ نعم ، على أن ذلك كما ادعينه ، أليس قد كان الله

تصلى استأمر بالتعص ناسدة ، فله عصوه ، أندلج بها ألك وسقما على سدل القصة ؛ فهل يله
له من فعل اللدة ومثها ؟ فإن قالوا : أجل ، تركوا دينهم ؛ وإن قوا : لا ، وسكر استعص
في وقت بالذات أصليح لهم ، ولا يندم بعد ذلك ، لا لآلء على لأحرء أصبح لهم من اللدات ،
فيل لهم : فما أسكرهم من مثل ذلك في الأمر ؟ شيء في وقت والسعي عن مثله ، فيكون
كفعل الشيء في وقت ورث منه ندمه " ثم قل لهم ما قولون أبع في بيلام الأطلء
والهائم وخمين بعد إلههم ، ونقص يدينهم بعد صحتها ، وتقطع جوارحهم بعد سلامتهم .
والذهب ندمهم وأصلهم في قولهم إن ذلك على سبيل الاستدعاء بهم ، فإن ولوا . أحسن .
تركوا قولهم وخفوا ، نحن نسمح به قلوبهم في هذه لأرواح المحبوسة في لهائم والأطفال
قد عصب لله عصبهم وعصبهم في الأكرول والأدار ، وذلك في قولهم " وإن قوا .
تغير حالات الأطفال في هذه لأموالهم ، وسكر ذلك على سبيل تصحيح فقط ، قبل
لهم مثله في الأمر بالشيء في وقت والسعي عن مثله ندمه .

وكذلك سكرهم عن بعض محمد مدعيه ، وتريعه بعد تصدعه ، وبرطبه بعد
تيسسه ، وأحر ككه بعد تسكبه ، ونسويده بعد مدسه ، وفيه ذلك من غير أحواله وأوصافه ،
فيل لهم ، أبع من الله في واشتدرا : غير غير ماضيه ، ونقص ماضيه ، وفي ما حمله ،
وأحرك ماضيه ، وأحب ماضيه ، أم ليس لندم ؟ فإن قوا : سداد ، تركوا دينهم
واغتللهم ، وإن قوا : ليس لندم ، وسكر لأن النفس في وقت مصححة للكافرين ،
واشيف مصححة في غيره ؛ وكذلك تحريك والتسكين ، قبل لهم مثله في الأمر بالشيء .
في وقت والسعي عن مثله في غيره ، ولا حوب لهم عن شيء من ذلك

باب الكلام على الميسوية منهم

الذين يرمون آل محمد وعسى ، عصبهم السلام ، بثأثا
إلى قومهم وأبثا نسخ شريعة موسى ، عليه السلام

يقال لهم : إذا أوحى تصدق محمد وعسى ، عليهما [٥٥] والإسلام في قولهما بهما
بيان من عبد الله ، فما أسكرتم من وحبوب تصديقهم في قولهما بهما قد ثعث إلى كل أسود

وأبيض وأشي وذكر وسبح شريعة موسى وكل صاحب شريعة قصصه ، فإن كانا قد كدنا
في هذا سؤل مع طهور المنجرات على أيديهم ، فما أكرمتم أن يكونا كاذبين في سائر أخبارهما ،
وهذا يظن السوء حجة ؟ فإن فؤاد من لا مكذب محمد وعيسى ، عليهم السلام ، في هذا
القول ، لو قالاه لأشبهما لو كدنا في بعض ما يجوز أن لا يصدق به ، ثم يكونه يقين ،
ولكن مكذب المصري والمصري في ادعاءهم ذلك عليهم : ذلك كذب واقع من ناحية
منهم ، ولم نفع من جهتهم ، يقال لهم : إذا حذر المكذب على المصري والمصري في هذا
الحال أسي بدعوه على محمد وعيسى ، عليهم السلام ، فلم لا يجوز عليهم المكذب في جميع
ما يقوله عنهما وفي تنبيههم أغلاطهم ، وه لا يجوز من ذلك على اليهود أصلاً وتنفه الإنذار
والسب ؟ وهذا يعود إلى إبطال القول ، لأخبار حجة . وفي إطلاقنا وإياهم على فساد ما أدى
إلى ذلك دليل على فساد قولهم وصحة قول مسلمين ونصري في هذا الباب

وكذلك أيضاً يقال في خبر من يدعي عولوب شور ، من أن الس قد نقل من
حكمكم من كانه مسلمين عن بيهم أنه دل « لا يجي بعدى » ، وأنه أكد ذلك وقرنه
بما عموماً ضرورة فنده إلى نفي كل شيء على التبدل وعن كل حال في دو ، حل ،
من هم ، من هم عندكم صدقون في ما هم ذنب أم كاذبون ، فإن دور في صدقون ، أطوا
إثبات سوء أحد بعد محمد ، صلى الله عليه ؛ وإن كان قد كدنا في هذه بدعوى عليه ،
فإن لم قد أكرم أحد من أن يكون كاذباً في شيء ، وما أكرم من حوار
المكذب عن اليهود ، مصرى وسائر منه لأسلام ؟ ويرى هذا ، حراً أيضاً عليكم
المكذب في حكمه علام كل شيء فتنه له ونحوه أصل ديكه ، ولا جواب لهم عن
شيء من ذلك

باب الكلام على المجسمة

إن قال قائل : ما أكرمتم أن يكون عديم سبحانه جسم ، قيل له : لما قدمناه من
قتل ؟ وهو أن حقيقة الجسم أنه مؤلف من اجزاء ، فليس قومه رجل جسم ، ويريد أحسن
من غيره . ٥٥ طاً وعلماً منهم تقطعون هذه الناحية عن صير من صروب التثليث في

جهة القدر والظول . ولا مذهب . ثم شيء من صفات جسم موصوف ان يبدى . فبم
 بحر ان يكون مذهباً فمذهباً . فكان شيئاً جدياً . ثبت أنه تعالى . جسم
 بل قد . ومن أن يستدل أن يكون مذهباً فمذهباً . فبل لم من وجوده
 أحده أن ذلك لوحده . فثبت أن يكون شيئاً . فثبت في لوجوده أن يستدل
 أن بين كل من من أنه وجوده من شيء . فثبت أنه وجوده من شيء . فثبت
 أيضاً من جهة ما هو من شيء . فثبت أنه وجوده من شيء . فثبت أنه وجوده من شيء
 واحده . ومن شيء . فثبت أنه وجوده من شيء . فثبت أنه وجوده من شيء . فثبت
 بالمكان . إذا لم يكن . فثبت أنه وجوده من شيء . فثبت أنه وجوده من شيء . فثبت
 موصوفه . وإذا ثبت ذلك . فثبت أن يكون سائر الأقسام المختلفة . فثبت أنه وجوده من شيء
 سبيله فلا بد أن يكون حاصلاً . فثبت أنه وجوده من شيء . فثبت أنه وجوده من شيء . فثبت
 القديم سبحانه من جنس شيء من الموجودات . لأنه لو كان كذلك . لشد مذهباً الحقوق وناب
 مذهباً واستحق من موصوف نفسه ما يستحقه ما هو مثله نفسه . فثبت . فثبت أن يكون القديم
 سبحانه مخدعاً . ونُحذثُ أدلة . فثبت أنه لا يجوز أن يكون القديم سبحانه موصوفاً فمذهباً
 ويدل على ذلك أيضاً أنه . كل القديم سبحانه دا أخص بمذهبته . فثبت أن يكون
 أخاصه فمذهباً فمذهباً . فثبت أنه وجوده من شيء . فثبت أنه وجوده من شيء . فثبت
 حياً أو غير حياً ولا عالم ولا قادر . فثبت أن كان واحد منها فقط هو الخالق القادر دون
 سائرهم . فثبت أن يكون ذلك المذهب من هو الإله الموصوف لمذهبته للشكر دون غيره . فثبت
 وهذا يوجب أن تكون المذهب والشكر واحدين لبعض القديم دون جميعه . وهذا كما من
 قول الأئمة كافة . فثبت أن كانت سائر أخصه مذهبته حية ودرية . فثبت أن يكون كل شيء
 منها مذهباً فمذهباً فمذهباً . فثبت أنه وجوده من شيء . فثبت أنه وجوده من شيء . فثبت
 أن يكون لأخيه . فثبت أنه وجوده من شيء . فثبت أنه وجوده من شيء . فثبت
 قول الأئمة وكل من أخصه . فثبت أن كان كذلك . فثبت أنه وجوده من شيء . فثبت
 ويريد مصعب تحريك الجسم في حال ما يريد . فثبت أنه وجوده من شيء . فثبت أنه وجوده من شيء
 والتمتع . فثبت أنه وجوده من شيء . فثبت أنه وجوده من شيء . فثبت أنه وجوده من شيء
 فثبت أن يكون سائر الأقسام أو مصعب . فثبت أنه وجوده من شيء . فثبت أنه وجوده من شيء

الدلالة على إثبات الواحد ؛ وليس يجوز أن يكون صاحب هذه القدرة ولا شيء ؛ مه ؛ فوجب استحالة كونه مؤلفاً .

فإن قالوا : فكذلك يجوز أن يندفع أحراز الإنسان بدفعه وأراد بصرف كل شيء منها قدرة وإرادة غير إرادة صاحبه ، قيل : له لا يحب ذلك ، ولا يجوز أيضاً تسماع الخلق لمحدثين لمصنفين بإرادتين ، وإن كانا متباينين ، لئلا يدل على أنه لا يجوز أن يكون محض فعل لمحدثين واحداً ، وسعدية مدى فعل كل واحد منهما لحل قدرته وانتماع سبقتي لا يصح حتى يكون محض واحد ، فوجب ما سألتم عنه .

فإن دعي : ولم أكره أن يكون إحدى صفاته حس لا كالأحشاء كما أنه عدم شيء لا كالأنبياء ؟ قيل لم^(١) : لأن قول « شيء » ، « من جنس دون حس ولا لإرادة التأليف ؛ فجاز وجود شيء ليس بجنس من أحسن أحوال وليس مؤلف ، وإن كان ذلك نقصاً لمن نسبته بأنه شيء ، وقولنا « حس » موضوع في اللغة لمؤلف دون ما ليس مؤلف ، كما أن قول « إنسان » ، « محدث » اسم واحد عن عدمه وإن له هذه الصورة دون غيرها ، فكذلك يجوز أن « نثبت عدمه » منه « نحدثه » لا كالمحدثات وإنما لا كالناس ، فيبطل على أنه لا شيء كالأنبياء ، ، يجوز أن نثبت حسه لا كالأحشاء ، لأنه نقص عن الكلاء وإحراز له عن موضوعه وقادته .

فإن قرو : قد أكرهتم من حو نسبته حساً ونبه ، لكن بحقيقة ما وصيغ له هذا الاسم في اللغة ؟ قيل لم^(٢) : أكره ذلك لأن هذه التسمية لو ثبتت لم ثبت له لا شرعاً ؛ لأن العقل لا يقتضيه ، بل ينبغي لأنه ، لكن الله يسميه مؤلفاً ، ومن شيء من دلالة الضم من الكتب واسعة ورجع لأنه وما تخرج من ذلك ما يدل على وجوب هذه التسمية ولا على حوارها أيضاً ، فقل ما قلتموه .

فإن قالوا : ولم نسقم من حو ذلك ، وإن لم يوجد ؟ قيل لم : أما العقل فلا يصح ولا يجوز ، لا يحل ، مع هذه التسمية عليه ، وإن أحد معانيه في المال ؛ وبما نفهم قبيته به ، فإنه قد يسر الله له لأجل حصر مع ذلك ، لأن الأمانة تحيطة

على خطر نسبته عائلاً وقليلاً وحاصلاً وبين كل معنى من يشق هذه التسمية ؛ لأنه عالم ،
وليس العقل [٥٦ ط] والحفظ والعظة والمراية شتاً أكثر من العلم وإجارة وصفه
ونسبته مآه نور وأنه ما كر ومُسَهَّرٌ وساحر من جهة السمع ؛ وبين كل العقل يجمع
من معاني هذه الأسماء فيه ؛ فدل ذلك على أن المراتب في نسبته ما ورد به الشرع والإدراك
دون غيره ، وفي الحجة ، فإن الكلام بما هو في المعنى دون الاسم ، فلا طائل في العمل
والعقل بالكلام في الأسماء .

فإن قال قائل : ما أسكرتم أن يكون حسماً على معنى أنه قائم بنفسه ، أو معنى أنه
شيء ، أو معنى أنه حامل للصفات ، أو معنى أنه غير محتج في الوجود بغيره ، أو معنى أنه
قيل له لا سكر أن يكون الباري سبحانه حاصل على جميع هذه الأحكام والأوصاف ،
وإنما سكر تسميتكم لمن خفت له أنه جسم ، وإن لم يكن مؤلفاً ، فهذا عبثاً وحطاً في
التسمية دون المعنى ؛ لأن معنى الجسم أنه يُزَيَّفُ على ما ساء ؛ ومعنى الشيء أنه ثابت
الوجود ، وقد يكون جسم ؛ وإن كان مؤلفاً ، ويكون جوهر ؛ وإن كان حراً مفرداً ، ويكون
عرضاً ؛ وإن كان مما يقوم بالجوهر ، ومعنى القائم بنفسه هو أنه غير محتج في الوجود بغيره ،
بوجوده ؛ ومعنى ذلك أنه مما يصح له الوجود ، وإن لم يعمل صانعاً شيئاً غيره ، وإن كان
محدوداً ، وصح وجوده ، وإن لم يوجد قائم بنفسه سواء إذا كان قديماً ، وليس هذا من
معنى قولنا « جسم » و « مؤلف » ؛ تبديل ؛ فمثل ما قلتم

فإن قالوا ، ما أسكرتم أن يكون معنى جسم ومعنى قائم بنفسه وغير قائم بغيره ومعنى أنه
حامل للصفات هو معنى أنه شيء ؛ لأنه لو لم يكن معنى جسم ومعنى قائم بنفسه وغير قائم
بغيره ومعنى أنه حامل للصفات هو معنى شيء ، غير وجود شيء ، حامل للصفات ليس شيء ،
وقائم بنفسه وغير قائم بغيره ، وليس جسم ، ولو جار ذلك لحار وجود جسم ليس شيء ،
ولا قائم بنفسه ولا حامل للصفات ، فلما لم يجر ذلك ، وجب أن يكون معنى الجسم ما ساء ؛
يقال لم ؛ لو كان هذا العكس الذي عكستموه صحيحاً واحداً ، لو حب أن يكون معنى موجود
تحدث مؤلف مركب من الأعراس معنى أنه شيء ، لأنه لا يمكن ذلك كرسف ، لحار
وجود شيء ، ليس موجود ولا يحدث ولا مؤلف ولا مركب ولا حامل بالأعراس ولا قائم
بفسه ، ولو جار ذلك غير وجود يحدث دُئِمَ بفسه مركب مؤلف حامل للصفات ليس شيء .

ولا موجود ، هذا ، بحر ذلك ، ثبت أن معنى نفي ، غير معنى مُخَدَّث مُؤَلَّف حَامِل للأعراض ؛
فإن لم يجب هذا ، لم يجب ماقتضوه

مسألة

ونقل لم ما الدليل على أن صانع الله جسم ؟ فإن دوا لأن لم يثبتي [٥٧ ،
الشاهد والمقول : لا جسم ، فوجب انقضاء ذلك على ما ثبت ، قبل لم يجب
على موضوع استدلاله هذا أن يكون القديم مسجود مؤلف مخدَّث مَصْنُوعاً دائماً ومُؤَلَّف
للأعراض ، لأنكم لم تجدوا في الشهد وبقية الأفعال إلا كذلك ، فإن مروا على ذلك ،
تركوا قولهم وارقوا لتوحيد ، وأن آتوه ، فنصو استدلالهم

باب الكلام في الصفات

فإن قال قائل : وه قلم إن التقدم مطلق حياة وعلم وقدرة وسمما ونصراً وكلاماً ؛ أذنة ؟
قيل له : من قيل أن الخلق ساءل القدر ما به كان حياً علماً قادراً متكاملاً مريداً من أجل
أن له حياة وعلم وقدرة وكلاماً وسمماً ونصراً وإرادة وأن هذا قائمة وضعة بأنه حي علم قادر
مريد يدل على ذلك أن الخلق ما لا يجوز أن يكون حياً علماً قادراً مريداً مع عدم الحياة
والعلم والقدرة ، ولا توجد هذه الصفات إلا وحب وجودها به أن يكون حياً علماً قادراً ،
فوجب أنها علة في كونه كذلك ، كما وحب أن تكون علة كون الفعل فاعلاً والمريد مريداً
ووجود فعله وإرادته التي يجب كونه فاعلاً مريداً لوجودها وتغير فعل مريد تقديمها ، فوجب
أن يكون الساري مسجوداً حياً وعلم وقدرة وإرادة وكلام وسمم ونصر وأنه لو لم يكن
له شيء من هذه الصفات لم يكن حياً ولا علماً ولا قادراً ولا مريداً ، لأن الحكم مطلق
الواحد عن علة لا يجوز حصوله لبعض من هو له مع عدم العلة الواجبة له ولا لأحد من
بخالقها ، لأن ذلك يخرجه عن أن تكون علة الحكم

دليل آخر

ومما يدل أيضاً على إثبات علم الله على وقدرته ما صبر من فعله تدلته على كونه علماً

قادر وأنه معارف للجهل الآخر وقد ثبت أن الفعل له أن يكون له على ما لا بد له من حقيق مدلول وأن مدونه لا يجوز أن يكون نفساً له عن وجوده ولا صفة ترجع إلى نفسه من حيث ثبت أن معنى وصفه ذاته به ولا يتبعه وصفه ذاته شيء موجود وأن الوصف له ذاته عالمه وقد يتبعه مع وجوده ٥٧ ط [بعضه وكونه شيئاً موجوداً] فوجب اختلاف معنى هذه الأوصاف وكيفية لا يجوز أن يكون دلالة فعل على أن الفعل عام قادر دلالة على صفة ترجع إلى نفسه لأمرين أحدهما أن ذلك وكان كذلك، لو لم يتبعه إلا واحد نفس له لا تدل على ذاته ولا يتبعه عنه هذه الأوصاف إلا بالاشتراك معه وبطلانها كما أن السواد، أي هو سواد نفسه يجب ألا يترفع عنه وتوجد إلا وهي سواد ولا يتبعه الوصف ذاته سواداً، بل يتبعه نفسه، فمحرر بذلك أن يكون دلالة الفعل على أن الفعل عام قادر دلالة على صفة ترجع إلى نفسه، والأخر أن ذلك لو كان كذلك، لو لم يتبعه أن يكون نفس له على ما كان الأسود قد كان أسوداً لنفسه وحب أن يكون نفسه سواداً وقد استحال أن يكون نفساً له المذموم القديم وأخذت على ما استحال أن يكون دلالة الفعل على أنه عام دلالة على نفسه ووجوده أو على صفة ترجع إلى نفسه، وإذا ثبت ذلك وحب أن يكون مدلول الفعل ومشتقته هو العلم والقدرة

دليل آخر

ويدل على ذلك أيضاً أنه بما صح وثبت أنه ليس معنى أن العالم عالم والقادر قادر أكثر من أنه ذو علم وقدرة، ومن وجود هاتين الصفتين به، وأنه ليس له بكونه عالمًا قادرًا صفتان وحائتين معصفتين عن العلم والقدرة أو في حكم مقتضى عن ذلك، وحب أن تكون دلالة الفعل على أن له القدرة عام قادر دلالة على نفسه وقدريه، كما أنه إذا ثبت أنه ليس معنى الأسود ما فعل أكثر من وجود السواد به ورفوع الفعل منه، وحب أن يكون له دلالة على أنه أسود ما فعل دلالة على وجود السواد به فله ورفوع الفعل منه

باب الكلام في الأحوال على نى هشتم

فإن قال قائل ما أسكتهم أن يكون دلالة الفعل على أن فاعله عام قادر دلالة على

حال له فارق بها من ليس معلوماً ولا فادراً ؟ قيل له : أسكر ما ذلك لأن هذه الحال لا تحلوا أن
تسكون معلومة أو غير معلومة ، فإن كانت غير معروفة ولا معلومة ، فلا سبيل إلى معرفتها
والدلالة عليها والتمس بها فريد دون عمرو ، ولأن ما ليس بمعلوم لا يصح قيام دليل عليه ،
ولا أن نعلم اصطفاً ؛ ولا أن نعلم أنه فريد دون عمرو ، لأن العلم بأن الحال حال فلان
دون فلان فرع للعلم بها ، وكذلك العلم بها فرع معلومة بالاستدلال دون الاصطفاً فرع
للعلم بها حقيقة ، وبما استحال تعلم بها حقيقة ، استحال العلم بها علان دون فلان وأنها معلومة
بالاستدلال دون اصطفاً ، وقولهم مع هذا إن نفس من له حال معلومة عن محل كلام متبعت
بالحال ، لأنه إذا استحال أن يكون حال معلومة ، استحال أن نفي أن النفس على الحال
وأن المحل حال دون غيره ، ووجب أن يكون له نفس فقط دون الحال واستحال
قولهم إن العلم علم بالنفس على الحال .

وبدل عن هذا الكلام أنه لا يجوز علم من النفس على الحال من أن يكون
علماً بالنفس فقط دون الحال ، فلو علم بالحال فقط دون النفس ، أو علم بها جميعاً ، أو علماً
لا بالنفس ولا بالحال ، فإن كان علماً لا بالنفس ولا بالحال ، فذلك محال من قوالب جميعاً ؛
وإن كان علماً بالنفس دون الحال ، فذلك محال وموجب لأن يكون العلم بالنفس أنها نفس
علماً بالحال وأن يكون عنهم كل من غير ذلك من له الحال ووجوده غير اختصاصه تلك
الحال ؛ وذلك محال ، وإن كان العلم بأن النفس على الحال فقط ، فقد ثبت أن
الحال معلومة ، وإن كان العلم بذلك علماً بالنفس والحال ، فقد وحب أن يكونا متبعتين جميعاً
وأن يكون الحال معلومة ، كما أن النفس معلومة . وأن يكون النفس والحال في حكم
متبعتين ، لأنه قد أصبح العلم بالنفس مع عدم العلم بالحال وعدم العلم بأن النفس على تلك
الحال ، كما يصح العلم بفريد دون عمرو ، وهذا ينطبق فوهم إن الحال غير معلومة

فإن كانت هذه الحال معلومة ، وحب أن يكون إما موجودة أو معدومة ، فإن كانت
معدومة ، مستحيل أن توجد حكمة وأن تتحقق فريد دون عمرو والتقديم دون التحدث ؛
وإن كانت موجودة ، وحب أن تكون شيئاً وصية متضمنة بالمرء ، وهذا قول الذي
يذهب إليه ؛ وإما يحصل الخلاف في عبارة وفي تسمية هذا الشيء على أو حالاً ، وليس
هذا الخلاف في الشيء ، فوجب صحة ما ذهب إليه في إثبات الصفات

وعلى أن هذه الحال على أصل القائل بها تقتضي إثبات أحوال لا غاية لها؛ لأنها لا تكون
أن تكون حالاً من هي حاله وتحتسب به؛ لأنها حال فقط، أو لأنها على حال اقتضت
كونها حالاً من هي حاله؛ فإن كانت حالاً له لأنها حال فقط، وحيث أن يكون كل حال
حالاً له؛ وإن كانت حالاً به؛ فمحصولها على حال أخرى كقولك الحال يجب أن تكون
حالاً للحال من نشأة أنداء إلى غير غاية، وذلك من مذهبنا، فقط ما هو به وإن كانت
الحال حالاً له لنفسه وثبوته لم تكن فيه يار، حيث كون الحال حالاً لها [٥٨ ظ] أولى
من سائر الأقسام، ولوجب أحد لا واحد معه، ولا وهي موجهة تلك الحال؛ وفيها
على أن نفس من له الحال قد وجد غير موجهة لذلك من على أنها لا يجب رد وجهت
له نفسه

فإن قال أحد حال من هي حاله لا يحسن ولا لعله ولا الحال هو عيبها ولا الأمر يجب
لعمري؛ وكذلك كل حكم موصوف هرف غيره صفة هو عيب، قبل لم ٥٠؛ أنكرتم أيضاً
أن يكون عيب معارفه من ليس به لعله لا يحسن ولا لعله ولا الحال هو عيبها ولا الأمر يجب
العلم به وكذلك حكم المتلون والمتحرك وكل موصوف صفة هرف به غيره صفة هو عيبها ٥١
وهذا نزول إلى إبطال سائر الأقسام ٥٠ وفي فساد ذلك دليل على بطلان ما يدعون به في
مصحح لأحوال وإن كانت لصفت لتي حرة عن ثبوتها

شبهة لهم في نفي العلم

يقال لهم ما أنكرتم أن يكون قد سجد به عثم به عثم ٥٢ فإن قالوا لأنه لو كان له
علم لوجب أن يكون عرفة حادثة وغيره له وحالاً فيه وعية متعاقبة متعاقبة على سبيل
التفصيل وأن يكون واقعاً عن ضرورة أو استدلال وأن يكون محالاً صد تنفيه؛ لأن كل
علم عنده ست يعلم به في الشاهد انقول، وهذه سبيله؛ وإن كانت علم على خلاف ما ذكرناه
قول لا أنفس وجرم عن حكم شاهد وسقول؛ وذلك ماضى ماضى، قبل لم ٥٠. ولا
عظم أن مصداق خلاف الشاهد ولو جود محل وأن الشاهد والوجود دليل على ما وصفتم؟
فلا يخلو في تلك مصداق وقال لهم ما أنكرتم على غفلاكم من استحالة وجود إنسان
لا من نظيره، وصغر لا من تنحية، وبصفة لا من طائر وهو عن نفس لأحد ٥٣ ذلك

أجمع على ما يحد. فثبت في شدة هذا الحق بطلان المدعى. وقيل لهم فاحلوا حجة
عليه ودرنا لعمري أنكم لم تجدوا ذلك في الشاهد

ثم يقال لهم. في أسكنتم من اعتزالكم لا يصح كون صاحب العلم. حجة
عامة؟ لأن العلية في الشاهد والمعمول وكل من أتى به في نفسه لا يكون إلا حجة
تختص بمقتضى حيلها أو غير من مقتضى مقتضى مقتضى أو مقتضى. ولأنه أن
يكون. فاقب وزمونه. ولا يكون له سعة شدة موجود. لأن. نعم. مقبول لا يجمع
عن أن يكون حجة أو حجة أو غير حجة. فإن مرو على ذلك. فحجه وبركوه نوحه ٥٨٩
وإن أبوه. تركوا نقلهم بمجرد الشاهد ولوجوده. بل لو ليس على كون العلية عامة
ما وصفتم ولا حجة ولا معنى كونه عام أنه حجة أو وقت أو مقتضى أو مقتضى. فقل
لهم. وكذلك نفس عينه كقول العلم عما وصفه ولا حجة ولا معنى كونه عام أنه يحد
عرض غير العلية وحال فيه. واستشاعة مقتضى مقتضى وأنه ضرورة أو استدلال لأنه قد
يشاركه في جميع هذه الأوصاف ما ليس مع. لأن الحركة لا تتعلق بمقتضى ومنع صطر
أو اكتساب. وهي غير من يحد غير العلية. ولست من العلم سبيل. فذلك إثبات
عنه على خلاف صحة ما ذكرتم كما حد ذلك في الشيء. والعمد

ثم يقال لهم. فإن كنتم على الشاهد تعتقدون وعليه تقولون. فوحيوا. إذا كان المارئي
صاحبه عامة. أن يكون داعي. وهذا واجب لأنه غير مستثنى من أحد طريقه. لأن كل
عام ما هو دو علم. كل ذي علم هو عام. ونس كل يحد غير العامة وحال في
قلب وما يستحيل تعلقه بتقويمه على وجه التفصيل فهو علم. فإن حجة إثبات عام ليس
بذي علم. وإن كان ذلك خلاف لما قول. حجة أحد. فثبت علم من بفرص يحد حال
غير العامة. وإن كان ذلك خلاف معروف في سعة وجوده. وإن هو هذه الأوصاف
هي شروط في كون العلم عام. ولست صحة كونه عام ولا حجة. فقل لهم. نعم ذلك؟
فلا يجدون إلى تصحيح ذلك سبيلا. لا منهم. يحد علم يملك من ذلك. فقل لهم ف
أسكنتم أيضا أن يكون جميع ما وصفه كونه في غيره من شروط كونه عام. وإن لم
يكن من حجة ولا معنى وصفه أنه عام. ولا من علم كونه عام. بدلالة أنه لم يحد ولم يحد
يبقى إلا كذلك؟

شبهة لهم أخرى

فإن قالوا : لو كان الباري سبحانه ذا علم لم يكن له علم ، ووجب أن يكون قديماً لنفسه
كما أن العالم به قديم لنفسه ؛ ولو كانا قديمين لأنفسهما لوجب أن يكونا مثنيين مثنيين
، أن يكون اسم الأقدم قادراً على فقد نفسه وأن يكون العدم صفة غير حي ولا عالم
ولا قادر ولا قائم بنفسه من حيث أشبه ما عده صفة ، فلو فقد ذلك ، فقد أن يكون له
علم ، فقد لم أولاً . ثم قدم إن شئت كثر في صفة واحدة من صفات النفس بحيث أن
تكون مثنيين ، فإن لكم في ذلك محذور ٥٩ ط [أنتم تقول لهم ما أسكرتم ، إن كان
ما قتموه في ذلك جميعاً ، أن يكون اسود والبيض مثنيين من حيث كانا بالان
مميزين لأنفسهما وكان وصفهما بذلك متساوياً ؟ فلا يحذرون لذلك مذقماً

ثم قال لهم : ولم قدم أيضاً إن الباري سبحانه ، إذا كان قديماً ، كان قديماً لنفسه ،
وكانت له ؟ وما أسكرتم أن يكون قديم هو قديمها ؟ وما أسكرتم أن يكون
له قديم قديم واحد قديم نفسه ؟ وما أسكرتم أيضاً أن يكون العلم ليس بقديم ولا
محتاج إلى قول من قال ذلك من أحد ؟ فلا يحذرون لذلك مذقماً

ثم قال لهم : إن كان ما قتموه واحداً ، فأسكرتم أن يكون الإنسان مثلاً لله ،
إذا كانت لنفسه ؟ فإن دبراً من تحدثت عنه اتخذ نفسه ، ل هو تحدث
لا عنه ولا له . فوجب ما سألتم عنه ، قيل لهم : قد أسكرتم أيضاً أن يكون كل
قديم واجب بقديم من صفة وموصوف به قديم لا لنفسه ولا لغيره ، ويجب ذلك تماثل
القديمين ؟ فإن قالوا : إنما وجب أن يكون القديم قديم نفسه ؛ لأن عنه لا يتم
إلا قديماً ، قيل لهم : قولوا لأحسن هذا يعني إن السواد والبيض شش شش جزأين
قوتان عرضان لأنفسهما ؛ لأنهما لا نفس لا كذا ، وقبوراً أيضاً من كل واحد منهما
واحد لنفسه ؛ لأن نفسه لا غير ولا واحدة . فإن مرو على ذلك ، قيل لهم : فما
أسكرتم من وجوب شبهة ، يد كما مشتركتين في هذه الأوصاف لأنفسهما ؟ ولا تحيص
لهم من ذلك ، وإن أبوه ودلوا ، إن هذه الأوصاف حية على السواد والبيض لأنفسهما

ولا لعلته ، وإن لم تُعْمَلْ أفعاله إلا عيبه ، فيلزم : إما أن يكون القديم وعلمه
قديمين لا لأفعاله ولا لعلته ، وإن لم تُعْمَلْ أفعاله إلا قدر ينشأ ؟ ولا فصل لهم في ذلك ؛
وفيهِ سقوط ما عوربوا عبه

شبهة لهم أخرى

وإن لم يثبتوا الدليل على أن الله سبحانه لا يجوز أن يكون عاماً بعد أنه لو كان له علم
لوجب أن يتعلق بالمعلومات على وجه تَشَقُّقٍ عمومها ، ولو كان كذلك ، لوجب أن يكون
علمه من جنس عمومها ، لأن أفعاله إنما يجب تشابهها بعمومها ، وحد على وجه واحد ،
فلا يجوز أن يكون علمه من جنس عمومها ، ثم إنه لا عيب له ، بل هو من جنس طريق
العدم ، بل أفعاله متخالفين هو أن يكون من جنس عمومها واحد على وجه واحد لا اضطراب
علمهم هذا ثم سطري واستدلوا بأن دور ، اضطراب ، ثم إنهم عوربوا وقتاً رسالاً عنهم
في مع تناسل ما هذه سببه وإدعى فيه عجزاً ٦ و لا اضطراب ، بل هو من جنس ، قيل
لهم : وما هو ؟ بل قولوا ، هو عيب من كل علم من عمومها ، إذا كان من جنس عمومها واحداً
على وجه واحد ، بل لهم : وما في هذا من عيب ؟ وما أنكرتم أفعاله ، لما تنبأ هذه العلة ،
ولكن لا أفعاله قط ومن حيث علم أنه لا صفة ذات على أحدها ، إلا وهي حائرة على
على الآخر ، ولا صفة وجبت لأحدها ، إلا وهي وحدة للأخر ، وليس كذلك سبيل علم
القديم وعلم المحدث

ثم قل لهم : لو كان حجة العدم تنافي ما به تَشَقُّقٌ حيز أن يكون متعلقهما واحداً على
وجه واحد ، لوجب أن يكون الإبداءة وتقدرة متعلقين بالشيء الواحد للتدوير والمراد على
وجه أحداث متينين لتعلقهما تَشَقُّقٍ واحداً على وجه واحد ؛ فظاً بطل هذا من قولنا
وقولكم ، بطل اعتدركم لدى به استدركهم ثم قل لهم : فيجب على عتلاككم هذا ،
إذا كان القديم سبحانه عالماً لعمه ونعمه ، أن تكون معه كسب عمومها ؛ لأنها متعلقة
بالمعلومات كمتشقق علومها ، فلا يجوز ذلك ، لا يجوز أن يكون علمه نفعه . بل قولوا
نحن لا نقول : إنه عام بالمعلومات نفعه على أنه نفعه ينفك وأن المعلومات متعلقة بها ،
وإنما يريد بذلك أنه عالم بها لا معنى يفرق نفعه ؛ فمع ما عن هذا المعنى بأنه عالم نفعه ،

قبل لم : وكذلك نحن نسأريد نقول : التقديم على بعد المعلومات نفس شبه أن علمه
آلة به ومتعلق بمعلومات تحقق التحليل وحسب بحسب . وبذلك معنى نقول به علم
المعلومات نفس علمه أنه يعطى لا معنى قدرن العلم ، فعند عن ذلك بأنه يعلم بنفس العلم !
وكذلك كل شيء . قد فيه به موضوعات وصفت به نفسه ، يتألف من به به موضوع به
لا لعدة ، في بحث ما قدم

ثم عن لم . إن كان معنى أن لدى به به أنه لا معنى يقين به ،
فيجب أن يكون يحدث يحدث به به وشي . شيء لنفسه . لأنه يحدث لا معنى وشي .
لا لعدة ؛ وكذلك بحث أن فهو كل وصف به تحقق لا معنى مستحقة لنفس موضوع به .
وهذا ترك فهم ، نوصف نستحق لا لنفس ولا لعدة . فإن فهو لا عب ، يد غير الذي
صاحبه لمعلومات به ، أن يكون به كمن عود ، أن معنى به بالمعلومات تحقق
العلمان وعقلى لم ، عن لعدة ، قبل هذه حجة وفيه من به إلى المحيط ، وذلك أن
كون لعدة تاماً بالمعلومات به هو عند ، وعندك معنى كونه عند بالمعلومات به ،
[٦٠ ط] نثبت أنه عند به . وكونه عند به لا يختلف ولا يزيد . فيجب أن يكون
ما أوجب كونه عالماً بالمعلومات به . إن كانت به دون كانت به لا يقبل من به
من غير أن هو منسوبة من فلا ، لأن يصرفي ذلك يكون لعدة على حد منسوبة
ووجب نثبت ما أوجب هذه الصفة منسوبة : فهو كذا حد منسوبة من على الذي صاحبه
تتعلق بالمعلوم تحقق العالمين ونفس العلم تحقق تحقق المعلوم تحفظ ويرهم أن كون العلم
عالماً بالمعلوم تارة بنفسه وتارة لمعنى يختلف ، فإنه به بحر ذلك ، يمكن لم قلته ومحصل
ولا معنى مقول ؛ ولا جواب لم عن ذلك

شبهة أخرى

فإن قل : الدليل على أنه لا غير أنه سبحانه ؛ أنه لو كان له غيره . نحل من أن يكون مثلاً
للتقديم على أو يحدث له : فإن كان مثلاً له ، ووجب أن يكون رتبة علمه قدرأ كهو ؛
وهذا كثر من قلته ؛ وإن كان مخالفاً ، ووجب أن يكون غيراً له وأن يكون معه في
التقديم غيراً له . وذلك مطلق ، فوجب أنه لا غير له ، يقال لم : لم فتم به لا بد

أن يكون عليه ، بدانت ، موافقه أو مخالفة ؟ وما أنكرتم أن يكون محلاً أن يقال في
ليس يميز بينهما متعدي أو متعدي كما يستعمل أن يقال إن الذي ، حل اسمه ، مثل
الأشياء كلها أو محذوف ما كذا ، وكما يستعمل أن يقال ذلك في الآية من السورة والبيت
من القصيدة والآخر من خمسة وروحد من عشرة من حيث استعمال أن يكون أحد
الذكور هو الآخر أو غيره ؟ الذي به يدعو هذا ؟

ثم يقال لم : إن أردتم قولكم إن علم القديم سبحانه مخالف له أنه غير له ، وأنه من
جنس والذي سبحانه من جنس غير حقه ، كما يقال ذلك في السواد والبصر ، فذلك
محال لقيام الدليل على أن علم الله سبحانه ليس بغير له من حيث لم يميز مفارقه له بزمان
أو مكان أو وجود أو عدم ، وقد ثبت أن معنى المميز وحقيقة وصفها بذلك أنه ما جار
افتراضها على أحد هذه الثلاثة : ذواته ، وكذا فقد دل الدليل على أن القديم سبحانه
وعليه ليسا بمنسبين ولا متجانسين ولا متماثلين ، وإن عني بمخلاف القديم سبحانه لعلمه بقدر
شبهه منه ، وأنه لا يشبهه ولا يوصف به ، ولا يتحقق من لوصف ما يتحقق .
ولا يوصف به من الأوصاف جمع ، فهو عنه ، فهذا صحيح في معنى [وإن] كانت الصفة
عموماً منها لا تحصر ما يقع أو دليل أو حسب ذلك ، وإن دم عليه

٦١١ باب الدول في معنى الخبر

إن قال قائل ما معنى وصفك الشيء بأنه حذر ؟ قل له معنى ذلك أنه ما يصح
أن يدخله الصدق والكذب ، لأنه متى أمكن دخول الصدق أو الكذب فيه ، كان
حذراً ، ومعنى لم يمكن ذلك فيه ، خرج عن أن يكون خبراً ، وهذا الاختصاص فارق
الخبر ما ليس بخبر من الكلام وبزواله التي ليست بخبر

باب الكلام في أقسام الأخبار

باب في ذلك : فتنى كم وجه تنقسم لأخباره في : على ثلاثة أصرب
فصرب منها - خبر عن واحد ، وهو كل خبر عن أمر ثابت قصتُ المصرووات ودرك
الحواس على إثباته . وقامت لأدبه على ذلك من أمره ، نحو الخبر عن حضور ما يذكره

وشهده بحرف ، وأخر عن امتنع اصحاح الصدق وكون احسم في مكايين معه ، وأمثال ذلك في نعم فساد بصرويات لعقول ، وأخر عن حديث لعمد وإثبات تحفته ، وأنه على ما يجب كونه عليه من صدقه ، وصحة أهله ، وما جرى بحري ذلك من كل أمر فثبتت اعم بصحته استدلالاً وصراً ، وهذا لا يقع أبداً ، لا صدقاً من قدم وتحدث ومذنب وكافر وعدل ودسق وجماعة وأحاد ثبات تحفه وصحته وكف بصرفه بالتحسين عنه احد

والصرب الثاني حذر عن بحر متنع بما قصيه الخواس واصرويات أو ما قام عنه من اصحاح وبذلك لا يجوز حذر عن عدم ما شهدته وكونه على خلاف صحة ما ذكره عليه ، وأخر عن قيام الأموات ، وقتل امعاء حيت ، وعقاب دجلة دهم في وقتنا هذا ، وأخر عن وجود لندس في بحر واحد ، وكون احسم في مكايين ، وما جرى بحري ذلك من متنع لعمد بصلاته وجماعة قصية خواص وموضوع لعدت وأوش لعقول واصرويات وهذا الخبر لا يقع أبداً ، لا كعدم من وقع منه تنوت لعم سطلان تحفه وتناول له على غير ما هو به ؛ ومن يجوز أن يقع هذا خبر من تقديم ، ولا من تقي ، ولا من حذر تقي عنه أنه لا يكذب ، ولا من قوم كُتب بهم التواتر ونعم صدقهم اضطاروا إذا تقوا عن مشاهدة من عيه قهر وإخبار وأسباب يظهر عندهم الحديث بهذا لأن الكذب لا يجوز على من ذكره في هذه حالة ، ونحو الخبر عن حدوث التقديم وقدم متحدث ، وعمل المنحرات وغير ذلك مما ليس الدليل على ٦١ ط ١ ثبوته وأن الخبر قد تناول على خلاف ما هو به ، وهذا الخبر لا يقع أصلاً من الله ولا من رسول ولا من أحد أنه لا يكذب في حذر ، وقد يجوز أن يقع من قوم ، وحرروا عن مشاهدة الحجبوا وعم صدقهم ضرورة ، شبهة دخل عليهم : لأهم غير عابدين ، وحرروا عنه فصلاً عن أن يكونوا إليه مصطربين

والصرب الثالث من الأخبار حذر عن تمكن في العمل كونه وبجي شتمه به ، ونحو الإخبار عن يحيى ، مطر السيد علي ، وموت رثسه وزحفي بقرم ، وعن كون زيد في داره وحروجه عبي ، ونحو لإخبار عن الرسول ، صلى الله عليه ، على ما تقدم ، وعبي

خبر وصدرت وعادات أكثر من متعديها في الشريعة وأمثال ذلك مما يمكن أن يكون صدقا ويمكن أن يكون كذبا . وما هذه حالة موقوف على ما يوجب الدليل من أمره ، فإن قام الدليل على أنه صدق قطع به . وإن قام على أنه كذب ، قطع بطلانه وكذبنا فله ؛ وإن غلب دليل صحة ودليل فاداه ، وجب الوقف في أمره ونحوه كونه صدقا وكونه كذبا . وقد وقع الخبر على الممكن كونه من الله ومن رسوله وعن أنبياء عنه أنه لا يكذب في خبره ومن جماعة أسدوا ما أحروا عنه إلى ما عهد بهم لنسب التواتر منهم فبلغ مصدقه . وكذب كل حرم عن حائزاه الدليل على صدق نصه وهذه خمسة من القول في تفسير الأخبار مقننة

كتاب الكلام في ثبات التواتر واستحالة الكذب على أهله

قال في دليل على صحة الكذب على تعدد الذين ثبت منهم التواتر ؟ قيل له ما قدمنا عندنا من قول أعلام الرسل وهو أن صدقة ما اختراع مثل عدد أهل التواتر على قول كذب عن مشهده ولا على كثرة عامي عموم به من غير ظهور الحديث به سهو وإقرار ، بل كانوا منهم كتبوا ونشأ عنهم وأخذوا عنهم ، بل ذلك لأنه لا يجوز أن يستمر بهم ترك ذلك وخصوص فيه والحدث به ما طويلا ولا بد حتى لا يعلم في حالهم أنهم قد فهموا ، وإن كان ذلك على الواحد والاثني منهم . كما أنه لم يخرجه عنه باختراع منهم على التثبت به أنفسهم وانتفاع لشو به وجوههم ، وكشف سوتهم وعورتهم وطول سائهم ، والخروج من [٦٢] ديارهم وشخص جمعهم إلى بلاد كرمهم وشبهه من بلاد الصين ، واختلال هول البحر ، وغير ذلك من المتأخر والمصانع ، ما حمى الله عبه من مرق الدواعي واختلاف الحكم والأعراض ، فمن أراد أن يجبر الكذب على جميعهم عند الاختراع ، لحوار ذلك على خادم عند الأئمة ، فهو كمن حذر عيبه جميع الذي وصف مع احتجهم ، لحوار ذلك على خادم عند الأئمة . وكل ذلك محال مملوء امتناعه وسدوره في أحادة

قال في دليل على أن العلم بتحقيق خبر من ذكره يقع صطوره ؟ قيل به . الدليل على ذلك أن أحد نصيب عنه ما يحجرون عنه على حد ما يحذف عنه ما يذكره من

حواس وما يجده من أهدى لا ينكث شاك فيه . ولأن قد شرَكَ في أعظمه إسمه
والعامة ويُستقصون الدرس يسوا من أهل الضر ، فشك أن أهم ذلك ضروره على مرقه .

باب آخر في صفات أهل التواتر

فإن قل قل هل يجب أن يكون لأحد من هذه الصفات لأن من كونه عظم
قوله أحل، فإن قل وما هي؟ قل هي صفات يجب أن يكون لها من هذه
علم ضرورة واقعا عن مشاهدة أو سمع، أو تخمين في النفس من جهة الاستدلال، ولا
لم يقع العلم بخبرهم، وكذلك من يجب أن يعرفه غيره من جهة الاستدلال، ولا
تحدث الأجسام وإثبات صانعها، وكذلك القدر معه، وبه ثابت من لأحد من هذه
الأمور المعلومة شيئا عن عدم من جهة الاستدلال، لأن الله تعالى لا يخبر الله تعالى
بأنه الله تعالى، ولا يخبر الله تعالى عن عدمه، ولا أن الله تعالى عن عدمه، ولا أن
به البصر، فمن عرفه واستعمله، وبه في موضع، عرف من ذلك ما عرفه، ومن صدق
عنه وأمر من عن الله، عرف صحة ما عنه،

ومن صدقهم أن يكون عدداً يردون على واحد ولاثنين وثلاثة والأربعة وكره
عدد أمر الله بالاستدلال على صدق الخبر به كاشد له حد ومن أمر بالاحتياط في
عدالتهم ومثل أحدهم لأنه لا يعم على أن حد واحد يوجب على الاصطلاح وأنه
سيفعل ذلك عند حيرة ، ب أمر ، بالاستدلال على صدق أحد الرسل خاصة مع عدالتهم
والسمع قد علم وثبوت برهمن عن الكذب وتخصمه به ؛ وكذلك لو علم أن الاثنين
أو الرجل واحد من الأربعة إذا شهدوا به ، وقع العلم بخبرهم ، إذا كانوا صادقين ، تصدوا
بالاحتياط في عدالتهم وقول ٦٢ ط شهادتهم ، إذا كانوا عندنا على هذه الصفة ، وردوا إذا
كانوا فساقاً ، لأننا إنما استدللنا ونسند به لم يعلم بصدق الخبر ، فأما إذا علم صدقهم ضرورة ،
فلا وجه للخط والاستدلال على ما نحن إلى من نصحته مصطفىون فوجب أن من صدق
أهل التواتر تجاوز عددهم حد من أمر بالاحتياط في شهادتهم ويكفي في ذلك على
أصولنا أن نقول : ويجب أن يكون عدد يتجاوز من حد من حدت لعددهم فلا يقتض
أمر بصدق خبرهم ضرورة ، دون : كراهة والاحتياط في لعدة

ومن صفاتها أن يكوناً عدداً ، كل من خبر عن مشاهدة وكان في الكثرة والعدد
 كهم ، وقع العلم بخبرهم ضرورة

ومن صفاتهم ، إذا كانوا جهة سبب ، وسبب سبب ، أن يكون أول خبرهم
 كآخره ووسطاً ، فإنه كثر فيه في أنه قدم به اثبت الموت ، ووقع الخبر بصفهم ، إذا
 بقا عن مشاهدة

هذه الصفات أي يجب ترويضها لأهل تواتر دون ، بسط قوم من أهل المطار بكراه من
 اختلاف ، بات ومن ، ومرتبة ، أو من ، وسبب ، واختلاف الأنساب ، وما يرى
 الأنساب ، وأن يكون في ، وفي ، أو واحد منهم ، خبرية ، في خبر ذلك مما يد كراه من
 الأوصاف : لأنه قد يقع خبر أهل منه واحدة وهي أب واحد وأهل أربع مشحونة
 واحدة واحدة ، ووقع الخبر بخبرهم ، وبن ، كراه في خبره ، واحد منهم خبرية ،
 كما وقع لما خبره ، وأما خبره من الأمور نقل من ليس في داره ولا من نقل الخبر

سبب آخر

في خبر الواحد

فإن قال قائل : قد معنى وضعكم خبر بأنه خبر واحد ؟ قبل له : أما حقيقة هذه
 الإضافة في اللغة فإنه خبر واحد وأن راوى واحد فقط لا ثلث ولا أكثر من ذلك ،
 غير أن الفقهاء والمتكلمين قد توسعوا على نسبة كل خبر قصير عن بحيث يعلم بأنه خبر
 واحد ، وسواء عدهم روى الواحد أو الجماعة التي تريد على الواحد

وهذا الخبر لا يجب العلم على ما وصفه أولاً ، ولكن يجب العقل إن كان ناقلاً
 عدلاً ، ما روى ما هو أقوى منه على حد ما ذهب إليه من هذا موضع ذكره .

باب الكلام في إبطال النص وصحيح الاختيار

إن سألت سائل فقال : ما الدليل على ما تدعون به من الاختيار للأمة وإبطال
 النص عن ربه عنه ؟ ٦٣ و قد قيل : دليل على هذا أنه إذا فسدت النص صح الاختيار ؛

فإن قالوا : وما قلتم إن ما عده مسلم من النقل يوجب عدم الاضطراب ؟ قيل لهم قد ساء
 ذلك من قبل من يعنى عن هذه رواية : أن نقل حذر الشبهة من مثله مما وقع شكاكاً ثانياً
 في الأصل ، ولا وجب إيمانه كوجوب خبره ، بل يفتقر فرضه واسرى به ، ولا ارغفت
 الشكوك والشبهة فيه كارتفاعها عن نظاره وما جرى مجراه من تميز لدى ، صلى الله عليه ،
 لمن أمره ، وعقد القضاء ، عنده ، من ما دعوه فوق هذا الباب ، ولا حصل عن ذلك
 لأكثر الشيعة وربطه بنسب من ، صلى الله عليه ، على غيره من الأئمة وتخصيص ، عليه
 معصية ومصادقه ، ومن ثبوت من الهبة في بابيه عند الفريقين ، ولا وجب علينا بما قالوه
 ضرورة ، ولا حصل بصدقه من من أهل مع معة عنه من مخالفت الأمة لحصول
 عن اليهود ، وصلى كقصد من صور ، وصلى عند ، وصلى لأخبارنا ،
 وجب القضاء على إبطال خبرهم عن النص بأكثر الأدلة الدالة على قساد الأخبار ، وهذا
 بين لمن نصح نفسه ؛ وإن كان رسول ، صلى الله عليه ، إيماناً عليه النص الذي يدعوه
 بمخالف من الواحد والاثنين ومن يجوز الكذب ويسهو عنه ولا يدع ذلك وشبهة ،
 ولا يصح ، بل من أمره ونهيه عن النبي ، صلى الله عليه ، نص عن رجل معه ورم
 فرض مناعته دون غيره ، كان ذلك في الأصل عن رسول ، صلى الله عليه ، من
 لا يجب العلم بصدقه ومن يجوز دخوله ، لا يجوز يسهو عنه ، وقد نحن وأتم قد اتفقنا على
 أن أخبار الآحاد لا توجب علم الاضطراب ، وإن كان لأحد من منهم من عدم كقد
 لعقد والمرس ، فإن كان حذر الشبهة ، حد عن النبي ، صلى الله عليه ، ، يدل على
 صدقه ، بل هو من الله ، صلى الله عليه ، ، حد عن النبي ، صلى الله عليه ، من أخباره ،
 أو يجوز بذلك الرسول ، صلى الله عليه ، من غيره ، أو يجمع لأنه عن النبي ، صلى الله عليه ،
 ، من غيره ، من غيره ، من غيره ، ولا كان عدول ، عن وجوب ثبوت من
 الله ورسوله على ذلك من غيره ، من غيره ، من غيره ، ولا من غيره ، ولا من غيره ،
 ذلك الواحد والآحاد ، لأنه وعلى من لا يجوز عليه فيها الكذب والافتعال
 ، من غيره ، من غيره ، من غيره ، من النبي ، صلى الله عليه ، على من
 من غيره ، من غيره ، من غيره ، من غيره ، من النبي ، صلى الله عليه ، على من
 من غيره ، من غيره ، من غيره ، من غيره ، من النبي ، صلى الله عليه ، على من
 من غيره ، من غيره ، من غيره ، من غيره ، من النبي ، صلى الله عليه ، على من

وعني أنه لو كان النص قد رواه واحد وآحاد عن النبي ، صلى الله عليه ، في صدر الأمة
ودعي مع رواتهم حضورهم ، وتصدقهم ، فإنه أحب أن يقع له العلم بصحة رواة هذا الأمر
الخطي ، وإن لم يكن قد دعاه ورواه راو في صدر الإسلام ، وأنه قد استشهد عليه وأيده
بدعواه حضور القوم له وسماعهم إياه ؛ لأن تفرق الروايات على نقل ذلك ، لو كان صحيحاً ،
أما من رواه عن نقل خلاف لأصاري لإمامة وقول شيخنا « أنه أخذ منها المحككت
وعنه ما مر حديثاً » ، ومن روى قول النبي ، صلى الله عليه ، « لأئمة من قريش » ،
وأن محمد ، صلى الله عليه ، رأى ربه بيني رأسه ، وخلاف من جاء فيه ، إلى صدور ذلك
من رواه عنه لآحاد وصحة واشتهر ظهور مثله على ما حثرت لعدة مثل رواية لآحاد في
لصدر الأول للنص من النبي ، صلى الله عليه ، على إمام عليه لا بد أن يشكك الأمة ، فيقول
أو رده بأسرها أو يسكره مصها وبصحبته الآخرون من وقع فتسحر بينهم في ذلك ؛
لأنه من نحو ، عدالة وقلة الإحسان له وركب البحث والتأمل برواياته وحال رواه ، بل كان
يجب أن يرد صروحه أن هذا قد ادعى في صدر الإسلام ، وتنبيل عليه ببعض الاحتجاج ،
وكف حتى أن الأمة في قوته أو رده أو الاختلاف فيه ، والآتي رد ذلك وروداً خاصاً
تتمتع الشبهة بهه وصفه إلى عمار ومقدد وغيرهم من أصحابه ونحوهم أعني الأبطال
فيه ، بل يجب أن نعلم عدالة في جذبه من مسلمين ومن ليس من أهل للإسلام أصلاً
من أهل الشك ، وكل ذلك من على خطاين دعوى من ادعى منه أن النص عليه واحد
وآحاد في الأصل .

فإن كان منه ذلك فجميع حيز الشبهة عن النص عبرة تحت لآحاد التي هي
في الشبهة ، ورواه يعقوب على صحته ، وحده الشبهة عن النص فيه عمل من الأصول في
الشرعية ، فصيروا إلى العمل به ! — قيل له : قد قلنا في قولنا إن هذا من أخبار الآحاد
يد كتاب عن صفات مخصوصة وغيرت ما يدعي في صدره ، أو مخرجه وتثبت عدالة
من ادعى أنه في حد من النص على النبي ، عليه السلام ، ولا وهو يثبت من أبي
نعمان ومحمد بن أبي حمزة عن أبي عبد الله ، يثبت الصحابة ويكفرهم ويترى على أصلهم
وغيرهم أنهم رتبوا هذا للإمام على أعينهم ويضيف إلى ذلك مذاهب [٦٤ ظ] آخر

رعب عن ذكره ثلاث طي قارى كذا أما قصد الشدعة عنهم دون الاحتجاج على
صادقهم .

وبعض هذه الأمور تسقط القدالة وتروى الثقة والأمانة لأن هذا من عندهم لا ينم
إلا بالولادة والبراءة . ومنهم من يرى الشهادة بما فيه على خطئه ، وشرعه إنما أوجبت
العمل بخبر الواحد إذا كان عدلاً متصفاً ، وليس هذه صفة التمسك بالحق ولا صفة لأحد
الدين . وإن لم يكن ذلك في الأصل ، على دعوائهم : لأنهم يروون أن روى هذه لأحد من
من الغائبين ، لأنه عن أبيه في الصحابة ، أمهم وبنيهم معرفة منهم ، فلا يخفى أن
'تمسك خبر' هذا ، لا يثبت الخلف لما قد ثبت من . من دوايا كفاره وعدالة
من دوايا تضييقه والبراءة منه

بل يروون ردة النص في الأصل لم يكن . من يدين بالنص على علي ، عليه السلام ،
فيلزم . فهو يفسد عندنا وعندكم : فوجه فسخهم عندكم تدينهم . ثم ما بعده ورواه
من النص وتولاهم تصدق ، ووجه عسفهم عندنا يرويه ما لا أصل له عندهم .
قد عموا نصلاً وترك العمل به وأفقوا ليس عطالة ، فلا تنتشر بخبر من هذه صفته
عندنا وعندكم ، فهذا هذا

ولأن هذه الأخبار التي هي أحد الأحاد التي تدعوها في النص على علي أحد قد
عارضها جمع المسلمين في الصدر الأول على بطلانها وترك العمل بها ، لأن الأمة كلوا أعدت
لأبي بكر وعمر ، رضي الله عنهم ، ودست وجوب صاعتهما والكفر بحق رايتهما ، وفهم
على والعباس وعمر ومقداد وأبو ذر وأبو بكر بن العوام وكل من اتبع له النص وروى له ؛
وهذا لصحاحهم من حال الصعوبة ، رضي الله عنهم ، لا تكسب ولا أحد من الشيعة
دعوه ؛ ولهذا قالوا : « إن القبيح دينه » وروى عن ولد علي عليه السلام أنه سمع رسول
الله ﷺ يقول : « لا يجوز أن يعمل بخبر الواحد ونحن ندينك بركه له وصدقه ؛ فوجب
ترك العمل على هذه الأخبار تدينهم بخلافه وترك من روى النص عنه له ؛ فكذلك ما ؛
لأن الإجماع لا يشرى بمجم تركه ما هو أقوى من هذه لأحد ؛ فوجب أيضاً ترك
العمل على هذه الأخبار ، ولو كانت مروية .

على أنه إنما يحل بحد واحد من الشريعة إذ لا بد منه حد واحد موقوفه ، وهذا
المحل لدى ادعائه اشبهه ، فقد عاصه حد السكرية و... وشبهه وكل من قد عاص على
أنى كان وعصى على العدى ، وردت في ذلك نصير وثبت والعص و حد لامة
موقوف روية الحسن بن عبيد الله ، عيه السلام ، فهو أقوى وثبت : صحه إذ تراه
الأسعف ، أقوى ، ٦٥ و... من ذلك ، وقد قيل من عاصه عاصه حد واحد لا حد
ونكاهه وعذر احد شيء منها وجوبه على ما كعبه من أن الأصل لا يحل في
أن ثبت أمر مودعه ، وأن لأحد من كل مودعه على خلافه ، ثم حد
موجود في هذه الآية وفي بعض هذه الآية كعبه في ذلك من أن عاصه
ثبت الاحتياط لئلا يكون بعبه ، وكعبه

فإن من الشبه بذكر صريح حسن بن عبيد الله ، ما كان محال كقول
لبنى ، صلى الله عليه ، قد عصى على عبيد الله ، صلى الله عليه ، فهو « من ثبت مولاه ،
فعلى مولاه » لأن ابنى ، صلى الله عليه ، وسد ، وزعم من وجوب عاصه وأنه أولى بهم
من أنفسهم ، ثم قد عصى ، « أن ثبت أولى » مؤمنين من شريعتهم ، « من
ثبت مولاه فعلى مولاه » فوجب حق من وجوب عاصه ولا عاصه وأنه أولى بهم
ما أوجه عاصه ، فإن لم لا يجب ما فهم ، لأن ما أثبت عاصه من كونه أولى بهم من
هو من معنى ما أوجه على سبيل ، لأنه « من ثبت مولاه فعلى مولاه » ، فواجب
أن لا عاصه ومعنى وأوجب عاصه كونه أولى بهم منهم ، عاصه ، ومن معنى أولى من معنى
مولى في شيء ، لأن قوله « مولى » يختص في اللغة ووجوب من قبل معنى أولى ، فلا يجب
إذ عفت كلام كلام من من معناه أن يكون معاصم وحاداً إلا أن أوله من

الثبت بتركه ، حذر ، كما عصى عن تركه ، وبسبب شريع من كان قد تركه ، ثم من
من ثبت مولاه ، فعلى مولاه ، وجب ذلك أن يكون قد ثبت حق من السوء ومعنى
ابوحنى وسبب شريع على أنه ما أوجه في قول السكاه بعبه ، ولا ما عشتاد
فيه من حيث ثبت أنه ليس معنى في معنى فأنى ، فكذلك ثبت أنه ليس معنى في
معنى فأنى ، لا يجب أن يكون قد ثبت حق ما ثبت عاصه ، وبذلك دلت عليه شبهة من

الميل واحد ، فيكون قد أوجب مولاه على طهره وطله : وجب وإلى كل من طهر
منه الأيمن على هذه المسئلة ، بل إن واليه في الشراء دون الدليل

فإن قيل : قد وجب تخصيصه بهذا القول وقد كان عدله في تصحيد حتى عظم طهرهم
كطهرهم ؟ قيل له : يحتجب أن يكون نعمه ، صلى الله عليه ، قد خرج فيه أو نسب اليه
أو خبر أن قوله من أهل البدق وشرقه سيضعون سببه ويرعون أنه في الدين وحكم
في أمر الله تعالى لأدريس : سيضعون سببه ولا يسهو ورجل ولاه من ذلك في بني ذلك
عه في وقته ونعمه ، لأن الله تعالى : عزم أن غير سيصرف دين من حكمه أو غيره على
ما فرقه به ، من أن لا يسهو أن امرئ من دعة ولايته ويحتمه على طهره وطله ويطعم
على صباه ، وهو غير أنه حتى عنه يفرقه من : لأن من هذه سبيله في معلوم الله تعالى ،
فإن لم يكن قد ولي الله ولا يسهو سببه ، لأنه وجبه وفي سر رسول الله ، صلى الله عليه ،
عوالاة على على طهره وطله دين على سقوط ما قرره أهل البدق والصلال به

فإن دوا : فإذا كان هذا هو الذي أراد ، فإنه على غنى من الأمر والصلال من
السرية وحديثه منه به وطاعة ، فإن من يشكك ؟ فينبى لهم من لالاعة من على
السي ، صلى الله عليه ، في حيز لا يخط : ومنه أوحى به أن بداعة (٦٧ و) هذا الكلام
وجمع من به ويقدم انقير لوجوب طاعته خلف من : عليه السلام ، وأنه أجمع للقبوب
على محته وموالاته ؛ فلا سؤال علينا في ذلك .

ثم يقال لهم : هو كل رسول ، صلى الله عليه ، إن أراد بهذا القول ليس عليه ،
فلم يبق . هذا إنكم مدي بواحدة طاعته ، فاصموا له وأطيعوا ، فيربل لو لم
والإشكال ؟ فكل شيء أحاديثه ، هو جواب لهم في سنو عنه

دليل آخر

فإن قالوا : ما أنكرتم أن يكون الذي ، صلى الله عليه ، من على غنى : عليه السلام ،
بقوله : « أنت مني غيره هدم من موسى » إلا أنه لا يسي مدي ؟ ؟ قيل لهم : لا يجب
ذلك ؛ لأن معنى ذلك أني أشحيت على أهلي وعلى مدي بداعة ختمت بي هذه العروة .
لأنه إنما في ذلك في عروة سوك : حقه مديفة وصاح من بدق وأكثر ودفن قد

بحور في الكلام وإذا كان لا بد من ترك الظاهر، فنزك في لغز من معناه من استعان
أهل اللغة أولى.

باب قوله: «باررعم أن أسي» صلى الله عليه، أراد بهذا القول استحلافه على أهل
المدية، هو على ولايته إلى أن يصرفه النبي، صلى الله عليه، وما روى أحد من قوله، —
قبل لم. بعد من التعليل، لأن تولى النبي، صلى الله عليه، أمور، لا يقدح ولا يفسد
بالطريق بعد حوجه إلى مدية صرفه، مع أنه ليس في الأمة من يقدر على النظر
وعلم وأما قوله «كل حرم» شبه إسلامه في مدية مد عود من صلى الله عليه، مع
من هذه الصورة، فلا يشك في أحد في هذا.

ثم قال: «قد كان رسول الله، صلى الله عليه، وفي في أمة حده من ولاه
على موسم وأما في لأمر في، وفي قص، وحكمه منهم، بكر صديق في ولاه
موسم، وفيه في مدية من المدية، وفي من صدوق قرش، وفي من مدية
وولي أسامة بن زيد عند موته حشيش مدية أنوك في الله، وفي من مدية
وأما عيسى بن مراح في مدية ذب إسلامه، وولي حديد في يد، وولي مقد في التمر.
وولي أنا موسى في مدية، وفي من حرم، فحجب أن يكون هؤلاء على ولايتهم
وغيرهم وحكمهم وقضيتهم، لأنه لم يترفع عن النبي، صلى الله عليه، صرف واحد منهم.
باب مروا على هذا، قبل لم فحجب أن يعود من بعد، عليه إسلام، ولا بد على أحد
من هؤلاء، بعد خلاف ذلك؛ وإن أورد وقوا، لكن هذه دلائل مؤيدة من
النبي، صلى الله عليه، وأما منقطعه ثمرة، وأن أسي، صلى الله عليه، تولى هذه الأحكام
سعة مد نوبته من ولاه، — قبل لم مثل ذلك في مدية عبد على المدية

دليل آخر

باب قوله: «ما أسكرتم من ٦٨» ويكون النبي، صلى الله عليه، قد نص على «
قوله: «أب أجي وحبيبي في أهلي وقدمي ذنبي وشجر عدي»؟ قبل لم من في
هذا أيضا، «ثقت» نص في مدية، لأنه «أرد قوله «أجي» فخصم، «يكن هذا
عند في الإيمه ولا من نص على ولايته في شيء؛ وإن كان ذلك خيرا له عن فصله وعظيم

محللته منه وأنه في نفسه ، وهو أبداً حقيقته على عهدهم وولده ، عليهم السلام ،
وقوله : « وقضى ربي » متوجه إلى أنه أسره فقصه : به أو كان قد قضى عنه قتل هذا
القول : وليس هذا من قوله « أنت لبرم عدو » في شيء . وقد مر في حبيبة الأمة في
هذا الوقت " يدهدني حبيبي في علي وودعي ربي " . لكن هذا عهد ربه في الإمامة
ولا من سبق على ولاته في شيء . وإن كان ذلك حديثاً عن فقهه عنده وعظيم محله منه
وأمره وثقته : فلا مستحق أحد في هذا القول .

ثم قال : فيجب أن ينسبوا بعض عن أبي بكر وعمر ، رضى الله عنهم ، مثل هذا
القول : لأنه قد روي عن أبي بكر وعمر عن سعد بن أبي مسبة عن أبي
عباس أن النبي ، صلى الله عليه ، قال : « أبو بكر وعمر مني خاتمة شرا من موسى »
فيجب النص عليهما بهذا القول . بل قد مر من أحاديث لا تعد إلا ما مر
ولا بدليل ، قيل : إن جازت لهم هذه الدعوى ، جاز لحضرة علي وعمر جميعاً ، وشموه
وتعلقهم به في النص والتفصيل من أحاديث الأحاديث لا سيما : « ولا بدليل ، قد مره
القول بها : ولا جواب لهم عن ذلك .

ثم قال : كيف ، هموا أن جميع ما رووه ليس من علي ولا عهد ربه
بقرينة نصية بذلك والاحتجاج به في استيفائه وعلى أهل البصرة ومعدومة وفي كل
مقام كان ينبغي ذكره والاحتجاج به وعدوله إلى أن يقول : « بصرية » . « يعني » مدسة
وحسيني « سراق » ؟ ومعلوم أن ما ظهر منه من الانقياد لأبي بكر وعمر وغيره ، والأحد
مستهم ، و« طي » للحقيقة من بينهم ، وترويضه استه من حرس الخطأ ، وقامته
حداً محصورة عنهم ، وقربه مع أبي بكر ، رضى الله عنهم أجمعين ، وما كان من شأنه عليهما ،
وقوله في عمر : « والله ما أخذ ألقى الله بصحبته أحب إلي من هذا سخى » ، وقوله في
رواية مؤيد بن عتبة وإمامهم من أحاده : « ألا يا خير هذه الأمة بعد نبينا أبو بكر ،
ثم بعد أبي بكر عمر » ، ثم لله عهد « خير حيث هو » ، ورأيت عن النبي ، صلى الله عليه ،
أنه قال : « هذان سيدا كهول أهل الجنة من الأولين والآخرين ، لا لبين [٦٨ ط]
ولمرسين » وقوله « ما حدثني أحد عن رسول الله ، صلى الله عليه ، إلا أختتمته ، لا
أبكر ، وحدثني أبو بكر وصدق أبو بكر » في نظائر هذه الأقاويل مشبهة عنه في مدحهم

و تقربهم ، وحسن الله سبحانه و آتاه راض بهم منهم ، وأنه لو كان الرسول ، صلى الله عليه ، قد رضى عنه وقطع الشكر في دمه ، ما جر أنه قور فيمن عصمه وحجده حقه هذه الأثواب من يكون أفضاله معهم وقد آوذه بهم ما ذكر ، فكيف تركتم هذا «ظاهر المصوم من قوته وفعله إلى حبل العوس وشهو و تسويها للأمانى» من دوا كل هذا الذى طهر منه على سبيل التنبه ولا هب وحبوب منهم ، قبل هم . ود الحجة في ذلك مع ما فيه من اقتدح وسوء نمون في أمير المؤمنين ؟ فلا يجدون في ذلك منقطة

ثم من هم كيف . سنده على ثوب نص لآلى بكر ، رضى الله عنه ، بقوله ، صلى الله عليه . ثم الناس أبو بكر ، وقوله : «أبى الله ورسوله والمسلمون إلا أبا بكر» ، وقوله : «شكر صواحبت يوسف ، أبى الله إلا أن بكر» ، وقوله : «اقتدوا بالذنين من مدى أبى بكر و» ، وقوله : «لا يسمى مؤمن يكون فيه أبو بكر» ، تقدمهم غيره . وقوله : «يشوى سوء وكتب كتب لآلى بكر» ، لا يحتف عليه من . وقوله صلى الله عليه : «أنا من مدنى نعمة لسمع وعصر من . من . وقوله : «لو كنت متحدا حبلا ، لأحدث أن بكر حبلا» ، ولكن صحتكم حبيل . من . وقوله : «إن . ما بكر بخدوه صمد في دمه قويا في أمر الله» ، ومن دوا نمر بخدوه قويا في دمه قويا في أمر الله ، ومن دوا عليها تجدوه هاديا هديا . وطوا بهذه السنة ، لرب أنه قصد التنبه على النص عليه ، وبقوله : «لخلافة نبى إلى ثلاثين» ، وقوله : «إن يرضى من أبا بكر وعمر . سدوا ورشدت منهم . من . بعصوه غرورا وعوت أمتهم» ، وقوله : «حسب أمى أنه بكر ثم عمر» ، وقوله : «من فضل من أبى بكر أو زوجه أخته وخبرى منه وحده مع ساعة الحوف» ، وقوله في عمر : «لو كان مدى بنى سكان عمر» ، و«ولم أمت فيكم نعت عمر» ، و«بن الله ضربت بالحق على سائر عمر وقته من لحق ومن كان مر» ، و«بن منكم محدثين ومكثيين ومن عمر منهم» ، في ظاهر هذه الأحاديث ومما مثل بنى طوى منها ، فكيف . بقوله : «النص عليهم»

فإن قالوا : كل هذه الأخبار آحاد غير ناثرة ، قبل لهم : فما الذى يمنع خصومكم على هذه

لادعوى في أحداكم ؟ فلا يجدون فضلا

ثم قال لم . فكأنكم قد [٦٩ و] عزمتم على إنكار جميع ما رويته لكم وكسبته
ومطامنا لإقرار والإدخال لجميع ما رويته ، وكأنكم قد نقضتم لنا نعموا لنا قد هتأنا
واتركوا . طهرت سمعهم من قول النبي ، صلى الله عليه وسلم ، في أي نكر وعمر وتوابعه على
فيهما ؛ وأجروا ذلك على ثقة منه ' وهذا من حديث ليعوس وملا سبيلكم إلى
المصير إليه

باب الكلام في حكم الاختيار

باب قالوا : قد ليس على إمام بعينه . فكيف طريق ثبوت الإمامة ، وعمدة
بصير الإمام إماماً ؟ وللم . بعد الإجماع إمام بعد من ينفذه الإمامة من أفصل
المسلمين الذين هم من أهل الحل والعقد ، وتضمن على هذا . لأنه ليس له طريق إلا
النسب أو الاختيار ، وفي هذا من دليل على ثبوت الاختيار لدى سبب إليه

باب القول في العدد الذي تنعقد به الإمامة

باب قالوا : من فكأنكم تنعقد لإمامة عركا ؟ فإن له . سفتد وتم برجل واحد من أهل
الحل والعقد إذا عقد لها رجل على صفة ما يجب أن يكون عليه . فإن ذلك وما دليل
على ذلك ؟ قيل لم : الدليل عليه أنه إذا صدق أن نصرة الإمامة ولا تنعقد الإمامة ، ولا يتم
دليل على أنه يجب أن يعدها سائرهم ، فلا عدد فيها محدد من لا يجوز زيادة عنه وانقضاء
منه ، ثبت مقتضى دليل على تعيين العدد وانعقاد الإمامة من موجود في الشرع ودل على أدلة
الاعتقالات تنعقد

باب قالوا : ألا حزمتم مقتضى إلى كل فقهاء الإمامة في كل عصر من عصر مسلمين ؟
قيل له : نعم أهل الاختيار على هذا ، وعلى أن ما قد وجد عيب على العقد
على الإمام وصاعته إذا غيبه ، وأن حزم من أهل الحل والعقد في سائر عصر مسلمين
نصف واحد ، ولما فهم على البعده برجل واحد متعذر مجمع ، وأن الله على لا يكلف من حل
المنع الذي لا يصح فعله ولا تركه ، وعلى أن سبب الإمامة في دعواه في العقد لا في نكر
وعمر وعثمان وعلى حصول جميع أهل الحل والعقد في عصر مسلمين ولا في ندبة أحد ، وأن

عمر رد الأمر إلى ستة عشر فقط، وإن كان في غيره من بصرى للعقد، فوجب [٦٩ ظ]
 بهذه الحالة صحة ما قلناه، وبصريح ذلك أيضاً أن نكر عدها لغير فتنة إمامته وسلم
 عهده بغيره، وستحكم في بيان ذلك وبحته عدايتها كذا^(١) إلى القول في بابه عمر
 بما يوضح الحق في شاء الله

سؤال لهم

فإن قوا فهل يجب عدمكم أن تحصر العقد بالإمام قوة من المسلمين؟ قيل لم: أجل،
 وليس يجب أن يكون لمن يحصر العقد منهم حد، فإذا حصر من المسلمين تمت البعثة
 وقد من قوا إن من ما يجب أن يحصر أربعة نفر بعد العاقد والمقود له قياساً على قول
 عمر في الثوري؛ وهذا سبوح: لأن عمر لم يقصد بجعلها شورى في ستة تحديد عدد
 الحاضرين للعقد، وإن جوبح منهم دون عدم ذلهم لأصل الأمر، وقد أحرر ذلك عن
 نفسه بقوله «ما به يوحصرني من مولى أو خديفة، وأيت أتي قد أصت الرأي
 وما بداخي فيه شكوك»، ترد من أحد رأيته وشوته: ففعل ما فعله، وما يمنع
 أن يعقد أحدهم مع صبر العقد وحياً، فلا يدعي ذلك كل أحد وأنه قد كان
 عقد له من فيؤدى ذلك إلى التراجع والتمسك

سؤال لهم

فإن من قوا قولك أنك العقد على الإمام من غير حد يوجب صحة
 كما ثبت عقد له في ذلك لا قول قيل: فكيف يثبت العقد من لا يملك فسحه؟
 قيل: هذا في شره أكثر من أن يخصي، لا يرى أن العقد على وليته لا يثبت فسح
 لسكاح من حيث كان يثبت عقده، وكذلك حديثنا في منعته لا يثبت حله، وإن
 ملك عقده، وكذلك يثبت عقد صبي إلى مدة ولا يثبت فسحه، وكذلك يثبت كونه عده
 وتدييره، والتطوع بالصيام والصلاة إذا دحر فيها لا يثبت حل شيء من ذلك؟ ففعل
 ما سألتم عنه

(١) انتهاء كتابنا في الأمر: انتهاء بناء ولها كما سبنا أو لها: انتهائنا.

سؤال لهم آخر

بأن دنا قيل يثبت من أحد من أهل البيت عند الإمامة لنفسه كما يملك ذلك
معه ؟ قيل لهم لا ، فإن الله كيف يثبت عندنا قيل من حيث غلب أمثاله من الشريعة
وعقلته الأمة ؟ ألا ترى أن الإمام يجب حقه على غيره ولا يملك المقدر عليها لنفسه ،
وكذلك المصدق على مسعته حيث عند غيره ولا يملك المقدر عليه على نفسه ، وكذلك
الإمام يملك كونه عامه وجميعه وعنفه ، لا يجب أن يملك تدبير نفسه وكتابتها وعنفها ، مع
بطلان ذلك فمطرد من غيره

٧٠ [سؤال لهم آخر

بأن قالوا قد يجوز أن يثبت من أحد من أهل البيت عند الإمامة في بلاد متفرقة ،
وكذلك ما كان من قبله ، وكان عند غيره ، ثم يثبت مع غيره ، ودي عهد من إمام ،
في حكمه فيه عندكم ، ومن أوجب الإمامة عليه ؟ قيل لهم من مثل هذا المقتضى
المعروف وثبتت وعندها السابق ، وقرب لإمامه من غيره ، وأما له ، وقيل للفقهاء
رد من الأمر ، فإنهم لا يوجبون على من يملك وكذا غيره في بقية غيره ، وإذا لم يرد
الشيء على الآخر ورسى على واحد منهم ، فقد سبق له ، أطلب من الأمر واستوف
عقد واحد منهم أو من غيره ، وإن أوجب ، وهو من غيره ، فإن تخلفوا ، وبالإلا
فهم في شبهة وفيه وغيره في شريعة الإمام ، وإن تمكن من العقد غيره ، فعلى ذلك وكان
الإمام مقتوده حرمه ، فبذلك حتى يدعو ورجعوا إلى طاعته وسدده ، وإن يثبت
المقود وحدث كلها وقعت في وقت واحد ، فمن أين جمعوا واستوف العقد برجل منهم
ومن غيره ، وبذلك من شريعة عند ولاد برقة غيره ووجوب سمي إلى من سبق
باعتداله ؛ فإن أشكل ذلك وسارع الأوج وحسنت اسمه ، أصلت مقتود أسرهم ،
وإن اكتشف أن جميع أولادهم عند غيره في حاله واحدة ، فسحت أصلا ، وكذلك
القول في الإمامة .

سؤال لهم آخر

فإن قالوا: هي غيوب، رد كالتأني معلقة على مذهب مختلفة وآراء متضادة،
والحق معها في واحد، ودعى كل واحد منهم أمه ولادة هذا الأمر دون غيره، فمعلوم
فيه، ما يحكم فيهم، ومن أمي منهم فقد هذا الأمر قبل غيره، كل واحد فيه
من مسائل شرعية من أحق عند في جميع، ولا يتم موافق من غيب، على قول
غيره، فكأنهم ولادة هذا الأمر، فأنهم سبوا منهم، كل واحد منهم، من غيب، غير
لجواب عنه، بل عند حد، كل واحد منهم، فأنهم سبوا منهم، من غيب، غير
والتصديق، فقد رأيت من أمي، فأنهم سبوا منهم، كل واحد منهم، من غيب، غير
في أمي، وقد رأيت من أمي، فأنهم سبوا منهم، كل واحد منهم، من غيب، غير
بما في مسووف، في الأمه، فأنهم سبوا منهم، كل واحد منهم، من غيب، غير
فإن دفعوا عنه، وعنده بعض من فقهاء، فأنهم سبوا منهم، كل واحد منهم، من غيب، غير
دفعوا عنه، فأنهم سبوا منهم، كل واحد منهم، من غيب، غير
في أهل الحق، في فئة، فأنهم سبوا منهم، كل واحد منهم، من غيب، غير
من أهل محبة، فأنهم سبوا منهم، كل واحد منهم، من غيب، غير
بما حصه في، فأنهم سبوا منهم، كل واحد منهم، من غيب، غير
أحكامهم في، فأنهم سبوا منهم، كل واحد منهم، من غيب، غير
فأنهم سبوا منهم، كل واحد منهم، من غيب، غير
في الحق ذلك، والله اعلم.

السلام في صلاة الأمام متى برد العقدة

فإن قالوا: لا، فأنهم سبوا منهم، كل واحد منهم، من غيب، غير
فأنهم سبوا منهم، كل واحد منهم، من غيب، غير
فأنهم سبوا منهم، كل واحد منهم، من غيب، غير
فأنهم سبوا منهم، كل واحد منهم، من غيب، غير
فأنهم سبوا منهم، كل واحد منهم، من غيب، غير

وما يتعلق به من مصالحها ، ومنها أن يكون بمن لا يحميه رقة ولا مؤنة في إقامة الحدود ولا جرع نصرت ارفاق والأشهر ، ومنها أن يكون من أنسبهم في العلم ، وسائر هذه الأبواب التي يمكن انفصالها ، فلا ينبغي عرض من إقامة لأهل وسوء نصيب لمقصود وليس من صدقته أن يكون معصوماً ولا عاباً ، ميب ولا أقرس ، لأنه وإن شحهم ولا أن يكون من بني هاشم فقط دون سائرهم من قريش

فإن قال قائل : وما الدليل على ما وضعته ؟ قيل له : أما ما يدل على أنه لا يجوز إلا من قريش فهو : ما قول بني ، صلى الله عليه ، « لأنه من قريش ما نبي منهم من » وقوله للناس حيث وصي بالأنصار في الخطبة مشهورة ، وكانت آخر خطبة خطبها لما قال للرسل ، صلى الله عليه ، « توصي قريش » ، فقال له : « إنما أوصي [٧١] قريشاً بالناس وهذا الأمر » ، وإذا أناس تبع قريش : فبعض الناس تبع قريشاً ، وهو حرهم تبع لغيرهم ، في نظائر هذه الأخبار ، لأنها متى قد استعصت وبيات وانفتحت على الحق ، وإن اختلفت ألقاظها

وإن على ذلك وعلى صحة هذه الأخبار أيضاً احتج أي نكر وعمر على الأنصار في السيرة ، وما روى عن الناس من ذكره في الأمر تأييداً ، وما كان من إيمان الأنصار ورجوعهم فوجب عند جماعها وإكرامها ، ولا يشهد عليهم بها ، ولولا علمهم بصحتها لم يشوا أن قدحوا بها وتعطوا ردها ، ولا كانت قريش تشرها إلى قريش كما يدعى عليها ولها ؛ لأن العادة حاربة في شت من أفعال أن يقع الخلاف فيه والتدح عند التنازع والجدال ، لا سيما إذا خضع في مثل هذا الأمر العظيم الجسيم مع أشهر السبوف واحتلاط بين ومحوه لإيمانه ومثل إلى ردة ، والعادة أصل في الأخبار ، فصح بذلك ثبوت هذا الأمر .

ويش على ما قلناه أنه في صدر الأول من المهاجرين والأنصار بعد الاختلاف نسي شجر بينهم على أن لا يمة لا صح إلا في قريش وقول سعد بن أبي عبادة الذي نكر وعمر عند الاحتجاج بهذه الأخبار وإكرامها ، نحن نراء وأنتم الأسماء ؛ فقلت أن الحق في حقها وأنه لا ينبغي قبول صيرير وعيد من حدث بعد هذا الاجماع

وأما ما يدل على أنه يجب أن يكون من أهم شجرة ما وصفه فمورد منها، جماع الأمة على ذلك من قبل الناس ولا حيز. ومبني أنه يولي قصدة والحكام ونظر في أحكامهم وما يجب صحتهم وشرعهم ونقض أحكامهم. وفي تلك علمه بذلك ومنكته منه لا أن يكون كهم في عدم قوتهم. ومبني إجماع الأمة على أن الإسلام أن يشر القضاة والأحكام معه، ولا يستحب قضاة، ما استعنى معه وطره. ولن يصح للحكم. لا من صلح أن يكون قضاة من فئة المسلمين. فصيح، ذلك ما فقه.

وأما ما يدل على أنه لا أن يكون من الصرامة وسكون خش وقوة نفس والقب محبت لا تزوجه، فقه المحدث ولا به، له ضرب الأقرب وسون لغوس فهو أنه لم يكن هذه الصفة قصدة، لا حله أيم من يومه المجد واستخراج الحق وأصر فشله في هذا الأمر كما يجب له.

وأما ما يدل على وجوب كونه عدل زاهر لحرب وتدير لحوش وسد [٧١ ط] الثغور وحانة لبيعة وما يتصل بذلك من الأمر فهو أنه لم يكن عاد، بذلك، يخلق الخلل في جميعه وحدي نصر عظمه بذلك إلى الأمة وطمع في المسلمين عدوم وكثر سالهم ووقعت أحكامهم وأدى ذلك إلى بطلان أقيم لأحله، فوجب بذلك ما فقه.

وأما ما يدل على أنه يجب أن يكون أقصيه، متى ما، كس هائل عارض يجمع من إقامة الأفضل، فالأخبار مشهورة عن النبي، صلى الله عليه وسلم، في وجوب تقديمه الأفضل؛ ومنها قوله صلى الله عليه عليه «يا أيها المدائن أقصيه»، وقوله «تتكم سعدكم»، فاطرأوا بمن يستعملون، وقوله في حربه «تتكم سعدكم إلى الله، فقدمو خيركم» وقوله: «من تقدم على قوم من المسلمين، يرد أن يهزم من هو أفضل منه، فقد خان الله ورسوله والمسلمين»، في أمثال هذه الأحكام قد وارت على النبي، وإن احسنت أمطها وقد من مسلمون على أن أعظم الإيمنة الإسلامية الكبرى، وأن يمام الأمة الأعظم له أن يخدم في الصلاة، فيجب لأجل ذلك أجمع أن يكون أقصيه.

ويدل على ذلك أجمع، جماع الأمة في صدر الأول على صبب الأفضل، وتقبله، بن أهل لشوي، وقول عبد حم «أزهم حشون حش أحدًا»، وقول أبي عبيدة لعمر،

هو المولى حسنه ، فيجب أن يكون ملك معصوم من خطأ ، قيل هم وكذاك أمره
وقضاه وعمل حراجه يؤاخذ ، فيجب أن يكون ملك معصومين

ويدين على هذا غير أن أحد لا يشترط فيه معصومين وتراش سكار الأله أو
واحد منهم تلى الأمر مع غيرهم حتى المقصود عنهم عند أو بكرهون « أظنوني
ما أعطت الله : فإن عصب لله فلا حاجة في سكر » بلى فوه في « لا يؤزر في أسفا لا
أشرككم » وهذا أمر يقهر ، رحمه الله في عدي به غيره « لا » لا يعلى ذلك
ممر « و » بولامد صلا « و » وهذا غير محال « حريم به وحرمتها إله »
معى في الجمع بين لأحد ، مست من « وهذا غير محال » في الجمع بين « لا يؤزر في
به في سبع أهدت الأول « لا أجمع في ورش على لا يسر ، وهذا غير محال » وس
عن مسائل في الأحكام ، وكتاب « كسبه » وهو في « من حرم » وهو
وشتت الآله

قد ثبت به لا عند سوء كسب عاده

وأجمع في ثبت مست

وفي عيه ذلك ما حكى عنه في مر شيعه في « الصوت في » من كرهين بحكم
وبيعه السقي على مدحه من هبوه وحره « و » من حله لله وشمس حله « من
المبايدين له والخارجين عليه وشمس في ذلك أشبهه ، ومع ما عده في « صلى الله عده
تأويل الأمر إليه ، وهذا باطل مقرون بظاهر ٧٢ « من كان هذا أجمع
ليس بخطأ » وهو عده « قد عده في « كسب

ما ذكره فيهم لا له راحة

فإن « من خرج لأله يؤخذ » في « من خرج لأله يؤخذ »
ما ذهب عنه « من لا يؤخذ » « من لا يؤخذ » « من لا يؤخذ »
« من لا يؤخذ » « من لا يؤخذ » « من لا يؤخذ »
« من لا يؤخذ » « من لا يؤخذ » « من لا يؤخذ »

وَيُؤْتِيهِمُ اللَّهُ مِمَّا رَزَقَهُ لَنَا خَيْرٌ مِمَّا كُنَّا نَحْسِبُ : فإن عَطِيَ شَيْءٌ مِنْهُ أَوْ عُدِلَ بِهِ عَنْ مَوْضِعِهِ ،
كَانَتْ الْأُمَّةُ مِنْ وَرَثَةِ [لَتَقْوِيَّتِهِ] وَالْأَخِيرَ لَهُ وَاحِدَةٌ

باب ذكر ما يوجب خلع الإمام وسقوط فرض طاعته

إِنْ قَالَ قَائِلٌ : مَا لِي يوجب خلع الإمام عندك ؟ قُلْ لَهُ : يوجب ذلك أمور . منها
كفره بعد الإيمان ، ومنها تركه دُئِمَةً صَلَاةَ وَالْمَدَاءَ إِلَى ذَلِكَ ، ومنها عند كثير من الناس
فسقه وضربه حسب الأموال وموت الأشرار وسائر الخوص المحرمة وتصنيع الخفوق
ومعطيل الحدود

ومن الجمهور من أهل الإثبات وأصحاب الحديث لا يجمع هذه الأمور ولا يوجب
الخروج عليه : بل يوجب غشقه وخلافه وترك طاعته في شَيْءٍ يَدْعُو بِهِ مِنْ مَعَاصِي اللَّهِ
واحتجوا في ذلك بأخبار كثيرة متطرفة عن النبي صلى الله عليه وآله وعن أصحابه في وجوب
عدوه لأنهم ، وإن جازوا واستردوا بالأموال ، وأنه من عليه السلام : « اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَلَوْ
لَعْنَتِي حَذَّاعٌ » وبولعده حشش ، وصعور ، كل برٍّ ودهرٍ وروى أنه قال : « تطعمهم ،
وإن أكلوا ملك ومصر أو صورك ، وأخيموهم ما دموا الصلاة » في أخبار كثيرة وردت
في هذا الباب وقد ذكرنا في هذا الباب في كتاب « إكفار التوابع » وذكرنا
ما رُوِيَ في معارضتها ، وقد في تأويلها ما يعني أساطير فيه ، إن شاء الله

ومما يوجب خلع الإمام أيضاً تطابق الخوارج عليه وذهاب غيرهم والجموع في ذلك إلى
مُدَّةٍ بِمِصْرِ السَّهْلِ رَوَاهُ عَفَّةٌ أَوْ يُزَادُ مَا يَنْسُ مِنْ مَحْتَجَةٍ [٧٣ و] وكذلك القول فيه
بإدائته أو خبسه وكفه وعمره أو عرض به أمر يقطع عن النظر في مصالح المسلمين والهوى
في نَيْبِ الْأَخِيَّةِ أَوْ عَنْ مَعَصِيَةِ اللَّهِ ، مَا تَقِيْمُهُ الْأُمُورُ ، فَإِذَا غَضِلَ وَجِبَ حَتْفُهُ وَنَشِبَ
عِيْرُهُ وَكَذَلِكَ إِنْ خَفِيَ مَأْسُورٌ يَدُ لَعْدُوٍّ فِي مَدَّةٍ يَحُفُّ مِنْهَا الصَّرَرُ لَدَى حُلِّهِ عَلَى
الْأَمَّةِ وَرَأْسٍ مِنْهَا مِنْ حِلَاصِهِ ، وَجِبَ لِمُسْتَدَالِهِ : إِنْ قُتِلَ أَسْرَهُ أَوْ ثَابَ عَقْلَهُ أَوْ بَرَى
مِنْ مَرِيضَةٍ وَرَمَقَتْهُ ، بَعْدَ بَرِّ أَمْرِهِ ، وَكَانَ رَغِيَّةً تَوَلَّى بَعْدَهُ : لِأَنَّهُ عَقِدَ لَهُ عِنْدَ حُلْمِهِ
أَحْرَجَهُ مِنْ أَخِي ، فَلَا حَقَّ لَهُ فِيهِ

وليس مما يوجب خلع الإمام حدوث قتال في عيْرِهِ وَبَصِيرَةٍ أَفْضَلَ مِنْهُ : وَإِنْ كَانَ

هذه بعضه ووفر دواي الصحة على ذلك وجمع همهم على طاعته والإدعاء للحق لدى
رسمه الانتقاده .

[illegible]

وَعَنِ الْمَوْصِیِّ صَلَاحُ مَنْ يَدْعُو بِهِ فِي حَقِّهِ وَوَلَدِهِ لَا يَنْفَعُ
هَذَا انْطِلَابُ الْجَسْمِ فِي مِثْلِ هَذَا الْأَمْرِ الْعَدِيٍّ حَتَّى يَهْدِيَهُمْ وَهُوَ مَنْ يَنْفَعُ مَنْ يَنْفَعُهُ
فَكَيْفَ حَقَّقَتْ ذَاتَهُ تَشْرِعًا وَتَحْصِلُ بِحَقِّهِ عَنِ الْأَنْفِ كَمَا أَنَّ مَنْ يَصْحَبُهُ فِي حَقِّهِ
بَالِدًا وَتَوَلَّيْتُهَا أَيْ فِي عِلْمِهِ حَقِّهِ وَوَدَّعْتُ عَمَّا يَحْتَرِهُ وَحَقِّهِ بِرَأْسِ لِسَانِهِ
حَتَّى لَا يَرُدَّ إِلَّا وَدَّعْتُ صَفَةً وَكَوْنًا لِأَخْبَارِ لَدُنِّيَّةٍ فِي مَعْرِصَةِ وَمَعْرِصَةِ
وَأَعَدَّ حَقِّهِ بِدَوْنِ مَنْ هُوَ بِدَوْنِ وَجَلَّاهُ لَأَنْسَ بَدَكَ وَشَرَّهُ وَجَوْدَهُ دُونَ عَمَلِهِ
وَكَيْفَ وَالْمَوْصِیُّ وَالْإِصْرُ لَهُ وَبَرَّهَ مِنْ أَحَدٍ حَسْبَ بَدَى لَا يَحْفَظُ عَنِ
بَدَى يَحْصُلُ هَذَا عَنِ مَنْ يَحْصُلُ بِهِ هُوَ مَنْ يَنْفَعُ مَنْ يَنْفَعُهُ لَدُنِّيَّةً حَقِّهِ
الْحَقِّقَةُ وَبَعْدَ مَا تَحْرُجُ عَنْ سَمْعِهِ فَدَمَّ لَدُنْهُ وَجُوحُ صَحَابِهِ وَبَرَّهُ
وَأَقْدَمُوا لَا تَصْحِيحُ حَقِّهِ مَعَهُ قَدْ تَحْرُجُ عَنْ مَنْ يَدْعُو بِهِ وَجَوَالُ مَنْ
لَهُ طَرَفٌ وَحَقِّقُ بَدَى لَدُنِّيَّةً

[illegible]

الصوفى "أمر أوكار" أى قضاة "أين عمر" رخصت "يَوْمَ يَوْمِ" ، فى كلامه
طويل ، ولم يُسَرِّحْ حيزه ، وعد كان لى ، صلى الله عليه ، تقدمه فى الشهادة عليه فى
عهدده وكتب ضريحه وكتب "شهد عنه" فى قضاة وعمر من أخطأ وفلان وفلان "هـ"
وهذا مما لا ضرورة ولا تنكير دفعه

غير أن لشعبة رأي أن رسول الله ، صلى الله عليه ، كان مُتَحَنِّناً ، وعمر على يداني
لها ، وبنيته صلب ، وهذه تأتي دوماً حرط القتل ، وذهب لأعين خسرانتي ؛ وبولا عزم
البي ، صلى الله عليه ، فصل سبعة وحرته وعلمه ، . أنتم به ، وبه قدمه عليهم في مرصه
ويعتصم لأمر في ما به ، وقول « نأني أنه ورسوله ، مسلمون إلا أنكر » ، وقوله تخفنه
وعائنه « إنكن صواحبات يوسف » ؛ وبلا شدة به في هذا الأمر نأني بكر ونخصه
بالعدل فيه وحشة لأنتم في عده غيره ، . فن : « إنكن صواحبات يوسف » و « يأني الله
ومسلمون ، ذاك بكر » . ولأمر نأني لتيس منه أمر ، مانع من بأنتم في ندر ؛ لأن فصل
السلطه وبه حدي بحره لا يجب لتحد برهدا قول هدا وهو ، عليه السلام ، يقول :
« يؤاخذ الله صواحبات يوسف » و « أنكن شعواكم في الله ، لا تطروا من تشعرون » ، وقول
« من تقدم على قوم من المسلمين وهو يرى أن وجه من هو أفضل منه ، فقد حان الله
ورسوله وشعبين »

وَأَمَّ دَعْوَى الشَّيْخَةِ أَنَّهُ حَدَّثَ قَوْمَهُ وَذَمَّهُ عَنْ مَوْصِيهِ وَحَكَرَ مَعْدِيهِ وَعَطَمَهُ ، ثُمَّ
جَنَسَ التَّرْغَاتِ وَالْأَمَانِي الْمَكَايِدَ . وَذَلِكَ مِنْ قَدَمِهِ كَلَامٌ ، حُطِّبَ مِنْ رُؤُوسِهِ ، كَمَا عُدَّ أَل
أَبَا بَكْرٍ عَمَّ صَرْفُهُ ، وَهُوَ اخْتِصَابُ فِي شَأْنِ أَبِي بَكْرٍ صَلَّى عَلَى النَّبِيِّ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، أَوْ صَلَّى بِهِ
النَّبِيُّ . صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، حُضْرًا ، حُدِّدَ كَرْدَ ذَلِكَ قَوْمٌ وَحَدَّثَ بِهِ قَوْمٌ بِمَنْ مَرَّ بِرَسُولِ اللَّهِ ،
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، وَرَوَى اثْنَتَانِ نَسَبَتْنِي إِلَى النَّبِيِّ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، قَالَ : « مَا مِنْ نَبِيٍّ يَمُوتُ
حَتَّى يُوَمِّعَ رَحْلُ مَنْ قَوْمُهُ » ، وَشَرُّكُمْ أَمَّ رَسُولُ اللَّهِ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، وَهَذَا هُوَ لَدَى
عَنَاءِ أَبِي بَكْرٍ بِقَوْلِهِ : « وَلَيْتَكُمْ وَتَحَكُّمَكُمْ » ، فِي وَبَيْنَكُمْ عِزَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ، صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ ، حَاضِرٌ ؛ وَلَعَمْرِي إِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَيْرَ قَوْمٍ فِيهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ؛
فَلَا مُقْتَبِرَ فِي هَذَا الْأَمْرِ الْعَظِيمِ سَبَقَ عَفِينٌ وَتَسْبِيحٌ لَا يَحِيلُ وَغَشِيهِ عَزِيزَاتُ تَرْدٍ ٧٥]
خَاصَّةً مِنْهُمْ وَلَمْ لَا يَعْلَمُهَا غَيْرُهُمْ .

على أنه لو بطل جميع هذه من جهة ، ولم يتقدم به شيء مما ذكره من فضائله ومناقبه
لكان ما ظهر منه بعد موت النبي ، صلى الله عليه ، من لطف والفضل والشدة في القول
والفعل وتخصيل ما ذهب على غيره دلالة على اجتماع خلال الفضل والبرية فيه ؛ بل لم
يبدل على ذلك من أمره إلا ما ظهر منه من تقوى ومقدرة ومجاهدة وسد الحيل وقهر الردة
وأهله في أيام طرده ، لكان في ذلك مشيخ من وفق بشدة

فإن ما ظهر من فضله وتبديده ربه إعلانه من موت رسول الله ، صلى الله عليه ،
وكفاه عمر وغيره من تشتت أمة في موته وفجأة بمصيبة مؤنة ، وما كان من قوته وقهره
في ذلك ولدت عاشره وغيره من صحابة لا يزالون فيهموا وذهشوا حيث ارتفعت
الزفة وسخطي رسول الله ، صلى الله عليه ، ملائكة شوقه ، وذهبن أرحل ، فكأوا
كأحرار انتحيت من لأواع وجوههم خواد من الأعداء فكذب بعضهم بوجهه ، وأخر من
بعضهم في حكمهم لا يداؤم وحفظ آخرون ولا يؤمن كلام غيرهم ، وبقي آخرون معهم
عقولهم ، فكان عمر ممن كذب بوجهه ، وعيسى بن أبيه ، وعثمان بن من خرس ، وأخرج
من في البيت ، ورسول الله ، صلى الله عليه ، في عبي ، وأخرج عمر بن الخطاب عن عمر
لا يزال رسول الله ، صلى الله عليه ، في بيت ، ويحضره الله ، ويستمع أيدى وأرجل من يدين
بتمسك رسول الله ، صلى الله عليه ، بموت ، ويد وعدة في أعاد موسى ، وهو في حكم

وأما على ربه فقد فرج من البيت ؛ وأما عمر ، فحين لا يكلم أحد ، يؤخذ بيده
فيذهب ويعد به ، حتى جاءه أنه بكر ، ووزر عن مسأله برس من بعده أحد عشر
مائة ، صلى الله عليه ، وعنده من الأعداء ومضيه أربع كتيبة حربية ، وهو في ذلك
حشد من ربه حتى دخل على رسول الله ، صلى الله عليه ، في كثر عليه وكشف عن
وجهه ومسحه ومن حسنه وحديه وجعل يكي ويغور لا يثني وأبى ونسي وأبى ،
طلب حبة وماء ، وفتحتم ثوبك ما لا يقطع ثوب أحد من الأعداء وسوة ، فعضت عن
الصفة بمضمة ، وحسنت عن الكاء ، وحسنت حتى صرحت مسلاة ونهضت حتى صرما
فيك سوه ؛ وولاً من موت كان حيدر مات ، حده الموت ، لعوس ، وله لا أنك هيبت
عن الكاء لأعداء عليك ماء الشوق ؛ فمما لا يستطيع [ص ٧٥ ط] بيه عا فكمد
وبعد يتحد من لا ير حال . اللهم فليمة عبدك يا محمد عبدك ، وسكن من

[illegible]

وَحَقَّقَهُ فِي ثَمَّتِهِ . وَإِنْ ذَلِكَ لِأَمْرٍ عَظِيمٍ ، ثُمَّ مَا كَانَ مِنْ عَهْدِهِ إِلَى غَيْرِ عَهْدِهِ ، وَتَسْدِيدِهِ فِي رَأْيِهِ ، وَبِهِ الْقَوَمَ عَلَى فَصْلِ رَأْيِهِ وَمَكَانِ نَظَرِهِ مَا غَرَّ سَبِيلَهُ وَمَا هُوَ مَحْصُومٌ بِهِ بِمَا سَدَّكَ طَرِيقَ سَبِيلِهِ فِي نَابِ إِمَامَتِهِ . وَسَمِعْنَا هَذِهِ الْأَوْصَافَ وَالْحُلَالَ وَتَسْدِيدَ التَّدْيِيرِ وَإِرَادِي وَمَقَالَ يَتَلَخَّصُ وَيَسْتَحَقُّ الْإِمَامَةَ .

فَإِنْ قَالَ : وَكَيْفَ يَكُونُ أَوْ نَكْرُ مُنْتَحِقَةً لِهَذَا الْأَمْرِ مَعَ اعْتِرَافِهِ أَنَّهُ مَرَّ بِمِثْلِ وَتَسَلَّى ٧٦ ط [وَبَرَزَ وَأَنَّهُ غَيْرُ مَعْصُومٍ ، حَيْثُ يَقُولُ : « أَلَا وَبِئْسَ كَثْرَةُ خُلَاةٍ وَتَغْلِيكُمْ خُلَاةً ! » فَإِنَّ اسْتَنْتَهَتْ هَاسِمُوهُ ، وَإِنْ مَتَّ هَوَامُوهُ ، أَصْبَحُوا مَا خَلَقَتْ اللَّهُ فَسَكًا ، وَإِذَا عَصَتْ اللَّهُ فَلَا طَاعَةَ لِي عَسَاكُمْ » . وَمِنْ سَبِيلِ الْإِيمَانِ أَنْ يَكُونَ مَعْصُومًا ؟ قِيلَ لَهُ : هَذَا عِلَاطٌ قَدْ يَدَّ فِي صَدْرِ هَذَا الْكِتَابِ مِنْ أَنَّهُ لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْإِيمَانُ مَعْصُومًا ، كَمَا لَا يَجِبُ عَصَمَةُ أَسْرَائِهِ وَقَصَاتِهِ وَعَسَالِهِ وَتَحَابُّ حَبِيشَتِهِ وَمَسَائِلِهِ ، إِذْ كَانُوا يَتَلَوْنَ مِنْ ذَلِكَ مَا يَبِيْهُ بَعْدَهُ : وَقَدْ أَوْجَحَ هَذَا بِنَسْتَعْنِي عَنْ رَدِّهِ . وَهَذَا الْكَلَامُ الَّذِي دَلَّ عَلَى أَنَّ الْأُمُورَ عَلَى فَصْلِهِ وَذَلِكَ الْأَمَانَةُ فِيهَا تَحْتَلُّ وَالْخُوفُ مِنَ التَّصْغِيرِ فِيهِ ، وَهُوَ أَدْعَى لِلْأُمُورِ إِلَى الرِّضَى بِهِ وَالْاجْتِنَاعِ عَلَى طَاعَتِهِ .

فَإِنْ قَالُوا : فَكَيْفَ يَسْتَحَقُّ أَوْ نَكْرُ هَذَا الْأَمْرِ وَهُوَ مَعْرُوفٌ أَنَّ لَهُ شَبَهًا بِمَغْرِبِهِ . حَيْثُ يَقُولُ فِي هَذِهِ الْخُطْبَةِ : « أَلَا وَإِنِّي لِي شَبَهُةٌ تَغْتَرِي : هَذَا رَأْيُهُ ذَلِكَ ، فَلَا مَرُورِي » لَا تُؤَثِّرُ فِي أَشْعَارِكُمْ وَأَنْتَرِكُمْ » : وَأَقْبَلُ أَحْوَالُ الْإِيمَانِ أَنْ يَكُونَ عَاقِلًا سَلْبًا مِنْ عَوَارِضِ الشَّيْطَانِ ؟ يَقُولُ لَهُ : لَسَ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ دُونَ عَقْلِ بَرِيٍّ أَنْ لَا يَكُنْ كَانَ غُيُورًا وَمَعْرِفَةً فِي هَذَا الْقَوْلِ بِأَصْرَحِّ وَأَقْبَنَ . وَلَوْ كَانَ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ ، لَمْ يَحِمْ أَسْرَهُ عَلَى الصَّعْدَةِ وَلَا تَرَكُوا نَاسَهُمْ دَفَعَهُ عَنْ هَذَا الْأَمْرِ وَالْإِحْتِدَاجِ بِهِ بِحُجُوجِ الْمَلَاجِ دُونَ الْإِيمَانِ وَذَلِكَ طَرِيقٌ فِيهِ وَدَعَاهُ بِالْخُرُوجِ ، وَهَذَا جَهْلٌ مِنْ بَعْضِهِ كَيْفَ مُؤَوَّنَةٌ كَلَامُهُ . وَبِمَا هَذَا ذَلِكَ أَوْ نَكْرُ مَحْزَرُ الشَّيْطَانِ يَوْمَئِذٍ لَهُ وَبِئْسَ بِهِ كَمَا يَوْمَئِذٍ فِي صُدُورِ جَمِيعِ الْخَلْقِ . وَلَسَ سَابِرٌ لَمْ فِي هَذَا اللَّابِ لِيَنْتَقُوا وَقْتُ عَصَمَةِ وَوَسْوَاسَتِهِ . وَهَذَا رَسُولُ اللَّهِ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، يَقُولُ : « مَا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَهُوَ شَيْطَانٌ » ، دُونَ « وَلَا أَنْتَ ، رَسُولُ اللَّهِ ؟ » وَلِأَنَّ « لَا وَلَا تَنْ » إِلَّا أَنَّ اللَّهَ قَدْ تَعَالَى عِبَادَتِهِمْ . فَتَغْتَرِي أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، مَحْزَرٌ فِي هَذَا الْقَوْلِ عَنْ حَبِيشَتِهِ ، حَاشَاكَ مِنْ ذَلِكَ ، وَحُجُوجِ مَآثِرِ الصَّحَابَةِ ، إِنَّ هَذَا الْخَلْقَ عَظِيمٌ وَقَدْ حَمَّ طَرِيقَهُ .

فإن قالوا : فكيف يكون أنكر مستحقاً لهذا الأمر وهو يقول في هذه الحظنة :
 « وَلَيْسَ بَكُم مَخْرُجٌ » ، لا أعلم بذلك أن الأمر من هو خير منه ، وأنه عدم في مسداده
 به أقبل لهم . في هذا أحوجه كثيرة ، فإني قد ذكرت ذلك محتجاً على الأنصار وعلى من ظن
 أنه يتحرر عنه ؛ لأنه قد وُجد اختلافاً ، ورسول الله ، صلى الله عليه ، حاصر ، وعمرى
 إليه لا يجوز أن يكون خير قوم منهم رسول الله ، صلى الله عليه ، وكأنه من كلف
 لا أنيكم سعد النبي ، صلى الله عليه ، وقد وليتكم مع وجوده ، وتنتج مخيركم بذلك ؟
 [٧٧ و] ومما أنه يمكن أن يكون أراد بقوله « وَلَيْسَ بَكُم مَخْرُجٌ » في [ست]
 مخيركم قبيلة وعشيرة ، ولأن بني هاشم أعلى منه في درجته النسب لكي لا يتركوا على أن
 هذا الأمر العظيم ليس يستحق منه النسب ، وأنه من تقصروا على بني هاشم دون غيرهم
 من قرش ، فظاهر قوله ، عليه السلام : « لأنه من قرش » . ويمكن أن يكون أراد بقوله :
 « وَلَيْسَ بَكُم مَخْرُجٌ » أي ، إنه خور على من السوء واسط وود وس الصدور وخوادم
 النعوس ما يجوز من السوء عليكم ، لكي يدغم ذلك على صدق قول من علم أن هذا الأمر
 لا يستحقه إلا لو لم يقصروا . ويمكن أن يكون أراد بقوله « وَلَيْسَ بَكُم مَخْرُجٌ »
 لولا أن الله قضى عليكم بحق ولاية فوجب عليكم من طاعتى أن حارب به ، وأسقط
 عني فرض طاعتكم . ويمكن أيضاً أن يكون قد عتد أن في الأمانة أفضل منه إلا أن السكينة
 عليه اتفقت ، ولأنه سطره « صَحَّح » ، لكي يدغم على حو : إمامة المصطفى بعد عارض يجمع
 من حسب الفصل : وهذا ما كان الأنصار وغيرهم قد رخصت لكم أحد هذين الرجلين
 فابعثوا أحدهما . عمر بن الخطاب وأبا عبيدة بن الجراح ، وهو يدعى أبا عبيدة دونه ودون
 عثمان وعمر في الفصل ، مع أنه قد رأى أن الكلمة تجمع بينه وبين عثمان سطره ،
 وهذا أيضاً مما لا جواب لهم عنه

فإن قالوا : كيف يكون أنكر مستحقاً لهذا الأمر وهو يقول « قَاتِلُونِي قَاتِلُونِي » قيل
 لهم : ليس في استغاثته من تحمل ينسب لإمامة فحصل به وحشة وورعته ما يقمده عن متحدثها .
 وما يسعى لعامل غاصت عليه أن يظهر مسامحة به وأمر به ؛ فإن ذلك متقوله في حقه
 ومورط المعوية في الشهادة ، فما من ذلك إلى ما يقوله مثله في الفصل وتقدم ؛ ولو قاله
 وروا غيره سكان حاضرة وقد كان القاتل يفتن على إمامته ، فإنه إنما أراد بهذا القول

وفتح الله على يديك ، فيسرنا ، فبالاستعصى عليك « وما هذا مصاه من قول طلحة .
وقد قال طلحة وعثر وعذر ارحس لأنى نكر : امص لثنتك وتمد أسرتك واعهد إلى عمر
بابه أهل ما : وما هذا نحوه .

وقال عثر : « قد أحصرني أبو بكر وقال لي : اكتب « هذا ما عهدته أبو بكر
عبد الله بن أبي قحافة آجر عهده بسبب وقت ينم في الكفر ويتر في العسر » ، وثقل
لبيه هم من عنده ، فكنت « إلى عمر » ، فما أفاق ، قال لي « من كتبت ؟ »
قال عثمان : « كتبت عمر » ، قال « أضنت ما في معنى : ولم كنت كتبت ، لكت
لها موضعاً » ، فطعنا لنفسه وتوحياً لرضاه وتركاً لثقتهم وخبرته ، فمر عثر في عمر ربه
ولا حاب طيه ، بل راد على ما أملة منه وقدره فيه : وطعنا من خليفه وشده في الله
وسرته ما ٧٨ ط لا حده ، ففتح الفتح ، وحشد لأحد ، ومصر الأمان ،
وامتأصل الملوك ، واستولى على ديارهم ، وأجدهم عن تركهم ، ووال يقول : كثرهم ،
وصلى نظره الحاضر والبادى والقاصى ، وفى تروى له في دور السيف ، وأمه الدعوة ،
وقال : « لن يثبت المسلمين إلا من رضى عنه من من عده من » ، فتوصل في جمع
ذلك ربه ، حسب لأمره ، وعاد في شئ من عده ، فلهذا ربه ، ولا يطره
النفقة ، لا يستل من مؤمن حصة ، ولا حده ، ولا حده ، ولا حده ، ولا حده ،
سبح من عده ، ولا حده ، ولا حده ، ولا حده ، ولا حده ، ولا حده ، ولا حده ،
الرفق ، وبياض ثقة الأمان ، ومن من عده ، ولا حده ، ولا حده ، ولا حده ،
جمع في بعض الليالي قول أمه ، مصر من عده ، ولا حده ، ولا حده ، ولا حده ،

طاول هذا الليل ، وروز حاسه ، ورمى في البحر لأمره

فوالله بولا لله لا شئ ، عتد ، فخرج من عده ، مصر من حواسه

صرف الدار وصاحبها ، قال خلفه وأهل نحرته من عده ، كما كثر ما يصير النساء
عن أواجه ، ففتن له رزقه أشهر ، فكان لا يحسن ثقت كثر من أوجه أشهر ؛
وحق قالت عائشه وعدا ، من وعروا من عده ، وعبرهم من الصدقة ممن وصفه ، من عمر
أنت له الدنيا ، من ورزقه ، وأتت به أولاد كده ، يعنى ، كمو يذهب ، فشى
محصاتها وخرج منها سليم ما انت قدده : في أمش هذه الأقوال ، ثم يحس عماله

[illegible]

ولا يبدل الأحكام ولا يجمع من أحكامه وحصوله ودرهمه مع فضله ودينه وحسن
بصيرته بما أخذ الأحكام وطريق اتق من بعده لا تترك

وه لم يظهر ذلك من أمته ولم يبق من سره ١٢ وخلافه ، كما في سنة وسبع وعشرين
وعنده ما روي عن النبي ، صلى الله عليه ، فيه : **مخوفه فيه لما استأذن من النبي ، صلى الله**
عليه : وعنده نفر من سائه وعمره من وفده من قوم من بني فزارة
حتى سئل عن عمر وعمره من قوم من بني فزارة ، حتى سئل عن عمر وعمره من قوم من بني فزارة
عليه ، تحت : **قال له عمر : أنت من بني فزارة** ، حتى سئل عن عمر وعمره من قوم من بني فزارة
عليه : **تحت من قول : أنت من بني فزارة** ، حتى سئل عن عمر وعمره من قوم من بني فزارة
مخوف عمر وجهه نحو : **تحت من قول : أنت من بني فزارة** ، حتى سئل عن عمر وعمره من قوم من بني فزارة
رسول الله ، صلى الله عليه ، **مخوفه من قول : أنت من بني فزارة** ، حتى سئل عن عمر وعمره من قوم من بني فزارة
لا من ، عمر ٧٩ [**تحت من قول : أنت من بني فزارة** ، حتى سئل عن عمر وعمره من قوم من بني فزارة
تحت من قول : أنت من بني فزارة ، حتى سئل عن عمر وعمره من قوم من بني فزارة
بني ، **تحت من قول : أنت من بني فزارة** ، حتى سئل عن عمر وعمره من قوم من بني فزارة
وقوله : **« إن مكة لم تكن منكم »** ، حتى سئل عن عمر وعمره من قوم من بني فزارة
الإسلام » ، **تحت من قول : أنت من بني فزارة** ، حتى سئل عن عمر وعمره من قوم من بني فزارة
الخطاب أم في قول : **« أنت من بني فزارة »** ، حتى سئل عن عمر وعمره من قوم من بني فزارة
المؤمنين وقوله : **« لا أقبل الله سر عده »** ، **تحت من قول : أنت من بني فزارة** ، حتى سئل عن عمر وعمره من قوم من بني فزارة
« والله من سمع منك ما نكره » ، **تحت من قول : أنت من بني فزارة** ، حتى سئل عن عمر وعمره من قوم من بني فزارة
الحرب مكة وبجانبها عن : **تحت من قول : أنت من بني فزارة** ، حتى سئل عن عمر وعمره من قوم من بني فزارة
عليه ، **تحت من قول : أنت من بني فزارة** ، حتى سئل عن عمر وعمره من قوم من بني فزارة
ولا يخرج من منه : **تحت من قول : أنت من بني فزارة** ، حتى سئل عن عمر وعمره من قوم من بني فزارة
عمر : **تحت من قول : أنت من بني فزارة** ، حتى سئل عن عمر وعمره من قوم من بني فزارة

فان هذه الجملة أنه تصفة من خلقه أمهده له ولاشده ، عقده وقوى عنه لا منه
التي شواهد وينتهي العاقرون

باب الدلالة على صحة العهد من أن كثر إلى غير

ومن كل إمارة عقد إلى من صلاح له الأمر

فإن في ذلك دليل على صحة العهد من أن كثر إلى غير
و لا يدل على صحة العهد من أن كثر إلى غير
أن أن كثر إلى غير العهد من أن كثر إلى غير
وصور في ذلك دليل على صحة العهد من أن كثر إلى غير
ذلك دليل على صحة العهد من أن كثر إلى غير
معرفة ذلك وهو قوله في العهد من أن كثر إلى غير
إذ كان من أن كثر إلى غير العهد من أن كثر إلى غير
ومطابق ذلك في العهد من أن كثر إلى غير
فإن في ذلك دليل على صحة العهد من أن كثر إلى غير
وراء ذلك في العهد من أن كثر إلى غير
الأنصار والمهاجرين لأن الأمة ان حصة في العهد من أن كثر إلى غير
عن إسكان من أن كثر إلى غير العهد من أن كثر إلى غير
في العهد من أن كثر إلى غير العهد من أن كثر إلى غير
له حصة من أن كثر إلى غير العهد من أن كثر إلى غير

وبدل عنه في العهد من أن كثر إلى غير العهد من أن كثر إلى غير
بإيمانه في العهد من أن كثر إلى غير العهد من أن كثر إلى غير
رواية شاذة ومنه في العهد من أن كثر إلى غير العهد من أن كثر إلى غير

وبدل عن ذلك أيا ويوجهه العهد من أن كثر إلى غير العهد من أن كثر إلى غير
الرعية ، إسكان في العهد من أن كثر إلى غير العهد من أن كثر إلى غير
إماماً لا يخطئه عن هذه الرعية ، فيوجب أن يكون في العهد من أن كثر إلى غير العهد من أن كثر إلى غير
كان في العهد من أن كثر إلى غير العهد من أن كثر إلى غير

باب قال قائل : قد أسكرتم من تحرير العهد من الإمام لغيره لموضع التهمة من العهد
وتحويره إليه ، إلى اليهود إياه وإشراكه بولائه ، قيل له : هذه التهمة ممضية لله من جهاتها
وطبها بإمام المسلمين ، إذا كان عبداً مشهوراً طاهر المدالة مصفاً للأمة ، لم يكن منه خيانة
هم في مدة أيده طرده ولا عمة ولا حيرة : فهو بالأثرية بعد الموت ويحتقِر عظيم الإثم
في تسلط صدم عليهم أو جاهل بأمور أولى وفي هذا ما يوجب أن يكون طمس للمسلمين
بأنهم لم يدرى لم عرفوه إلا بصلاح ولاستقامته والتهمة له دس منهم تحب لتوبة والاستغفار
منه ، ولا يجوز أن ينقض عهد منه بى من عهد إليه ، وإن كان ممن يصح أن ينتدى
المقد على غيره لأجل هذه التهمة ، وعلى أن هذا لمضى قديم في المقد كوجوده في العهد ،
فيجب أيضاً أن ينظر عقد العهد حياً ، لأنه قد يجوز أن يفسد من قبل إلى طرده ويؤثر
ولائه ورجو الاعتدال والاتعاض مع من يفسد به غير مقصود في هذا الشأن ، قد لم يجر
إبطال العقد بهذه التهمة ، لم يجر إبطال العهد

فصحت بهذه حجة دمه ، رضى الله عنه ، وأنه يصح من يصح عهد إليه وينتد
العقد به ، وإن كان صادقه بغير عدل رضى بصفه من له أن عهد إلى غيره

باب الكلام في إمامة عثمان رضى الله عنه

٨٠ ظ [وصحة قبل عمر في الشورى

إن من من قال من عديين عن إمامة عثمان رضى الله عنه ؟ قيل له : الدليل
على ذلك أن عبد الرحمن بن عوف عهد له مختصراً من أم المؤمنين سوية صلحته ، وأن
صلحته ، أنه لم يفرغ وغير ضرورة من حبه بصدقه بإمامته ، وأن عثمان في فصله وسبقته وفرائضه
وجهدته بنفسه وماله هو سبيله من الإحاطة بحفظ القرآن ومعرفة الأحكام والحلال
والحرام ، وقد كتمت له الحلال أنى يصح معها لتقدم لإمامة مسلمين ؛ هذا مع ما قد
عرفت من كثرة صدقه وفصل جهده ونسبه ، وأنه تحب حش القسرة ومشتري نثر
روية وموسع المسجد على النبي ، صلى الله عليه ، من ماله ، وكونه من المهاجرين الأولين ،
وزوج النبي ، صلى الله عليه ، استيه منه ، وقوله : « لو كانت لما ثلاثة ، لروحاك » وقوله

قال قالوا : كيف يجوز انه يكون فاضدا للصحة وحسن اسطر للأمة بهذا القول مع
 ما روى عنه من دمه لجميع أهل اشوى ووصفه لهم منهم لا يقومون بالإمامة ولا يصلحون
 لها نحو ما روى عنه أنه مر بهم يوما وهم يحسمون ، ومن عبيده رجل هم : « أكنكم بطعم
 في هذا الأمر ؟ » أم قول وأن صحة ذلك : « يا أبا عبد الله رأيت أن تكف عن القول ، ففعل ،
 فأبى لا يقول شيئا » ، وأن « يا رسول الله » قال : « وما عبد الله أن يقول ؟ » ، ففعل طليحة
 « يا أبا عبد الله ، قد أعزوك منذ يومئذ شئت سيئت مع رسول الله ، صلى الله عليه ، من الذي
 ولكنني أهدى أحدني » ، وقد مد رسول الله ، صلى الله عليه ، وهو عبيث عبيث لك
 فقلت : فقلت حتى ترمي كفة حجاب » ، ثم قال : « وأما أنت ، فقلت مؤمن ، ما
 كافر ، أعصب ؟ يوما شغل وروى : « فقلت : ما كان لي من ركون شيئا » ، وأقبل
 على عثمان فقال له : « أما أنت ، فقلت : ما كان لي من ركون شيئا » ، وأقبل
 رفات : « يا رسول الله ، وما كان لي من ركون شيئا » ، وأقبل رفات : « يا رسول الله ،
 وما كان لي من ركون شيئا » ، ثم أخرجته فمر به في « يا رسول الله ، وما كان لي من ركون شيئا » ، ثم
 أقبل على عثمان فقال له : « وأما أنت ، فقلت : ما كان لي من ركون شيئا » ، ثم
 وانطلق مستقيم وما يبعد عن هذا إلا دأبه عليك وأنت كثير البصيرة : « ثم قال :
 « وأما أنت ، فقد حبب قيس وقوس وسهم » ، وست صاحب الحسم من أمراء : « ثم
 أقبل على عثمان فقال له : « وأما أنت ، فقلت : ما كان لي من ركون شيئا » ، ثم
 عنه : « إلا أنه يبعدك عن هذا الأمر بخير » ، وما أفرد وهذا الأمر : « وقوله في حقه آخر
 في رواية ابن عباس عنه أنه قال : « ما دخل عليه فوجد على سريره ثوبين ، فقام
 فمد عليه فقال [٨٢] : « والله ، قد فرحت بدخولك على ثوبين ، فقلت : رأيت
 ولقد رقت ليلي وفشت يميني في امرئ ذمه » ، وما ترى : « فسمع منهم المؤمنين » ، فقلت له :
 « وليلة أم المؤمنين وهذا الأمر ، يك » ، وما هذا بخود ، فقال : « فقلت : فقلت :
 قال : « فقلت : يا رسول الله ، ما كان لي من ركون شيئا » ، وأقبل رفات : « يا رسول الله ،
 وفل : « والله ، والله ، ما كان لي من ركون شيئا » ، وأقبل رفات : « يا رسول الله ،
 ففهمته » ، قال : « يا رسول الله ، ما كان لي من ركون شيئا » ، وأقبل رفات : « يا رسول الله ،
 وما كنت ، فقلت : « يا رسول الله ، ما كان لي من ركون شيئا » ، وأقبل رفات : « يا رسول الله ،

الريز قال : « هذا صريح شريح من بوقى هذا الأمر لأئبى » مطعون بلام على
 نية من شيعه أو صرح من ترة وفي بعض الأحكام « أو قنن من من » : قال : « قلت
 سعد » قال : « قل فيه مثل ما في الخبر الأول » : قلت : محمد بن محمد ، فقال فيه مثل مقالته
 التي قدمها : « قلت : قل » ، صرح : « به وبه يُقرُّ له لا لدعابة فيه » وفي خبر آخر :
 « لا لأنه كبر الصفة » ، في أمثال هذه الأقوال : « نيت عنه فيهم » فكيف يكون مع
 هذا أن رأى مصداق في روايتهم ؟ من لم يزل من شأن أهل العلم ومن أراد الله ينفعه
 وخصه أن تترك الظاهر بعد من حال الصحة ثم يجب بعده بعدهم بعض إلى القول
 فيقول من أمرهم وصح إلى وقت شدة في ذم بعضهم بعضاً ولا سيما إذا عارضها ما هو
 أقوى من وثقتهم هذه لأخبار كرها كذب وموسوع لا يحسنه ، ومن حار أن يكون
 النقص والضعف من محبة ، لا ما علنا ضرورة من حال عمر أنه عظمهم وقبولهم وأنه حمل
 الأمر فيهم ، وأمر الأمة بالاعتقاد ، وأخبارهم أفضل من مني وهذا الثابت بعد لا منه
 ظاهر هذه الروايات والأدلة من روينوها فوجب دفعها ، أطرافها

وكيف نحو أن نحن نؤمن في نفسه وبيعه وصراسته وثابت رأيه وعلمه توافق الحبيب
 وحول الكلام وموت الأمور ومصادرها أن نقتصر على هذه مناقضات في كلامه ، وهو
 من أعلمهم بعد صحبه وخصمه وسند الكرم للدقيق نصف ، فصلا عن مناقضة
 الظاهرة ، وإن كان صادراً بهذا الكلام قدح في نصهم ، وكيف يعرف أن أقوم
 بموت من الكثير مصداقاً للدعابة لا يحمل الناس على تحججه أبيضه والطريق يستقيم ،
 وأن تحته على هذا المباح صدق بعد الدعابة وتقيصه ، فترى بعد ضرورة الروايات المعارضة
 هذه الأخبار الواردة عنه في نه نصهم وعظمهم ، لو صح [٨٢ ط] أن يُنتق عنه مثل هذه
 مناقضات فكيف والأمر بخلاف ذلك ؟ وو زدت هذه روايات التي ساقها ورود
 بدم فلو كانت إيماناً بصحتها وعدم السبيل إلى حجبها ، لو حجب أن يحجب منه على مؤمن صحيح
 بالانتماء إلى جهة ووضعهم لم يبق قول به إلا قوة لطيفة به كثير الدوا وبه لا يُترك
 أدباً نفعه سخيف من خلافه وكثير طبعه وقدسه فيه وأخبره عنه بحجبه من أن يقع
 فيه إن ولي هذا الأمر ، وعين قوة فيه ، وأما مات رسول الله ، صلى الله عليه ، وهو
 عند عصب ، على أنه أرداه أعصاب في بعض مصالح الدنيا ولا شتر أداة من طبعه في

حبل صحنه وعشرته ، أو أنه عصية عليه عصيت من حوله في إرشاد إلى رأى وضوء
 ذلك عليه تركه أمر شديد لعص شهوره . وكيف يجوز أن يقبل مثل هذا في صحته مع
 ما روي عن النبي ، صلى الله عليه ، من فضيلة له وقوله « هذا يوم كله لصحة » . ولولا
 أنه قال حسن ، طار مع ملائكة » . وقوله للصحة وقد أهدوا به لأحد برزخه وحده
 لصلاح عنه « عليكم طلحة » ، في أمثال هذه لأحذر معونه ثمة ؟ وأهل علم طرأ
 رسول الله ، صلى الله عليه ، قد عصيت على طلحة فلهذا ذلك لكي يتحفظ على لاهته
 بما قدره . ويتخذ لونه منه ، إلى كل غير أنه قد تاب منه ، لأمر بحده التوبة من
 له في كل وقت ذكر فيه واجب لكي ينفى الإصرار عنه

ويكون قاصداً بقوله للزير ما قاله التحذير له من التثنية ونصته له . وفيه « حسن » في
 عنه : لأن الإنسان قد يكون أسخى من ربح القلوب مع شدة ومصانفته في مصانفه
 وعلى أنه لم يقبل فيه به قد قصر ذلك أو يقبله ، وبما في « لأبي » « علا » ، على مذهب
 التحذير . وعلى ذلك دوى قوله إنه « صرس شرس » وأما قوله « يوم شيطان » يوم
 إنسان » ، وبه « مؤمن أرضاً كافر لعص » ، فإنه أصح نصف فيه ليس أحلامه « د
 وحسن رصاً أو شدة عصه تارة ونصته وتحذيره من ذلك إلى ولي الأمر

وكذلك قوله في سعد إنه « صاحب قمم وقوس وسب » وبه « صاحب مقب من
 مقابهم ، وليس بصاحب لحيم من أمرهم » إنه جرح مخرج التحذير به من أن يكون بهذه
 الصفة إن ولي الأمر ، والتقاء له إلى ترك الاشتغال بذلك أحياناً ولا يتعمق إلى النظر في
 مصالح الأمة . وكيف يكون هذا الخبر صحيحاً ، وهو يستكفيه وقرنه على الأديب ، وهو
 عدم موهبة « أومى الحبيبة من عدى أن دوى سعد » فهي لم تصرفه عن حبيبة
 ولا موحدة ؟

[٨٣] وكذلك قوله في علي وأنه سكتير اسطه وندعة ، وصحت هذه برويه أيضاً .
 في الرد به النقي والتحذير ونداء إلى ترك مزاج في بعض الأوقات ، وهذا كله لا يوجب
 الفحور وإسقاط لعدالة وإخراج من هذه الأوصاف أو شيء مما عن مستحق الإيمانه
 وثم قوله في سعد أرحم . « وما رفره » وهذا الأمر « به هو على مذهب التحذير

هذا لو ، عارضها من رويه أهل النسب والتقات ما يطبق الظاهر من عمل علي واقبده .
فكيف وقد ورد ذلك لا يقتل لأحد مدفعه ، وذلك أن صحيح في هذا ما روى أن
علي ، عليه السلام : قال عند ارجح من خوف ، بعد أن عرض عنه البيعة على شرط
، روى عنه أنه شرطه فناه علي والتمه عثمان ، فقربه علي ، عليه السلام « بايع أخاك ،
فقد أعطى الرضا من نفسه ، واسحر بالله واصفق على يده » : وهذا أشبه بقول علي وفعله
وكذلك إن ظاهرا ، نفس قد روى أن علي ، عليه السلام ، قال قول أبيه الشورى
« شدتكم بالله ، هل فيكم من قال فيه النبي ، صلى الله عليه » من كمت مولاه ، فعلى
مولاه ، « بعد ذلك ورأى صوته ، عدي ؟ » فكيف يكون رضى ما صمعه ؟ قس هم :
إن هذه الرواية من حاسر وينسبكم أنه أخر عن بيعة أبي بكر ، وأن عمر قص وطعه ،
وأبى شتت ، ونهب أحصروا عدا إلى البيعة في جبل أسود سحبه عمر ، في أمش هذه
الروايات . وليس يجب برز الظاهر صوته من حال علي وسائر الصحابة لأجل هذه الروايات
وكيف يكون ذلك صحيحا ، مع ما روى عنه من قوله : « بايع أخاك فقد أعطاك الرضا من نفسه » ،
ومع قوله الظاهر بالكوفة والبصرة والشام « والله ما قتلت عثمان ولا مالات علي فنه » ،
وقوله : « اللهم العن قتلة عثمان في الله واسحر » ، وقوله « « نصبت مني سواي »
أحلف له عند حجر الأسود أني ما قتلت عثمان لحلفت » ، في أمثال هذه الأحاديث ولو كان
ما ، صوته من حننه على أهل الشورى مولاه « من كمت مولاه ، فعلى مولاه »
صحيحا ، وكان يرى أن هذا القول من النبي ، صلى الله عليه ، نص عليه ، له حب أن يكون
عالميا بأن عثمان باع مستحق القتل ، ولم يجب أن يلحق قتلته ، إذا كان باعيا مستحقا للقتل ؛
وهذا مما لا يمكن أن يحتج في مثله مع فصله وسله وعلمه ودينه وساقته وثاقب رأيه ،
فإن بذلك سقوط ما تعلقوا به

وإن ظاهرا وكيف يكون عند عبد ارجح لعثمان صحيحا ، وقد عقد له على شرط تقليده
في الأحكام لأبي بكر وعمر ، وما روى عنه من أنه قال لعلي : « بايع لك وسعدك هذا
الأمر على أن تحكم كتب الله وسعة بيعة ٨٤ وسعة لشيخ من بعده » ، وأن
علي « أس مثلي من ستطير عنه » وسكن حبيب ربي » ، وأنه عرض ذلك على
عثمان فرفض بالشرط وضيمه وعقد له عليه ، وقد انعقد على أن تقلد من العام بميزه حرام

في الدين؟ يقال لهم . هذا الخبر أيضاً من أحد الأئمة وليس هو مما نُقِمَ بَحْثُهُ ضرورة
ولا دليل . فإن كان التقيد حراماً ، فإن الصحابة قد كانت أعلم بذلك وأتقوا لله من أن
تدخل في الحرام على غير إسكار له ؛ وكان يحب على علي ، عليه السلام ، مع امتناعه من قبول
لشرط أن يقول . هذا حرام في الدين لا يحل فعله . وليس لنا أن نطعن على الصحابة بشيء .
نصيبه إليهم لا يحيره عليه روايات الأئمة ؛ فقط أيضاً التعلق بهذه الروايات

وقد يمكن أيضاً ، إن كانت هذه الرواية صحيحة ، ألا يكون عند الرجل أن ادّعى
الشيخين اسماهما على التقيد في الأحكام . وإنما أراد السيرة بالعدل والإبصار ، وألا
يكون قال ذلك أيضاً على شك منه في أن علياً سينجزكم بالإبصار والعدل ، إن صدر
الأمر إليه ؛ وبما قال ذلك على مذهب التقرير له ، والكيد والتعزُّة له ، ليقيم الرضا من
الجمعة وتزور الفتنة وتستل ذلك قلوب السامعين له ؛ فيكون عندنا من مصداق
اشتراطه وتقريره ، تأكيد الأمر ، ويكون على مصداق في الامتناع منه ، ويكون عندنا
مصداقاً أيضاً في قول لا اشتراط لما علمه من أن عندنا من ما قصد إلا أن الكيد والتقرير
واشتراط^(١) السيرة بالعدل . وبذلك على ذلك ويؤكد معناه وغيره من الأساس أن أحكام
أبي بكر وعمر في كثير من العقوبات محتسنة ، كنورث حذو دمه في موطأ من عمر ،
ونسوة أبي بكر بين الناس فيه ، وغير ذلك ، وأب عندنا لا يمكنه ولا يجوز أن يحكم
محكمهما^(٢) نَحْتَمِنُ ؛ فدل ذلك على أنه إنما أراد اشتراط السيرة بالعدل والإبصار

وقد يمكن أيضاً في تناول هذا الخبر أن نقول إن عندنا من حيث شرط على عندنا
ترك تعبد في الأحكام ؛ لأن سيرة أبي بكر وعمر ترك التقيد فيها والنهي عن ذلك ؛
هذا ، بل قد عجزوا أن يكرهوا ، ولا قلوا أو يكرهوا في شيء من مسائل الخلاف
وعوام . وقد عجزوا أن من سيرتهم اجتهاد الإمام وترك التقيد بما يراه ، فكيف يدعوه
عندنا من التقيد وترك الاجتهاد ؛ وكلنا وهذا صيد سنتهم ؟ فمن أنه يدعوه ، لا إلى
ما ذكرناه ، وإن عجز قدر فيه أنه دعاه إلى التقيد فأصاب في مسدده من قول اشتراط

هذا الخبر من أحد الأئمة
ليس هو مما نُقِمَ بَحْثُهُ

(١) اشتراط في الأصل اشتراك .

(٢) محكمهما . في الأصل محكمهما .

وقد قال قوه من الفقهاء أيضاً إن تقبيل العاجل للعاجل والحكمة بالتقيد حائز به في الدين ، وهي مسألة جسد ، أعني تقبيل العبد للعبد ، فعلى ٨٤ ط عني وعبد الرحمن كان يربح حوار التقليد والحكمة به ، وعني به السلا ، لا يرى ذلك ، فصار في التقيد عليه ، وأصاب عني في إشاعة من غير قدح في التقيد ، لأنه لا يجوز ذلك على من رآه ، وإن وجب عليه ألا يفعله ، لأنه ليس من دينه وحبده ، فمن ذلك أنتم ، والى ما علقوه به في هذا الفصل

باب ثلث : كيف تكون عقد عبد الرحمن صحيحاً ، وهو قد أنكح على غير وثقة كثيراً من أهله ، وقال للصحابة ، ما قال له بعضهم : هدم من عمت ، حيث عقدت هذا العقد الحرام ، فقال لهم : « ما عمت » ، وداشتم ، تحدث سبي على عاني وأخدم أسياهم وقتل هذا الطاعية وأرسله عن لاسه ، « ومحمد ذلك ؟ يقال لهم : هذا أيضاً من الزوايا المحضفة ؛ لأن اشدت معلوم من حال عبد الرحمن رضاه به واختياره له وقوله خطبته بذلك « في رأيت ليس لا عدلون عني أحداً فوثقت » في عذر هذه برويت مع موصي موالاة عبد الرحمن لثمان ؛ فلا وجه لثقت ذلك ، تعالى ، بعدل والآ طيل

على أنه نوصح عن عبد الرحمن أنه قال : « في حلفت عني » ، فقلت هذا تصديقه ، أو سبه ونخلعه ، « لم ينخلع عثمان لهذا القول من عبد الرحمن ولا من غيره ، لأن الإمامة إذا ثبتت فقد صحح ما قول فيه ، « ما صحح صاحبكم أنتم أنه قد له عند ذلك ولا ينجح غيره ولا يدم أحده » ، ولا ينجح بقاقي ولا يثبت عليه ، « وبما صحح ما على المعلوم من الأحداث اثنته لصاحبه فوجب أن يعد فيها أنكروه عبد الرحمن بعد عده ، « من عده لقوه عليه ، فإن كان ما وجب جميع ، « لاية وثقه ما تصدقه ، « سبه وطاعته ما وجبه » ، وإن كل عطف في الشؤون وفروا ما طعن ، « أصبر به عنه وبه نخلت به

باب ما يقع السبقة ، أنت لا ينظر إمامة عني سيد في قول ورويات التي يست شائنة عن عبد الرحمن ، « وإن كل قد عقد في لأصل طوعاً وحسناً عن رأي ومشوره وإحذر الناس أنه وجد الصحابة لا عدلون عني أحد ، « عاد ذلك ما عظم أصبر عليهم ووجب عليهم به القدح في سمة على لأجل ، « كإطلاعة وأزدي وعائشة لقله وحلم

طليحة ولا يبرأه وإقراره بذلك ، على ما قد روي نزل ، وبه ما اتفقوا على عند ارجس في
قوله في غير ، وقوله رصرد « ما عني بالمدح وحمد في المراق » ، وقوله في جواب
ذلك ما عني على أن يقتل قتلته غير ، وقوله طليحة « ما عني والفتح على قتي » ،
وقوله ابرير « ما عني أيدي و ما عني قتي » ، وقد كان احصرا مكرهين فما أغدز في
جمعهم ، على من عبد ارجس في حبه لغريب ، ولأجل أن مصالحة بدم غير أمر اس يقع
القول في منه ، وإن كان الحق في يد عني ٨٥ و [ومعه دون كل من حاله

وما يتم أحد على غير شئ فيه شبهة ولا متفق ، على أن غير ، فقد عني حذر عني
في بغيرته ثم حصره وسمى أهل غنمة عني ، بل كان مدبر نفسه وخصمته
وقوله دعما يكن أيضا لله سر من قباني ذلك ومعهم منه وعلى ، عني السلام ،
قد عني بغيرته كثير من دعاء في قتال معه من حبه كعبد وسعد بن
ابن عمرو بن عني وعبد الله بن عمرو ومحمد بن مسلمة وأسمه بن سلامه بن وقيل وغيرهم
من لا يحصى كثرة ، فحب أن يكون ذلك نص في قدح في بمانته وأحد في غنمته
على غيان .

ومن « أرى الله على من قدح في بمانته حمد » غير أن أشبهه فتح على اسم
من هذا الباب ما لا يقل من مدحه ، ومن عني مدحه عني فتح من عمنه له ولا يشاؤن
عنه ثم عرفت على شرط فيه ولا يهملهم فمدحهم فكذلك لا يظن إمامة
غير لما حاكمه عن عبد . حق لا يحى أو عني ، أهل غنمة بيه وسعدهم عني ، لأن بيه
قد ثبتت وصحت فلا مدح فيها شيء ، كما ذكره

في باب الشبهة نحن لا نثبت قول صحبه و غير وحمدهم ، وهو مدح ، لأن طرق
الإمامة نفي من أبي ، صلى الله عليه ، فيهم فليس حب أن يمدحهم ، بل كلام
في بيه غير وعبد عبد من وحمده لأن خصوص في عني فكثير في بيه
سلكه وأمرهم على مدحهم أهل لا حصر ، فيهم فمدحهم كمدحهم أن ذلك لا مدح على
أصول وأهله ، مدح بطلان بمانته عني ، ومثله

والأكد
والأصح
مسألة بمانته

مع ما ذكرناه من أحواله ؟ وهذا واضح في أن القوم يحب عسيقهم عنه ، لو كان ممن
يستحق القتل ، فصلا عن أن يكون غير مستحق له . وقد ذكرنا في غير هذا الكتاب
أسباب هؤلاء القوم الذين عدوا عنه ، وكل واحد منهم ، والذي منهم على السير به ، وأنها
كأس أحقادا عليه لأجل إبرة طسوه ، ولأجل عظم مهم على أمرته ، ولأن بعضهم كان
طفلا في حفره ، ولأن بعضهم حرمه بعض طلبته ، إلى غير ذلك مما لا حاجة بنا
إلى ذكره .

وقد ذكر هؤلاء القوم الذين أشروا عليهم وحبوهم على ما فعلوه . انتهى نصري . إمام
القوم ، وكتبه من شعر النحوي ، وسودس من خمران ، وعند الله من تدبير ورقاء الخراعي ،
ومن ذلة النصر من حاكم من حبه العبد فيمن سمحه معه ، ومن أهل الكوفة . ملك
ابن الحرث لأشتر النحوي في رجب قد سمعهم . وقد كان هؤلاء ثاروا العسة مدة قبل قتل
[٨٦ و] عثمان ، رضي الله عنه ، ورثي من أبي بكر عن مدسة ، فخرج منهم عن
لديه مائة عشر من منهم . قوم من بينهم . ومهم عن ما ذكر . فصمعه من صوحان ،
وزيد من صوحان الصديان ، وهذا الله بن الكواء . وعمر بن الحقيق ، في آخرين ؛ فكان
معدونه بقرهم وندهم ويحصرهم طعنه وسكنر إداكرهم . الله ويحرفهم شق العسا والفنت
بإمام الأمة ، مصر حرمه لأدبه ووجوب ربه الجماعة إلى أن قال له زيد بن صوحان يوما :
« كذا كثر عيب بالإمرة وقرش ، فوثة ما الـ ما الـ كل من فوائهم سيوفه وفريش
كل من متحده » فقال له مدونة . سكت لأدلك ، أذكرك بالإسلام وتذكرني
بالعوبة ؟ ففتح منه من كثر من أمه مؤمنين بك . فسمي من من لا مع ، حرحوا
حيث شانه » . فندهم . ثم حصر من سكو . فندهم عن أهل الفتنة في كل لا وعين
أحوا من أهد . ثم كتب إلى عثمان بن موم قد أثاروا الفتنة بالشام وقد حلف الخاق الأمر .
فإن أمرت ، أعدت إليك بركة وسبه . ولا فتر نشرهمه . فكتب إليه « بن الفتنة قد
أطعت راسهم ولا سكا المرح ، فسر حيمه إلى » . فخرجه مع ديه . فعدا بينهم
عبد الرحمن بن خالد بن الوليد ، وكان ومثد أمير الحيرة وكثير من مصلحها ، فلم يمت
أحد منهم ، فلما دهم عنه ، من هم « لا مرح بك ولا أهلا » حرب الشيطان قد
انصرف الشيطان محورا وأنتم في صلاتكم تزددون ، أو عند رحن ، أو ابن خالد

من الوليد ، أنا ابن فائق عيسى الرِّدَّة ، لما تقولون لي ما كنتم تقولونه بصوتية وعبد الله
ر غنم ؟ : وقمهم وحصرهم ، فكان كلما ركب أشاهم بين يديه ، ثم يقول لميث
ابن الأشتر « أعدت يملكك أن من لم يصلحه الخبير أصحبه الشر » والله لأحسن تفويضكم ،
فكانوا عنده سنة ظهور التوبة والسدامة من الطعن على غنم والإثارة للفتنة وشعب
السكينة ، وكتب إلى غنم توثقهم ، فكتب إليه أن سرَّحهم إلى : فله مثوا بين يدي
غنم ، حددوا توبة والدهم وحبمواله على ذلك ، خيرهم البلاد ، فاحتار مصعب المكوفة ،
واحتار مصعب مصر ، وحضبه البصرة ، فأخرجهم إلى حيث آثروا ، فاستقرت بهم البلاد
حتى شرعوا في أعظم ما روي من رنيس حبيقة وحدود وعرة وقلة إحصاء بلادهم والأمة ، وشر
أشعب والفتنة ، وأصل ذلك غنم ، فأرسل إلى البلاد رسلا ليرفعوا شكواهم ويربل
طلاتهم ، ففقدوا مصعب وأن واقفته على ناقبهم ، وه قسموا إلا لمسير [٨٦ ط] إليه
وفته في دارة وهتت حرته ، واتصفت على مدسة رسول ، صلى الله عليه ، بعد أن وطنوه
وحصوه ومعه الصلاة في مسجد وهو دث يسكنهم ويعصم لهم إزاله طلاتهم ، وحال
الخطر لهم ومرق في وعظهم ونحوهم ويقول ويخف لهم في غير حطة حطهم عليهم من فوق
درة أنه أضر السرحهم سيرة عمر وحنهم على غلب السياق وأنه ما سطهم عليه إلا ليئله
وعدوه عنهم في صلاحهم ، فيقول لهم « إن رأيتم أن يصمو رجلي في قيد فصموهم »
ويقول لهم نارة ، وقد أشرف عليهم « أشدكم لله ، هل سمعتم رسول الله ، صلى الله عليه ،
يقول : « لا يحل دم مري مسلم إلا بأحدي ثلاث . كفر عدو يمين ، أو رب مد حصن ،
أو قتل من غير حق » فيقولون « اللهم سم » ، فيقول « والله ما كفرتم ففدتمت ،
ولا فنتت من غير حق ، ولا يرب في حامية ولا في إسلام قط » فبذا استحبوا دمي ؟ »
ويصور لهم ربه « أشدكم لله ، هل سمعتم رسول الله ، صلى الله عليه ، يقول : « من
وسخ مسجدي هدم صحت له على الله الجنة : ومن جهر حشش المصرة ومن اشترى اسير
للمسلمين » ؟ فصعب ذلك ، ويقولون اللهم سم ، ويقول « فأنكم عمولوا الصلاة
في المسجد » وبأنكم آمنوا حائف ؟ في نظائر لهذه الأنماط ، ويقول لرحل هم
عني د من أهل مصر متفج حبه يريد قتله ، فله رأي هيبته وسمع قرأته ، أحجم عنه ،
فكان له غنم « مالك رجحت الله ؟ » فقال - يا حنث ، نقتلك ، فبن القوم كنشوا إليا أنك

كفرت واربدت ، وما لك إلا إماماً صالحاً قواماً ، فبكى غيث ، فقص له « ما كبرت
مدت » اللهم احكم بيننا وبينهم » ، فقص له رجل « أمير المؤمنين ، في بئر
دمك وآليت على من فتر فسي » ، فان ، فذره غيث وكشف له عن حبه فشرط به
بالسيف شرطه فقبضه حتى حرج دمه ، فمات عند ذلك ، ورحته ثلاثة سب الف قصه « وولد
أمير المؤمنين » ، ثم رحل حرج فركب راحلته وانصرف من قومه وسعه أس
ثم راسهم قبل أن يشتد غضب الذي عليه سعد وعبد الله بن عمر ومحمد بن مسلمة ، عيه ،
سأدهم وعصمهم وخوفهم ورفق بهم ويصنعهم إزاء كل ما يظنونه منه ، حتى ناد
الصحة ومشي بعض الصحابة إلى سعد ، وسعوا في لتكسب عنه ، وحتى إذا كان طليحة
حرج قبل فته سبله أو سئل فصح في لاس ود كرم لله وقال هر قد أعطي
أحد من ٨٧١ و ، و كانت الصلاة منه ، فله نو حكم لله
والصبر في بيدهم » ، ثم بكى ، فحقيق به حقيق من أهل بيته وفيهم ملك لا شغل
قتل عهده وفان طليحة « لا يصرف » والله بعد كذا في عور ينتظر أحد
الإسماعيل في لاس حرمة أو عارة تقع في مشركين ، وكثير من أسير في من غير
لكتاب والسه ، فله حث فهدا في بيته ، وأشار إلى حجره عني ، وعدمهم معصرون عيسكم
دوه ، والله لا يرح العرصة أو يهز في دمه وهد قبر عظيم واقبت على غيث والصحة
شديد وسرف بذلك على إبرة الفنة وتشبث اسكلمه ، ولا من ذلك جمع واحد
من لاس من أهل الإمامة والحرمين فيها والاقبب على أهله

ونذر على هد من أسرم يظهرهم للناس أن يخصوه ويحبهم معه ويرب صلاتهم ،
ولا يظهرهم غير ذلك ، ثم يهجمون عليه الدار غشا وفي حقه لإيه دمه ونسروا
عليه . على ما ذكر ، من حوخته من در آن عثروا حبه ، وفي ذلك يقول الشاعر
لا رثيتم نحبوني رثيت به صرا ، ووقد خرمي في لاس
الحسين فتروا بسى حش ولفجيين على غراب في اباد
وكان لغيره ، بين ذكرهم أنهم هموا عيه من معروفين دون أتباعهم ، الفائق ،
وكنه من شر القبيح وشه ذاك من خرم ، وعد الله من مدني من وره ، وعرو من حقيق

الْمُزَاعِمَةِ ، فِي آخِرِ مَهْمٍ مُحَمَّدٍ أَنْ يَكْرَهُ فَنَسَرَ بِبِهِ مُحَمَّدٌ وَتَقَدَّمَ خُفْصَةُ ، وَحَسَنَ عَلَى
صَدْرِهِ وَأَخَذَ لِحْيَتَهُ فَمَرَّهَا وَغَضَّ لَهُ فِي الْقَوْلِ ؛ وَكَرِهَتْهُ حُرْبُ جِهَنَّمَ يَشْتَمُسُ كَأَنَّ فِي
يَمِينِهِ ؛ فَلَمَّا رَأَى أَنَّ شَيْئًا وَعَظَهُ عَيْنٌ ، وَهَلَّ بِهِ لَمْ يَجِرْ عَلَى ثَبَاتٍ أَنْ تَرَفُّقَ هَذَا بَرَقَ ،
وَاسْتَحْيَا وَاصْرَفَهُ . وَكَرِهَتْهُ فِي يَمِينِهِ فِي مَعْرِ رَوَاتٍ فَعَرَفَ الْحَقَّ وَكَرِهَتْهُ أَنَّهُ
اصْرَفَ حَادِثَةً وَفَجَأَ عَلَيْهِ وَبَدَرَ تَحْيِيَّ حَصْرِهِ أَتَمَّ مَهْمٍ حَسَنَةً وَتَضَعَفَ فِي حَصْرِهِ
فَلَمْ يَنْقُطْ لَدَيْهِ ، فَصَفَّ نَمَّ لَحْدَهُ . وَبَدَرَ بِهِ عِيْدَهُ وَفِي لَيْلِهِ قُوَّةٌ مِنْ بَقِيَّ عَيْدِ الدَّارِ ؛
وَقَتْلُ مَهْمٍ سَوَى عَيْنٍ مَهْمٍ ، فَمِنْ أَمْدٍ لَأَسْوَدَ وَتَشْتَمُ رَوَاتٍ فِي حَكْمِ حَارِجِ
الدَّارِ وَأَتَمَّنَ الْحَسَنُ حَقَّ حِلِّ مَقْلُوبًا بِأَمْرٍ حَارِجٍ وَبِأَمْرٍ تَمَّ مَهْمٍ أَمْرَهُ رَاجِ
عَيْنٍ ، وَقَعَ الْحَبِيبُ ، تَشْتَمُ وَأَلْقَتْ نَفْسَهَا عَلَيْهِ ، فَاصْطَنَتْ خَيْرِيَّةً أَنْذَرَتْ مِنْ مَهْمٍ ثَلَاثَ
أَصَابِعٍ ، وَبَدَرَ مَهْمٍ وَتَشْتَمُ لَمَعْرَةَ يَدِهِ عَلَيْهَا ، وَقَالَ : « مَا أَكْرَهَ عَيْنٌ مَهْمٍ » .
وَصَحَّ الْأَمْرُ أَنْ يَحْمِلَ مَهْمٍ مِنْ أَمْرٍ وَبَدَرَ ٨٧ ط عَلَى رَجُلٍ عَيْنٍ وَمَا كَانَ فِي
دَاخِلِهِ مِنْ رَوَاتٍ مَكْرَهُمْ أَمْرَهُ مِنْ مَهْمٍ وَتَشْتَمُ عَيْنَهُ بِالنَّارِ ، فَاسْتَرْقَ أَكْثَرُ
أَوَامِرٍ وَدَكَرَ أَنْ يَمْرُؤَ عَيْنٍ فَالْهُدَى صَدَقَ عَيْنٌ بِسَعِ طَعْنَاتٍ مِنْهَا ثَلَاثَ نَمَّ
وَسَتْ مَهْمٍ نَمَّ .

وَدَرَ عَيْنٌ كُلِّ مَهْمٍ أَصَحَّفَ نَفْسَهُ أَنْ مَا فَضَّلَهُ الْقَوْمُ بِهِ لَيْسَ مِنَ الْأَمْرِ الْمَعْرُوفِ ، وَاعْنَى
عَيْنَ مَكْرَهُ فِي نَمٍّ ، وَنَمَّ مَهْمٍ لَأَمْرٍ عَيْنَ الْحَقِّ وَعَيْنَ مَصْنُوعَةٍ لَأَمْرٍ وَأَدْعَاهُ بِمَعْرِفَةِ الْكَلَامِ
وَشَتَّابٍ نَمٍّ وَتَشْتَمُ عَيْنٍ وَدَلَّالٍ سَطْلَ مَهْمٍ وَتَشْتَمُ عَيْنَ تَمَّ مَهْمٍ ، عَيْنٌ بِسَعْفِ
أَمْرِهِ وَقَصْرَ مَهْمٍ وَتَشْتَمُ عَيْنَ إِهْمَةٍ مَهْمٍ وَتَشْتَمُ حَكْمَ مَهْمٍ وَتَشْتَمُ عَيْنٍ ، عَيْنٌ نَمَّ عَيْنَهُ ،
مَا كَانَ فِي خُفْصَتِهِ فَدَكَرَ عَيْنَ دَبَّهِ أَوْ بَدَرَ عَيْنَهُ ، يَسْتَحَقُّ سَدَّتْ دَمَهُ عَيْنَ ذَلِكَ
أَوْجَحَ وَبَدَرَ قُوَّةً وَبَدَرَ مَهْمٍ وَبَدَرَ مَهْمٍ وَبَدَرَ مَهْمٍ وَبَدَرَ مَهْمٍ وَبَدَرَ مَهْمٍ وَبَدَرَ مَهْمٍ
يَحْتَاجُ قُوَّةً عَيْنَ دَمَهُ لَيْسَ عَيْنَ مَهْمٍ وَبَدَرَ مَهْمٍ

وَعَلَى أَنْ ذَلِكَ أَجْمَعُ لَوْ وَجِبَ عَلَيْهِ وَكَانَ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ عَالِيٍّ فِي شَرِّهِ ، كَأَنَّ لِحْدَهُ
الْقُوَّةَ دَمَهُ وَبَدَرَ مَهْمٍ ؛ وَبَدَرَ ذَلِكَ بِمَنْ مَهْمٍ سَمْعِيٍّ وَلَا تَقِلُّ مِنْ أَنْ يَكُونَ دَمَهُ مَهْمٍ
أَهْلُ الْحِلِّ وَالْعَقْدِ وَمَنْ يُقَدَّرُ دَمَهُ لَأَمْرٍ بِمَعْرِفَةِ وَتَشْتَمُ عَيْنَ مَكْرَهُ دُونَ مَهْمٍ دَكَرَهُ

وكل من ادعى عليه قتله من الصدقة فقد كُتِبَ عليه وأُصِيفَ به ما ليس به
سبيل، كعني وطبعة والير، رسول الله عليه، وما من هؤلاء تجمع أحد إلا وقد أظهر
المطالبة بدمه ومن قُتِلَ منه وأظهر البراءة منهم والشف على ألا يملكه إقامة الحق عليهم
وهذا ظاهر معلوم من حال عني وصحة والير، وما، ذلك، يك هو من الشواهد وأخبار
الأحاديث ولا يحل لمسلم أن يفتي الله وعرف قدر الصدقة أن يصيب إلى أحد منهم قتل عثمان
وما، ما، والحدلان له مع دعائه إلى نصرته وإدفع عنه ما، خبر أحمد مذهب منة ترة
وما هو أقوى من أخرى، ويكون الظاهر من قول عني وطبعة والير بحمله وفي نصيب،
لأن الظاهر لمعه لا يترك الروايات غير معلومة، من ما، يظهر منها مثل هذا، لكات
مثل هذه الأخبار مدفوعة بورد من أمثال في نصيب ومعه، وكيف يجوز لدى علم
ودين أن يصيب إلى أحد من الصدقة بعض ما، بوجوب الفسق من قتل عثمان أو الثأل عليه
أو خذلانه بروايات لا سوى مدد، ولا لا اشتغال، ما، وقد ظهر غشوا من
ذكره عليه وتوبه فقتله، وفي ذلك عون الله

٨٨٨ و أألا، خير الناس بعد نبيه، فقتل النحس لدى جاء من مصر
وذكر أحمد محمد بن أبي بكر وعينه في أشهر كتبه مشهورة، وقد ذكرناها في غير
هذا الكتاب

وما، وفي عن عثمان أنه كتب إلى عني ياه احضر
فإن كتب ما، كولا فكيف، كل، ولا فذكر في وما، شرقي
إنه هو أصغر من روايات أحمد، وكيف يصح ذلك وقد أورد عني الحسن مصرته،
وعنه، يرد ويرد الناس عن دفع عنه ما، فقتلهم وبجملتهم أرسل إليهم بالوعظ لهم؟ وهذا
معلوم ظاهر من حاله، وأنه قال، «من كان يظن أن لي في عفة مدعة فيعمد سببه ويبرم
بنيته» «وكان مسدود» «من عند مسكنته هو حر لوجه الله»، فضعوا إلا الأسود الذي
قتل في الدار، وهذا لا يشبه ما روي من منتهى حلي، ولأن في ذلك أيضا قرينة غير
في اتهامه مثل عني، رسول الله عليه، في هذا الباب، فكل ما جرى بحري هذه الروايات
فيه مردود، وظهر من علي، كدب هذه رواية من قوله، «وأنه ما كتب عثمان ولا مالأت

على قتله ، ويتكبر ، لو صح هذه رواية ، أن تكون هذا القول من عثمان ، ليس على سبيل
لتهمة علي ، عليه السلام ، بل على طريق الإساءة في وعظ القوم وكفهم ، ورسالته في هذا
الكتاب ، وقد يكون لأبسط من هذا الكلام ، إلا أن خبره لا يدرى ما يخافه على غير سبيل
الطنة والتهمة .

فإن هل قال : قد كان لأمر في هذا على ما وصيهم من طرد القوم له وسد أبوابه عنه ،
ثم إن الصحابة لم يوافقوا ، بل عاروا ، بكار ذلك وصدمه عنه ، وأبى عذر لم في إسلامه والتساهل
في عدلانه ، بل به ممدد أنه أن يكون فيهم من حذره أو فقد عن نصرته عند دعائه لهم ؛
وإنما أزموا بيوتهم لأنه أمرهم بذلك وكرره عليهم ، وشددهم الله ، عروحل ، وعرفهم أن
خوشه ، وبه ، وأنه لا يرى مقابلة الصحابة لأهل الفتنة ، وبما يجب أن يدفعوا
منهم ، ووكند هذا القول وصيحه على القوم ، وقد جاء زيد بن ثابت شاكا في سلاحه وقال
له : ادع سكرانك ، فقال : لا ، يعني في الدفاع عنه مع الدفع عن رسول الله ، صلى الله
عليه ، وسلم من ذلك ؛ و . عبد الله بن عمر مشدرا ، فكفه طمعا في أن يتصرف القوم
ثانية كما انصرفوا في الأول أو في أن يلحق به من السلا من يدفع عنه غير الصحابة ، وكره
أن يُتحدث عنه في أمصار المسلمين ، و . أن قوما قصدوا بانه لرفع ظلامه فقتلهم وناصبهم
الحرب ، وأبعد طبع في طبع فيه ، ٨٨ ، منه وأحسن أسبه ، والتدبير في الكف عنهم
، لأن ذلك

ومن يجوز أن يعتقد فيه أنه أقدم عن الدفع عنه مع عسه طبعه بأنه يقتل لا محالة ،
وأن القوم يصدون عنه دون إشكاله ، وبه الصلابة لأن ذلك خطأ من جهة موقع
وكذلك فلا يجوز أن يهين بالصحابة ولا أحد منهم أنهم فقد وعده وتركوا الاعتراض عنه
في أمرهم ، كلف مع صبه ونههم أنه سيفل ، لأن ذلك يجمع منه وصبه على الخطأ ،
وإنه قد و أن القوم يصرفون ، فمعدود في أمره ، وإنه يجمعوا على دره عدا ، تنجيز
ويوصيه ذلك يحصر الصحابة أو بعضهم ، فمعدود ، فومن عن كونه دون الوصول إليه
وبعد أن قد مضى على كل حال من كونه أو لا كونه من بعد

وأما قولهم به من فائق على ثلاثة أيام ، فكذب من رويه وطعن على لسف

وسائر الأمم : بل قد وردت إرواء أنه رُفِي من يَمِه وحِيل من داره إلى تتبع الفرق
وهذا أَصَحُّ وأَلَقُّ مثل الصَّحَّةِ . وَهَمَّه حَمَلٌ عَنِ طَرَفِ الْقَوَّةِ وَعَدُوهُ عَنِ الْخَلْقِ فِي
حَرْبِهِ .

باب ذكر ما عَفُوَّ به عَنِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

وَعَفُوَّ مِنْ فَعَلَهُ وَحُبُّهُ بِهِ

فَمِنْ حَقِيقَتِهِ أَنَّهُ مَرَّ بِهِ حَتَّى قُبِلَ مِنْهُ . وَضَرَبَ عِزُّ اللَّهِ مِنْ مَسْعُودٍ حَتَّى كَسَرَ
سُلَيْمَانَ مِنْ أَصْلَاعِهِ . وَبَعَثَ أَمْرًا سَبِيحَ كَتَبَهُ . وَرَدَّ عَلَيْهِ عَطَاهُ ، فَطَالَ عِزُّ كَثِيرٍ
مِنْ أَمْسٍ . وَلَمَّا مَاتَ فِي هَذِهِ الْمَدِينَةِ ، دَخَلَ عَلَيْهِ ، دَلَّ . لَمْ يَسْأَلْهُ
أَقْوَمَ بِهِ . وَعَلَى أَنَّهُ لَمْ يَشَأْ . وَحَبْلُ عَنِ فَعَلَهُ عَلَى صَحَّةٍ . وَفِي رَأْيِ مَنْ سَبَّ
مَرَّةً بِهِ . فَذَلِكَ لَطَاعَتُهُ عَلَيْهِ : « اكْتُوْا مَا تُشْكُونَهُ مِنْ عُثْمَانَ فِي كِتَابٍ ، وَاعْتَبِرْ بِهِ
حَتَّى أَدْخَلَ عَلَيْهِ وَوَفَّقَهُ عَلَيْهِ » . فَكُتِبَ ذَلِكَ ، وَدَخَلَ عَلَيْهِ ، فَعَطَاهُ فِي قَوْلٍ ، فَذَى
وَسْتَحَفَّ سُلْطَانُ اللَّهِ . وَبَعَثَ ذَلِكَ ، وَلَا يَحِلُّ لَهُ وَلَا لِفَرِيضَةٍ أَنْ يَخَاطَبَ عُثْمَانَ بِذَلِكَ ؟
وَلَمَّا مَاتَ مِنْهُمْ بَعَثَ بِأَمْرٍ مَعَهُ . دَخَلَ مِنْ بَحْثِهِ فِي الْمَدِينَةِ . وَبَعَثَ بِهِ مِنْ سَبِيحٍ . وَبَعَثَ
وَسَاقِيهِ فِي بَيْتِهِ . فَكُتِبَ وَهُوَ سُلْطَانُ دِمَاسُورَ . وَبَعَثَ بِهِ . « لَا تَقْبَلْ عَلَيْهِ » . وَلَمَّا مَاتَ
تُكْرِمُهُ عَلَيْهِ فَمَكَرَ سَتَحَقُّهُ . مِثْلُ مَا حَرَجَ بِهِ . وَفِي رَأْيِ مَنْ كَانَ قَوْلُ « عُثْمَانُ
كَأَدَّ » . وَكَانَ قَوْلُ عَدُوِّهِ « فَمَنْ عَثَرَ » . ١٨٩ . فَتَدْرَكَهُ . وَكَانَ قَوْلُ « حَتَّى دَرَسَ بِهِ »
عَلَيْهِ السَّلَامُ ، مَرَّةً . وَهُوَ يَحْتَمِلُ فِي ذَلِكَ حَسَنٌ مِنْ بَعْضِ مَنْ دَخَلَ عَلَيْهِ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ
« أَسْكَرَ بِأَمْرٍ » . فَتَدْرَكَهُ مِنْ « عُثْمَانُ » . فَتَدْرَكَهُ مِنْ « عُثْمَانُ » . وَهُوَ
مَرْفُوعٌ عَظِيمٌ مِنْ حَرَجٍ . وَهُوَ دَوْنُهُ مَسْتَحَقٌّ لِأَدَبٍ مِنْ قِبَلِهِ . فَتَدْرَكَهُ مِنْ « عُثْمَانُ »
وَأَدَبُهُ سَكَنُهُ قَوْلُهُ « فَمَنْ عَثَرَ » . وَفِي رَأْيِ مَنْ « فَذَى لِأَدَبِهِ » . فَتَدْرَكَهُ مِنْ « عُثْمَانُ »
وَلَوْ ذَى أَدَبٍ لَمْ يَدْرَكَهُ مِنْ « عُثْمَانُ » . وَفِي رَأْيِ مَنْ « فَذَى لِأَدَبِهِ » . فَتَدْرَكَهُ مِنْ « عُثْمَانُ »
كَانَ صَرِيحًا . وَفِي رَأْيِ مَنْ « فَذَى لِأَدَبِهِ » . فَتَدْرَكَهُ مِنْ « عُثْمَانُ » . وَفِي رَأْيِ مَنْ « فَذَى لِأَدَبِهِ »
وَالشَّرَفُ : وَذَلِكَ حُصُولُ مَنْ فُضِّلَ عُثْمَانُ وَهَفُوهُ مِنْ عَمَلِهِ .

وأما صبره عند الله من مسمود وسعة العطاء وكراهة عجز الله له ، فإنه باطل أيضاً غير صحيح . فإن صح ذلك ، حمل من غير ، مع ثبوت عدالته وإيمانه ، على وجه صحيح ، وهو أن يكون قصد تلك أدب عند الله من مسمود ورذعه عن الامتناع من إخراج مصحف إلى مثل غير وعلى أثر الصلابة مع علمه بشدة التهرج والفساد واختلاف القراءة ووجع غير حصر هذه نعمته وجمع بكلمة وموقفه على مصحف متفق عليه محفوظ بخروص يكون اعتدال في هذا الباب . بعد وفق في ذلك لأمر من يدعي عظيم وحير كثير . أنه يمكن عند الله أن يجمع من ذلك هذا مع اعتدال التي يدركون أنها في مصحفه من راحة بمؤثرين ونبات ما يجب تلاوته ، وهذا أن يكون من كلام الله تعالى ومن القرآن وبلى غير ذلك وقد كان حسد أن يجمع ما في يده وواقفه عليه . فبدأ متنع من ذلك ، حار لأمه ، هذه شيء من الصبر ، بذاته الاجتهاد إلى ذلك ، فإن أدى الصبر إلى كسر صلته وبطلان عصبه وذهاب انصب . يمكن الآية . ذلك مؤثراً ولا خراج ، إذا لم يقصد لا لتدب والتشدد وكبرياء بينه وبينه علمه ومعصيته وأما عليه ولم يصبر بذلك صبره وكانت طاهر لأمه خدته ، حار له دسسه

وأما قدهم أنه كره أخذ العطاء ، فليس يرى في وقته رذته إلى من هو أحق منه ، أو أنه استغنى عنه ، . أنه اعتدل في أنه متنع من أحده ، وإن كان . على في اعتقاده ذلك . لأنه ليس بمصنوع لا يحق إليه عليه ، أو رأى أنه متنع أكثر من عطاء غير ، ولم يكن يستحق عنده أكثر من قسمته . وهذا ما دود إلى اجتهاد . إليه . أنه . وليس لأحد الاقتيات عليه ولا أن اعطاء . به . رضى . أو غير من مسمود أن . د ٨٩ ط اعطاء ، لوجه يوجب فسق عثمان ، فيصير في ذلك . فإن . يمكن معنى منه . أنه . نحن أمره على بعض ما قلناه . وكذلك ضرب عثمان . نحن أمره على لأبيق . أولى . وأما قوله به معناه انصب ، حسن ، فإنه يجب ثبوت ، فإن صح ، فعليه كره . أن . أو على غير صبره إلى غيره . لأنه كان أولى منه . وهو مصعب في ذلك بذاته جهده إليه . وشي هذا لا شيب أحده لأحد ، ولا شيبه إلى أحد في لأنة وفصل الأنة

وأما عتبه أن غير جمع الغنائم وحرقه مصحف وسبق في ذلك ، فإنه حمل عصبه لأن هذا من فضله وتقدمه عمله عند حدث من لاختلاف ولتأخير بين الغراء وعدون

معه على بعض ووجود كل مدعى السبل إلى الظن في الدين وإفساد الشواهد
والهزل تأتمة المسلمين ، وهذا كان الوجه على عثمان إذ وقع له وحطرت سبيله ومن الإصلاح
ولم الشك ، ولو عدل عنه كان عاصاً مفرطاً فالد إلى الإهمال والتقصير

وأما قوله به سبق إلى ذلك فاطل ، لأنه قد جنى في أيام رسول الله ، صلى الله عليه ،
وأيام أبي بكر وعمر في حدود وخراب والأكتاف وغير ذلك ، ولم تختبج الصحابة إلى جمعه
على وجه ما جمعه عثمان ، لأنه لم يحدث في أيديهم من الخلاف بين القراء ما حدث في أيامه
وأما عندهم بأن جمعه معصية وندعة ، فيه جهل ، لأن المعصية هي ما يهيئ الله بها
ويحب بقول من جمعه من فرض عثمان ، إذ قدر في جمعه من إصلاح ما ذكرناه ، وليس
من من الكتب أو السنة لأئمة أو جمع لأئمة أو صحيح العقول ما عظم جمع القرآن
ويقضى على عصيان الله ؛ فطل بذلك ما صوره

وأما قوله به جنى مصحف ، فإنه عه ثابت ولا يدرى قلوب العامة به ، ولو تمت
حسب أن يحمل على أنه جنى مصحف قد أودعت ما لا يحل فيه ، وقد خرج عن أن
يكون قرآناً ، بإفساد نطقه ووجه معناه في جمعه فإنه يده من أهل أمر غير متدبر للشيء ،
صلى الله عليه ، ولا مدعى على التحسين ، هذا هو معنى من أمره ، فحسب أن يكون جنى
ما يجب إحراقه ، ولذلك ، - زعموا - أحد من نصحه أنه دل له قد عصيت لله وذلك
الدين بأمرائك مصحف لا يحل جرحه ، وقد شهد قومه من ذلك وعرفه ، ذهب عنه
معرفة كنهه ، وقد ثبت عنه عثمان وطه به ، ٩٠ ، و متعلق في ذلك

وإن معصيته به جنى جنى ، ولا حجة فيه ، لأن ابن الصدف وما يشبه كثرت
وانسجت وكثرت خصومات بين رعيه ما يشبه صدقة وحضرة وقتة أرباب موسى ، ختم
مددة لغته ووسع الجنى ، وقد جنى أبو بكر وعمر في سكر ذلك أحد ولا فقه ولا عده
من معاصيهما ؛ فلا تعلق في ذلك

وإنما تنفعهم بأنه سبى لأمره فاطل ، لأن أذر اختار الخروج إليها لما خيره
عثمان وكراه المقام في المدينة ، فلا عتب على عثمان ، ويصح أنه أصدر عن مدسه ، لم يكن
ذلك مدبهاً ، ولو حب من صبه على العدل والصحة ، حتى تقوم دس على طعه وتعديه

وقد ذكر الناس أن أبا ذر كان طمس على عثمان وعلى أسرانه ويقول إنهم قد استأثروا بالمال ، وعلوا البدن ، وركبوا المراكب ؛ وكان هذا عده مسكراً ، رحمه الله ؛ لأنه كان ممن يرهق في الدين ويرعب في الآخرة ؛ يرى أن التمتع بركة الدين حرام ؛ وليس كما فهم ودكر أنه أسد على عثمان الشام ؛ وكان يُدعى يقول : إذا دخل على حفاته . . . ولم يخفى عني في نار جهنم فتكوى بها جباهه وخوشه وظهوره ؛ فداما كنتم لا تفعلون ما كنتم تكبرون [١١٠] . ويرقى في محاسنهم ؛ غلط القوم ، ومن له فعل هذا ؛ فأنكر عليه ذلك عثمان وقال له . « إنا أن نقيم ونكف عما يثير الفتنة أو تشدد إلى حيث لا يسع منك ولا يسر صفت » وكل هذا بحق ؛ ثبت بإعادة على هذا وجهه . فكيف وه شئت ؟ وإنما عثر الخروج إلى التدة

وأما منعه أنه رأى أحكم طريقه رسول الله ، صلى الله عليه ، فيه باطل . لأن أكثر الناس مسكروا ويقولون بالحكم حرج أمر النبي ، صلى الله عليه ، لأنه كلف وكلفوا فاستدس في الخروج إلى أهله ، فاذن له . وعلى أن القوم لا يدرون ما سب طرده منهم من يقول به كان نحو كذا . صلى الله عليه ، في مشته ، ومنهم من يدرك أنه كان يهيكه حلف الصوف . . . كل هذا من الترهيب . وقد رأى عن غير طريق أيضاً أن عثمان كان قد قال لأبي بكر وعمر . « بئس كتمان سؤدد رسول الله ، صلى الله عليه ، في رده ، فأذن في ذلك » ، فطالباه بأحد معه شهد بذلك في عهد علي بن أبي طالب . رسول الله ، صلى الله عليه ، ومن هذا حكمه ؛ لا يجوز . علي بن أبي طالب . وخلفه بعده . . . متفق فيه ذكره من ذلك

وأما منعه أنه ثم صلاة حتى ، فيه أيضاً من الله توفيقاً وللدلالة على العناد ؛ لأن هذه الصلاة صلاة من جواره ؛ يذهب ويجوز به قصرها . وقد كان النبي ، صلى الله عليه ، يتم في السجدة مرة وقصر أخرى ١٠ . ط . وكانت عائشة ، صلى الله عليه ، وعندها من الصلوة يشتمون هذه الصلاة خاصة ، ثم لم ذلك أخذ ولا عده ذنباً . وعلى أن عثمان قد احتج في ذلك شينين . . . مثل عه ، أحدهما أنه قد كان أهل مكة قصرته في حصر

وحرحت عن حكم مسافر « وهذا كما قال « إذا كان على أهل مصر « : والآخر أنه قال « نفى أن العرب اعصفت إلى مياهها وصدت ركعتين وذات « من الصلاة فصارت حجت دحور أشبه عيبه « : ونفى علق في هذا

وأما عليه بتركه قتل عبيد الله من عمره مفران ، فإنه أيضاً باطل ؛ لأنه لم يفعل ذلك إلا عن رأى الأمة ومشورة منهم أو من أكثرهم . لأنه قيل به أمس فقتل نوه ويُقتل اليوم ، ويُتحدث بهذا في بلاد الكفر والإسلام ، فيبين الذين وينزل سلطانهم ، وقيل إن امرئاً حمل نائلة على قتل عمر حجة للفرس وحمويه ، وإن إسلامه لم يكن حسداً وإنه كان يستغل عطا عمر ، فإنه كان يمرض به ، على ما ذكر ، عشرين يوماً ويقول به لا أب به في الإسلام ، وذكر له أن امرئاً خرج من دونه نائلة بالبحر يوم قتل عمر ، يرى البحر تحت أقدامه ، قدواه عهد من لحي في الأرض فساد ؛ وهو مستحق ما برل به ؛ غير أن هذا إتيان ولي من قومه بالأمر ، وقد حدى عبيد الله رُحده حقه بيده فقط ؛ وقد كان عهد منه في غير مستغاث والعقد لك ؛ وليس رُحده للحق بيده حقاً لأحد يطالب به ؛ فلا شيء الآن عليه .

وقد يجوز أن يعتقد بعض أصحابه أن عبيد الله مستحق ، ولا يعتقد ذلك غيره ، بل طعن وقوى عده أن امرئاً سعى في لأرض فساداً يقتل عمر من الخصاب ، وحاف أمثالها من التوثب على الأئمة ، فلا شيء عليه في ترك الإبداء من عبيد الله من عمر

وأما ما علقوا به من دية أوره كفاً به وعهد ربحي من غنم ومروء من الحسك وعدهم ، فلا متفق فيه دون أن يُنتوا أنهم فسق وأن عقوبته تاب عند غنم ، وقوم ، وأنه دلام يوم ولأم وهم فسق مسوئلهن . لأنه وقد كان هؤلاء امرئاً من الحسك وكديفة ونسب للإمرة وقد عيب ، وإن لم يكنوا هذا وقد كان معاوية من أمره عمر طول مدته ، ثم نمر عليه أحد

وأما قومه فإنه كان يحومهم ويحصبهم ، ويهبطهم مروء جميع غنم وبقية ، فإنه رحيل ووفر منهم ، وقد كان غنم نفي لله وأثرة فساداً مع بقية في مجلس لله وأكثره

بذله ماله ونفسه في معركة بدر وقد ذكر أنه لما أعطى من مال نفسه وقال لهم مرة في قتيبه « إني اقترضت من بيت من المسلمين ٥ وهذا صعب ٩١٠ » لأنه كان غير محتاج إلى اقترض مع سعة ماله ٥ ومتى ٥ شئت عليه ذلك ٥ لم يجز قرضه به

وإنما معتمدهم في أسكره عاشقة وغيرها من نحو ٥ في تأديب الصحابة النصر بالدرة على الحرب بالمصا ، فلا عيب عليه في ذلك ٥ لأن للإمام التقويم والنصر بالدرة والنصر من الواحد إلى الألف ، مرة بالمصا ، ومرة بالدرة ، ومرة بالانتهاز والقتول ؛ وبه أن عمر احتاج معهم إلى المصا لفعل

أما ما علقوه من أمر الكتاب الذي وحدوه مع عهده على غيره وما عهده في نفسه ، وبأن محمد بن أبي بكر ٥ أمر به عهده من أي سر ٥ ، فلا حجة عنه من وجوه أحدها أنه اعترف أن العهد عهده والغير غيره ٥ وحججه أنه ما كتب الكتاب ولا أمر من كتبه وقد كان من حين كل سنة سمع قسرا عن أن يصدق ويثق بقوله ، فضلا عن عهده وأما قد ذهب عنه عهد ذلك وقومه ٥ به سر ٥ ، لأنه هو كاتبه ، فإنه مطالبة بعهده ٥ لأنه ما من سر ٥ عن ذلك ، وهو يومئذ معه في بدر ، فأسكر أن يكون كتبه ؛ فربما عهده سببه إسمه بغيره ٥ فربما أحسن اعترف بالكتاب ، لم يحل دمه ، ولو حل أحسن به ، لم يكن دمه لحد لهم ، وبه يحل للإمام العفو أن ملكهم من إقامة حدودهم ، وهم رابع عيسى ٥ به عهد الشان ٥ ولا عهد لهم من عهده وعلى أنه أنه ثبت أن عيسى ومروان كتب الكتاب ، ٥ كان ذلك بغيره ٥ لأن أوثقتهم كانوا مستحقين له اسمهم عو عن ٥ وحضرهم ٥ ٥ صعد ٥ الناس عنه ٥ وشبهه وشخصه على منار رسول الله ، صلى الله عليه ، ومنعه ٥ ٥ وشخصه سبب ٥ وحضرهم لصحة في مديهم ، وعنده أنه وفي على سائرهم ، وشبههم على مديهم ٥ ودرج عهده لأصل كتبها كتب به عثمان ؛ فلبث القوم انصرفوا ، وليت الكتاب وصل فيه ٥ كس ٥ أعلم ٥ يجري ما جرى من قتل عثمان ، وما أنتم من سبب إسماء عهده ، وما نحن في جنبه في اليوم ٥ من قتل أوثقتهم كان من إصلاح في نفس ٥ وعكسهم ما حووه من عظم عهده ؛ وقد عيب من الثقات والفرقة وسوء العاقبة ما لا يعطى في كتاب نظر في به تيممه

وأما معتمدهم بأنه رزق على منه فوق المردود انتهى كان يقوم عليها رسول الله ، صلى الله

الله ، صلى الله عليه ، في فصل الحاضرين وصرفت له سبعة من عبدة بدر ؛ ولو عثر فيه مؤثر
للتخلف عن العرو لغير عمر ، فكان حرجه بدمه ولتسبه على سوء صفة ورأيه فيه ؛ وهذا عائد
بالطعن على النبي ، صلى الله عليه ، والاشتماء به دون غيره .

وَمِنْ مَعْنَاهُمْ تَأْخِرُهُ عَنْ بَعْضِ الرُّسُلِ ، وفيه غلظة وحجج وندح ؛ وذلك أنه إذا
تأخر التحصيل رسالة النبي ، صلى الله عليه ، إلى أهل مكة ، حين أُرِجِفَ بالمسكرة أن وريثا
فقتل غير ، فعصب النبي ، صلى الله عليه ، وفسد وول . « والله إن كان فتيه لأضر منها
عليهم ناراً » . ثم نجد لأجل هذه الخطأ على صحبه بعهة قصور وول « أهده شئى عن
يمين غير ، وهي حيرة من سبه » . فهو كال ٩٢ . وسبب معه أحوال وعصب النبي ،
صلى الله عليه ، كلف كقول تأخره « مصلوص » .

فليس جميع ما يصفه على فصل غير ، و« هته وعدته وسلامه ببعته » . فيل مضموناً

ب الحلال في قوله على ، عايه السلام .

على أنه قد فهم وندح في محله

فإن قال قائل : « قدس على نبأه » . فله غير ما دونه وشدة إليه ومستحق
لإيمانه لأنه « قدس على ذلك كل حلال » . فله غير ما دونه وشدة إليه لأنه من
الساكنين الأولين . ومن كثر تلاوته وحججه في سبيل الله ، وعظم عذوبته في الإسلام ، وعن
رسول الله ، صلى الله عليه ، مع ماله من فقهه خاصة ، ورؤيته النبي ، صلى الله عليه ،
استه وكريمته خاصة ، عيب لسلامه ، وما روى فيه من المعانيث المشهورة عن النبي ، صلى
الله عليه ، بخوفه . « فقد كرم على وفرضك يد » . مع العلم أن القضاء يشتمل على
معرفة أبواب الحلال والحرام وأحكام الشرع وما يحتاج إلى عهده إمام الأمة . « بخوفه »
« حُبَّ عَلَى إِيْمَانٍ وَسَعَةِ هَاقٍ » ؛ وقوله في حسنة « لأدمن زانية إلى رجل كزار غير
فرا يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله » ، ودفع الزانية إليه بعد أن عل في عهده . وكان
رمده قال على . « لما رمت عيسى بعد ذلك » ؛ وقوله « من كنت مولاه ، فعلي
مولاه » ، بعد قوله « كنت أولى بهم من أنفسهم » . فأوجب من مولاته على نصيه

وطهره والقطع على طهره مبرره ما أثبتته نفسه ، وأعلمهم أن غيبه بأمره لأمة مجاهد
في سبيل الله مظهره وطلعه ، لأن ثوبه يكون معنى لخصر يمينه ، يدق أهل اللغة ، قال
الله تعالى « فإن الله هو موله وحبره وصاحبه مؤمبه »^(١) ، معنى بأمره ،
وقال الأخطل :

فصحب مولاها من حسن كنهه ونحري قرآن أن نهت ونحمدا
يعنى أصبحت بأمره من الحسن ، معنى عبدك من مرون ، لأن أخذ في وقته ، يقدر
على مثل خبره ، يد كل ما به إدراكه وقائمه وإن كان فيه صبر دونه
ومن صدقه قوله ، صلى الله عليه ، في عزة نبوته ، لحق به وشكا حوص الحسن في بابه^(٢)
« أما نسي أن يكون مني خبره هرون من موسى ، إلا أنه لا نبي بعدي » : أي ،
استحدثت على عديبه كما استحدث موسى أحده ، ون ، ٩٣ ط ، وجه كلامه ،
من غير خص ولا قبي وقوله « لا نبي بعدي » ، لا يحل مني ، وإدراكه سورة مرون
مرواه على شركين متخذه ، وهذا أمر لا يسه ، لا أهل القدر ، وليس له ومن صلح للتحصيل
والأداء عن رسول الله ، صلى الله عليه ، إلى مثل فربس مع ودرة عقولهم ووجه أحلامهم
وما وصفهم الله به فقال « من قرأ قوله حبسوا »^(٣) ومن دونه قوله ، صلى الله عليه ،
له طهره ، وقد شكت له بعض حاد « أم يميني أن قد طبع مني أهل لأمن فحذر
مهم حين جعل أحدهم نبي وجعل لأخر مدك » . وقوله ، صلى الله عليه ، اللهم
التي أحب الحسن ، لك يا كل معنى من هذا الطائر ، فجاء على ، فكل معه من الطائر
المشوي الذي كان أهدي إليه ، إلى عيه هذا من القصاص مما طور سموا

هذا مع ما ظهر من عظم كلفة صحابه له ، وطهره على علمه وقصته وثقبت همه ورأيه
وقته معه وقرب مشي عمره ، « ولا عني فئت عمر » وكثرة مطالعته له في الأحكام
وسماع قوله في الحلال والحرام .

ثم ما ظهر من طهره وعلمه في قتال أهل ثقله من استدعائهم ومناظرتهم وترك مبادأتهم
وتشجيعهم قبل نصب الحرب معهم وثباته « لا تسدوهم بالحرب حتى يبدؤكم ، ولا يبتغ

ولزم بيته ثم عرّض ذلك على طلحة وأخيه الصريون ، وأبى ذلك وكرهه وأشأ يقول :

ومن عجب الأيام والدهر أنى قيت وجداً لا سرّاً ولا أخلي

ثم عرّض ذلك على الزبير فأنى وأشأ يقول :

مضى أنت عن دار صيحات راحل وباعثها نجحي عليه الكفائف^(١)

كل ذلك منهم إسكار لقتل عثمان وعظام له ورغبة به فدل حلف أهل الفتنة على الفتك
بأهل مدية وإباح الفتنة وودعه خديجة ، احتشم وجود المهاجرين والأنصار عشية اليوم
أشأ ، على ما روى ، من قول عثمان ، فصدوا عن هذا الأمر وقسموا عليه فيه ، وبشده الله
في حفظ نبيه الأئمة وصبيه . لهجرة قد حل في ذلك مدية واحد من مضمحة ، ورأى
أهله تلك ملهم وعمه أنه أعلم من في إقصائهم ولأهم بهد الأمر ، قد صدق الله وحده
من خسر ، منهم حرمة من أشت ، وأولهم من ستر ، ويحمد من مدية ، وعار في
رحل كثر عددهم من المهاجرين والأنصار وهذا من أروع اليهود وأزهد لأن ينفذ به
أفضل من في . ومن كره من أقر من نصيبه من يثأر عند لأمره في مدية وسدده .
فم حجب بيمه ، تحه برمه

في الأنبياء قد روى أن علياً حلف ٩٣ من سجد في هذا يوم
عدو ، مع أهل مدية به ، وخسر صديقه . من مكه هين ، فخرج أولاً طليحة
من يته ، وأهل مدية قد حلف به من حلف له في مدية ، سب من حلفه ،
ثم خرج وقد حلف به أهل مكوفة لأمر بحده ، سب من حلفه حذوا
حتى أخسر من حلفه ، وحلف على حصته مشهود ، ووصف زوجه في هذا الأمر ، وفيه
اطمئنه ومع مكوه يدعي يده من أشرت أن
« لا إله إلا الله » صفت من يدين المؤمنين لا إله إلا الله
وقال الناس وأمر لا ثم من حلف له لصقه من لا كره ، ورأى
أهل مدية فنهى وأل طليحة رغب وبيع على في
السيف ، وأنهم قلا « يعجب » من أن قتل عثمان وأن عبيد قن

(١) صحت في الأصل معار على في زمن حو ولا سكل

« يا ماني بالمدينة وحلماي بالرق » فكيف لا تكون بيعة القوم على هذا الوجه لاسددة وإمامته باطلة ؟

قبل لم : جميع ما ذكرناه لا يقدح في صحة إمامته ، لأن البيعة قد كانت تحت ، ووجب الانقياد لعلی بعد من عقده له عن ذكر ما قبل حصول طلحة والزبير ومناضيهما ، فلا مُقتَرَنَ لبيعة بعد تمامها وبالوجه الذي وقعت عليه من أوقعتها ، إذ كان عندهما كالتيقن لما تقدم ودخول في طاعة قد وجبت عليهما . ولو انحرا عن الانقياد لإمامته ، لوجب أن يكونا مأثومين في ذلك ، كما أنه في منحرا من غير عن بيعة أبي بكر وعمر وعثمان ، لو حب نائيه بعد إبداء بيعة وفور « حاشا مكرهين » قد عورض من النقل بما يدعيه ، وإن وقعت بيعة على سبيل ذكره ، عورضت بإمامة علي ، حصوله عنه ، لأنها قد ثبتت قبل بيعة عليهما .

وقوله من قبل « أول ما صفت علي به أمير المؤمنين » يريد أن من أيدي أهل مسجد أبي صفقت علي به في ذلك ، وبه يرد أنها أول دعيته فلا حجة في هذا ، وإن كان كذلك ، كان هذا مثال فلان أن يد طلحة أول يد صفقت علي به أمير المؤمنين ، وبه كان حصر البيعة على ، فلا متعلق لأحد في هذا قول

وأما ما روي من قولهم « حاشا علي أن يقتل قتلة عثمان » ، فإنه مما يبعد أن يكون صحيحاً ، لأن لا فرق من علي ومهما عدل على خط في الدين ، وذلك ما يجب عليه منهم ما أمكن ووحد به السبيل ، وحدث أن عهد للإمامة ربه ، وحل على أن يمثل الجماعة ما عدل لا يحده حد لا يجوز ، لأنه مقتضى دية حبه ، ولعل على ربه ، وقد يؤذي الإمامة حبه ، في أن لا قبل لجماعة به حد ، وذلك رأى كثير من الفقهاء ، وقد يكون من يرى دية ثم يرجع عنه ، في جهاد ، في فقد الأسماء على ألا يقبل الحد إلا على مذهب من مذهب مسلمين مخصوصين ، بعد ما طل من عقده ورعى به ، وليس يجوز أن يستأثر على غير وطئته ، ولا يبرأ خطاً مطروح مذهب من جهة أحد ، لأحد إلى لا يجب العلم بصحتها ، وعلى أنه ثبت أن علياً من يرى قتل الجماعة بالواحد ، لم يجر أن يقتل جميع قتلة عثمان ، لأن غرض البيعة على الفتنة ، عيانهم ، وبأن يحصر أولياء الدم تجليسه ويطلبوا

سنة أبيهم ووليهم ، ولا يكون في حكم من يعتقد أنهم سنة عليه ومن لا يحب استعرج
حق لهم دور أن يدخروا في الصاعقة ورحموا عن الحق ، وإن يؤذى الإمام حينئذ إلى
أن قتل قتلة غير لا يؤذى إلى هزاج عظيم وقد تبدد قد يكون فيه مثل قتل غير
أو أعظم منه ، وإن تأخير إمامة الحد إلى وقت مكانه ونقص الحق فيه أولى وأصح بلائمة
وأمر شعهم وأمر للعبد تهمة عنهم

هذه أمور كلها في إمامة الحدود واستعرج حقوق ، وبما لأحد أن يحد
الإمامة رجل من المسلمين بشرطه معجل ، منه حد من حدود الله وأصل فيه رضى اربعة
ولا المقصود أن يدخروا في الإمامة هذا الشرط ، فوجب طراح هذه روية ، لا تحت
ولو كان قد ناهى على هذه الشرطه فليلزم تلك السكال حد خطأ منهم ، غير أنه لم يكن
مقدح في صحة إمامته ، لأن إمامته قد بعد هذا العهد الذي وهذه شرطه لا مئة
في ، لأن المصطفى في هذا من الإمامة الله ، والله ليس يوجب جمعة وسقوط فرض
طاعته عند أحد .

باب من فاضل ، في قول من في حرمها له ومطاعها له هذا الباب وحلها ، في كان
جمعة ، قيل له : أم جمعة ، في صحيح ، فإنه من شيء ، ولا فادح في صحة إمامته ، ولا
موجب لسقوط طاعته ؛ لأن إمامته قد صححت ؛ فلا يمنع مدحها بحكمها ، ولا يمنع
غيرها ولا يترك الذهب إلى بعض مذهب المسلمين في روية حد ، في مجمع بالأحداث
التي ذكرها من قبل فقط ، فاما حرمها له على ذلك فإنه اجتهد فيها وما أدرهم رأي
إبيه وها ، ٩٤ ط من أهل المعية ويرى ، وكذلك عائشة ، فمن الناس من يجعل هذه
المسألة من مسائل الاجتهاد ويقول : إن كل محتج بمصيب كإمامتهم في سائر مسائل
الأحكام ، ومنهم من يقول إن الحق معها في وحد ، وهو أي عني وقوله في ، ومن يحمله
مطلق في الاجتهاد حجة لا يمنع به إثم والفسوق ؛ بل لإثم عنه موضوع ومنهم من قطع
بصواب أمير المؤمنين وحط من حقه وبارعه وأنه معذور ، ومنهم من يقول : إنهم تابوا
من ذلك ويستدل برجوع الزبير وبدم عائشة ، إذا ذكر في يوم الحزن وكنها حتى
تسل حمارها وقود ، ووددت أن لو كان في عشرون ولداً من رسول الله ، صلى الله عليه

وسمى كلهم مشركين وحدث في هاشم . وروى ثعلبته ، ولم يكن ما كان مني
يوم الحبل ، « وفوقه » « لقد أحدثت في يوم الحبل الأسفة حتى صرنت عني البعير مشركاً
لأعنه » وأن طلحة قال شرب من عسكر عتي ، وهو يوجد نفسه « أمدد يدك أمدت
لأمير المؤمنين » ، وما هذا نحوه . ولعمري عدم في ذلك قول النبي . صلى الله عليه وسلم
« عشرة من قرش في الجنة » وعد فيهم طلحة والزبير ، فأنوا . وما يكن ليحبر بذلك إلا عن
عمر بن الخطاب . فهما يستويان في أئمة وروافض بالعدم والإفلاخ

ومن آفته معمر بن يقظ في عتي وطلحة والزبير وعاشة ولا بد من نصب منهم
من الغصن . كعمرو بن عبد ووصل بن عطاء ومن مال إلى قولهم . وقال جلة من أهل
العرب بن أمية : « نصرته منهم كانت عتي غير عربية على الحرب بل جارية » وعلى سبيل دفع
كل واحد من مربي عن أنفسهم ، طه أن امرئ الآخر قد غدريه ؛ لأن الأمر قد
كان انتصر منهم ، وتم لصبح وأمر في عتي ، خوف فتنة عتي من تمسك منهم
والإحاطة بهم . فاجتمعوا وشاوروا وحشروا ، ثم قتلوا عتي أن يفرقوا فرقتين
ويبدؤوا بالحرب سخرة في العسكر . ويختموا ويصبح امرئ الذي في عسكر على ؛
عند طلحة والزبير . ويصبح الله من لآخر الذي في عسكر طلحة والزبير . عد عتي فتر
لهم ذلك عتي ما دروه . وأثبتت الحرب . فكان كل من بق منهم دافع مكرهه عن نفسه
ومما من لإشاحة بدمه . وبعد صوب من امر عتي وصناعة لله تعالى ، يد وقع وقتل
والاستماع منهم عتي هذه السبل . فقد هو الصحيح مشهور . وبه قيل وبه قول

فإن قال قائل : فإن كانت إمامة عتي من لصحه والثبوت بحسب وصفهم ، فإن قول
في ناصر محمد بن أبي وقاص ومحمد بن زيد بن عمرو بن عبد الله بن عمر ٩٥ و [
ومحمد بن مسلمة وأسمه بن زيد وسلامه بن وقش وغير هؤلاء من يكثر عددهم وقصودهم عن
نصرته ويدخل في طاعته قبلهم . فس في جميع لقديين من أسميائه أو أمرب عتي ذكره
من طعن في إمامته وعنفه فساداً ، وإن قصدوا عن نصرته عن حرب مسلمين تخوفهم من
ذلك وتحسب الإنتم فيه وظهم موافقة بعضي في طاعته في هذا العمل . فذلك احتجوا عليه
في القمود ورووا له فيه الأخبار ، وقال منهم قائل : « لا أقاتل حتى تأتي سيف له لس

لو دونه
سبحانه وتعالى

يعرف المؤمن من الكافر ويقول : هذا مؤمن وهذا كافر ، فاقطعه ^١ » ولم يقل إنك لست
 بإمام وأحب الطاعة . وقال له محمد بن مسلمة بعد مراجعته ومعارضته : إن رسول الله ، صلى
 الله عليه ، عهد لي ، إذا وقعت فتنة بين الطرفين ، أن أكرس سبي وأنجد مكانه سيفاً من
 حشب ^٢ ، وفي خبر آخر : « أن أعمد سبي وأنتك في بيتي حتى تأتي بي مائة مائة أو يبد
 حاطة ، فاحذر يا علي ! لا تكن أنت تلك اليد الحاطة ^٣ » ولم يقل له : لست بإمام معروض
 الطاعة . وكذلك قال له أسامة بن زيد : « قد علمت يا علي أنك لو دخلت بطن أسد لدخلت
 معث فيه ؛ ولكن لا مواساة في الد ^٤ » ولم يقل : لك ست بإمام ، وإن خاف من قتل
 المسلمين . وليس هذا من القدر في الإمامة بسيل

باب قالوا : هل ترون هؤلاء القوم المؤمنين في تأخيرهم عن نصرة الإمام العادل وإجابة
 دعوته مع لزوم طاعته وثبوت بمانته ؟ قيل له : لا ! لأن عدده يذهبهم لحرب معه ويحتمه
 عليهم ويحلبهم في حرج من التأخر عنه ، بل خسر له في ذلك وفصح له فيه ، عما به
 سحرهم وجوبهم وضعف أنفسهم عن حرب مسلمين وحشيه احتساب ، ثم في هذا الباب ؛
 فثبت لم يحسب ، تبعه ^٥ ولا سمى به ، إذ عجل لتعذر قد سمعوا من رسول الله ، صلى الله عليه
 وسلم ، ما سوع له الله ، في العودة عنه ولم يعدوا به في لبع من حرب المسلمين وقتلهم
 وقتالهم . وقد روى محمد بن أبي وهاب ، وهو أحد مدعي عنه ، أن النبي ، صلى الله عليه ،
 قال : « قتل أسير كافر ، وسبه مسوق ، ولا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاثة أيام » ؛
 وقد روى أيضاً محمد بن أبي وهاب عن النبي ، صلى الله عليه ، أنه قال : « ستكون فتنة
 تعدد فيها خير من ثلثم ، والتدعيم فيها خير من دسئ والمأثم فيها خير من الساعي » ، قال
 أبو زرعة : « مصطحع فيها خير من القاعد » . وبعض هذا التفتيط يمنع من
 الإي ^٦ على قتل مسلمين . وقد روى مثل هذه رواية ورية ^٧ في غير موقفها ككوفة
 [٩٥ ص] « يوم موسى لأشعري أنه سمع النبي ، صلى الله عليه ، يقول ذلك . وروى سهيل
 ابن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أنه سمع النبي ، صلى الله عليه ، يقول : « من حمل علينا
 السلاح فليس منا » . وروى حماد بن عبد الله عن النبي ، صلى الله عليه ، أنه قال : « إن
 الشيطان قد ينس أن صد ، ولكن في التحريض بينهم » . وفي هذا ما يوجب الحذر
 والخوف من قتل مسلمين ، لأن يؤدي الاجتهاد إلى أنه مستحق للقتل : فإن فرض ذلك

وإن شتمت أعراسكم ، وسنن أمركم وصحاحكم ، فإني صديق النوى ولأمنس
والقول : ولقد كنا نؤتمر بالسكف عنهم ، وإني مشركك . وهذا يدل على أنهم
عنده غير مشركك ، وإن رأيت حره ، وأني ، مع هذه الحجة ، مؤمنات ، وكذلك قوله
« فإني إخوانكم » من على أنهم مسلمون ليسوا بكفار ولا فتن أيضاً ، ولأن مثل هذا
الإطلاق يقتضي المساواة عنده في اسمه وماله ونسبه

وقد روى أن لأعور بن أبي مسرور ، وكان من أمثال أصحاب علي ، رضى الله عنه ،
قال : « في مسيرته بن لصره قال : أمير المؤمنين أعلام تقدسنا ؟ فقال : « على الإصلاح
وطهارة النيرة ، من الله يجمع بين هذه لأمه ويصنع حرمهم ، وقد أجابوا ، قال : « فإن
لم يجيبوا ؟ » قال : « تركهم تركوا » ، قال : « بن ، يتركوا ؟ » قال : « دفنهم
عن أنفس » ، قال : « قيل لهم مثل ما عيبتهم من هذا » ، قال : « نعم » ، وقدم باله
« أو سلامه يدركني فقال : « أمير المؤمنين أرى هؤلاء تقوم حجة في طسوعه من هذا
الدم » ، قال : « بن كاهل ، الله يدرك » ، قال علي : « نعم ! » ، قال :
« وترى لك حجة تأخذه ذلك » ، قال : « نعم ! إن الشيء إذا كان لا يدرك » ،
« حكمه أحوط وعمود » ، قال : « فما حالنا وحالهم إن ابتلنا بقتال عدو ؟ » قال :
« إني أرى ألام على أحد من نفسه ما ومنه إلا دحله الله عنه » ، وهذا هو ما أحسننا
عنه من أنه كان له ما هو ، وإن وجب عليه حرمهم حتى يرجعوا إلى ما هو
عنده أولى ، وذلك قوله

ومثل هذا من أحكام الشريعة أن من رآه برأت أمها قد طلقت بقول قاله
له زوجها فإن عيبه قرب منه ورث أمهين ، فمضى طلب واستباحة الاستنح بها ،
ولا سيما إذا لم يكونا محبب بعض أحدهما ، غير أن حكمه على حكمه ، في أمثال هذا
في منع في الشريعة كذا

وروى أيضاً أن من أحبب يفرق فمضى به في هذا مسير فقال : « ما أنت
صانع ، أمير المؤمنين إذا عيت هؤلاء تقوم » ، قال : « قد من لنا وهم أن الإصلاح
واسكف أحوط » ، فإن ، معاً فذلك ، وإن أو لا تقتل فصدع لا يلتزم » : قال

ان حبيب : « يا سيدى بذلك ، فما حال قتلا وقتلام ؟ » قال : « من أراد الله بقاءه ذلك
وكان بمسجده . وهذا أيضاً كالأول في التصريح بترك تيميمه ، وأقصى أحوالهم عنده أن
يكونوا قد أخطأوا خطأ لا يلبثون به إلا يوم .

وروى الدين روى طهارة أن عيسى بن عبد منصرفه من الشام ومخروج الخوارج عليه
و، بكرهم التحكيم ، وكثيرهم معونة وأهل الشام ومصر سنة ٩٧ و، عند خطاب وروى
أشارت عليه به حمدان وجارية بن قدامة غنمى ، فقال عند ذلك : « والله ما فاست أهل
الشام على ما توهم هؤلاء الصلابة من التكفير والفرقة في الدين ، وما قاتلناهم إلا لنردهم إلى
الجماعة ، وأنكم لم تسمعوا مني ، بل قد سمعتم مني في هذا ، وحدثت في هذا ، وحدثت
على الحق دونهم ، وإني لم ألق عهد من رسول الله ، صلى الله عليه ، وأمر أمرى فيه عدل
البايعين والناكثين ، وولدت عدى بن محمد بن عبد الله ، وما قد لأمر مثل ، من
عسى الله أن يجمع هذه الأمة في ما كان عدده من الجماعة ، ثم كرهه أصحاب من هؤلاء
الصلابة ، لأن كل يكفرهم للعدو ورسول الله ، عن الحرب ويريدون لأعداء
عن بعض فقد كذب رسول الله ، صلى الله عليه ، وولدت القتل بين الأعداء والأعداء
والإخوان وروى القريش ، ثم رد على كل مصبه وكل شدة إلا إيماناً وبعثاً للحق ،
وملأ الأمر به معنى وصبر ، على أنه خراج ، ولكننا لم أصحنا هاتل إخواننا في الإسلام
على ما دخل فيهم من الرجز والشقاق ، فإنا علمنا في حقيقته بذكر الله ، شفت ،
وربنا إلى الله ، ووعدها ونسك ، سواه . » ثم قطع الكلام .

وجميع ما قاله على مدق ما استفاد الشعة وأشد في أهل مصر وصف من ، كد ،
و، حراجه عن الإيمان ، فلا عذر مشتم في خلافه عنه ، ولسيرته ولا عراق في إكدار
الحرب له على الثواب ولقد عده ، وحمل ما وصفه

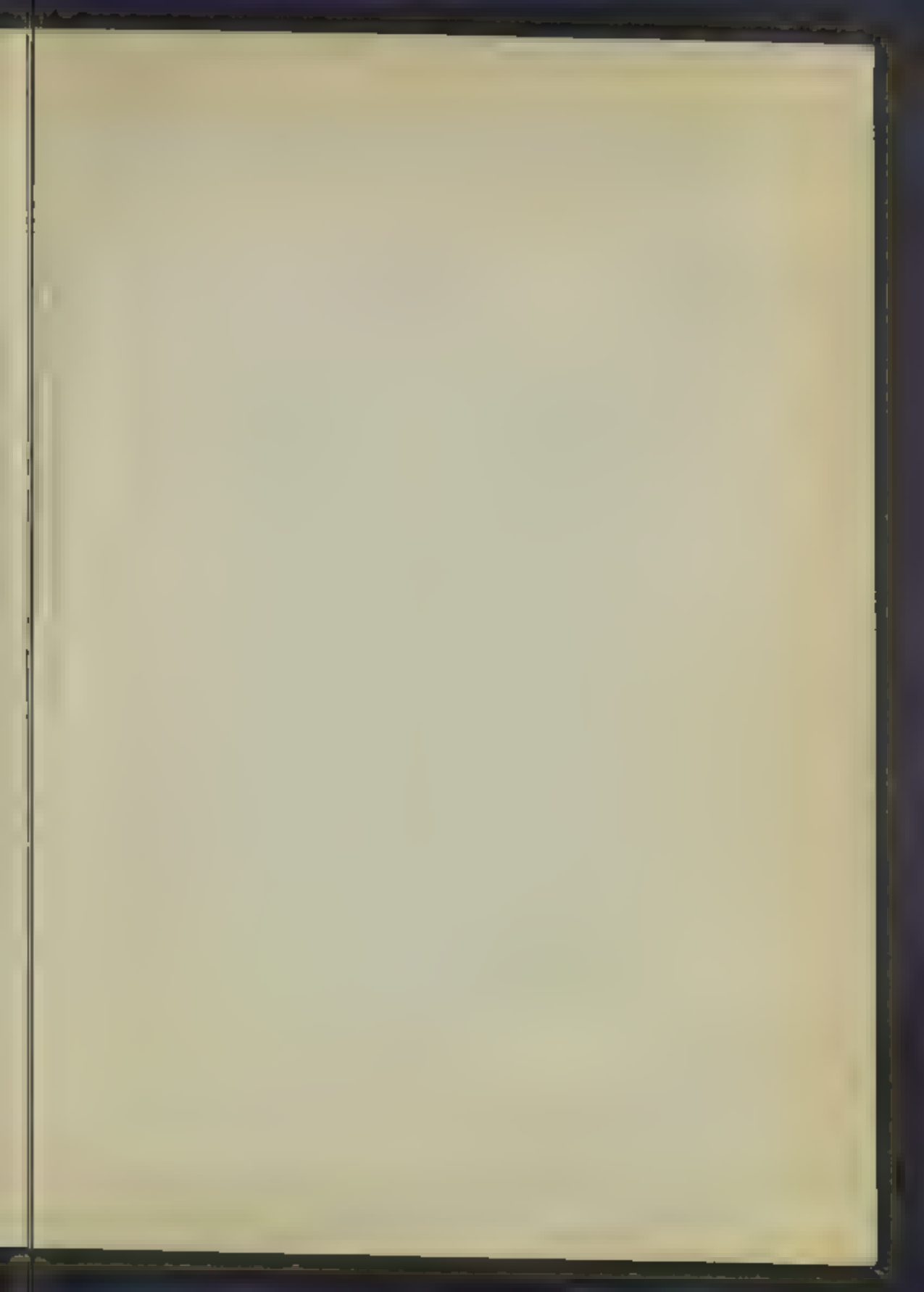
ولم يرد على ، كره الله وجهه ، الكوفة وأعد أن موسى حكر وحتمت الحكر قام
على من الكوفة كان « قد كنت سبيته عن هذه الحكومة فقصتموني » فله به
ففي ذلك فله « يا الله ، ما سبيته وسكنت أمرت ودمرت » وقد كان ما سكره
ترت بعثت وبعثت ذلك « فقال على ، عبه السلام ، وما أنت وهذا الكلام ؟

فَتَحَّتَ اللَّهُ لَقَدْ كَانَتِ الْجَمْعَةُ فَكُنْتُ فِيهَا حَامِلًا ، فَمَا طَهَرْتُ الْبَيْتَةَ مَحَنَتْ بِحُومِ قُرَى
 أَسْعَرَةً هـ ، ثُمَّ انْفَعْتُ إِلَى النَّاسِ فَقُلْ هـ اللَّهُ مَوْلَى رَجُلٍ سَعِدَ مِنْ مَلَائِكَةِ وَعَدَ اللَّهُ مِنْ عَمْرِ ،
 وَاللَّهُ لَنْ يَكُنْ دَسًّا بِهِ يَصْفِيرُ مَعْمُورًا ، وَبِزْ كَالِ حَسْبًا بِهِ يُعْطِيهِ مَشْكُورًا هـ ، وَهَذَا أَصْلُ
 تَصْرِيحٍ مِنْهُ بِتَوْثِيقِ تَيْمِ قَاعِدِهِ ، وَبِزْ كَالِ مَحَنَتْ ، وَنَحْوِ بَرٍّ مِنْ شَيْءٍ يَكُونُ مُصِيبًا ، إِذْ كَالِ
 مَحْتَدًا ، وَكَانَ الْأَمْرُ عَلَيْهِ مِنَ الْقِتَالِ مُشْتَقًّا مَلَبًا ، وَلَمْ يَكُنْ مَعَانِدًا مُتَحَيِّفًا وَلَا مُؤَثِّرًا لِلْهَرَجِ
 وَالْفَسَادِ [٩٧ ظ] . وَالتَّحَاوُرُ فِي هَذَا الْبَابِ لَا يَعْتَدُ عَلَى ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، سَوَافٍ وَصَلَالٍ .
 وَقَدْ تُشْعِبُ نَحْوُ فِي جَمِيعِ عَدَدِهِ لَأَوْبٍ ، وَسَعْفٌ بِهِ أَهْلُ عَلَى مَا تَجِبُ مِنَ الصُّوْبِ
 فِي عِيْدِهِ الْكِتَابُ ، فِيهِ سَمَرَةٌ لِمُسْتَرَشِدٍ ، وَبِزْ لِمُنْتَوِسِمٍ ، وَبِزْ كَالِ فِي
 أَوْدَعِهِ هَذَا الْمُخْتَصَرُ ، هَدْيٌ وَبَلَاغٌ ، وَلِلَّهِ عَمَّا

سَمِ كَتَبَ التَّيْمِيدُ نَحْوُ تَهْ وَتَيْدُهُ وَصَلَّى تَهْ عَلَى مُحَمَّدٍ ، تَهْ وَسَمِ سَبِي وَأَكَلُ دَمِهِ فِي
 عَمْرَةٍ شَعْبٍ مِنْ سَهْ شَيْءٍ وَسَمِمْ وَرَبْرَةٍ

كَتَبَهُ خَرِيقَةُ مُتَوَكِّلٍ عَلَى اللَّهِ أَمِي مُحَمَّدٍ عَمْرٍ مِنْ مُحَمَّدٍ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ مِنْ مُحَمَّدٍ مِنْ صَلَافَةِ أَمْرِ اللَّهِ
 أَمْرٍ وَأَعْرَ بَصْرَهُ وَأَعْيَ يَدَهُ وَأَطْلَعَ أَمْرَهُ مَعْرُوكَةً وَسَمِعْتَهُ يَنْقَطِعُ بِهِ

أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ



ترجمة القاضي أبي بكر محمد بن السافلي

عن كتاب

ربيع المراك وتقرير المالك ، المعروف بعلوم مذهب الإمام مالك

القاضي عيسى بن موسى الحنفى الشافى

المتوفى بمراكش سنة ٥٤٤ هجرية

هذه أوفى ترجمة للقاضى من تأليف شيخ من شيوخ مالكه استمد من كتب أكتفه من الكتب مسبوقة له في الوقت الحاضر ومن أحسن مرقوعه إلى تلاميذ السافلى وأسماءه الذين منهم في مختلف بلاد نشر مذهب وادام التوفيق في بصرته لاسيما في معرفته والمشي مع مذهب الإمام مالك في الحق مذهب الأشعرية على طائفة السافلى في الاعتقاد

وبن نشر هذه الترجمة للمرة الأولى عن مخطوط دار الكتب المصرية رقم ٢٢٩٣ تاريخ هو حديث العهد منسوخ سنة ١٢٤٢ للهجرة بخط عمر بن عبد الواسع ساعد في قراءته الأستاذ محمد بن دوات الطحى ونحن نشكر له عمله هذه المساعدة الكريمة . وتقع هذه الترجمة في المجلد الثانى من طهر الورقة ١١٦ إلى وجه الورقة ١٢٠

ونت ، هذه الترجمة ، احتوائها على فصل للمصنفات التى وقعت في مجلس عهد الدولة الموحية بين القاضي السافلى وروساء المعتزة في هذا الزمان ومناظرة أخرى بينه وبين أنى سبب من سبب السجستانى وكذلك ذكر ما ذكر بين القاضي وحسن رجاله الذين سيجى في القسطنطينية في مجلس الملك ناسيليوس الذى مرأطو بترعة

ونتنا هذه الترجمة أيضاً فصلاً عن ذلك ما نشرها على فهرست مؤلفات القاضي أبى بكر بن السافلى ولاشت أن هذا الفهرست على جامع شكل ما ألفه القاضي ولكنه على كل حال أوفى بكثير من كل محاولة لإحصاء كتبه . بمصداق ما به إحصاءات الأستاديين

وعلى بن محمد الحرابي^(١) وأبو جعفر السمناني^(٢) وأبو عبد الله الأدي^(٣) وأبو الطاهر
الوخط^(٤) ، جميعهم لله ، ومن شأنهم أن يجمعوا بين سعد وأبو عبد الله الأدي^(٥) ، ورجل
إليه وأخذ عنه

من أوهم من . حسن بن محمد وكنت قد عرفت بالمعرب والأدب عبد أبي حسن
له سبي ، ومن محمد لأصلي ، وكان عالماً بالأنس ، فبعضه بغير محسن له سبي أن بكر
[و] رأيت كلامه في الأنس ، ولحقه مع مؤلف واحد جعفر بن عيسى ، وفيت لأحمد
من العلم شيئاً ، ورجعت عنه كاستدني . والله عبد عيسى أبو محمد بن حسن وعقب عنه

وحكي في كتبه ما شهد من مساهمة في بعضه من سبي ولي العهد بعدد متحالفين
قال أبو بكر عيسى كان يعرف الناس بغير الكلام وأخبرهم فيه حاضراً وأخبرهم
أما في موضع . وأخبره عنه . وحكي أن أن بكر خورري كان يعرف كل مصنف
بعدد . ما من من كتب من لا عصى أبا بكر فإن صدره بجوى علمه وعلم الناس
وقال علي بن محمد الحرابي : كان القاضي أبو بكر . . . يختصر ما يصنفه فلا يقدر لخدمة
علمه وحفظه ، وما صنف أحد كلاماً إلا احتج أن طبع كتب عيسى غير أبي بكر من
جميع ما يدكر من حفظه وكان أبو محمد ثقف^(٦) . . . له أوصى . حل شئت ماله لأوصى
الناس لو يجب أن يدفع إلى أبي بكر الأشعري

وكان مصنفه يقول : حاشي لأمر أن الله كان يتعهد عبادته . . . رسالة محمد ، صلى الله عليه وسلم ، تعاهد أمته في رأس كل مائة رباني من علمها
عيسى ما دلتها ويحدث شرفها . . . فكان يدم رأس أعمه أبو بكر بن العيب ، رحمه
الله صلى

(١) لا شك أنه علي بن محمد ، حسن أبو الحسن . . . حروف من قشيب . . . حروف
حدث عنه الخطيب حدثني وقال : كان صدوقاً . . . في ١٠٠ ربيع الآخر سنة ٣٤٦ ، ومات في
٢٢ من شعبان سنة ٤٣٧

(٢) رحمه الله . . . من سبي من ٢٤٠
(٣) رحمه الله . . . وصفه في عرب في كتابه بين لأمر عاكر من ١٢٠ - ١٢٢ .
(٤) هو موسى أبو محمد . . . عيسى . . . أن صاحب القاسم عليه مالكي أشعري الاعتقاد كانت
(٥) من علمه . . . وكان . . . حظه . . . توفي سنة ٤٣٠ من حسن وسين سنة .
(٦) في . . . من ٢٣٨ في . . . في ٢٢٢ في .

حكيم هو وعلماء ، وكر بحسه بخيرى مبه على عدد عظيم في كل فن ، وكثيرهم لغيره ،
 ومسكنهم ، وكان مقدرا له صفة محالين ، وكان قاضي قضائه شرع بن الحسن ^{١١}
 مصري ، قال له عقد يدوه يوم هذا بحسن عامر بامضاء ، لا أى لا أى فيه واحد من
 أهل الإثبات على مدعيه ، وحدث ، فقال له قصده ، إنك هم عامة أصحاب نقده
 ورده به ، وول على عدد وعقدوه به حقا ، ولا أعرف مبه أحد يعرفه هذا الأمر ،
 وبما ددوا أموره ، ثم قبل مدح لغيره ، فقال له عقد له دولة ، كان أن يكون مذهب
 طبق الأصل من غير ما طرأ على موضع فيه مذهب يكتب فيه فيحلب ، فلما عزم عليه ،
 في أقصى شدة أى شدة شدة وشدة ، شيخ عرف بأق الحسن الباهل ، وفى
 وبه أى كرس بحقه ، وشأن يعرف بأق الفلاي ، فانت ملك من حقه به
 ومنه شرع على عامل مصرية سقوت به وأحق ، لا يفتقد من طلب ماله ، فله وصل
 الكتاب ، بعد أن شدة وعزم شدة ، هذا ، فوه كفة فدفقه ، لأن له كاه ، وولص ،
 لا يحكم ، أن هذا مذهب ، ومن عرف من هذا ، لأن قال بن بحسه شتت على
 أنسب غير ، كله ، وأكل حصة به هفت ، ومن مسمى فقتلهم كدور من كلاب
 والحسنى ومن في عصرهم ، بن مامون ، فسق لا تحضر بحسه حتى ساق أحمد بن حنبل
 وحدي عليه مدح عرف به ، وطوره ككوه عن هذا الأمر وسبق له مدح عنه بالحجة ،
 وأنت لغيره ، شيخ بيت سببه حتى عدى على الفقهاء ما حرى على أحمد ويقولوا
 بحسب أقواله ، وبه يوم أن خارج بن مخرج ، فقال شيخ : أما إذا شرح الله صديقك
 هر حاجج ، فخرجت مع ، سول نحو شيخا في البحر فوصفت فقلت عن صفه ، حول
 عنه فأنشرت أنه دكان به الحمة ، بحسب عنه كل صاحب طبس ، لأن به فيه مناظرة
 وفى وثقة به كل من أهد ودعت على بيت ، وكان يد صلى الظهر وبعد لطلب رفع
 الحجاب ودخل كل صاحب طبس ، فدعت ، ومن قد اجتمعوا وأنت فاعد على سريره
 وبين يديه مجلس بآيسهم الصيوف بخلاه ، وعن كنية وساء مرايا ، وبما عن منه حال

١١ فى حمار دم = عجب

٢ عجب = عدد فى بحسه وبه = مبرجة

دخلت مدينتي ، رجعت بن حكايت خدمت عمر وعسى ذهب عند السليبي حاجي
فقال مرحبا . قل لي قد سمعت خبرك وسمعت بك ومن حكايت عند علي بن سائر . قل
وبك حكايت عند علي بن سائر ، لأجب . قد أحسن حكايتك في كذا . لك من السليبي
وساطر عليهم ، أني أشتي أن أعرف ذلك منك كذا ذكره عليك . قلت : إن
لك فضل . حيث أعددت لكم وكون حدهم لأجرك . قال تقضى فبقيت
بلى موضع خدمت

وذكر أبو بكر عدي بن جعفر أن به صبي م وصل إلى مدسه مدعة وعرف به
وتمتله من امر فكر لطيفة في أمره . وعم أنه لا يفكر بد دخل عليه كاحري سم
أرغبه أن يصل لأرض بن بدي معكم . وأي أن يصع سريره . باب طيف لا يمكن أن
يدخل أحد منه إلا كذا يدخل عاصي من ذلك باب . فذكر آدمي فكر وأحي
رأسه راكع ودخل من باب مستقبلا بك مدرة حتى صار بين يديه ثم رفع رأسه ونصب
طهره ثم أدار وجهه بن لبك حسنة ١١٩ . فحسب منك من فطنته ووقفت له أهله في قلته
قال غيره : قال اقصي . فذكر كان يوم الأحد بعثت بك في صبي وقال من شأن
رسول حضور مدنة بك . فبجبت أن عيب إلى خدم ولا تنقص كل يوم . فقلت
رسوله . أنا من عبد السليبي ولست كإس من خدم وغيرهم . من عرفون ما يجري في
هذا موضع عيبه . ذلك هو أن أمدد لا تقدر أن مدد في هذه الأشياء . وهم يملكون
وأخشى أن يكون على مائدته من لحوم الخمر . وما حرمه الله تعالى على رسوله
وعلى المؤمنين . فذهب اترجمن وعاد على وقال : تقول لك ذلك ليس على مائدتي ولا
في شيء من طعامي شيء . فذكره . وقد استحسن ما ثبت به . وما أنت عند كثر
رسول بن أعطى . وما كرهت من لحوم الخمر . فما هو خارج من حضرة بيبي وبسه
حجاب . فبصت على كل حال وحسنت وقدم الطعام . ومددت يدي وأومأت الأكل .
وه آكل منه شئ مع أي . أن على مائدته . فذكره . فلب فرع من الطعام فخر المجلس
وعطره ثم قال

هذا الذي تنعونه في معجرات سبكم من شوقي لغير كيف هو عذرا . قلت : هو

كذلك وقد يأتى من اليهود ، فمن قسده ، يبر ما أراد ليهود به ، حتى أن يكون هذا ،
وإذا طل أن يكون هذا ، يصل أن يكون هذا ، وول قيت قد دى ودخل في هذا الأمر
على بصيرة ، فليس يحكميم ؛ لأن الحكمة تمنع من شئ من اللذات ، فليت ، وكان
محلس كان لى معه

ودكر من حين من حدثه أن لطاعيه وعد لعاصى أما بكر لاحتج معه فى مجلس من
مجلس المصرية يوم سبته ، فحضره أن بكر وقد احتل محسن وروح فى رفته فأدناه الملك
وأطلق سبته وأحسبه على كرمى سون مرره بقل ، وذلك فى نهته وحاصته عليه لتج
ودر بته ، حار محسكته على مرابهم ، وحار لبطرك قيم د منهم وقد أوعر ملك إليه فى
التيفظ وقال له : يا فاحسره ، ملك الفرس الذى سمعت بدهته وكرمته لا يبدد إلا من
شبهه فى رحوته وجبته ومعه وأظهر : ملك فمعت تتفق معه سمعه أو مكرمه على
رلة تقمى بفضلنا عليه ، بقاء البطرك قيم الدنة وولى المحلة فلم القاصى عليه أفضل سلام
وسأله أصنى سؤال وقال له : كيف لأهل زانه ؟ فمطر قوله عد عنه وعلى حجبهم وسير
له وصنوا على وجوههم وأنكره قول أى بكر على هذا : يا هؤلاء ! استعصوب لهد الإنسان
المحد لصاحبه والولد وشته وول به عن ذلك ولا استعصوبه بكر عمر وجهه فتصوب
ذلك به سوءه هدد : أى : أبين عطشه ، فمعد فى أيديهم ، وروا حوون وبد حجبهم له
هبة عظيمة وانكسروا

ثم قال ملك للبطرك : ترى فى أمر هذا الشيطان ؟ قال عصى صاحبه ولاطف
صاحبه وبعث باهدا إليه ومخرج العراق عن يده من يومئذ ب قدرت وإلا : من
الفتنه به على المصرية ، فعمل الملك ذلك ، وأحسن جواب عصفه ب دولة وهدياه ، ومحل
تسريحه ، ومعه عدة من أسارى المسلمين وانصاحف ووكل باعصى من حده من يحفظه
حتى يصل إلى مأمنه .

قال غيره : وكان سير القاصى إلى ملك ابرو سنة ثمان وثمانمائة (١) .

(١) هذا خطأ ولا شك أن الصوت هو : سنة ثمان وثمانمائة لأن عهد الدولة بى بى
الاثني عشر من شوال سنة ٣٧٢ .

فہرست

کتاب انقاصی فی سکر و الطیب

قالتا عن خط شيخنا القاضي أبي علي الخدفي^(١)

- (۱) کذب لایعنی، بعضی مذهب اهل الکفر و التسلط (۲) کذب
لاستشود (۳) کذب، کفر، کفار مشرک و حکم به (۴) تعدیل
و سحر و (۵) التمجید (۶) شرح صغیر (۷) لایعنی سبکیده (۸)

[illegible]

وكانت هذه هي الحالة التي كانت عليها مصر في ذلك الوقت، وقد كان الشعب يفتقر إلى التعليم والثقافة، وكان يعيش في فقر وحرمان. وقد كان هذا هو الوضع الذي كان عليه مصر في ذلك الوقت، وقد كان الشعب يفتقر إلى التعليم والثقافة، وكان يعيش في فقر وحرمان.

(٥) في هذا الباب من الكتاب المذكور في مقدمة في بعض النسخ.

کتاب من تمام رسد ، از دستهای من ۸ + ۲ و ۲

[illegible]

- (٣٦) بعض المصنفين للحفظ (٣٧) تصريف حساد و مرق بين حسن والأكتاف
 (٣٨) لأحكام وأهل (٣٩) كتاب للمصنفين إلى حرب بين الجماعة حتى سنة ٤٠٠ هـ
 [١٢٠ و] وما لم أجده بخط الشيخ مما وقف عليه ؛
 (٤٠) كتب ابن عيسى عن فرائض الدين وشرائع الإسلام ووصف ما يلزم من جرت
 عليه لأفلام من معرفة الأحكام (٤١) مختصر عرب ودرر لأصغر (٤٢) وله
 الأوسط ، ورواه (٤٣) كتاب مصنف لأنه (٤٤) وكتب انصرة
 (٤٥) وكتاب رسالة الحرة (٤٦) وكتاب رسالة الأمير (٤٧) وكتاب كشف
 الأسرار في الرد على الخصم (٤٨) وكتاب إيجاز القرآن (٤٩) وكتاب
 رسالة بني أمية عن بني كلاب عن مصنف
 ولا خلاف في كتب أخرى وقف عليها عن علي
 (٥٠) كتاب الإصناف في أساليب الخلاف وهو محفوظ بهذا الكتاب مصنفه (احفظ
 ٧٢٣ غير الكلا) وموصوف في فهرست تاريخ ١ ص ١٦٥
 (٥١) كتب إليه ذكره حسن بن محمد بن عيسى بن أبي عذبة في «الروضة البهية
 في بيان أشعارهم» وكتاب «البيان» في يد مكتبة سنة ١٣٢٢ من ٣٥١٨ و٥٨
 (٥٢) كتاب قصص انقص ذكره لأسفرائين في التصدير من ١١٩ وإمام الحرمين
 في الشامل

منه من سنة ١٣١٩ - ١ من ٩٨ و٩٩ من كتاب من سنة أن هذا الكتاب يتناول
 ما بين سنة ١٣١٩ و١٣٢٠ من ٩٨ و٩٩ من كتاب من سنة أن هذا الكتاب يتناول
 (١) من سنة ١٣١٩ و١٣٢٠ من ٩٨ و٩٩ من كتاب من سنة أن هذا الكتاب يتناول
 (٢) من سنة ١٣١٩ و١٣٢٠ من ٩٨ و٩٩ من كتاب من سنة أن هذا الكتاب يتناول
 (٣) من سنة ١٣١٩ و١٣٢٠ من ٩٨ و٩٩ من كتاب من سنة أن هذا الكتاب يتناول
 (٤) من سنة ١٣١٩ و١٣٢٠ من ٩٨ و٩٩ من كتاب من سنة أن هذا الكتاب يتناول
 (٥) من سنة ١٣١٩ و١٣٢٠ من ٩٨ و٩٩ من كتاب من سنة أن هذا الكتاب يتناول
 (٦) من سنة ١٣١٩ و١٣٢٠ من ٩٨ و٩٩ من كتاب من سنة أن هذا الكتاب يتناول
 (٧) من سنة ١٣١٩ و١٣٢٠ من ٩٨ و٩٩ من كتاب من سنة أن هذا الكتاب يتناول
 (٨) من سنة ١٣١٩ و١٣٢٠ من ٩٨ و٩٩ من كتاب من سنة أن هذا الكتاب يتناول
 (٩) من سنة ١٣١٩ و١٣٢٠ من ٩٨ و٩٩ من كتاب من سنة أن هذا الكتاب يتناول
 (١٠) من سنة ١٣١٩ و١٣٢٠ من ٩٨ و٩٩ من كتاب من سنة أن هذا الكتاب يتناول

ملاحظات و تعلیقات

حول نص التمهيد

کام و بی بی شریعتی است که به عید و فدای عندهم انشعری ق
توسعه من محو ا مکه و لای و مدینه

وختوی حصه نمید و وجهت کسی از کربانی ار قصد کرده^(۱) عن سب
لأزواج الکتاب طر د ح فی نفس بی ثمر - عهد فی ت ه - عن ابی
حسن که نه عده ای به حریم الله می رسد

من این جدا شدن از دست و پا می شود و در هر دو طرف می باشد.

[illegible][illegible]

(١) هذه المخطوطة والتمهيد من ٢٢ في ٣٤ من ٥ حروف + خمسة عشر حرفاً وديكراً
من عاقل و كسبه فـ ص ب ك هـ ط ز ح ت ث د ذ ر ز س ي ن قافى
ن نكر الناقلي اربعة مدح أهل السنة وألف كتاب التمهيد

أما النسب الثاني للثالث في عدم النص الذي تقدمه مطبوعاً لأول مرة فهو وجود فهرست ملحق بالمخطوط الرئيسي الذي اعتمد عليه وحده في تحرير النص وهذا الفهرست واقع في طهر لوقته الأولى من خصوص أي قبل اربعة الف التي رسم العنوان على وجهها وهو مكتوب سد غير يد نسخ الكتاب ويمكن تعدد شبه تعدد لكتاب وقديم العهد على كل حال وعلى القاعدة الأندلسية

ويجس بشره على كل حال وضع من عيون كل فصل رقم غير إلى ترتيبه ثم نسبه إلى الفصول . وقد تم فصل في النص مطبوعاً وأما غير المطبوع فبسمه علامتي X وسلكه في مدعاه ١٠٠ في نصنا مما ذكر في هذا الفهرست من فصول . وهذا هو الفهرست :

- (١) الكلام في حقيقته من ص ٣٤ (٢) الكلام في ألف من ص ٣٥
- (٣) من ص ٣٥ (٤) الكلام في الاستدلال ص ٣٨ - (٥) ألف من ص ٤٠
- (٨) الكلام في موضوعاته ص ٤١ - (٩) أرقام المحدثات ص ٤١ - (١٠) الكلام في لأمر ص ٤٢ - (١١) الكلام في باب الأمر ص ٤٢ - (١٢) الكلام في إثبات حدث الله ص ٤٤ - (١٣) الكلام في باب ص ٤٤ - (١٤) الكلام في أن ص ٤٤ - (١٥) الكلام على القائلين بجل الطبع ص ٥٢ - (١٦) الكلام على صحيح ص ٦١ - (١٧) الكلام على أهل التثنية ص ٦٨ - (١٨) الكلام على محس ص ٧٥ - (١٩) الكلام على ص ٧٨ - (٢٠) الكلام على البراهمة ص ٩٦ - (٢١) الكلام على اليهود في باب ص ١١٤ - (٢٢) الكلام على اليهود في الأخبار ص ١٣١ - (٢٣) الكلام على مكارم ص ١٣١ - (٢٤) الكلام على ص ١٣٧ - (٢٥) الكلام على الخمسة ص ١٤٨ - (٢٦) الكلام في قصص ص ١٥٢ - (٢٧) الكلام في الاسم من ص ١٥١ - (٢٨) الكلام في في حق ص ١٥٨ - (٢٩) القول في الوجه واليدين ص ١٥٨ - (٣٠) القول في الاستواء من العرش ص ١٥٨ - (٣١) باب في الصفات ص ١٥٨ - (٣٢) الكلام في حور ص ١٥٨ - (٣٣) الكلام

في الاستطاعة X X - (٣٤) الكلام في إبطال التولد X X - (٣٥) الكلام في
 خلق الأفعال X X - (٣٦) باب في وجوب تسمية قدرته X X - (٣٧) القول
 في أن الله على كل شيء قاضي وقد هـ هـ (٣٨) قوله في الأرزاق X X -
 (٣٩) باب في الأسماء (٤٠) قوله في الآخر X X - (٤١) القول في
 الهدى والعدل X X (٤٢) قوله في مصف X X (٤٣) الكلام في التعديل
 والحد X X - (٤٤) قوله في معنى من X X (٤٥) باب في الذين
 والإسلام X X (٤٦) باب في معنى X X (٤٧) باب في سنة
 الهدى في منه X X (٤٨) قوله في وعد وعد X X (٤٩) قوله في
 الحسد وعدم X X (٥٠) الكلام في السنة X X (٥١) الكلام
 في إمامه X X (٥٢) باب في معنى X X (٥٣) قوله في قوله الآخر
 (٥٤) الكلام في باب في سورة (٥٥) الكلام في إمامه X X
 وصحة X X (٥٦) - (٥٦) قوله في حكم لأختر ١٧٨ (٥٧) قوله في
 الهدى في صفته (٥٨) - (٥٨) قوله في صفته (٥٩) قوله في صفته
 (٥٩) (٥٩) قوله في صفته (٦٠) قوله في صفته (٦١) (٦١) الكلام في صفته (٦٢) (٦٢) الكلام في صفته (٦٣)
 (٦٣) الدلالة على صحة العهد من أن نكر إلى سر ٢ = (٦٤) الكلام في صفته
 عثمان ٢٠٢ - (٦٥) قوله في صفته (٦٦) - (٦٦) الكلام
 على من عثمان ٢١٣ - (٦٧) قوله في صفته (٦٨) - (٦٨) الكلام على
 إمامه على ٢٢٧

وبالاحاطة حذراً بين هذه المعبر عن مقصود من المقصود الذي قد مر
 فهو غنى عن حسن وعشرين عملاً من وجوده في صفته كما أنه لا يبرر أول
 كثرة في صفته مثل أول حصة في صفته (٦٦) - (٦٦) الكلام
 أني حاشم وكذلك به بعد من مفضل - من حاشية وتشبه وقد بين من مفضل
 في بعد المقصود قد مر وكان من مفضل - من حاشية وتشبه وقد بين من مفضل

إليها والعناوين التي يخلو النص من التعرض لها

ويبين أن ذكر أولاً أن الباب رقم ٣١ يشترك مع رقم ٣٦ في الوصوع وإذا فلا
معنى زيادته وعدة معقول أن يكون الدفلا في قد ركب مثل هذا التكرار ونعت
ثم إننا تكلمنا فيما مضى في التديل والتجوير رقم (٤٣) عما لا حاجة معه
من الاستداف

ثم إن هذا أسلوباً يدخل في كتب الكلام بلا بعد عصر الدفلا في وهذه هي رقم
٣٨٠ ٣٩٠ أحدهما دأب في الأسفار؛ ومن رأى دعا مسكيناً من آخر من إلى فقدمها في
كتب الكلام هو مثله في كتب مسقة كانت بحوى على أبواب في تديب لبرل
وهي مع في مع مسائل مسكت وأسعار، وما كان المسكين من آخر من مس في
أن يموه عن كلامه مقده مسقة وهي عن مسقة فقدموا في كتب كلام كل ما عند
لغالبه في مسوقة في كتبه من مسائل مع فيه لأصطلاح في أكثر لأخبار
كذلك في باب ٤٢ أحصى نصف من تعديلات مسكين أشعة في علم كلام
ورحمة في مسكين أسفة بدرجوه هاتيا في أربع كتبهم إلا بعد القرن السابع للهجرة
أي بعد انتشار مؤبدت نصية لذين افلوس في لغند وحري أكثر مسكين على مسونة في
تزيين الأبواب والمسائل

ثم إن هناك مسائل كان يدعى ألابه في الدفلا مثل القول في لغدي وأصلا
(٤١) ومعنى الدين والإيمان والإسلام وغيرها أي من رقم ٤٤ إلى ٤٩ وسكن رما كان
هذه الباب إلى الاختصار في هذا السكت تاريخ من وعده في الغصة أن يكون كسبه
حامة مختصراً

وهناك أيضاً مسائل ٥٠ و ٥١ و ٥٢ في السوة والإمامة لا بعد من رخصت عواين
ها بعد أن استوفى الدفلا كلاماً فيما تحت عدوس أخرى مقصدة
وتبقى حيزاً عدة عدوس بحده موضع شبهة حقيقة مسب رقم ٣٠ أحصى بالاستواء
على العرش

وهذا اختصار من سمه حري في الحدة من قيم الحورية هذه الفصل لرعوم من التمهيد

بالاقتباس ، ومدحا مؤلفه من أحله بالرغم من إصراره في سببه والإساءة إليه من أجل
سائر ما ألف .

جاء في كتاب اجتماع الخيوش الإسلامية لاس قيم الحوية^(١) : « (قول القاضي
أبي بكر لطيف اسقلاني الأشعري) قال في كتاب التمهيد في أصول الدين ، وهو من أشهر
كتبه فإن قال قائل فهل نقول إن الله في كل مكان قل معاذ الله من هو مستو على العرش
كما أحد في كتابه قل عر وجل « الرحمن على العرش استوى » ، ومن على « إليه
يصعد الحكم الطيب والعلل الصالح رفعة » وقال : « أستم من في السماء أن يحببكم
الأرض » ، ووكال في كل مكان لكل في خوف ذل في في في الخشوش وفي مواضع
التي يرب عن ذكرها على في عن ذلك ، ولو كان في كل مكان لوجب أن يرب برودة
الأمكنة ، حتى من مكن حقه وينقص من فضلها ما كان واحدا ، وأن
يرب به نحو الأرض ، إلى وراء ظهوره وعن مناسبت عن شدة ، وهذا قد أجمع
المسلمون على خلافه وتخطئة قائله

ثم من في قوله على « وهو يدعى في اسمه به وفي الأرض به » ، أراد أنه عند
أهل السماء وإله عند أهل الأرض كما نقول عرب فلا يدل مطلق في مصر في أي عند
أهلها وليس يصح أن : « المذكور بالحجاز والعراق موجودة » ، وقوله تعالى : « إن الله مع
الذين اتوا » ، ويدعى هم محسوب « على » ، حفظ والنصر والتأييد ولم يرد أن دعه معهم على ،
وقوله على « في مكانا اسمع ، أرى » ، محمول على هذا التؤليل ، وقوله « ما يكون من معنى
ثلاثة لا هو رابع » ، معنى أنه عام بهم وقد حتى من منهم ونحوهم ، وهذا به مستعمل كما
ورد في القرآن فذلك لا يجوز أن يقال فيست على هذا من الله به ، ومدة السلام ودمشق
وأنه مع الثور وخ ، وأنه مع عتق وأنهم ومع بعضهم إلى خد من قوله « على » ،
الله مع الذين هو « فوجب أن يكون التؤليل على ما وصفناه ولا ينبغي أن يكون معنى
استوائه على العرش هو استيلاؤه كما قال الشاعر :

• قد استوى بشر على العراق •

ثم به مهم من كلام ابن سميه وارقيم في ذكره من مواضع كتبها أن القاصي
 أنكرت أن تكون في كتاب التمهيد صحت حجة والتدين، وهذا مصداق للعبور رقم ٢٩
 من حيث ما جرت على مخصوص التمهيد، وعليه من كلامها أيضاً أنه ثبت هذه الصفات
 صحت بمقتضى ما في كتاب وسما أيضاً في الأولى من أن الله عز وجل في صفة الدنيا على
 يكون، وأنه خشونة يوم حار من مثل ربه طويلاً من غير
 ومن مثله في ذلك من صفة الله وأفعاله في قوله تعالى لا شيء
 شبيهة في ذلك من صفة الله.

وإنما في ذلك من صفة الله في قوله تعالى لا شيء شبيهة في ذلك من صفة الله
 ابن أبي عمير، في قوله تعالى لا شيء شبيهة في ذلك من صفة الله في قوله تعالى لا شيء
 لينة حمراء، وهذا في صفة الله في قوله تعالى لا شيء شبيهة في ذلك من صفة الله
 في قوله تعالى لا شيء شبيهة في ذلك من صفة الله في قوله تعالى لا شيء شبيهة في ذلك من صفة الله
 وأما في ذلك من صفة الله في قوله تعالى لا شيء شبيهة في ذلك من صفة الله
 معه في ذلك من صفة الله في قوله تعالى لا شيء شبيهة في ذلك من صفة الله
 بحسب ما في ذلك من صفة الله في قوله تعالى لا شيء شبيهة في ذلك من صفة الله

من ٧٨ وما بعدها، اشتهر بين مسلمين ردّ الرواية على البصري لا سيما ورد منه
 في كتاب التمهيد ولذلك اعتمد عليه الكثير من الذين هم كموا في ردّ على البصري
 ومهم ابن سميه في ذلك في أكثر من موضع ذكر اسمه في أغلب الأحوال
 وقد اعتمد إمام الحرمين في كلامه مع البصري على ما رواه في قوله في قوله تعالى لا شيء
 الثامن «لأن جميع ما في قوله تعالى لا شيء شبيهة في ذلك من صفة الله في قوله تعالى لا شيء
 كتاب التمهيد وأما في قوله تعالى لا شيء شبيهة في ذلك من صفة الله في قوله تعالى لا شيء
 الآن بعد ذكر ما ذكره وزيد عنه في قوله تعالى لا شيء شبيهة في ذلك من صفة الله في قوله تعالى لا شيء

من ٩٤ من ٩٠ «لأن في ذلك من صفة الله في قوله تعالى لا شيء شبيهة في ذلك من صفة الله في قوله تعالى لا شيء
 البصري في قوله تعالى لا شيء شبيهة في ذلك من صفة الله في قوله تعالى لا شيء شبيهة في ذلك من صفة الله في قوله تعالى لا شيء
 «لأن في ذلك من صفة الله في قوله تعالى لا شيء شبيهة في ذلك من صفة الله في قوله تعالى لا شيء شبيهة في ذلك من صفة الله في قوله تعالى لا شيء

ترجمة أخرى : « يا آباءه بن مات أن خبر على هذه الكائنات ولكن لا بد من
 بل ذلك » و « همد معنى مع خلاف سير في هذه في إنجيل مرقس ١٤ : ٣٦
 وإنجيل متى ٢٦ : ٣٩ و « همد معنى مع خلاف سير في هذه في إنجيل مرقس ١٤ : ٣٦ »

ص ٩٠ س ١ ١١ « همد معنى مع خلاف سير في هذه في إنجيل مرقس ١٤ : ٣٦ »
 أدعو من أجل هؤلاء « همد معنى مع خلاف سير في هذه في إنجيل مرقس ١٤ : ٣٦ »
 وهذه « همد معنى مع خلاف سير في هذه في إنجيل مرقس ١٤ : ٣٦ »
 حسن « همد معنى مع خلاف سير في هذه في إنجيل مرقس ١٤ : ٣٦ »
 لترجمة في سائر « همد معنى مع خلاف سير في هذه في إنجيل مرقس ١٤ : ٣٦ »
 « همد معنى مع خلاف سير في هذه في إنجيل مرقس ١٤ : ٣٦ »
 « همد معنى مع خلاف سير في هذه في إنجيل مرقس ١٤ : ٣٦ »

ص ٩١ س ١١ « همد معنى مع خلاف سير في هذه في إنجيل مرقس ١٤ : ٣٦ »
 « همد معنى مع خلاف سير في هذه في إنجيل مرقس ١٤ : ٣٦ »
 ص ٩٢ س ١٢ « همد معنى مع خلاف سير في هذه في إنجيل مرقس ١٤ : ٣٦ »
 مرقس ١٥ : ٢٤ « همد معنى مع خلاف سير في هذه في إنجيل مرقس ١٤ : ٣٦ »

ص ٩٥ س ١ « همد معنى مع خلاف سير في هذه في إنجيل مرقس ١٤ : ٣٦ »
 الأسماء في هذه « همد معنى مع خلاف سير في هذه في إنجيل مرقس ١٤ : ٣٦ »

ص ٩٥ س ٢ « همد معنى مع خلاف سير في هذه في إنجيل مرقس ١٤ : ٣٦ »
 الأب والابن وروح القدس « همد معنى مع خلاف سير في هذه في إنجيل مرقس ١٤ : ٣٦ »
 « همد معنى مع خلاف سير في هذه في إنجيل مرقس ١٤ : ٣٦ »
 آية ٢١ « همد معنى مع خلاف سير في هذه في إنجيل مرقس ١٤ : ٣٦ »
 « همد معنى مع خلاف سير في هذه في إنجيل مرقس ١٤ : ٣٦ »
 « همد معنى مع خلاف سير في هذه في إنجيل مرقس ١٤ : ٣٦ »
 « همد معنى مع خلاف سير في هذه في إنجيل مرقس ١٤ : ٣٦ »
 « همد معنى مع خلاف سير في هذه في إنجيل مرقس ١٤ : ٣٦ »

ص ٩٥ س ٣ « همد معنى مع خلاف سير في هذه في إنجيل مرقس ١٤ : ٣٦ »

والحرمة الذكوة أمحب ماك الذي حرمة منقسم ثامن الخلفاء العباسيين وقتله في صفر سنة ٢٢٣ ، وشرح مذهبهم حيمه قال « صاحبهم مردك القديم أمرهم بشاؤول للذات والاعتكاف على تنوع الشهوات والأكل والشرب والمواصلة والاحتلاط وترك الاستعداد بمصهم على معص وهم مشاركة في الحرة ولأهل ، لا مسمع لو حد منهم من حرمة الآحر ولا يمنحه

وقد استقصى سحى أحبار الحرميه ومداهمهم وأصلهم في شربهم ودياتهم وعبادتهم في كتاب عبول مسائل والحجوات فأما الحرميه الذكوة فإن صاحبهم ماك الحرمي وكان يقول من استعواء به ، وأحدث في مذاهب الحرميه لقتل والعصب والحروب ولثلة (كتاب الله ست ، نطمة المصرية ص ٢٧٩ ٢٨٠)

ولا شك أن الحرميه الذين ظهور في الإسلام سوا في أنه أى مسلم حر ساقى ومعد مثله أى في سنة ماك ، نكرو ولا أناسه متفقون هذه المذاهب القديمة

وقد أضحوا في حدة ديارهم على لمعين أحيالا كثيرة وحافظوا على عقيدتهم وبقواها حفا على سلف وه محدثو فيها من لتغير أكثر مما يستلزمه تغيير الوسائل لتحقيق الغايات ، والقول سوا أرسل من حصائص الحرميه لأنه ببيعة لازمة للقول بتناسخ الأرواح .

هم يرون أن رسول إذا مات حسب روحه في من نسان آخر مختار يحمل إرماله وتولى أدامه ، وب كل مسح الأروح لا شئى إرماله لا رن متوارره لا شئى ولا تنقطع ، وكاوا عديرون عن الشئ باسم بهيمى معهه مثل معنى كلمة « رسول » في لمر به كما أنه يدل أيضا على ماك وكان هه هو حسب في وصفهم ، محائهم منهم أساء وأهم رسل وملائكة (حيم كذب السيد علاه حين صديق عن حركات النبوية الإبريه في القرنين

الثاني والثالث للمحررة GH H SADI GH I Les Mouvements religieux Iraniens

(٢٠٨ صفحة au I e et au II e siècle de l'Hégire Paris ١٩٣٨)

تصويبات واستدراكات

صفحة	سطر	خطاً	صواب
٣٣	١٢	لأصاة	لإصاة
٣٥	٦	الأنس	الإنس
٣٦	١٨	الك	الك
٣٧	٤	يحدث	يحدث
٤١	١١	؛	،
٤٤	٨	منسجحة	منسجحة
٥	١٩	منزلة	منزلة
٤٥	٢٥	حي	حي
٥	٢١	عرة	عيره
٤٦	٢١	الإله	الإله
٤٧	٢	حي	حي
٥	١٢	المتدبر	المتدبر
٥	٥	المتدبر	المتدبر
٥	٢٢	يحدث	يحدث
٤٨	١١	عمر	عمر
٥	١٢	تالله	تالله
٥	١٦	الأصبر	الإصبر
٥	١٧	يحدث	يحدث
٥٠	٦	الدي	الدي
٥	١٥	منفعة	منفعة

صواب	خطأ	صفحة	سفر
الحركة	الحركة	٥٣	٢٠
»	»	»	٢١
تحدث	يحدث	٥٤	٧
يؤمنون	يؤمنون	٥٦	١٤
صدرو	صدرو	٦٠	١٩
الآن	الآن	٦١	٩
صدرو	صدرو	٦٢	٩
في برج النور	في برج النور	»	١٤
مذهبنا	مذهبنا	»	١٥
الآن	الآن	»	٢٣
صدرو	صدرو	٦٣	٢
الآن	الآن	٦٤	٤
صدرو	صدرو	٦٥	٢٤
الآن	الآن	٦٧	٢٣
الآن	الآن	٦٨	٣
الآن	الآن	٧٣	٤
الآن	الآن	»	١٦
الآن	الآن	٧٥	١٦
الآن	الآن	٧٩	١٨
الآن	الآن	»	٢
الآن	الآن	٨١	٢٠
الآن	الآن	٨٣	١١
الآن	الآن	٨٤	٢

صفحة	مطر	خط	صواب
٨٤	٢	أشبهت	أشبهت
»	٩	لمر فاشا	هم فاشا
»	١١	حلاف	حلاف
٨٦	٥	من يكون	من أن يكون
٨٩	١٣	حد	على حد
»	١٤	يحدو	يحدو
٩٠	٩	المتحد عندكم	للمتحد عندكم
»	»	الأحد	الآنحد
»	١١	الأفم	لأفم
»	١٢	زواج	ازواج
٩١	٣	»	»
٩٢	١٤	حرف	حرف
٩٤	٢٤	هولاء	هولاء
٩٥	٣	هدا	هدا
»	٤	عطار	عطار
»	٢٣	ققد	ققد
٩٦	٢٢	بن	من
٩٩	٥	يحدته	يحدته
١٠٣	١٤	يحدد	كده لأحد وعنه يحدد
١٠٤	١	أور	وأمر
١٠٧	٣	التها	التها
١٠٨	١	ثب	ثب
»	١٣	يحد	يحد

صفحة	متر	حجاً	صدا
١١٠	١٢	إدا أنتوت	إدا أنتوت
١١	٢٢	ثنت	ثنت
١١١	٨	سمعة	سمعة
١١٢	٨	البيدة	البيدة
١١٥	١	على	على
١٢٠	١٦	مهم	مهم
١٢٢	١٣	نأمله	نأمله
	١٢	مصحراً	مصحراً
١٢٢	٩	نؤمن	نؤمن
١٢٨	٢٠		
١٣٠	١	لندخل	لندخل
	٢	أحمد	أحمد
١١	٣	سهر	سهر
١١	٤	أذل	أذل
١١	٥	أمنوا	أمنوا
١١	٦	استغف	استغف
١١	٩	صدقين	صدقين
١١	١١	أهم	أهم
١١	١٠	صدقه	صدقه
١١	١١	ماوا	ماوا
١١	١٢	سوة	سوة
١١	١٥	نعد	نعد
١١	١٦	هدا	هدا

صفحة	سطر	حذف	صواب
١٣٠	١٧	انفاق	انفاق
٥	١٧	مس	سبيل
٥	١٨	أحدر	أحد
٥	١٩	المصين	المصين
٥	٢٠	سهم	سهم
٥	٢١	قود	قود
٥	٢١	س	س
٥	٢١	سبح حم	سبح حم
١٣١	٢	ولأحد	ولأحد
٥	٣	دأه ودده	دأه ودده
٥	٤	س	س
٥	٧٠٦	سود	سود
٥	٨	سبح	سبح
٥	١٢	سبح	سبح
٥	١٣	أعط	أعط
٥	١٤	لكوف	لكوف
٥	١٥	عم	عم
٥	١٦	سوة	سوة
٥	١٦	صرت	طهرت
٥	١٨	عسى	عسى
٥	٢٠	صادون وأهبا	صادون وأهبا
٥	٢٣	ثوب	ثوب
٥	٢٤	التحيم وغيره	التحيم وغيره

صفحة	سطر	خطاً	صواب
١٣٣	٢	هذه	هذه
١٣٤	١	حبر	حبر
»	١٨	مهمومٌ عرود	مهمومٌ محزونٌ
»	١٩	تدبر على الطه فان	تدبر على الطوفان
»	٢٠	مخطى	كذا في الأصل والصواب تخطوا
»	٢٣	قالوا	قالوا
١٣٥	٥	اليهود	اليهود
»	١١	كادوا	كادوا
»	١٣	بنا	بنا
»	٢٢	مى	المقصود الصدى والمسوية
١٣٨	١	أكره	أكرهتم
»	٥	أبهم أجدوا نقل	أبهم أجدوا لن
١٣٩	١٩	هدد	هدد
»	٢٤	البحوس	البحوس
١٤١	١٩	الضربة	الضربة
»	٢٤	تدعوهم	تدعوهم
١٤٣	٦	النقل	النقل
»	٩	عندكم	عندكم
»	١٠	مقتة ^(١) كاه	مقتة ^(١) كاه
»	١١	أخفف	أخفف
»	١٥	فان قالوا	فان قالوا
»	١٦	فان	فان
»	١٨	غير	غير

صواب	خطأ	سطر	صفحة
تفسير	بتفسير	١٩	١٤٣
الوجه	الوجه	٢١	٥
سأخبر	سأخبر	٢٢	٥
خلفه	خلفه	٨	١٤٤
الدعوى	الدعوى	١٢	"
القول	الأمة هذا القول	٢٠	٥
له أن	له أن	٧	١٤٦
لما نرى	لما نرى	١٤	٥
نرى	نرى	١٦	٥
مفسدة	مفسدة	٢٢	٥
كد في الأصل والصواب	للخرمذاثة	١١	١٤٨
الخرمذاثة			
يكون	يكون	٩	١٤٩
قبل له	قبل له	٥	١٥٠
إذ	إن	١٨	٥
الشمع	الشمع	١٩	٥
وصفه	وصفه	١٢	١٥٢
القدرة	القدرة	١٤	٥
.....	٤	١٥٥
مستدل	مستدل	٩	١٥٦
عقلايين	عقلايين	١٢، ١١	٥
إيهام	إيهام	١٧	١٥٩
مثله	مثله	٦	١٦٥

صفحة	سطر	خط	صواب
١٦٥	٨	إز	أز
»	١١	لازمة	لأمة
»	١٢	عمر عمر	عمر عمر
»	٢٣	لفدادين	لعدددين
»	٢٢		»
١٦٦	١	يوجب	يوجب
»	٧	النهية	النهية
»	١٢	نفيه	ينفيه
١٧٢	١٩	معاق	لماق
»	٢٠	مصرة	مصرة
١٧٣	٢٢	حلقه	حلقه
١٧٤	١	ن و فاص	ن أي و فاص
١٧٥	١١	حيث	الحيث
»	٢٢	ماضي	فماضي
١٧٦	١	تجبه	تجده
»	٢		»
»	١٢	مما	مما
١٧٨	٢	إما	إما
»	١٠	الأختيار	الاختيار
١٨٠	١٦	نمكر	نمكر
١٨١	٨	طز	صل
١٨٢	١٤	باعتمد	بالاعتمد
»	٢٢	ن أي عبادة	ن عبادة

صواب	خطأ	سطر	صفحة
نقص	نقص	٣	١٨٣
		٥	١٨٥
نحوه	نحوه	٦	١٨٧
بدنه	بدنه	٣	١٨٩
عاصر من قهيرة	عاصر من قهيرة	٨	د
نقص	نقص	١٠	د
من أنى حقيقة	من حقيقة	٣	١٩٠
الشدد	الشدد	٤	١٩١
حيث	حيث	٨	د
لأعداء	لأعداء	٢٣	د
سحق	سحق	١٤	١٩٤
مؤوه	مؤوه	٢٠	د
الأرى	الأرى	٢٠	١٩٧
قال	قال	٢٢	١٩٨
عروى	عروى	د	د
وهن	وهن	١٤	٢٠٠
		١٣	٢٠٣
ترك	ترك	٢	٢٠٤
الكافة	الكافة	١٩	د
عنا	عنا	٢٢	٢٠٥
صحة	صحة	٢٤	د
صرورة	صرورة	١٠	٢٠٦
		٣	٢٠٧

صواب	حذف	سطر	صفحة
تدليل على صحة	لدليل صحة	١٠	٢٠٨
صروء	صروء	١٢	٥
١	١	١٥	٢٠٩
نحل	نحل	٢	٢١٠
كذ في لأص و الصواب فيها	فيها	١٨	٥
و	و بعد و بعد	٢١	٥
كذا والصواب سلمة بن سلامة	سلامة	١١	٢١٢
سمن	سمن	٢٠	٢١٩
عند	عند	١	٢٢١
عند	عند	٩	٢٢٢
معه	معه	٩	٢٢٧
حق	حق	٧	٢٢٩
١	١	٢	٢٢٢
١	١	٢٠	٥
كذا والصواب سلمة بن سلامة	سلامة	٢٠	٢٣٣
التأويل	التأويل	٧	٢٣٦
سمن	سمن	١٢	٥
مشكو	مشكو	٣	٢٣٩
سمن	سمن	١٢	٥
عند	عند	١٢	٥

فهرست الموضوعات

١٠٠	الإهداء وصور من مخطوط
ح	مقدمة لتأليف
١	•
٣٣	• جمعته كتاب التمهيد
٣٤	باب الكلام في حقيقة العلم ومعناه
٣٥	باب الكلام في أقسام العلوم
٣٥	باب في أقسام العلم المحدث
٣٥	باب العلم الضروري
٣٦	• باب العلم النظري
٣٦	• باب الكلام في مدارك العلوم
٣٨	باب الكلام في الاستدلال
٣٩	• باب آخر في معنى الدليل والاستدلال
٤	• باب الكلام في أقسام لمعومات
٤١	• باب الكلام في موحودات
٤١	• باب أقسام المحدثات
٤٢	باب الكلام في الأعراض
٤٢	• باب الكلام في إثبات الأعراض
٤٢	• باب الكلام في إثبات حدّث العالم
٤٤	• باب الكلام في إثبات الصانع
٤٥	• باب في أن المحدث ليس فاعلا لنفسه
٤٦	• باب في أنه لا يجوز أن يكون صانع المحدثات مشبها لها
٤٦	• باب في أنه لا يجوز أن يكون فاعل المحدثات محدثا
٤٦	• باب الكلام في أن صانع العالم واحد
٤٧	• باب في أن صانع العالم حي

مسألة

٤٧ باب في أن الصانع عالم

٤٧ باب في أن الصانع سميع بصير متكلم

٤٧ باب في أنه مرء

٤٨ باب في أرضه ومبص ونهم من لآ دة

٤٨ مسألة في أنه لا حد عنه عبودية

٤٨ باب في أنه لا من حد عالم قادر أسماع حير متكلم مرید

٤٩ باب في أن تقدم لا يجوز عنه العدم

٥٠ باب في أن صانع الله للماء من حد من

٥٠ مسألة في أن حد من حد من حد

٥١ مسألة في أنه من حد من حد من حد من حد

٥٢ باب الكلام على تقنين بعض طماع

٦١ باب الكلام على محرمين

باب الكلام على أهل شبهة التقنين من عدم من أصلين نور وظلام لم ير الا متباينين

٦٨ ثم مخرج منها حزن وطماع البور وطماع الطلاء

٧٢ مسألة في أن لا من حد من حد

٧٣ مسألة في أن لا من حد من حد

٧٣ مسألة في أن لا من حد من حد

٧٤ مسألة في أن لا من حد من حد

٧٤ مسألة في أن لا من حد من حد

باب الكلام على محرمين لا تقنين من حدوث الشيطان من شكة شكها شخص من

شخص امور في صلاة ، والتقنين أنه حدث من فكر الله تعالى ، والتقنين

٧٥ أنه حدث من عقوبة عاشت الله بها سمعة على

٧٦ مسألة في أن من حد من حد

٧٧ مسألة في أن من حد من حد

٧٧ مسألة في أن من حد من حد

٧٨ مسألة أخرى عنهم

٧٨ مسألة أخرى عنهم

٧٨ باب الكلام على لصا في قومه ، الله على جوهر

مسألة

٨١

الكلام عليهم في الأقسام ...

٨١

مسألة عليهم في الأقسام ..

٨٢

مسألة أخرى على الملكية ...

٨٥

ذكر اختلافهم في معنى الأقسام .

٨٥

مسألة أخرى عليهم في الأقسام

٨٦

الكلام عليهم في معنى الأقسام .

٩

فصل في قول النصارى بأن الأقسام

٩٠

مسألة عليهم في الأقسام

٩٢

مسألة أخرى على الملكية

٩٣

مسألة أخرى على الملكية

٩٣

مسألة على جميعهم

٩٣

مسألة أخرى على جميعهم في الأقسام

٩٦

باب الكلام على البراهمة

٩٨

مسألة عليهم في الأقسام

٩٩

مسألة أخرى على الملكية

١٠١

مسألة أخرى على الملكية

١٠٢

مسألة أخرى على الملكية

١٠٥

مسألة أخرى على الملكية

١٠٦

مسألة أخرى على الملكية

١٠٧

مسألة أخرى على الملكية

باب في الكلام على البراهمة في قوله تعالى ، صلى الله عليه ، ورد على من سلكه

١١٢

وعلم من سلكه من شيوخه وأتباعه

١١٧

مسألة أخرى على الملكية

١١

مسألة أخرى على الملكية

١٢١

مسألة أخرى على الملكية

١٢٢

مسألة أخرى على الملكية

١٢٢

مسألة أخرى على الملكية

١٢٣

مسألة أخرى على الملكية

١٢٤

مسألة أخرى على الملكية

١٢٤

مسألة أخرى على الملكية

١٢٥

مسألة أخرى على الملكية

١٢٥

مسألة أخرى على الملكية

١٢٥

مسألة أخرى على الملكية

١٢٦

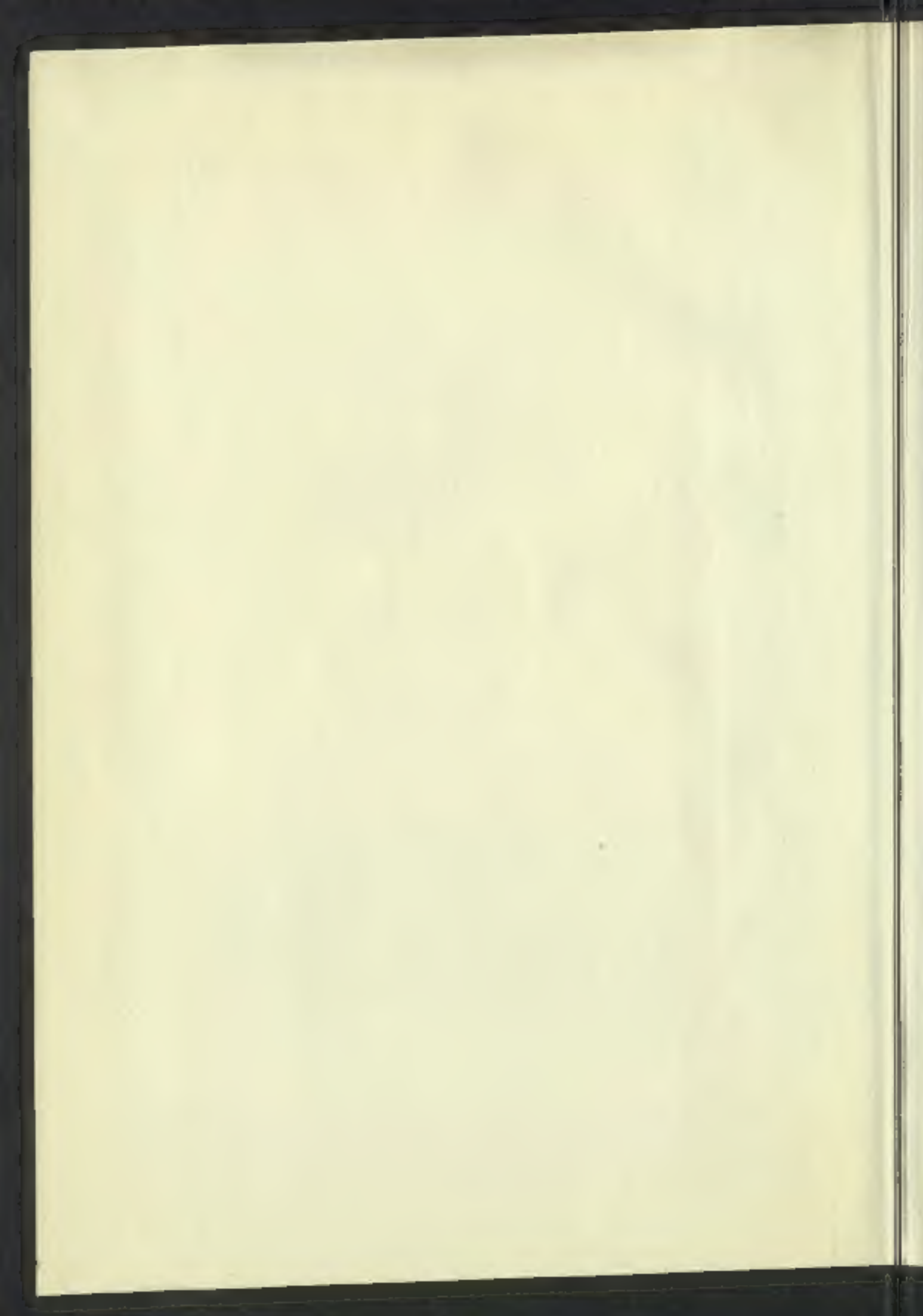
مسألة أخرى على الملكية

١٢٦	مسألة في الاعتقاد والإيمان .
١٢٧	مسألة في الإيمان في التوراة والإنجيل
١٢٧	مسألة في روم حجة القرآن عند غير العرب
١٢٨	مسألة في مدرسة معية للقرآن
١٢٨	مسألة في بسم الله
١٢٩	مسألة في حب دعوى لغارسة
١٢٩	مسألة في وجوه الإعجاز
١٣	باب الكلام على اليهود في الأحبار
	باب الكلام على منكر نسخ شريعة موسى ، عليه السلام ، من جهة المسيح دون
١٤٠	المفسر
١٤١	باب الكلام على محسن المسيح منهم من جهة العقل
	باب الكلام على المسوونة منهم من يرمون أن محمدًا وعيسى ، عليهما السلام ،
١٤٧	باب على قولهم في حقا نسخ شريعة موسى ، عليه السلام
١٤٨	باب الكلام على محضمة
١٤٩	باب الكلام في صفت
١٥٢	باب آخر لهم
١٥٣	باب الكلام في الأخوان على أبي هاشم
١٥٥	سببه في م
١٥٧	سببه في م
١٥٨	سببه في م
١٥٩	سببه في م
١٦٠	باب القول في معنى الله
١٦٠	باب الكلام في ألقاب الأحبار
١٦٢	باب الكلام في ثبوت انوار و متحدة كذب على أهله
١٦٣	باب آخر في صفات أهل التواتر
١٦٤	باب آخر في خبر الواحد
١٧٣	باب آخر

١٧٥	دليل آية
١٧٨	باب الكلام في حكم الاختيار
١٧٨	باب القول في العدد الذي تنمق به الإمامة
١٧٩	سؤال له
١٧٩	سؤال لهم
١٨٠	سؤال هم آية
١٨٠	سؤال هم آية
١٨١	سؤال هم آية
١٨١	باب الكلام في صفة الإمام الذي يلزم القدر له
١٨٤	باب ذكر ما أقيم الإمام لأجله ..
١٨٦	باب ذكر ما يوجب خلق الإمام وسقوط فرض مدعته
١٨٧	باب الكلام في إمامة أبي بكر رضي الله عنه
١٩٧	باب الكلام في إمامة عمر رضي الله عنه
٢٠١	باب دلالة علي حجة المهد من أبي بكر إلى عمر ومن كل بهم عدل إلى من يصلح لهذا الأمر
٢٠٢	باب الكلام في إمامة علي رضي الله عنه وصحة عمل عمر في الشورى
٢٠٨	باب ذكر الدلالة على صحة عقد عبد الرحمن بن عثمان رضي الله عنه
٢١٣	باب الكلام في معنى عثمان رضي الله عنه ولديله على أنه قتل مطبوعا
٢٢٠	باب ذكر ما يسمونه به على عثمان رضي الله عنه ، وعموم من فعله وخبر عنه
٢٢٧	باب الكلام في إمامة علي رضي الله عنه ، ورد على من وصفه بالاندرج في صحته
٢٤١	ملحقات وتعليقات
٢٤١	ترجمة انقاضي أبي بكر رضي الله عنه
٢٥٧	فهرست مؤلفات الباقر (ع)
٢٦٠	ملاحظات وحقيقات
٢٧٤	ملاحظات







DATE DUE



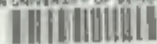
3AF

30

297.3:B16tA

أبو ريثة، محمد عبد الهادي
التمهيد في الرد على الملحدة والمعتنق

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01-000000

297.3
B16tA

